

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر



سلسلة بحوث أفريقية
٣

# الحركة الشعبية فى جنوب السودان

## (١٩٨٣ - ٢٠٠٢)

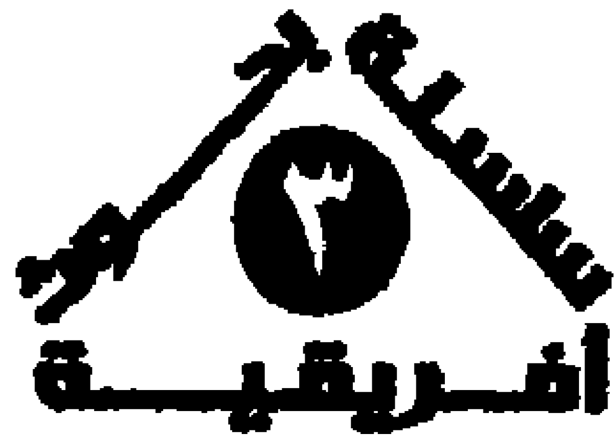
د. رشا محمد أحمد أمين

# الحركة الشعبية فى جنوب السودان

(١٩٨٣ - ٢٠٠٢)






# الحركة الشعبية فى جنوب السودان

## (١٩٨٣ - ٢٠٠٢)

تأليف

د. رشا محمد أحمد أمين

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. حلمى النمنم

امين، رشا محمد أحمد.

الحركة الشعبية فى جنوب السودان: (١٩٨٣ - ٢٠٠٢)/

تأليف رشا محمد أحمد أمين؛ تحرير السيد فليفل .-

القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية

للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٤.

٣٢٠ ص ؛ ٢٤ سم. - (سلسلة بحوث أفريقية؛ ٣)

تدمك 3 - 1093 - 18 - 977 - 978

١ - السودان - الأحوال السياسية.

٢ - مصر - تاريخ - العصر الحديث.

أ - فليفل ، السيد (محرر)

ب - العنوان.

٣٢٠,٩٦٢٤

إخراج وطباعة:

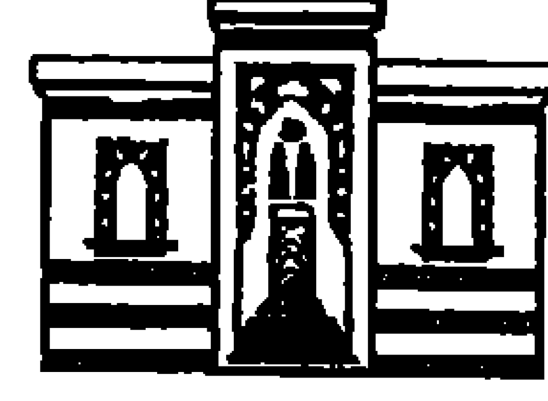
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.



www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٤/١٤٧٢٠

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1093 - 3




الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر




سلسلة دراسات علمية
تُعنى بالشئون الأفريقية



الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

للمراسلات
s_flefil@yahoo.com
helaliweb@yahoo.com

# إهـداء

إلى

القيمة والقامة الكبيرتين

إلى أبى وأستاذى

الأستاذ الدكتور

السيد فليفل

## تقديم رئيس التحرير

ارتبطت مصر منذ الأزل بالاتجاه الجنوبى النيلى ارتباطًا وثيقًا ظهر فى حضارة مشتركة تليدة فى وادى النيل؛ وهى حضارة جسدتها الأهرامات من الجيزة إلى مروى، كما جسدتها روابط إنسانية واجتماعية وسياسية على مدار العصور القديمة والوسيطة والحديثة. وقد جمعت أسرة محمد على الأقاليم المعروفة اليوم باسم السودان وجنوب السودان على مدار نصف قرن من عشرينيات القرن التاسع عشر. وقد دخل الإقليم الجنوبى فى الدائرة المصرية التى امتدت من المتوسط إلى نيمولى منذ عصر الخديو إسماعيل مكونة مع شمال أوغندا ما صار يعرف باسم مديرية خط الاستواء. وقد حافظت الدولة المهدية على جزء مهم من الإقليم الجنوبى، ثم نجحت الإدارة الاستعمارية البريطانية خلال الحكم الثنائى (١٨٩٩- ١٩٥٦)، فى رسم الحدود السياسية للدولة السودانية فى بدايات هذه الفترة.

وكعادتهم دائمًا فإن الواقعية السياسية للمستعمر البريطانى أدارت كلًا من شمال السودان وجنوبه على نحو مختلف، انطلاقًا من صلة الأول بالعقيدة الإسلامية واللغة العربية، وهما بُعدان غير متوافرين فى الثانى. ومن ثم فعلى مدار خمسة عقود عملت بريطانيا على تنفيذ ما اصطلح على تسميته بالسياسة الجنوبية التى جعلت للإقليم الثانى جيشًا شبه مستقل، كما يممت صوب أوغندا بكافة الكوادر الجنوبية تأهيلًا وتعليمًا وتنشأة وتدريبًا على نحو ظهرت نتائجه عندما نجحت مفاوضات مصر مع بريطانيا فى التوصل إلى اتفاق السودان فى عام ١٩٥٣، والذى أسفر عن انتخابات عامة اكتسحها دعاة الاتحاد مع مصر، ولكن الواقع شهد غلبة الدعوة إلى الانفصال عنها فى الشمال وإلى بداية التمرد المسلح فى عام ١٩٥٥، فى مدينة توريت الجنوبية، لتظهر إلى الوجود المسألة الجنوبية أو مشكلة جنوب السودان.

ولأن جنوب السودان كان يشكل نحو ربع مساحة السودان، ونحو خُمس سكانه، ولأنه صار دولة مستقلة ذات سيادة، ولأنه أضاف إلى الأشقاء فى حوض النيل كيانًا

سياسيًا جديدًا، بات يضم المنابع النيلية فى أحواض بحر الغزال ومشار والزراف والعرب، والتى تقدر الأمطار الهاطلة عليها بمئات المليارات من الأمطار المكعبة من المياه سنويًا، فإن الدولة الجديدة يجب أن تحظى باهتمام كل دول حوض النيل، فهى أخر دول القارة استقلالًا، وهى أشدها حاجة للتعاون والمساعدة تعويضًا لما فاتها من سنوات عجاف انقضت فى الحروب ومعاناة المجاعة والمرض والجهل.

وتعد كل من دولتى وادى النيل أولى دول الحوض بمساعدة الدولة الوليدة، وذلك بحكم التاريخ المشترك ووشائج القربى الاجتماعية والروابط العلمية، فضلًا عن المشاركة فى نهر واحد وحدود مشتركة، هى بين الأشقاء مدعاة للتعاون والتراحم وليس للصراع والصدام الذى جرب من قبل وثبت فشله.

وإذ نقدم صفحة مهمة من تاريخ السودان الحديث تشمل الجين الأول لدولة سودانية وليدة كانت جزءًا يومًا ما من إمبراطورية مصرية ثم صارت جزءًا من دولة سودانية، واختارت لنفسها أن تحافظ على ذات الاسم، فإن العمل العلمى الذى يلى هذه السطور للباحثة الدكتورة رشا محمد أحمد أمين، يقدم الخبرة التاريخية للصراع الداخلى فى السودان الذى أفضى إلى تكوين عدة منظمات عسكرية كان آخرها الجيش الشعبى وذراعه السياسى الحركة الشعبية لتحرير السودان، التى قادت الطريق صوب الانفصال، أو بالأحرى الاستقلال، محدثة ثانى أكبر تغير سياسى واستراتيجى فى القارة الأفريقية -بعد استقلال إريتريا عن إثيوبيا- منذ حافظت منظمة الوحدة الأفريقية على الحدود الموروثة من العصر الاستعمارى.

وتحمل الدولة الوليدة سمات الدولة الأفريقية شديدة التمسك بهذه الخصوصية، على نحو طرح من خلاله البعض منظورًا مستقبليًا يدور حول صراع عربى أفريقى فى حوض النيل، وهو صراع لا تعرفه شعوب المنطقة التى تحمل الخصائص المشتركة للحياة العربية الأفريقية فى القارة ولاسيما فى حوض النيل، حيث لا يخلو الجنوب من مسلمين ومن متحدثين كثر باللغة العربية التى هى اللغة المشتركة المتداولة بين أبناء الجنوب الذين تتعدد لغاتهم وجماعاتهم العرقية وقبائلهم. ويبدو الجنوب بُعيد

استقلاله عرضة لمخاطر داخلية تتعلق بالسلطة السياسية ومدى تمثيلها للأطياف المختلفة من حلفاء الأمس، كما تتعرض لمخاطر خارجية متعلقة بجنى مكاسب على حسابها ومن ثرواتها الطبيعية المتدفقة، ولعل اللحظة الراهنة تجسد موقفًا أخلاقيًا كريمًا يقوم على الأخوة الحقيقية وتقاسم السلطة والثروة والحفاظ على حق شعب عانى طويلًا فى الاستقرار وفى التنمية.

ولنا فى مصر أن نفكر طويلًا فى جنوب السودان باعتبار ما بذلت مصر من جهد فى تعليم واحتضان أبنائه للدراسة سواء فى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، أو فى مختلف الجامعات المصرية. كما أن مصر وهى تبدأ تاريخًا جديدًا بعد ثورتى ٢٥ يناير، و٣٠ يونيه، أن تلتقط أطراف الروابط الذى كان قد أقامها ثوار يوليو ١٩٥٢، مع إنسان أفريقيا فى إطار البحث عن الاستقلال الوطنى لشعوب القارة والسعى لرفعة هذا الإنسان. لا تزال مصر تملك روح الرسالة، ولا يزال هناك دور ينتظرها فى التنمية الإنسانية والبنية الأساسية التى تحتاجها شعوب القارة احتياجًا شديدًا وتملك هى ناصيتها بكفاءة مشهودة وبتجرد غير منكور.

والكتاب الذى بين يدى القارئ الكريم كان أصلًا رسالة للدكتوراه، نالت صاحبته أعلى الدرجات العلمية، وتم تأهيله للنشر للمثقف العام بما لا يفقده رصانته الأكاديمية، كما تعاهدنا مع قراءنا فى العددين الأسبقين. ويضم الكتاب تمهيدًا وخمسة فصول على النحو التالي:

أما الفصل التمهيدى؛ «جنوب السودان منذ الفتح المصرى التركى حتى اندلاع الحرب الأهلية الثانية (١٨٢٠- ١٩٨٣)»، فيتناول ملامح السياسة المصرية تجاه جنوب السودان من ١٨٢٠ وحتى ١٨٩٨، ثم عرض للدور البريطانى فى تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب خلال فترة الحكم الثنائى للسودان من ١٨٩٩ وحتى ١٩٥٦، ثم سياسات الحكومات الوطنية تجاه الجنوب وقضاياه، وكيف تعاملت هذه الحكومات مع تلك القضايا مع اختلاف طبيعتها مدنية كانت أو عسكرية، وكيف ساهمت السياسات الخاطئة فى استفحال الصراع واكتسابه أبعادًا أخرى أدت إلى

اندلاع الحرب مرة أخرى مع ظهور الحركة الشعبية والجيش الشعبى فى عام ١٩٨٣.

أما الفصل الأول؛ «الحركة الشعبية من النشأة حتى الانشقاق (١٩٨٣- ١٩٩١)»، فيتناول بدايات نشأة الحركة والصراع بين قائدها جون جارانج وقادة الأنيانيا ٢، حول قيادة الحركة وأهدافها السياسية وطبيعة خطابها السياسى، وملامح شخصية جون جارانج قائد الحركة والجيش الشعبى، ثم الهيكل التنظيمى للحركة وذراعها المسلح ونشاطها العسكرى، حتى حدوث الانقسام فى صفوف الحركة الشعبية. كما يتناول الفصل الفكر السياسى للحركة وملامح اختلافه، وقضايا العمل السياسى لها وموقفها من الأحزاب السياسية الشمالية، والظروف والأوضاع السياسية التى مهدت لعقد اتفاق كوكادام ١٩٨٦، واتفاقية الميرغنى-جارانج فى عام ١٩٨٨، وموقف الحركة من صعود نظام الإنقاذ لسدة الحكم فى الخرطوم، وأثر ذلك على عملها السياسى، ثم الظروف والعوامل التى ساعدت على حدوث الانشقاق داخل صفوف الحركة الشعبية.

أما الفصل الثانى؛ «إعادة بناء الحركة الشعبية لتحرير السودان (١٩٩١- ٢٠٠٢)»، فيتناول تطور الهيكل التنظيمى للحركة الشعبية فى ضوء العديد من المتغيرات وخاصة على المستوى التنظيمى بعد قرارت الحركة خلال مؤتمرى توريت ١٩٩١، وشقدوم ١٩٩٤. ثم الفكر السياسى للحركة بعد أن انفصلت عن المعسكر الشرقى وتوجهت نحو المعسكر الغربى، الأمر الذى ترتب عليه تغيير الخطاب السياسى للحركة وفرض مصطلحات جديدة عليه، والتحول من حركة عسكرية إلى حركة سياسية ذات برامج وأهداف. ثم يتناول الفصل النشاط السياسى للحركة، وعوامل التقارب بينها وبين الأحزاب السياسية الشمالية، ثم مؤتمرات الحركة؛ كمؤتمر توريت وشقدوم، وما أحدثته قراراتها من تغيير فى بنية الحركة داخليًا وخارجيًا، ثم تطورات المشهد السياسى حتى توقيع اتفاق مشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢.

أما الفصل الثالث؛ «الجيش الشعبى فى الميدان»، فيتناول ظروف وأوضاع تكوين الجيش الشعبى، وهو الذراع المسلح للحركة، وعناصره البشرية، وتوجهاته

الفكرية، والجوانب العسكرية الأخرى كالتسليح وأساليب القتال، ثم بنية الجيش الشعبى، وتشكيله، وهيكله التنظيمى، والمراحل التى مر بها منذ النشأة وحتى عام ٢٠٠٢، ثم تطور العمل العسكرى للجيش الشعبى على جبهات القتال المختلفة، ليس فقط فى الجنوب، ولكن داخل حدود الإقليم الشمالى.

أما الفصل الرابع: «محاولات التسوية السلمية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية (١٩٨٩- ٢٠٠٢)»، فيلقى الضوء على كافة مراحل المفاوضات بين الطرفين ابتداء من مفاوضات أديس أبابا ونيروبى فى عام ١٩٨٩، مرورًا بمفاوضات أبوجا الأولى والثانية ١٩٩٢- ١٩٩٣، ثم جولات الإيجاد المتتابعة منذ عام ١٩٩٤، وحتى عام ١٩٩٩، ثم المبادرة المصرية الليبية فى أغسطس ١٩٩٩، ثم اتفاق مشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢.

أما الفصل الخامس؛ «العلاقات الإقليمية والدولية للحركة الشعبية»، فيتناول علاقات الحركة بدول الجوار، أو العلاقات الإقليمية؛ مثل إثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، وإريتريا، والتى شكلت مصدرًا مهمًا من مصادر الدعم للحركة وجيشها، ثم العلاقات الدولية للحركة؛ خاصة علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، مرورًا بدعم الأخيرة القوى للحركة الشعبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ثم الدور الأمريكى فى مفاوضات مشاكوس.

أما الخاتمة فقد رصدت النتائج التى توصلت إليها الدراسة.

وتشهد مصادر الدراسة ثراءً وثائقيًا وإلمامًا مرجعيًا يحسب لصاحبتها، التى لم تبخل فى نفس الوقت على العلم بتضحية بوقتها ومالها حيث سافرت فى زيارة ميدانية إلى السودان، كما حظيت بمقابلات مفيدة مع عدد من القيادات ذات الصلة. وتعد هذه الدراسة المهمة فى واحد من أهم الموضوعات حيوية فى التاريخ المعاصر، وأكثرها صلة بأمن مصر والسودان فى حوض النيل، وكذلك تعد الدراسة فى جانب مهم منها بابًا من أبواب العلاقات العربية الأفريقية المعاصرة.

ونعد القارى الكريم بوجبة دسمة من الثقافة التاريخية المعاصرة تساعد على فهم الأخ والشقيق الجنوبي وتقدم درسًا لابد لكل العرب من قراءته واستيعابه بروح التجرد إذا ما أرادوا فعلًا علاقة راقية وكريمة وأخلاقية مع أهلنا فى الجنوب، عسى أن يفضى ذلك إلى يوم يجلس فيه الأشقاء جميعًا لصياغة مستقبل يقوم على التكامل بدلًا من ماض أضاعوه فى الصراع دون طائل.

**الدكتور/ السيد فليفل**

القاهرة فى أول يونيه ٢٠١٤

# مقدمـة

تمثل حالة جنوب السـودان، وما طرحته مـن تدخلات إقليمية ودولية واضحة، صورة مصغرة للمشهد الأفريقي، بيد أنها تضيف مع ذلك ملامح ودلالات أخرى، نظـرًا لارتباطهـا المباشـر بمنظومـة الأمـن القومـى الأفريقـى والعربى والإسـلامى، وبحسـبانها نقطـة التقـاء وتمـازج بين عـوالم حضاريـة متعـددة: الأفريقانيـة والعروبة والإسـلام. ولقد مثل السـودان صورة مصغرة لأفريقيا بتعدد لغاته وعاداته وأديانه وتقاليده، وانعكس ذلك على الشـخصية السـودانية التى هى مزيج بين الشـخصية الأفريقية والعربية.

وقـد عانـى السـودان منذ اسـتقلاله من اضطرابات ومشـاكل تنامـت فى جزئه الجنوبـى، والتـى جاءت نتيجـة تفاعل عديد من العوامل والأسـباب، منها ما يرجع لفترة الاستعمار، والأخرى ارتبطت بتوجهات الحكومات الوطنية التى تعاقبت على السودان، واختلاف تعامل كل حكومة مع المشكلة طبقًا لتوجهاتها السياسية، الأمر الذى توازى معه ظهور أشـكال عديدة من أسـاليب المقاومة من أهل الجنوب والتى تنوعت ما بين العمل السياسـى والتمرد المسـلح، لذا فقد مثل ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان وذراعها المسلح الجيش الشعبى لتحرير السودان -التى قادت حربًا أهلية من أطول حروب القارة الأفريقية- نقطة فارقة فى تاريخ السـودان بأكمله.

وقد شـهد عام ١٩٨٣، تكوين وظهور الحركة الشـعبية والجيش الشـعبى لتحرير السودان فى الجنوب، والتى جاء ظهورها نتيجة لكثير من التطورات السياسية التى شهدها السودان قبل هذا التاريخ بسنوات طويلة، تلك التطورات التى صبت جميعها فـى خانة واحدة وهى عدم المسـاواة وغيـاب العدالة بين الشـمال والجنوب، والتى تمخض عنها مظالم عديدة عانى منها أهل الجنوب منذ فترة الحكم الثنائى للسـودان، وامتـدت حتـى بعد الاسـتقلال فى عـام ١٩٥٦، وتواصلت فى فـترات الحكومات الوطنيـة حتـى اندلعت الحرب الأهلية الثانية فى السـودان فى منتصف عام ١٩٨٣، على يد الحركة الشـعبية والجيش الشـعبى لتحرير السودان.

لم يكن تمرد حامية بور فى ١٦مايو ١٩٨٣، مجرد تمرد عسكرى شبيه بذلك الذى حدث فى حامية توريت عام ١٩٥٥، فقد كان تمرد توريت مقدمة لحركة انفصالية عرفت بحركة «أنيانيا-١»، أما تمرد بور فقد أفرز تشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان وذراعها المسلح الجيش الشعبى، وقد استهلت عملها بإصدار ميثاقها السياسى أو المنفيستو فى نفس العام. وعلى عكس ما توقع الكثيرون لم يكن ذا طابع انفصالى أو شبه انفصالى، وإنما حرص بشكل واضح على التعبير الدقيق عن قضية الشعب السودانى ككل إزاء تحليل معين لطبيعة السلطة فى الشمال، وعلى بناء السودان الجديد لكسر هيمنة البرجوازية والطائفية على السودان الموروث.

وقد أدى سلوك ثورة مايو، وعدم التزامها بوعودها بعد أن نقضت اتفاق أديس أبابا، إلى تحريك عوامل التفتيت والتجاهل والإقصاء فى الجنوب، خاصة مع تغيير تحالفات نميرى وتركيزها على البرنامج الإسلامى، إلى خروج الحركة الشعبية برؤية جديدة اختلفت عن كل حركات التمرد المسلحة التى ظهرت فى الجنوب من قبل، فقد رأى جارانج مؤسس الحركة الشعبية أن قيام حركة طليعية لتحرير كل الشعب السودانى منطلقة من الجنوب هو الحل الصحيح ؛ لأن الحركات الأولى فى تقديره كانت حركات رجعية.

بهذه المنطلقات شاركت الحركة الشعبية كافة القوى السياسية الشمالية فى حركتها لتوحيد المعارضة للنظام السودانى فى إطار ما عرف بالتجمع الوطنى الديمقراطى، وتبع ذلك امتداد نفوذ الحركة الشعبية السياسى والعسكرى لمناطق أخرى خارج نطاق الإقليم الجنوبى.

وفيما بين بداية تكوين الحركة الشعبية وذراعها المسلح وبين امتداد نفوذها السياسى والعسكرى فى أرجاء شتى من السودان، جرت دماء كثيرة فى ظل الاقتتال والعنف المتبادل، وأيضًا العمل السياسى المتشعب والمكثف، ولم يكن الموقف طوال هذه الفترة يسيرًا على كلا الجانبين، فالحرب مرهقة ومكلفة لكليهما، والحل العسكرى يستحيل، وكذلك لا يبدو الحل السياسى يسير الطرح من قبل أيديولوجية إسلامية متصاعدة فى الشمال، راغبة فى الانتشار لأبعد من حدود الشمال والجنوب على السواء.

هكـذا اختلفـت الحركة الشـعبية لتحرير السـودان عن سـابقتها التـى اقتصرت علـى الجنوب محطًا لأطروحاتها وطموحاتها السياسـية، وميدانًا لأعمالها وأنشـطتها العسـكرية، كمـا أنها تمكنت من الوصـول لأبعد من هذا بكثير، فقد اسـتطاعت أن تنفصل بجنوب السـودان ليصبح دولة وليدة مسـتقلة عن السـودان الأم، وبهذا فقد أصبحت الحركة الشعبية من أهم الحركات المسلحة التى ظهرت فى القارة الأفريقية، فقـد قـادت الكفاح المسـلح ضد أنظمـة الخرطـوم المتعاقبة لأكثر من عشـرين عامًا، واسـتطاعت أن تجـزئ أكبر دول القـارة الأفريقية إلى دولتين.

أمـا بالنسـبة للفـترة الزمنية التى توقفت عندها الدراسـة وهو عام ٢٠٠٢، الذى شهد التوقيع على اتفاق مشاكوس الإطارى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، والذى وضع نهاية لحرب كانت من أطول وأعقد الصراعـات الأهليـة فى القـارة الأفريقية، واعترفت بموجبه الحكومة السـودانية بحق الجنـوب فـى تقريـر مصيره، وتواصلـت بموجبه اللقـاءات وجـولات التفاوض بين الجانبين والتى انتهت بتوقيع اتفاق السـلام الشـامل فى عام ٢٠٠٥.

لا شـك أن ميـلاد دولـة جديـدة فى جنـوب السـودان تقودها الحركة الشـعبية لتحرير السـودان أمر له عديد من التداعيات؛ فعلى المستوى الأفريقى، ستشيع روح الانفصـال داخـل عديـد مـن الـدول الأفريقية التـى تعانى من مشـكلات الاندماج الوطنـى، والنزاعـات الأهلية والحدوديـة، والتنوع الإثنى واللغوى والدينى بشـكل كبـير، ومـن ثم تتغـير خريطة القـارة بفتح الباب علـى مصراعيه لمزيد مـن التفكك والانقسام. أما على المستوى العربى؛ فظهور دولة جديدة فى جنوب السودان سيزيد مـن توتـر العلاقات العربية الأفريقية، ويعمل على اكتمال حلقة الطوق التى تحاصر العـرب فى قلب القارة الأفريقية، خاصة مع ازدياد التوغل الأمريكى والإسـرائيلى فى هذه المنطقة. أما على المسـتوى المصرى؛ فإن تفكك السـودان الشـقيق يحمل فى طياتـه مخاطـر عديـدة علـى الأمن القومـى المصرى؛ حيث سـيؤدى هـذا الوضع إلى الإخـلال بالتـوازن الاسـتراتيجى فى الإقليم، سـواء فـى القرن الأفريقـى أو البحر الأحمر، أضف إلى ذلك خلق كثير من التعقيدات حول ملف مياه النيل وما يسـتتبعه مـن بـروز أدوات جديـدة للضغط على مصر عـبر ازدياد وتوغل النفـوذ الأمريكى

والإسرائيلي في جنوب السودان، بما سيؤدى لعزل مصر وحصارها من ناحية الجنوب، وتزيد من إمكانية فرض ضغوط قوية عليها تهدد أمنها القومي.

وقد تناول عديد من الدراسات التاريخية موضوعات مختلفة عن الحركة الشعبية وظهورها ومراحل صراعها المختلفة مع الحكومة السودانية، وشكلت هذه الدراسات سلسلة من الإضافات للمكتبة العربية، غير أنها كانت إما منحازة لآراء وتوجهات الحكومة السودانية كأغلب كتابات المؤرخين والمفكرين السودانيين الشماليين، مثل دراسة الدكتور إبراهيم محمد آدم، بعنوان «الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية لحركة التمرد (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ١٩٨٣-٢٠٠٠، دراسة حالة»، وهى رسالة دكتوراه نُشرت بقسم السياسة بمركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية، وركزت بشكل مكثف وواضح على عيوب وأخطاء الحركة الشعبية واعتبارها مجرد حركة تمرد، وتمجيد أنظمة الخرطوم وتبرئتها من أى مسئولية عن تدهور أوضاع الجنوب واستفحال أزمته، بالإضافة لعدم اعتمادها على الوثائق اللازمة لدراسة، واقتصار الباحث في هذه الدراسة على تحليل الأحداث والوقائع من وجهة نظره كأحد السياسيين في النظام الحاكم بالسودان.

وقد انحازت كتابات أخرى لآراء وتوجهات الحركة الشعبية، ككتابات بعض قيادات الحركة الشعبية البارزين مثل: لام أكول ومنصور خالد، ولكن لم تتوافر دراسات كافية تتناول كافة جوانب الحركة الشعبية والجيش الشعبي الفكرية والتنظيمية والسياسية والعسكرية وتأثيرها على كيفية إدارة الحركة للصراع مع حكومة الخرطوم بنظرة موضوعية معتمدة على المنهج التاريخي مستندة لأنواع مختلفة من الوثائق والتقارير والدراسات والمؤلفات الأكاديمية.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر الأصلية، يأتي في مقدمتها وثائق الحركة الشعبية غير المنشورة مثل:

- Manifesto of Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army/ July 1983.
- First SPLM/ SPLA National Convention, Chukudum, New Sudan, April 12, 1994.

- Vision and Programme of the Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army, March 1998.

وقد كشفت هذه الوثائق العديد من الأمور المهمة فى تاريخ الحركة، مثل محتويات خطابها السياسى وقت ظهورها، المتمثل فى المنفيستو الصادر عنها فى عام ١٩٨٣، وقررات الحركة فى المؤتمر العام الأول لها، بالإضافة إلى ذلك رؤية الحركة وبرنامجها. وعلى المستوى العسكرى فقد كشفت محاولات قيادة الحركة تحويل الجيش الشعبى من جيش حرب عصابات إلى جيش نظامي، كما احتوت على عديد من الرسوم الهيكلية التى توضح تطور بنية الحركة الشعبية والجيش الشعبى خلال تلك الفترة.

اعتمدت الدراسة أيضًا على وثائق دار المحفوظات العمومية البريطانية Public Record Office، غير المنشورة التى شكلت مصدرًا مهمًا من مصادر الدراسة، خاصة فيما يتعلق منها بفترة انشقاق الحركة فى عام ١٩٩١، والدعم الليبى للحركة والجيش الشعبى، وحتى سقوط حكم جعفر نميرى. وكذلك اعتمدت على بعض من أعداد الدورية الوثائقية الخاصة بالحركة والجيش الشعبى «غير المنشورة» وهى تحت عنوان: SPLM/ SPLA UP DATE، وقد حوت تفاصيل دقيقة للعمليات العسكرية للجيش الشعبى والقوات المسلحة السودانية فى جنوب السودان خلال عام ١٩٩٣، هذا بجانب إيضاحات دقيقة للنشاط السياسى لقيادات الحركة.

أما عن الوثائق المنشورة، فلم تقل أهمية كمًا وكيفًا؛ إذ أثرت البحث بالكثير؛ كالاتفاقيات والمفاوضات بين الحركة الشعبية والحكومات السودانية، والأحزاب السياسية الشمالية، وغيرها. والوثائق الأمريكية، خاصة جلسات الاستماع بالكونجرس الأمريكى للجنة الشئون الخارجية الأفريقية.

- Crisis in Sudan, Hearing before the Subcommittee on African Affairs of the Committee on Foreign Relations United States Senate, First Session, May 4, 1993.
- The Crisis in Sudan, Hearing before the Subcommittee on Africa of the Committee on International Relation House of Representatives, One Hundred Fourth Congress, First Session, March 22, 1995.

كذلك وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية C.I.A، التى احتوت على تقارير متنوعة عن السودان والأوضاع الداخلية فى الجنوب والموقف الأمريكى منها. ووثائق أرشيف الأمن القومى الأمريكى National Security Council، وغيرها من الوثائق المنشورة مثل:

- The Koka Dam Declaration, March 24, 1986.
- Declaration of Principles (DOP) Nairobe, May 20, 1994.
- The Political Charter and SPLM /SPLA reaction, Khartoum April 1996.

هذا بجانب التقارير السنوية لمنظمة الأمم المتحدة عن الصراع فى جنوب السودان وتطورات الوضع السياسى والعسكرى هناك، وتقارير منظمة حقوق الإنسان Africa Human Rights Watch. بالإضافة لاعتماد الدراسة على عدد كبير من المراجع والدوريات والتقارير الاستراتيجية العربية والأجنبية. التى أمدت الدراسة بمادة ثرية، ويأتى فى مقدمتها مؤلفات قادة الحركة مثل مؤلفات جون جارانج ومنصور خالد وبيتر أدوك نيابا ولام أكول، وغيرها.

ونتيجة لهذا الدور المهم والمؤثر الذى لعبته الحركة الشعبية وذراعها المسلح، فقد أثار هذا كثيرًا من التساؤلات سعت هذه الدراسة لاستيضاح حقائقها؛ فما هى أبعاد الدور الذى قامت به الحركة الشعبية فى تاريخ السودان؟ وما هى الظروف التى أحاطت بنشأتها؟ وكيف تم تشكيل هيكلها التنظيمى ومراحل تطوره؟ ماذا عن فكرها السياسى ومراحل تطوره؟ ما هى سمات العمل السياسى للحركة؟ وهل اختلف وتطور خلال تلك الفترة؟ وما هو موقف الأحزاب السياسية الشمالية من ظهور الحركة وتطورها؟ وكيف استطاعت أن تجذب لها أطرافًا متنافرة؟ وكيف بدلت هذه الأحزاب من مواقفها تجاه الحركة، ودخلت معها فى شراكة سياسية وصلت لحد التعاون العسكرى الوطيد؟ وكيف استطاعت الحركة رغم كل الخسائر التى تكبدتها على المستويين الداخلى والخارجى أن تصمد وتعيد بناء نفسها مرة أخرى؟ وما هى الظروف والملابسات التى أحاطت بكل جولة من هذه الجولات؟ وكيف أثرت فى المشهد السياسى والعسكرى؟ وكيف قدمت محاولات التسوية

السلمية فرص للتدخلات الأجنبية فى مصير السودان؟ فإلى أى حد وصل الدعم الإقليمى والدولى للحركة؟ وخاصة موقف الولايات المتحدة من الحركة الشعبية؟

لقد فرض كل التساؤلات السابقة، والسعى إلى الإجابة عنها، اعتماد المنهج الزمنى فى تناول الفصل الأول والثانى، أما الفصل الثالث والرابع والخامس، فقد اتبعت فى تناولهم المنهج الموضوعى التحليلى القائم على دراسة الموضوعات والغوص فيها، مراعيًا عنصر الزمن فى تقسيم الموضوع.

وعلى ضوء ذلك، فقد قسمت الدراسة بعد هذه المقدمة إلى خمسة فصول مسبوقة بفصل تمهيدى، عالج الفصل التمهيدى أوضاع جنوب السودان منذ الفتح المصرى التركى للسودان وحتى اندلاع الحرب الأهلية الثانية فى عام ١٩٨٣، وتناول بإيجاز ملامح السياسة المصرية تجاه جنوب السودان فى الفترة ١٨٢٠– ١٨٩٨، ثم عرض سريع للدور البريطانى فى تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب خلال فترة الحكم الثنائى للسودان ١٨٩٩– ١٩٥٦، ثم يتناول بإيجاز سياسات الحكومات الوطنية تجاه الجنوب وقضاياه، وكيفية تعاملها مع تلك القضايا، وكيف ساهمت السياسات الخاطئة فى استفحال الصراع واكتسابه أبعادًا أخرى أدت إلى اندلاع الحرب مرة أخرى مع ظهور الحركة الشعبية والجيش الشعبى فى عام ١٩٨٣.

أما الفصل الأول، فقد تناول الحركة الشعبية من النشأة حتى الانشقاق ١٩٨٣– ١٩٩١، وقد عالج بدايات نشأة الحركة والصراع بين قائدها جون جارانج وقادة الأنيانيا ٢، حول قيادة الحركة وأهدافها وطبيعة خطابها، وأيضًا ملامح شخصية جون جارانج، وكذلك الهيكل التنظيمى للحركة، وفكرها السياسى، وملامح اختلافه بين الاتجاهين الاشتراكى والرأسمالي، وكذلك النشاط السياسى للحركة منذ نشأتها، والظروف والأوضاع السياسية التى مهدت لعقد اتفاقيتى كوكادام ١٩٨٦، والميرغنى–جارانج ١٩٨٨، كما يتناول الفصل أيضًا موقف الحركة الشعبية من صعود نظام الإنقاذ لسدة الحكم فى الخرطوم، وأثر ذلك على عملها السياسى، وعلى نشاط الأحزاب السياسية الشمالية، ثم تحليل للظروف والعوامل التى ساعدت على حدوث الانشقاق داخل صفوف الحركة الشعبية.

أما الفصل الثانى؛ فيتناول إعادة بناء الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٩١-٢٠٠٢، عارضًا ومحللاً لتطور الهيكل التنظيمى للحركة خاصة بعد قرارت قيادات الحركة خلال المؤتمرات التى عقدتها فى تلك الفترة؛ مثل مؤتمرى توريت ١٩٩١، وشقدوم ١٩٩٤، وأيضًا الفكر السياسى للحركة بعد انفصالها عن المعسكر الشرقى عقب انهياره وتوجهها نحو المعسكر الغربى الرأسمالى، وانشقاق الحركة الذى فرض مصطلحات جديدة على الخطاب السياسى لها وبروز حق تقرير المصير، ومحاولة الحركة للتحول من حركة عسكرية إلى حركة سياسية ذات برامج وأهداف. كذلك يركز الفصل على النشاط السياسى للحركة، وعوامل التقارب بينها وبين الأحزاب السياسية الشمالية، ثم يتناول مؤتمرات الحركة والقررات الصادرة عنها، وما أحدثته من تغيير فى بنية الحركة داخليًا وخارجيًا، ثم تطورات المشهد السياسى حتى توقيع اتفاق مشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢.

أما الفصل الثالث، «الجيش الشعبى فى الميدان»، فيتناول الظروف والأوضاع التى تم خلالها تكوين الجيش الشعبى، الذراع المسلح للحركة، وطبيعة العناصر البشرية التى المكونة له، وطبيعة توجهاته الفكرية، بالإضافة إلى الجوانب العسكرية الأخرى مثل التسليح وأساليب القتال. ثم تطور بنية الجيش الشعبى عددًا وعدة، وأساليبه القتالية، مع التركيز على عرض الهيكل التنظيمى للجيش الشعبى ومراحل تطوره منذ النشأة وحتى عام ٢٠٠٢، وكيف تطور العمل العسكرى له على جبهات القتال المختلفة فى الجنوب، وداخل حدود الإقليم الشمالى.

أما الفصل الرابع، فيتناول «محاولات التسوية السلمية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ١٩٨٩- ٢٠٠٢»، وقد ألقى هذا الفصل الضوء على كافة مراحل المفاوضات بين الطرفين ابتداء من مفاوضات أديس أبابا ونيروبى فى ١٩٨٩، مرورًا بمفاوضات أبوجا الأولى والثانية ١٩٩٢- ١٩٩٣، ثم جولات الإيجاد من مارس ١٩٩٤، وحتى يوليو ١٩٩٩، ثم المبادرة المصرية الليبية فى أغسطس ١٩٩٩، وأخيرًا اتفاق مشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢.

أما الفصل الخامس، فيتناول «العلاقات الإقليمية والدولية للحركة الشعبية»، أما إقليميًا فقد تناول علاقات الحركة بدول الجوار مثل إثيوبيا، وأوغندا، وكينيا،

وإريتريا، التى شكلت مصدرًا مهمًا من مصادر الدعم للحركة وجيشها، ودوليًا تناول علاقات الحركة بالولايات المتحدة الأمريكية، وكيف كانت واشنطن داعمًا قويًا لها خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى الداعم الأول للحركة فى مهدها، ثم الدور الأمريكى فى مفاوضات مشاكوس والأهداف الأمريكية من هذا التدخل.

ورصدت الخاتمة النتائج التى توصلت إليها الدراسة.

هذا وقد شكلت زيارة الباحثة لجمهورية السودان الشقيق أثناء فترة البحث تجربة غنية استفادت منها كثيرًا، فقد حصلت الباحثة على قسم من وثائق الحركة، ووثائق دار الوثائق القومية بالخرطوم، وخلال هذه الرحلة حصلت -بفضل الله- على مادة علمية أصلية، تمثلت فى المصادر الوثائقية، خاصة مؤلفات جون جارانج مؤسس الحركة الشعبية، وكثيرًا من مؤلفات قيادات الحركة، وغيرها من الدوريات والأوراق البحثية السودانية من المراكز البحثية ومكتبات الجامعات الكبرى.

ختامًا، لا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أحمد الله تعالى أن وفقنى إلى إتمام هذا العمل، كما أتوجه بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور جمال شقرة أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ بكلية التربية جامعة عين شمس، وللأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية. كما أتوجه بالشكر لكل من قدم لى يد العون فى جمهورية السودان الشقيق، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور حسن مكى رئيس جامعة أفريقيا العالمية.

كما أتوجه بالشكر لكل العاملين فى المراكز البحثية التى قمت بزيارتها بالخرطوم، منها على سبيل المثال، دار الوثائق القومية، والسكرتارية العامة للحركة الشعبية بالخرطوم، ومركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية، والمكتبة المركزية بالجامعة، ومكتب الإعلام الخارجى، ومعهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية السودانية، ووكالة سونا للأنباء، ومركز الراصد للدراسات، ومكتبة جامعة جوبا، ومركز دراسات السلام والتنمية جامعة جوبا، ومركز عمر البشير للدراسات. كذلك العاملين بمكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، والمكتبة المركزية بالجامعة، ومكتب الأمم المتحدة بجاردن سيتى بالقاهرة.

أما أستاذى وأبى ومعلمى الأستاذ الدكتور السيد فليفل، فأقسم بربى أننى وقفت ساعات وساعات قبل أن أكتب هذه الكلمات البسيطة، أستجمع كل كلمات الشكر والعرفان التى أعرفها، فكيف أشكر من فى مثل قامته ومقامه؟

أستاذى وأبى، أكرمتنى كثيرًا، وعلمتنى كثيرًا، علمتنى كيف أكون إنسانة قبل أن أكون باحثة، عاملتنى كواحدة من بناتك، خشيت على من مشقة السفر للسودان بمفردى؛ فحرصت على ألا أغادر البلاد إلا بعد أن تسلمنى ليد أمينة تتحمل مسئوليتى وترعانى، وعندما وصلت للسودان قدمتنى لكل من قابلنى هناك ليس فقط على أننى تلميذتك بل قلت لهم هذه ابنتى الرابعة، شعرت حينها أستاذى أننى فى كنف أب حنون فلم أخش من شىء بعدها؛ لأننى كنت أشعر دائمًا أن عطفك وحنانك وحرصك على سلامتى وأمنى يحيطنى فى كل مكان، أستاذى الجليل سأظل طوال حياتى أتباهى وأفخر بأننى تلميذة الأستاذ الكبير والعالم الجليل، الأستاذ الدكتور السيد فليفل، الذى أعطانى الكثير والكثير ونهلت من علمه الوفير، وتعلمت من أخلاقه الحميدة التى لا تحصى ولا تعد الكثير، أستاذى كثيرًا ما واجهتنى الصعاب والأزمات، لكنك كنت دائمًا سندًا قويًا وملاذًا آمنًا أحتمى فى كنفه.

أبى وأستاذى أعدك أن أظل طوال عمرى على قدر مسئولية أن أكون واحدة من تلاميذك، وأن أظل أسير على دربك يهدينى نور علمك وكريم أخلاقك وسيرتك العطرة، وأن أتمسك بما علمتنى إياه من علم وأخلاق، جزاك الله خيرًا أستاذى عنى وعن كل من تتلمذ على يدك، ومتعك الله بوافر الصحة والعافية.

وبعد، فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من تقصير أو خطأ أو نسيان فمن نفسى، وحسبى أنى لم أدخر جهدًا إلا بذلته، ولا وسعًا إلا قدمته، ولله الحمد فى الأولى والآخرة.

# الفصـل التمهـيدى

## جنوب السودان منذ الفتح المصرى التركى

## حتى اندلاع الحرب الأهلية الثانية (١٨٢٠ - ١٩٨٣)

لا نستطيع أن نستوضح الدور الحقيقى للحركة الشعبية فى تاريخ الجنوب والسودان بكامله، ما لم نفهم كيف كان الوضع من قبل نشأتها، فقد تعرض جنوب السودان لكثير من الأحداث والمتغيرات التى أثرت فى تشكيل شخصية سكانه وتوجهاتهم الفكرية، ولهذا فإن التعرف على أحوال الجنوب وأوضاعه أمر غاية فى الأهمية، ليمكننا من قياس وتقييم الدور الجسيم الذى اضطلعت به.

يشترك جنوب السودان فى حدوده مع خمس دول أفريقية مجاورة هى إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكنغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى[1]، ويمثل ٢٥,٨٦٪ من جملة مساحة جمهورية السودان ويسكنه حوالى ١٦,٨٨٪ من جملة سكان البلاد، ويتميز الإقليم ببيئة جغرافية متنوعة ذات خصوصية واضحة بسبب موقعه الجغرافى[2].

يتميز التركيب الإثنى للسودان الجنوبى بالتعقيد، لذا قسم العلماء سكان الجنوب وفقًا للغاتهم ولهجاتهم وأوصافهم الجسدية وجذورهم التاريخية إلى أقسام ثلاثة رئيسية وهم: النيليون[3]، وعلى رأسهم قبائل الدينكا والنوير والشلك. النيليون الحاميون وهم قبائل البارى واللاتوكا والديدنجا والماندارى والتوبوسا والتوركاتا[4]، ويتوزعون فى الجزء الجنوبى الشرقى من الإقليم الجنوبى[5]، أما المجموعة الثالثة، فهى المجموعة الغربية التى تضم قبائل الزاندى والمورويادى واللولوبا وغيرها[6]، التى تنتشر فى الجزء الجنوبى من حوض بحر الغزال (أعالى بحر الغزال) المتاخم لأعالى روافد نهر الكنغو[7].

مع الفتح المصرى التركى للسودان عام ١٨٢٠، خضع الجنوب لأول مرة لسلطة حكومة واحدة تحكم الشمال والجنوب معًا، وأصبح جزءًا من الإمبراطورية المصرية التى امتدت جنوبًا حتى بحيرة فيكتوريا[8].

رأى البعض أن تاريخ أزمة جنوب السودان بدأ منذ أولت مصر مسألة كشف الأقاليم السودانية الجنوبية ومنابع النيل عنايتها، فقد كانت بداية كراهية أهل الجنوب للشماليين، وذلك لأن الإدارة المصرية قد خولت لهؤلاء المستكشفين وعلى رأسهم السير صموئيل بيكر Sir. Samuel Baker، سلطات واسعة، فعمل على اضطهاد الأهالى فى تلك الأقاليم واحتقارهم وتعذيبهم، بعد أن اعتبر مهمته عسكرية بحتة مما زاد من كراهية سكان تلك المناطق لأهل الشمال والحكومة المصرية، فقد كانت حملة بيكر الكشفية[٩]، البداية لما يمكن أن نسميه انفصال الجنوب عن الشمال نفسيًا[١٠].

بدأ السودان مرحلة جديدة فى تاريخه بعد اتفاق الحكم الثنائى بين مصر وانجلترا ١٨٩٨، الذى أصبح السودان بموجبه إحدى مستعمرات التاج البريطانى فى أفريقيا، ولم تكن مصر سوى ضيف الشرف الذى يظهر فى مواجهة دول العالم على أنه شريك فى الإدارة والحكم، أما بريطانيا فكانت هى الفاعل الحقيقى فى السودان[١١]، ودخل جنوب السودان من وقتها حلبة السياسة الدولية والتزاحم بين الدول الأوروبية على أرض أفريقيا[١٢].

اتسمت السياسة البريطانية إزاء الجنوب فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٩- ١٩١٩، بالإحجام عن التدخل فى شئون أهل هذا الإقليم إلا بالقدر الذى تمليه ضرورات حفظ الأمن وإقامة دعائم سلطانهم فيه[١٣]، كما اتخذت الإدارة البريطانية خطوة مهمة فى هذه الفترة فى سبيل حصر أمور الجنوب داخل حدوده، ففى عام ١٩١٧، شكلت قوة عسكرية محلية أطلق عليها «الفرقة الاستوائية Equatorial Corps»[١٤]، وأبعدت الحامية الشمالية عن الجنوب[١٥]، وقد ظلت الحاميتان منفصلتين حتى عشية انسحاب بريطانيا من البلاد[١٦]. وقد تميزت السياسة البريطانية فى أثناء تلك الفترة بالسعى لفصل الجنوب وضمه إلى غيره من الممتلكات البريطانية فى شرق أفريقيا أو دمجه فى وحدة مستقلة تحت النفوذ البريطانى[١٧]، وقد اتخذت بالفعل الخطوات التالية لتحقيق هذا الهدف:

(أ) لم يعد حكام المديريات الجنوبية الثلاث «بحر الغزال، ومونجالا، وأعالى النيل»[١٨]، ابتداء من عام ١٩٢١، مطالبين بحضور كافة الاجتماعات التى يعقدها

حكام المديريات سنويًا فى الخرطوم، وأصبحوا يعقدون بدلًا من ذلك اجتماعًا خاصًا بهم فى الجنوب.

(ب) فى عام ١٩٢٢، صدرت لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور، وقد نصت على حق الحاكم العام فى اعتبار أى جزء من السودان «منطقة مغلقة»؛ فأعلن مديريات دارفور والاستوائية وأعالى النيل بكاملها مناطق مغلقة، وكذلك أجزاء من مديريات كردفان الشمالية والجزيرة وكسلا(١٩)، فكان هذا القانون من أكثر الوسائل التى اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية فى إبعاد العرب والمسلمين -مصريين أو سودانيين عن المديريات الجنوبية(٢٠).

(ج) فى عام ١٩٢٥، صدر قانون الرخص التجارية الذى نص على عدم السماح لغير السودانيين من أبناء المنطقة الجنوبية بمزاولة التجارة دون الحصول على رخصة تسمح له بمزاولة التجارة فى الجنوب(٢١).

(د) جعل الإنجليز التعليم فى جنوب السودان عن طريق مدارس الإرساليات التنصيرية التى جعلت اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية للتعليم، واستبعدت اللغة العربية(٢٢).

وبحلول عام ١٩٢٨، كانت الإجراءات التى بدأت منذ عام ١٩٢٢، لإقامة السودان الجنوبى المنفصل عن الشمال قد صارت بخطى فسيحة إلى الأمام وعبر مسالك متعددة، ولكن لم تكن هناك سياسة محددة أو تعليمات واضحة فى هذا الشأن، لذلك بدا واضحًا أنه لابد من إعلان سياسة محددة، وتولى السير هارولد ماكمايكل Sir. Harold MacMichael، هذه المهمة فى عام ١٩٣٠، إذ أعد مذكرة بشأن السياسة التى ستتبع فى الجنوب(٢٣)، اعتمدت هذه السياسة على محورين أساسيين: الأول، أن الأفارقة الزنوج الجنوبيين متميزون ثقافيًا وعرقيًا عن السودانيين العرب الشماليين، والثانى، أن مناطق الجنوب يجب أن تتطور كمنطقة منفصلة وكهيكل سياسى منعزل لتنضم للممتلكات البريطانية فى شرق أفريقيا(٢٤)، وحدد فيها ماكمايكل -بعبارات واضحة- خطوات العمل فى المستقبل(٢٥)، وأصبحت محور سياسة الفصل البريطانية فى جنوب السودان(٢٦)، وتحولت الخطوات النظرية إلى سياسة مرسومة، وكانت

المبادئ الأساسية كما وردت فى هذه المذكرة، هى:

(١) أن تقام فى جنوب السودان سلسلة من الوحدات القبلية لكل منها اكتفاؤه الذاتى، ويستند كيانها وتنظيمها إلى العادات والعقائد الموروثة.

(٢) العمل بالتدريج على استبعاد رجال الإدارة والفنيين من أبناء الشمال من مناطق الجنوب وإحلال أبناء الجنوب محلهم.

(٣) استخدام اللغة الإنجليزية بسبب تعذر استخدام اللغة المحلية، وعدم الرغبة فى استخدام اللغة العربية.

وقد شهدت السنوات التالية تنفيذ هذه المبادئ تنفيذًا دقيقًا، وبداية السير لإتمام الانفصال [٢٧]، وتم تقسيم الجنوب إلى مناطق نفوذ بين عديد من البعثات التنصيرية[٢٨]، التى عملت على نشر معتقداتها فى كل منطقة خاضعة لها[٢٩].

وقد تعرضت السياسة البريطانية تجاه الجنوب -عندما وضعت موضع التطبيق- لهجوم شديد من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية على السواء، على الأخص فيما بين عامى١٩٤٢-١٩٤٥[٣٠]، وقد اقتنعت بريطانيا بفساد سياستها بشأن محاولة فصل الجنوب عن الشمال، خاصة بعد تعذر تأسيس اتحاد شرق أفريقيا البريطانية بين كينيا وأوغندا وتنجانيقا، الذى كان مخططًا أن يضم له جنوب السودان[٣١].

ومع انعقاد مؤتمر جوبا فى عام ١٩٤٧، وهو أول اجتماع ضم الشمال والجنوب[٣٢]، وكان معنيًا ببحث إمكانية تمثيل الجنوبيين فى الجمعية التشريعية المقترح إنشاؤها، والبحث فى إمكانية تضمين التشريعات المقترحة بشأن الجمعية الجديدة ضمانات تحمى مصالح الجنوبيين ومواصلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى، وقد انتهى المؤتمر إلى تقرير رغبة الجنوبيين فى أن يتحدوا مع الشماليين فى سودان موحد، ووجوب تمثيل الجنوب فى الجمعية التشريعية المقترحة، وضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد السياسة التعليمية فى الإقليمين[٣٣].

هكذا أبدت بريطانيا للجميع نيتها فى أن تدير السودان شماله وجنوبه كدولة واحدة[٣٤]، وتعهد الشماليون بالمحافظة على الوحدة مع الجنوب فى إطار التعدد،

والإسراع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجنوب، وهو الأمر الذى أرسى محددات الوحدة السودانية ومسارها ومضمونها[٣٥].

بانتهاء مؤتمر جوبا انتهت فترة الانفصال ظاهريًا، وانطوت صفحة سياسته، وأصدر السكرتير الإدارى مجموعة من القرارات المهمة، منها؛ فتح الحدود بين الإقليمين وإعلان حرية الدين، مما أتاح فرصة للتقارب أعقبها المفاوضات السياسية بين الزعماء الشماليين والحكومة المصرية حول مقترحات الحكم الذاتى التى أسفرت عن اتفاق فى يناير ١٩٥٣، بمنح السودانيين حق تقرير المصير، تلك المفاوضات التى لم يشترك فيها أى من الجنوبيين[٣٦]، وهو الأمر الذى أعطى إحساسًا عميقًا للجنوبيين بالعجز والتهميش والحرمان من أبسط حقوقهم، وهو المشاركة فى تقرير مصير بلادهم، وأنه لم يطرأ جديد فى بلادهم سوى استبدال سلطة بسلطة أخرى أكثر ظلمًا وقهرًا[٣٧].

لقد بدا واضحًا من خلال التطورات التى حدثت فى الفترة من ١٩٤٧ وحتى ١٩٥٥، أن الضمانات والتعهدات بتنمية اقتصادية واجتماعية ومشاركة سياسية للجنوب قد تم تجاهلها، ومن ثم أثيرت هذه القضايا مرة أخرى فى عام ١٩٥٥، حينما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة[٣٨].

وخلال الفترة الانتقالية (١٩٥٤-١٩٥٥)، أدت الممارسات الخاطئة إلى تصعيد مشكلة الجنوب، فممارسات الأحزاب الشمالية ومناوراتها السياسية أدت إلى شيوع حالة من الفوضى فى الجنوب[٣٩]، ومن وقتها بدأ الحراك والتفاعل السياسى ينمو تحت قيادة الجنوبيين المتعلمين[٤٠]، ومع حدوث تمرد الفرقة الاستوائية فى أغسطس ١٩٥٥، وما واكبه من مذابح واضطرابات فى الجنوب ليضيف إلى رصيد عدم الثقة بين الطرفين المزيد والمزيد[٤١]، فقد أضاف التمرد وردود أفعاله أبعادًا جديدة لأزمة الجنوب وميلاد الحركة المسلحة الجنوبية التى عرفت باسم قوات الأنيانيا[٤٢]، التى تحولت إلى عامل أساسى فى السياسة السودانية، وفى فشل الحكومات المتعاقبة المدنية منها والعسكرية فى استكمال تحقيق أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الموحدة[٤٣].

كانت هذه هى الخلفية السائدة حين أدرج اقتراح إعلان الاستقلال وإقامة دولة السودان المستقلة للمناقشة فى البرلمان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، ومن ثم كان الاقتراح مهددًا بمعارضة ممثلى الجنوب إذا لم يتم التأكيد على الضمانات وإقرار النظام الفيدرالى كأساس لتنظيم العلاقة الدستورية بين الشطرين[٤٤]، وقد أكد ممثلو الشمال فى البرلمان مرة أخرى تلك الضمانات، ونتج عن ذلك اقتراح الاستقلال على التأييد بالإجماع من جانب ممثلى الجنوب، ومن ثم أصبح التعهد بالفيدرالية جزءًا من الاتفاقية الشاملة لإعلان استقلال السودان، واعتقد الجنوبيون أنهم قد ضمنوا الفيدرالية فى مقابل قبولهم إقامة دولة قومية مستقلة ذات سيادة، ومن ثم فحين أعلنت السودان كدولة مستقلة فى أول يناير ١٩٥٦، احتفل السودانيون فى طول البلاد وعرضها، واحتفل الجنوبيون بوهم الفيدرالية[٤٥].

شهدت الفترة منذ أوائل عام ١٩٥٦ وحتى نوفمبر ١٩٥٨ -فترة حكم إسماعيل الأزهرى ثم عبد الله خليل- بداية اتجاه الحكومة للتخلص من معارضة الجنوبيين واللجوء إلى محاكمة العديد منهم، والنظر إلى مشكلة الجنوب باعتبارها مشكلة ثانوية تلى مسألة التأكيد على العروبة والإسلام فى البلاد[٤٦]، زد على ذلك أن الحكومة السودانية فى سبيل سعيها لتوحيد البلاد، قامت بالاستيلاء على جميع المدارس التابعة للبعثات التنصيرية فى الجنوب، الأمر الذى لاقى معارضة جنوبية، وهى الأزمة التى دفعت البعض إلى المناداة بجعل الدين المسيحى على قدم المساواة رسميًا فى الدولة مع الدين الإسلامى، وبقية قضايا الجنوبيين الأخرى[٤٧]، إلا أن القضية برمتها اختفت من على مسرح السياسة السودانية، فقد كانت الأحزاب الشمالية مشغولة بالسلطة وتولى الحكم وتوزيع المناصب، وظل أبناء الجنوب فى وادٍ والسلطة الحاكمة فى وادٍ آخر[٤٨]، كما رفضت اللجنة القومية التى أنيط بها مسئولية وضع الدستور الدائم للبلاد اقتراحًا للأعضاء الجنوبيين بتطبيق النظام الفيدرالى[٤٩].

خلال هذه الفترة ومع انتشار السخط فى الشمال والجنوب، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطرابات السياسية، وقع الانقلاب العسكرى بقيادة الفريق عبود (١٩٥٨-١٩٦٤)[٥٠]، ودخلت قضية الجنوب فى منعطف جديد أكثر

تعقيدًا[٥١]، فقد سعى النظام العسكرى الجديد لفرض الاندماج الطائفى بالقوة المسلحة سعيًا لاستيعاب الجنوب فى إطار الثقافة العربية الإسلامية[٥٢]، وبمضى الوقت كثفت حكومة الخرطوم الوجود العسكرى فى الجنوب، وخولته سلطات واسعة فى العمل ليتزايد السخط ويلوذ أعداد من أبناء الجنوب وعديد من القيادات السياسية الجنوبية بالفرار إلى الدول المجاورة، ليشكلوا تنظيمات سياسية وعسكرية فى الخارج لمقاومة هذه السياسة، وبدأ صوت السلاح يعلو على صوت السياسة اعتبارًا من عام ١٩٦٣، وهو تاريخ ظهور الحركة المسلحة التى قادها جوزيف لاجو Joseph Lagu[٥٣]، وعرفت بقوات الأنيانيا[٥٤].

شكل ظهور قوات الأنيانيا[٥٥]، بعدًا جديدًا فى تطور مشكلة الجنوب، ليس لأنها اتخذت طابعًا عسكريًا فقط، ولكن لأنها رفضت أيضًا أى حل سلمى للمشكلة[٥٦]، هذا بالإضافة لشكوك حكومة الخرطوم حول الدعم الذى كانت تتلقاه قوات الأنيانيا من إسرائيل وإثيوبيا والكنغو[٥٧].

اتجه كل من الشمال والجنوب خلال هذة الفترة إلى السعى لحل المشكلة فى ميدان القتال، وتصاعدت مطالب التنظيمات الجنوبية بالانفصال وما استتبع ذلك من تردٍ للأوضاع الاقتصادية فى البلاد، وإزاء ذلك الوضع اندلعت ثورة أكتوبر ١٩٦٤، التى كانت قضية الجنوب من أهم عوامل اندلاعها، بل يمكن القول إنها كانت المحرك الأساس لانهيار نظام الفريق عبود[٥٨].

تشكلت بعد ذلك حكومة سر الختم خليفة (١٩٦٤-١٩٦٥)، الذى أعلن العفو العام عن جميع الجنوبيين الذين فروا من البلاد منذ عام ١٩٥٥، ودعاهم للعودة للبلاد من أجل تحقيق الاستقرار[٥٩]، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر المائدة المستديرة ليضم أحزاب الشمال والجنوب، وتكون مهمته مناقشة العلاقة الدستورية بين الطرفين داخل اتحاد فيدرالى[٦٠]. وقد عقد المؤتمر فى الخرطوم فى الفترة ١٦-٢٩ مارس ١٩٦٥، ولكن لم يسفر عن أية نتيجة[٦١]، فعلى حين شكلت الأحزاب الشمالية جبهة واحدة فى المؤتمر وعارضت أى دعاوى لانفصال الجنوب، فإن تنظيمات الجنوب كانت مقسمة، وغلب على مقترحاتها الدعوة لانفصال الجنوب[٦٢].

تشكلت حكومة جديدة فى يوليو ١٩٦٥ (محمد أحمد محجوب ١٩٦٥-١٩٦٦)، التى تمكنت من تحجيم نشاط قوات الأنيانيا بعد أن زاد مؤتمر المائدة المستديرة من الانشقاق بين تنظيمات الجنوب على نحو مكن حكومة الخرطوم من تركيز ضرباتها ضد الجنوبيين، حيث عقدت حكومة الخرطوم اتفاقية مع إثيوبيا فى عام ١٩٦٥، وافقت الأخيرة بمقتضاها على الكف عن تأييد قوات الأنيانيا فى مقابل وقف الدعم السودانى للثوار الإريتريين، وجاءت الإطاحة بحكومة تشومبى Moise Tshombe، بالكنغو فى أكتوبر من العام نفسه لتضعف من موقف قوات الأنيانيا التى كانت تحصل على كثير من الدعم من تشومبى[٦٣].

هكذا شهدت الفترة ١٩٥٦-١٩٦٩، تطورات أدت إلى أزمة تهدد الوحدة القومية، فقد تراجع الذين كانوا فى مراكز صنع القرار عن تعهدهم بالفيدرالية، ونظروا إليها على أنها تعنى الانفصال، وفرضت عقوبات على أولئك الذين طالبوا بها، وعبر عديد من الزعماء السياسيين الحدود هربًا من القبض عليهم بتهمة المطالبة بنظام حكم فيدرالى فى الجنوب. وقد برز عنصر آخر ليضاف إلى العناصر الموجودة كسبب للصراع، وهو العامل الدينى، فقد فرضت الحكومة رسميًا اللغة العربية والدين الإسلامى ليحلا محل اللغات والديانات الأخرى داخل البلاد عامة وفى الجنوب خاصة، فى محاولة فاشلة لإقامة دولة قومية متجانسة ثقافيًا ودينيًا لتحل محل التعددية والاختلاف[٦٤].

دخلت مشكلة الجنوب مرحلة جديدة بعد نجاح انقلاب مايو ١٩٦٩، بقيادة جعفر نميرى (١٩٦٩-١٩٨٥)[٦٥]، فقد كانت قضية الجنوب على رأس الموضوعات التى أوضح النظام الجديد سياسته تجاهها فى بيان عرف ببيان يونيو ١٩٦٩، الذى تلخص فى منح الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب[٦٦]، فى إطار السودان الموحد، ومد فترة العفو العام عن المتمردين، ودعوة النازحين للعودة للبلاد، ووضع برنامج لرفع مستوى الإقليم اقتصاديًا واجتماعيًا[٦٧]. إلا أن اتجاه نظام مايو إلى الاتحاد مع مصر وليبيا، ثم مساعدة هاتين الدولتين لنميرى فى العودة للسلطة عقب انقلاب يوليو ١٩٧١، جعل الكثير من الجنوبيين يتشككون فى نوايا هذا النظام وطبيعته[٦٨]،

وظلت الفترة من يوليو ١٩٦٩، حتى يوليو ١٩٧١، فترة صدامات منفصلة ليس بها سوى دعاية جوفاء عن احتمالات السلام(٦٩).

وفى ٢٧ فبراير ١٩٧٢، وعلى خلاف توقعات معظم المراقبين والمحللين السياسيين، أعلن عن التوصل لاتفاق أديس أبابا بين وزير الخارجية السودانى وجوزيف لاجو ممثل حركة تحرير جنوب السودان (SSLM)، لحل مشكلة الجنوب فى إطار الحكم الذاتى الإقليمى. وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك عديد من العوامل التى ساعدت على التوصل إلى هذا الحل السياسى السلمى، فقد عجز الطرفان (الشمال- الجنوب) عن تحقيق أهدافهما بالقوة العسكرية، سواء تمثلت فى الاستيعاب أو الانفصال أو إقامة دولة فيدرالية، بالإضافة للأضرار التى لحقت بالطرفين جراء الحرب(٧٠). وقد أتاح هذا الاتفاق للجنوبيين قدرًا من الحركة والمرونة السياسية من خلال تشكيل مؤسسات جنوبية مثلت لهم معلمًا من معالم الحرية السياسية وعمقت إحساسهم بذاتهم وكرامتهم(٧١)، فقد أنشأت الاتفاقية قواعد السياسة للجنوب فى فترة ما بعد الحرب والحصول على دور دائم فى النظام السياسى السودانى(٧٢).

ورغم ما حظى به هذا الاتفاق من تأييد شعبى ودولى باعتباره بداية طريق الإصلاح السياسى لمشكلة الجنوب، إلا أنه عند التطبيق لم تتعد أعمال الحكومة السودانية شق الاتفاق السياسى(٧٣)، حيث نشب عديد من المشكلات السياسية بين الشمال والجنوب أرجعها البعض إلى تلك السنوات الطويلة من الارتياب وعدم الثقة التى عاشها الجنوب(٧٤)، فرغم وجود المؤسسات الدستورية فى الجنوب، فإن الحركة السياسية على الساحة السودانية اتسمت بشكل واضح بمركزية القرار السياسى والسلطة، وتجاوزت شخصية نميرى وحركته السياسية المؤسسات الدستورية ليس فى الجنوب وحده ولكن فى السودان بأكمله.

كانت أولى خطوات نميرى نحو خرق اتفاق أديس أبابا، عقب المصالحة الوطنية بين النظام وقوى المعارضة فى الشمال ممثلة فى الصادق المهدى فى عام ١٩٧٧، حيث طالب ممثلو الجبهة الوطنية عقب المصالحة بضرورة إعادة النظر فى اتفاقية أديس أبابا، وخاصة النصوص المتعلقة بالدين واللغة والأمن والحدود، وقد أبدى

نميرى استعداده للأخذ بهذا الرأى؛ مما أعطى مؤشرًا على تدخل السلطة المركزية فى شئون الجنوب ضاربة بالاتفاق عرض الحائط(٧٥).

رأى البعض أن نميرى كان يهدف فقط من وراء عقد اتفاق أديس أبابا إلى استخدام الجنوبيين كأساس لقوته السياسية وكقوة موازية للشماليين، كما كان يهدف إلى كسب الدعم الأفريقى وإظهار نفسه للعالم كصانع سلام(٧٦)، وأن الاتفاق كان عبارة عن مساومة فعالة اعتمدت على التنازلات، وأنها كانت شهادة رائعة على رغبة الزعماء السودانيين فى صنع السلام، ولكن فى النهاية انحصرت مهمتها فى نقل طوق الشكوك من عنف الحرب المسلحة إلى مناورات السياسة(٧٧)، فقد ظل الجنوب أثناء الحكم الذاتى الإقليمى مفتقرًا لعقيدة تنبثق منها سياسة عامة للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية(٧٨).

عاد التمرد المسلح فى الجنوب مرة أخرى، فبعد أن تم استيعاب ودمج بعض ضباط وجنود الأنيانيا فى الجيش السودانى(٧٩)، كان هناك عديد من الظروف الخاصة التى قوت من أسباب التذمر وعدم الرضا فى صفوف القوات المستوعبة والشك والخوف من أن تكون الاتفاقية مجرد خدعة للسيطرة عليهم(٨٠)، وهو الأمر الذى مهد لظهور حركة مسلحة فى الجنوب أطلقت على نفسها اسم أنيانيا ٢(٨١)، بعد حادث أكوبو ١٩٧٤، وما أعقبه من تمرد مسلح بدعوى خرق النظام فى الخرطوم لاتفاق أديس أبابا ومحاولة نقل الكتائب العسكرية الجنوبية للشمال بالقوة(٨٢)، وهو ما يتناقض مع نصوص الاتفاقية التى كانت تقضى بضرورة وجود ستة آلاف جندى جنوبى فى الجنوب ومثلهم فى الشمال(٨٣).

أما عن البترول فلم يكن بعيدًا عن أسباب عدم الاستقرار التى سادت الجنوب فى تلك الفترة، فمنذ ظهور البترول فى السودان أواخر عام ١٩٧٨، فى الجنوب فى حقل بانتيو، توقع الجنوبيون أن ظهوره سيفتح لهم أبواب الثراء، وسيساعد على إحداث تنمية اقتصادية سريعة للإقليم تعوض سنوات الفقر والحرمان التى عانى منها أهل الجنوب، وقد وعدت الحكومة المركزية بإقامة مجموعة من مشاريع التنمية الاقتصادية، إلا أنها عادت واتخذت عديدًا من الإجراءات التى أشعرت الجنوبيين

بأنها لا تنوى إشـراكهم فى مصدر الثروة الجديد(٨٤).

ومع بداية عام ١٩٨٠، سـعى نميرى لتقسـيم الجنوب بعد أن أحس بأن مسـاحة الديمقراطيـة بـدأت فى الاتسـاع، وأن قيادات الجنوب بـدأت تخرج من تحت عباءته، بجانـب الصراعـات القبلية والإقليمية، ففى ٥ أكتوبر ١٩٨١، أصدر نميرى قرارًا بحل مجلسـى الشـعب الإقليمـى والتنفيذى العالى الذى كان يترأسـه أبيل ألـير(٨٥)، وعين حكومـة انتقاليـة(٨٦)، ترأسـها اللواء قسـم الله عبد الله رصاص، وقـد تركزت مهمة رصـاص فـى قيـادة الجنـوب فى فـترة انتقالية يتـم فيها اسـتفتاء أهـل الجنوب على التقسـيم(٨٧). بالفعـل، فى السـادس مـن يونيه ١٩٨٣، أعلن عن تقسـيم الجنوب إلى ثلاثـة أقاليـم، وحـل مجلس الشـعب الإقليمى والحكومـة الإقليميـة، ورغم حديث نميرى بأن التقسيم لم ينتهك اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، فإن الجنوب اشتعل بالمظاهرات والاضطرابات من جديد(٨٨)، والتى أفقدته استقراره، وأصبحت التجربة الفريدة فى السـودان التى استمرت عشر سـنوات فى مهب الريح(٨٩).

ازدادت الأحـداث تطـورًا، وعـاد الجنـوب ليغـرق فـى غمـار الفوضـى والاضطرابات(٩٠)، ففى يناير ١٩٨٣، هاجم بعض المسـلحين مدينة أويل فى مديرية بحر الغزال، وقتلوا اثنى عشـر من التجار الشـماليين(٩١)، وفى مارس من العام نفسه نشـب نزاع بين الفرقة الأولى بجوبا ورئاسـة الكتيبة ١٠٥ ببور، بسبب رواتب الكتيبة الشهرية، وبالفعل لم ترسل مرتبات شهر أبريل لهم؛ مما أدى إلى شيوع التذمر والسخط فـى الكتيبـة، ورفضت الانصياع لأوامر التحرك نحو الشـمال، وواكب ذلك وصول قائـد جديـد للكتيبة ١٠٥، وهو الرائـد كريبنو كوانين بـول Kerubino Kuanyin Bol(٩٢)، الذى تضامن فور وصوله مع رجال الكتيبة الذين سيطرو على مدينة بور سيطرة تامة، وظلت الكتيبة ١٠٥، تعيش فى خطر الهجوم عليها الذى أصبح وشيكًا ومتوقعًـا بين اللحظة والأخرى.

بدأ منذ ذلك الحين نذير الحرب الأهلية الثانية فى عمر السـودان الشـقيق يلوح فى الأفق، بعد أن توفرت لها عوامل عديدة بدءًا من الخلاف حول استخراج البترول وإنشـاء محطـة تكريـره خـارج الجنـوب(٩٣)، وما واكـب ذلك من تصاعـد آمال أهل

الجنوب بعد تأكد وجود احتياطات كبيرة فى الجنوب الغربى شكلت لهم بارقة أمل لإصلاح أوضاعهم الاقتصادية المتردية[٩٤]، ومحاولة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم وهو الأمر الذى اعتبره أهل الجنوب عملًا عدوانيًا سافرًا من الحكومة المركزية من أجل زيادة إضعاف الجنوب، هذا إلى جانب أن اتفاقية أديس أبابا قد وجدت من يعارضها قبل تنفيذها، ونفذت بعض بنودها على مضض بانتظار اللحظة المناسبة للانقضاض عليها.

كل تلك العوامل مجتمعة والنشاط السرى المعارض الذى لم يوقفه تنفيذ الاتفاقية أدت إلى اندلاع الحرب مرة أخرى بالجنوب[٩٥]، لتطيح بما بقى من آمال فى نفوس الجنوبيين التى ولدت مع اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، فعادت القوات المسلحة فى الجنوب إلى الغابات مرة أخرى لتشكل فى هذه المرة العمود الفقرى للحركة الشعبية لتحرير السودان Sudan People's Liberation Movement/ SPLM، وذراعها المسلح الجيش الشعبى لتحرير السودان Sudan People's Liberation Army/ SPLA[٩٦]، التى سنتناول ظروف تكوينها وهيكلها التنظيمى وملامح فكرها ونشاطها السياسى من خلال الفصل التالى.

# هوامش الفصل التمهيدى

(١) راجع الخريطة رقم (١٠)، جنوب السودان، الملاحق، ص ٢٩٤.

(٢) عزيزة محمد على بدر: إقليم جنوب السودان، البيئة والموارد والسكان بين النزوح والاستقرار، (فى): ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة ٢٤- ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ص ٢٣١، ٢٣٤.

(٣) راجع الخريطة رقم (٢)، التوزيع القبلى فى جنوب السودان، الملاحق، ص ٢٨٦.

(٤) راجع الخريطة رقم (١)، جنوب السودان العرقية، الملاحق، ص ٢٨٥.

(٥) عزيزة محمد على بدر: مرجع سابق، ص ص ٢٦١- ٢٦٧.

(٦) محمد المعتصم: جنوب السودان فى مائة عام، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٧.

(٧) عزيزة محمد على بدر: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٨) محمد عمر بشير: جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، (ترجمة): أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ص ٣١، ٣٢.

(٩) كانت أولى رحلات بيكر الكشفية فى عهد محمد سعيد باشا، بجهد شخصى وانتهى منها فى عام ١٨٦٥، مكتشفًا بحيرة ألبرت، ثم رحلاته فى عهد إسماعيل باشا منذ عام ١٨٦٩ حتى ١٨٧٢.

(١٠) محمود وهيب السيد: اتفاقية مشاكوس: هل يشهد الجنوب السودانى انفراجًا؟، المستقبل العربى، العدد الخامس والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥٩.

(١١) Wai, M. Dunstan: Pax Britannica and the Southern Sudan: The View from the theatre, African Affairs, Journal of the Royal African Society, Vol. 79, No. 316, July 1980, Oxford University Press, p. 376.

(١٢) للتفاصيل حول سعي القوى الاستعمارية الكبرى من أجل تحقيق مكاسب استعمارية في منابع حوض النيل، راجع: عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى (١٨٩٩ – ١٩٢٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٤٦، ٤٨.

(١٣) مدثر عبد الرحيم الطيب: مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية فى تكوينها، الدار السودانية، الخرطوم، ١٩٧٠، ص ٣١.

(١٤) أنشئت هذه الفرقة لسببين؛ خوف بريطانيا الدائم من تغلغل الإسلام فى جنوب السودان، والصعوبات التى واجهتها القيادة العسكرية الإنجليزية المصرية فى تجنيد أفراد القبائل الجنوبية، وكان العناصر الأساسية لتكوين هذه الفرقة من الجنوبيين المسيحيين. نداء صباح الكعبى: موقف أوغندا من قضية جنوب السودان (١٩٥٥- ١٩٧٢)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، جامعة الدول العربية، ٢٠١١، ص ٢٠.

(١٥) Albino, Oliver: The Sudan: A Southern view point, published for the Institute of Race Relations, Oxford University press, 1970, p. 19.

(١٦) Wai, M. Dunstan: Op. Cit., p. 370.

(١٧) مدثر عبد الرحيم الطيب: مرجع سابق، ص ٣١.

(١٨) كان الجنوب حتى عام ١٩٣١، مقسمًا إلى ثلاث مديريات؛ مونجالا وبحر الغزال وأعالى النيل، وفى ذلك العام تقرر دمج مونجالا وبحر الغزال فى مديرية واحدة سميت المديرية الاستوائية، وذلك لتحقيق الأغراض التى قامت عليها السياسة المقررة لوضع المنطقة الجنوبية بأسرها تحت إدارة موحدة، وعلى هذا الأساس فإن المديريتين اللتين تكون منهما الجنوب من ١٩٣١ حتى ١٩٤٨، هما الاستوائية وأعالى النيل، وأضيفت إليهما فى عام ١٩٤٨، المديرية الثالثة وهى بحر الغزال.

- محمد المعتصم: مرجع سابق، ص ١٥.

(١٩) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٥.

(٢٠) مدثر عبد الرحيم الطيب: مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢١) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢٢) أبيل ألير: جنوب السودان التمادى فى نقض المواثيق والعهود، (ترجمة): بشير محمد سعيد، ط ١، شركة ميدلايت المحدودة، لندن، ١٩٩٢، ص ١٧؛ كذلك:

- Wai, M. Dunstan: Op. Cit., p. 378.

(٢٣) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٩١.

(٢٤) Wai, M. Dunstan: Op. Cit., p. 378.

(٢٥) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٩١.

(٢٦) مدثر عبد الرحيم الطيب: مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢٧) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ص ٩١، ٩٢.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل عن دور البعثات التنصيرية فى الجنوب، راجع:

- Trimingham, Spencer: The Christian approach to Islam in the Sudan, London, 1948.

(٢٩) Wai, M. Dunstan: Op. Cit., p. 377.

(٣٠) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣١) محمود أبو العينين (محرر): التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦.

(٣٢) Albino, Oliver: Op. Cit., p. 26.

(٣٣) مدثر عبد الرحيم الطيب: مرجع سابق، ص ص ٧٠، ٧١.

(٣٤) Wai, M. Dunstan: Op. Cit., p. 382.

(٣٥) بونا ملوال: حول جذور النزاع الراهن فى جنوب السودان، (ترجمة): منار الشوربجى، السياسة الدولية، العدد ٩١، يناير ١٩٨٨، ص ٨٠.

(٣٦) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣٧) Albino, Oliver: Op. Cit., p. 32.

(٣٨) بونا ملوال: مرجع سابق، ص ٨٠.

(٣٩) إبراهيم أحمد نصر الدين: الحرب الأهلية فى السودان، (فى): مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٩، ص ١٨٣.

(٤٠) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٤١) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ١٨١.

(٤٢) جون قاى نوت يوه: العزلة... الوحدة والانفصال تأرجح الفكر السياسى فى جنوب السودان، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٨١.

(٤٣) جون قاى نوت يوه: ثورة فى جبال الاستوائية تمرد توريت وتأثيره على السياسة السودانية (١٩٥٥- ١٩٧٢)، (ترجمة): محمد على جادين، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص ٢٠؛ مديحة إبراهيم الفقى: السياسة المصرية تجاه مشكلة جنوب السودان من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٤، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣، ص ١٧٤.

(٤٤) بونا ملوال: مرجع سابق، ص ٨١.

(٤٥) محمود وهيب السيد: مرجع سابق، ص ٦٤.

(٤٦) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٤٧) محمود وهيب السيد: مرجع سابق، ص ٦٥.

(٤٨) محمد المعتصم: مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٤٩) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٥٠) إبراهيم عبود؛ ولد فى عام ١٩٠٠، ينتمى لقبيلة الشايقية، التحق بقسم الهندسة بكلية غوردون التذكارية ثم التحق بالكلية الحربية وعين ملازمًا ثان فى أوائل يوليو ١٩١٨، كان أول سوداني يشغل منصب أركان حرب فرقة الهجانة وذلك قبل نقله فى مايو ١٩٥٥، إلى القيادة العامة لقوة الدفاع السودانية. محمد المعتصم: مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٥١) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٥٢) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ص ١٨٣، ١٨٤.

(٥٣) جوزيف لاجو؛ أحد قيادات الجيش السوداني، وأحد أقطاب اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، تولى موقع نائب رئيس المجلس التنفيذى إبان الحكم الذاتى، وينتمى إلى قبيلة المادى بالمديرية الاستوائية.

- جون قاى نوت يوه: ثورة فى جبال الاستوائية، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٥٤) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية (١٩٤٧- ١٩٧٢)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

(٥٥) بدأت قوات الأنيانيا بعدد من المقاتلين المتطوعين. وفى عام ١٩٧٠، تم تأسيس رئاسة مركزية عامة للأنيانيا، عندما بدأت إسرائيل وأوغندا فى تقديم المساعدات لها من سلاح وتدريب، مما أسهم فى توحيد عصابات الأنيانيا وجناحها السياسى. أبيل ألير: مرجع سابق، ص ص ١٣٧، ١٣٨.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل عن نشاط الأنيانيا العسكرى، التدريب والهيكل التنظيمى لإدارة الأنيانيا المدنية، راجع: نداء صباح الكعبى: مرجع سابق، ص ص ١٥٨، ١٨٤.

(٥٧) Howell, John and Hamid, M. Basher: Sudan and outside world, 1964-1968, African Affairs, Journal of the Royal African Society, Vol. 68, No. 273, October 1969, Oxford University press, p. 302.

(٥٨) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٥٩) عبد القادر إسماعيل: مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٦٠) محمود وهيب السيد: مرجع سابق، ص ٦٦؛ نداء صباح الكعبى: مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٦١) مدثر عبد الرحيم الطيب: مرجع سابق، ص ٦٢.

(٦٢) نداء صباح الكعبى: مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٦٣) Howell, John and Hamid, M. Bashir: Op. Cit., pp. 301, 308.

(٦٤) بونا ملوال: مرجع سابق، ص ٨١.

(٦٥) جعفر محمد نميرى؛ ولد فى أمدرمان فى الأول من يناير ١٩٣٠، التحق بالأكاديمية الحربية بالخرطوم وتخرج فيها عام ١٩٥٢، شكل مع مجموعة من الضباط تشكيلاً يشبه الضباط الأحرار فى مصر بقيادة جمال عبد الناصر، تم سجنه فى فترة تولى الفريق إبراهيم عبود، وفى عام ١٩٦٤، تم إرساله للولايات المتحدة الأمريكية لتلقى برامج تدريبية فى مراكز التدريب التابعة للقوات الأمريكية، وبُعث أيضًا لكندا لتلقى برامج تدريبية عسكرية. وقد تولى السلطة فى الخرطوم عقب الانقلاب العسكرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩، بدعم من الحزب الشيوعى السودانى.

- The Washington Post, April 7, 1985.

(٦٦) للتفاصيل حول الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب، راجع؛ قتيبة عبد العظيم كاظم النعيمى: الحكم الذاتى الإقليمى فى جنوب السودان (١٩٧٢ – ١٩٨٩)، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، جامعة الدول العربية، ٢٠١١.

(٦٧) حذيفة الصديق عمر: التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان (١٨٢١ – ١٩٨٩)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أمدرمان الأهلية، الخرطوم، ١٩٩٨ ص ٣٣.

(٦٨) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٦٩) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٧٠) حذيفة الصديق عمر: مرجع سابق، ص ٣٤.

(٧١) عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام فى السودان، اتفاق أديس أبابا، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٧٢) Kasfir, Nelson: Southern Sudanese politics since the Addis Ababa Agreement, African Affairs, Journal of the Royal African Society, Vol. 76, No. 303, April 1977, Oxford University Press, p. 143.

(٧٣) محمود وهيب السيد: مرجع سابق، ص ٦٧.

(٧٤) Kasfir, Nelson: Op. Cit., p. 144.

(٧٥) عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام فى السودان، مرجع سابق، ص ص ٦٣، ٦٥.

(٧٦) منصور خالد: العوامل الخارجية فى الصراع السودانى، (ترجمة): منار الشوربجى، السياسة الدولية، العدد ٢٩١، ١٩٨٨، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

(٧٧) Kasfir, Nelson: Op. Cit., p. 148.

(٧٨) قتيبة عبد العظيم كاظم النعيمى: مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٧٩) حول استيعاب قوات الأنيانيا فى الجيش السودانى الحكومى، راجع؛ مذكرات اللواء أ.ح.م فضل الله حماد: مشكلة الجنوب وقضايا الوطن، مطابع الظفرة، أبو ظبى، ٢٠٠٣، ص ص، ١٨٦، ٢٢٧.

(٨٠) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٨١) تكونت فى منتصف السبعينات عقب تمرد حامية أكوبو فى عام ١٩٧٤، وأحداث فشلا وروميك وواو وحادثة مطار جوبا فى يوليو ١٩٧٦. وأسس هذه الحركة كل من أكوت أتيم وزير الدفاع فى حركة أنيانيا الأولى إلى جانب صموئيل قاى توت وعبد الله شول وغيرهم، وكان الهدف الرئيس لها هو فصل جنوب السودان، وقد تركز نشاطها فى أعالى النيل وبحر الغزال.

- أبو الحسن فرح: جنوب السودان، (فى): مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٩، ص ٢٢٦.

(٨٢) حذيفة الصديق عمر: مرجع سابق، ص ٣٥.

(٨٣) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٨٤) سلطان فولى حسن: البترول وتوجهات حل مشكلة جنوب السودان، (فى) ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، مرجع سابق، ص ٥٠٤.

(٨٥) كان عضوًا فى الجمعية التأسيسية عن مركز بور فى أعالى النيل، وشغل منصب وزير شئون الجنوب فى حكومة نميرى ١٩٦٩، ثم نائبًا لرئيس الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧١، حتى عام ١٩٨٢.

- أبو الحسن فرح: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٨٦) عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام فى السودان، مرجع سابق، ص ص ٧٨، ٧٩؛ كذلك:

- The Economist, 28 May 1983, Issue 7291.

(٨٧) قسم الله عبد الله رصاص؛ هو مسلم جنوبي، كان اسمه قبل اعتناقه الإسلام هو بورتولو قسم الله، كان ضابطًا فى الجيش بالشمال منذ تخرجه فى الكلية الحربية. قتيبة عبد العظيم كاظم النعيمى: مرجع سابق، ص ص ١٧١، ١٧٢، ١٧٦.

(٨٨) قسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم؛ بحر الغزال ويضم مديريات (البحيرات، وشرق بحر الغزال، وغرب بحر الغزال) وعاصمته واو، والإقليم الاستوائي ويضم مديريتي (شرق الاستوائية، غرب الاستوائية) وعاصمته جوبا، وإقليم أعالي النيل ويضم مديريتي (جونجلي، أعالي النيل) وعاصمته ملكال.

(٨٩) عبد القادر إسماعيل: مقاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان (١٩٤٧- ٢٠٠٠)، النورس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٧.

(٩٠) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٩١) Niblock, Tim: Class and Power in Sudan the dynamics of Sudanese politics, 1898- 1985, MacMillan Press, 1989, p. 288.

(٩٢) كريبنو كوانين بول؛ ولد في عام ١٩٤٨، في ميان أبون محافظة قوقريال ولاية واراب، التحق بالقوات المسلحة بعد اتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢، عمل بالقيادة الجنوبية وقيادة الحرس الجمهوري ثم القيادة الجنوبية مرة أخرى، ثم انضم للحركة الشعبية في عام ١٩٨٣، وعمل رئيسًا للقيادة العسكرية والسياسية العليا للحركة، واعتقل في عام ١٩٨٧، لخلافه مع جارانج حول منهج وأسلوب إدارة الحركة وبقي في السجن حتى عام ١٩٩٢، ثم هرب إلى أوغندا وساهم في تكوين الحركة الشعبية الموحدة تحت قيادة رياك مشار، ثم انفصل عنه وكون مجموعة بحر الغزال في عام ١٩٩٥، وعقد مع حكومة البشير الميثاق السياسي في أبريل ١٩٩٦.

- وكالة السودان للأنباء: السيرة الذاتية للقائد كاربينو كوانين بول.

(٩٣) إبراهيم محمد آدم حامد: جنوب النيل الأزرق، خلفيات الصراع، دراسات أفريقية، العدد ٣١، ٢٠٠٤، ص ١٢٨.

(٩٤) Bechtold, Peter K.: More turbulence in Sudan, a new politics this time? Middle East Journal, Vol. 44, Middle East Institute, 1990, p. 587.

(٩٥) إبراهيم محمد آدم حامد: مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٩٦) يونا ملوال: مرجع سابق، ص ٨٢.

# الفصل الأول

## الحركة الشعبية من النشأة حتى الانشقاق

## ١٩٨٣ - ١٩٩١

اختلف كثير من المؤرخين والمحللين السياسيين حول أسباب ظهور الحركة الشعبية، فمنهم من أرجعها لقرار تقسيم الجنوب الذى أصدره نميرى فى عام ١٩٨٣، ومنهم من جعل من فرض قوانين الشريعة الإسلامية التى أصدرها نميرى في العام نفسه السبب الرئيس لظهورها. حتى بعد أن ظهرت الحركة الشعبية للوجود، تساءل الكثيرون حول مدى تمثيل قادة الأنيانيا ٢ فى قيادتها؟ وكيف استطاع جون جارانج الاستئثار بقيادتها مع وجود قادة قدامى فى السن والخبرة العسكرية من الأنيانيا ٢؟ وكيف انتهى الصراع بينهم وبين جارانج حول أهداف الحركة السياسية وحول قيادتها؟

لذلك نحلل فى هذا الفصل كافة هذه القضايا، نشأة الحركة الشعبية، ورسم شكل الهيكل التنظيمى لها من وقت ظهورها وما طرأ عليه من تغييرات حتى عام ١٩٩١، وكذلك يتناول الفصل بالعرض والتحليل كيفية تطور ملامح الفكر السياسى للحركة منذ نشأتها وحتى انشقاقها، وأساليب العمل السياسى لها، فعلاقة الحركة بالأحزاب الشمالية كانت محط كثير من التساؤلات، خاصة مع تطورات المشهد السياسى السودانى خلال الفترة الانتقالية، ثم الفترة الديمقراطية حتى وصول الإنقاذ لسدة الحكم فى الخرطوم.

### أولًا- النشأة:

نشأت الحركة الشعبية من رحم الأزمات السياسية والاقتصادية لنظام الرئيس جعفر نميرى، حيث بات الوضع فى الجنوب ملتهبًا، وأصبح أهلوه فى مزاج للعودة لحمل السلاح من جديد، وكان كل ما يحتاجه هو الشرارة التى تشعل الموقف وهذا ما قدمه تمرد الكتيبة ١٠٥ فى بور[1].

عقب تمرد الكتيبة ١٠٥، ورفضها أوامر التحرك نحو الشمال، قرر مجلس الدفاع الوطني قمع التمرد عسكريًا، وبالفعل أرسلت قوة عسكرية شمالية بقيادة الكولونيل دومنيك كاسيانو Domnic Kassino (ضابط جنوبي من قوات الأنيانيا)، وذلك بهدف اعتقال المقدم كاربينو كوانين وإجبار كتيبته على التحرك إلى مدينة شندى فى الشمال، ولكن ذلك لم يتحقق، فقد أدى استخدام العنف إلى إشعال الأزمة بمزيد من الوقود[٢]، فقد امتد التمرد ليشمل باقى سرايا الكتيبة ١٠٥، فى البيبور وفشلا فى مايو ١٩٨٣، ثم تبعها تمرد حامية أيود بقيادة الرائد وليم نون William Nyuon Bany، ثم حامية رومبيك بقيادة الملازم أول أبندقو مجاك باركوريو Appendage Megak Bar koru، وبعد دحر هذه القوات المتمردة بواسطة القوات المسلحة فى ١٦ مايو من العام نفسه، انسحبت نحو الغابات ومنها إلى إثيوبيا، بعدما شهدت تلك المناطق مذابح قام بها الرائد وليم نون الذى دبر كمينًا لقوات الجيش السودانى، وفر ببعض العربات والذخائر إلى الغابات[٣].

فى ذلك الحين كان العقيد جون جارنج John Garang، نائبًا لمدير فرع البحوث العسكرية بالقيادة العامة للقوات المسلحة، وقد طلب منحه إجازته السنوية فى ذلك الوقت، ويبدو أن جارنج كان يرتب لذلك الخروج وينسق مع كاربينو ووليم نون قائد حامية أيود، وسلفاكير ميارديت Slva Kiir Mayrdit[٤]، قائد استخبارات ملكال[٥]، انضم جارنج للقوات المتمردة، وقاد بعضًا من تلك القوات حتى الحدود الإثيوبية، وهناك كتب رسالة إلى كاربينو للحاق به[٦].

وصلت القوات المتمردة إلى إثيوبيا فوجدت استقبالا حارا من قوات أنيانيا٢، التى فرت إلى الأراضى الإثيوبية عقب رفضها الاستيعاب فى القوات المسلحة وفضلت العودة إلى الغابة وحمل السلاح منذ عام ١٩٧٦[٧]، وأسست معسكرًا لها فى بلفام Bilpam، جنوب شرق إثيوبيا، وكان من بين قادة الأنيانيا البارزين صموئيل قاى توت Samuel Gay Tut[٨]، وباولينو ماتيب نيال Paulino Matiep Nhial، وهو من النوير الغربيين، وجوردون كونج Gordon Kong، وهو من النوير الشرقيين، وقد تحمل النظام الماركسى لمنجستو هايلا ميريام Mangisto Haile Mariam[٩]، وجودهم مع تقديم القليل من الدعم المادى لهم، فلم يكن من

المتوقع أن يدعم منجستو الهدف السياسى للأنيانيا ٢، بينما كان منشغلًا فى مواجهة الانفصاليـين داخل بلاده(١٠).

انضـم صموئيـل قاى توت، وأكوت أتيم Akuot Atem، وسـلفاكير ميارديت للقوات المتمردة على الحدود السودانية-الإثيوبية عند نقطة (بور أبيى)، مع عدد من القيـادات الجنوبيـة من أبناء الدينكا والنوير(١١)، مثل أروك طون أروك Arok Toni Arok(١٢)، وعبـد الله شـول Abd ellah Chual(١٣)، التقوا على الحدود الإثيوبية، ونقلوا إلى أديس أبابا، ونظموا أنفسهم، يجمع بينهم عدو مشترك هو حكومة الخرطوم وآلتها العسكرية، ولم تطرأ حينذاك أى صعوبات فى سبيل دمج جهودهم فى منظمة واحدة أطلقوا عليها الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان(١٤).

١- ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان:

فـى أديـس أبابا- يونيو ١٩٨٣، التقى جون جارانج والنقيب سـلفاكير بجوزيف أودوهـو Joseph Oduho، وأعلنـوا تكويـن حركـة ثوريـة باسـم الحركة الشـعبية لتحرير السـودان وذراعها المسـلح الجيش الشـعبى لتحرير السـودان، وأعدوا وثيقة تعكس رؤاهم السياسـية، عرفت لاحقًا بمنفيسـتو الحركة الشـعبية لتحرير السودان، وكانت سـببًا لوقوع الخلاف بين جارانج وكلٍ من صموئيل قاى توت وأكوت أتيم حـول الأيدولوجية السياسـية للحركـة(١٥)، فقد قدم جارانج أجندة سياسـية جديدة لمـا ستكون عليه الحركـة الوليـدة، تخلى فيها عن اسـتقلال الجنوب لصـالح العمل علـى تحريـر السـودان بأكمله، وعلى الرغم من أن هذا الهدف كان سـائغًا لمنجسـتو والمسـاندين الدوليين البارزين إلا أنه أثار الجدل والرفض من قادة الأنيانيا القدامى الذين قاتلوا من أجل اسـتقلال الجنوب(١٦)، إلا أن وجود جوزيف أودوهو سـاعد على تقريب وجهات النظر بين الفريقين، وتم إخراج المنفيستو ورحب به الإثيوبيون لأنه حوى توجهات اشـتراكية(١٧)، ولكن ما لبث أن تفاقمت الخلافات مرة أخرى بين هؤلاء القادة، ولكن لم يكن النزاع فى تلك المرة حول الخطة السياسـية وأهداف الحركـة سـواء كانت انفصاليـه أم وحدوية، ولكن كان صراعًا حول السـلطة وقيادة الحركة، تقدم صموئيل قاى توت باقتراح بأن يتولى رئاسـة الحركة أكوت أتيم بحكم

سنه ومنصبه السابق فى أنيانيا الأولى (كوزير للدفاع)، وأن يتولى هو -صموئيل قاى توت- وزارة الدفاع بحكم أسبقيته فى الحركة، وأن يصبح جارنج قائدًا للجيش[١٨].

لم يرض جارنج عن هذا التقسيم، إذ كان يرغب فى تولى قيادة الحركة استنادًا إلى مؤهلاته العلمية والعسكرية[١٩]، وتم التوصل إلى تنازل نتج عنه لاحقًا الاتفاق على أن تكون الرئاسة دورية بين أكوت، وجوزيف وصموئيل لثلاثة أشهر، وظلت نقطة الخلاف هى قيادة الجيش الذى يعمل مستقلًا عن السلطة السياسية للحركة، إلا أن صموئيل نافس جارنج على هذا المنصب، فاشتد الصراع وطلب الإثيوبيون من مجموعة القادة العودة إلى إيتانق، حيث معسكرات اللاجئين، وحل ذلك النزاع بشكل سلمى مع استمرارهم فى التوسط للمصالحة بين الفريقين[٢٠].

بعد أن أظهر جارانج توجهاته الاشتراكية وجد التعاطف والمساندة من قبل النظام الإثيوبى، خاصة وأن جارانج أدرك جيدًا أن إثيوبيا لا تريد أن ترتبط بدعم حركة انفصالية فى جنوب السودان[٢١]، ورغم أن الإثيوبيين قد جاءوا إلى معسكر إيتانق بهدف التوسط لوضع القيادة بالتراضى بين القادة المتنازعين، فقد بات واضحًا أن النظام فى إثيوبيا لم يتعامل بحيادية بينهم بعد أن وضعت وحدات من الجيش الإثيوبى فى إيتانق لمساندة جارانج[٢٢]، فظهرت بذلك ميول إثيوبية لتولى جارانج قيادة الحركة الجديدة، خاصة بعد أن تلاقت أفكاره مع النظام الإثيوبى[٢٣].

قامت الخطة العامة التى وضعها المتمردون آنذاك على التوحد وتجميع القوات المبعثرة والمنظمات السياسية التى تعمل بصورة مستقلة ودمجها فى قوات مترابطة ومتحدة، كما قضت الخطة أن تتحرك هذه القوات نحو الحدود الإثيوبية لإعادة التنظيم والالتحاق بباقى قوات الأنيانيا الموجودة هناك، ولكن حالت الظروف دون تنفيذ ذلك، فالقوات الموجودة فى منطقة بحر الغزال لم تصل فى الوقت المحدد، فى تلك الأثناء كان جارانج يواصل لقاءاته مع الرئيس الإثيوبى من أجل التنسيق فيما بينهما حول كيفية إيصال جارانج لقيادة الحركة، ذلك الأمر الذى انتهى بوقوع صدامات حادة بين جارانج وصموئيل قاى توت وأكوت أتيم[٢٤]، انتهت بفرارهما مع عدد كبير من المجندين إلى بلفام قاعدة أنيانيا ٢، وهناك وعلى إثر المعارك التى

نشبت بين أبناء الدينكا والنوير الموجودين فى بلفام، مات أكوت وجرح صموئيل، إلا أنه هرب مع عبد الله شول حتى الحدود السودانية[٢٥]، ونجح جارانج بمساعد إثيوبية فى ملء الفراغ الذى تركه هؤلاء القادة وأحكم سيطرته على الحركة[٢٦].

فى مارس ١٩٨٤، عاد صموئيل قاى توت ومؤيدوه طالبين الحل السلمى مع جارانج فى إيتانق، إلا أن الأخير خطط للقبض عليهم، ومات صموئيل قاى توت أثناء المعركة التى نشبت بين الطرفين فى ٢٩ مارس[٢٧]، ورفض كاربينو طلب أنصار قاى توت أن يدفن جثمانه، ولكنه أمر أن يترك لكى تأكله الطيور. وقد أثارت هذه الإهانة سخط باولينو ماتيب وجوردن كونج وقادة أنيانيا ٢، الذين تحولوا على الفور للجيش السودانى لطلب مزيد من الأسلحة لمحاربة جارانج وقواته[٢٨]، وبعدها أصبح عبد الله شول قائدًا للأنيانيا ٢، واستمر الطرفان فى قتال دائم حتى نجح جارانج فى التخلص منه فى فنجاك عام ١٩٨٥[٢٩]، وامتد الصراع بين الطرفين من إثيوبيا إلى شرق أعالى النيل التى غدت مسرحًا لمواجهات مكشوفة بينهما[٣٠].

بعد أن كون جارانج تحالفًا قويًا مع النظام الإثيوبى، تبنى سياسة القبضة العسكرية القوية والقيادة الاستبدادية، واستمر فى اصطياد منافسيه من أنيانيا ٢، الذين هربوا إلى جنوب السودان[٣١]، وبدأ جارانج صراعه المسلح مع قوات أنيانيا ٢ (فى منطقة أعالى النيل)، التى تتكون فى غالبها من النوير، واستمر هذا الصراع حتى عام ١٩٨٨، وتسبب فى وصم الجيش الشعبى لتحرير السودان بأنه حركة عنصرية لصالح أبناء الدينكا، وهذا ما امتزج مع دعاية نميرى سامحًا للأنيانيا ٢، بالحصول على مساعدات كبيرة من السلاح من حكومة الخرطوم تحت مسمى القوات الصديقة[٣٢].

سيطرت قوات الأنيانيا على المناطق الغربية من مخيمات الجيش الشعبى بإثيوبيا، مما مكنها من قطع الطريق على قوات الجيش الشعبى، الأمر الذى أهدر عديدًا من الأرواح من مدنيين وعسكريين[٣٣]، فقد قامت قوات عبد الله شول المتبقية بالقضاء على ما يقرب من ثلاثة آلاف متطوع من شمال بحر الغزال كانوا فى طريقهم لمعسكرات الجيش الشعبى، الأمر الذى قابله الجيش الشعبى بمزيد من المجازر لأهل النوير فى أعالى النيل، فقد تم إبادة قرى بأكملها. وقد أثارت دورة العنف هذه

مزيـدًا مـن العـداوة والحقد العرقـى بين القبيلتـين[٣٤]، ووصف الصـراع بأنه صراع قبلى، رغم نفى قادة الأنيانيا ٢، وقالوا: «إن صراعنا مع جون جارانج كان لأسباب عقائدية واستراتيجية وليس لأسباب قبلية، فنحن نريد حكومة فيدرالية فى الجنوب وجارانج يريد تحرير السـودان بأكمله»[٣٥].

كان للانفصـال بـين القـادة المتمرديـن والصـراع الـذى تبـع ذلك، أبعاد نفسـية وأخلاقيـة عميقـة داخل الحركـة، إذ ولَّد حقـدًا ضد النوير كجماعـة، وكانت هناك ملاحقـة مميتـة لما سمـى بالعناصر المضـادة للثورة وعملاء نظام الخرطـوم، وفى هذا السـياق ألصقت تهم لا أسـاس لها بهم، وتم إعدامهم باعتبارهم أعداء الشـعب[٣٦]، كما نال أيضًا بعض من أبناء الدينكا المصير نفسه بسبب شعور جارانج أنهم يمثلون منافسين له فى قيادة الحركة، مثل جوزيف أودوهو -عضو اللجنة التنفيذية ومسئول الشـئون السياسـية والخارجيـة للحركة- الذى أسـر فى معارك قـرب منطقة كنقور، وقتل على يد قوات الجيش الشعبى فى ٢٧ مارس ١٩٩٣، ومارتن ماجير -مسئول الشئون الإدارية والقانونية للحركة- وهو قاضٍ وسياسى ذو مكانة كبيرة لدى دينكا بور، قاد قوات ضاربة من أبناء بور، وبحكم شهرته ظل يبدو فى نظر جارانج منافسًا قويًا على زعامة الحركة، ومن ثم فقد تم اعتقاله فى يناير ١٩٩٣، بتهمة تدبير انقلاب وأعدم على إثرها بواسـطة الجيش الشعبى[٣٧].

أمـا كاريبينـو؛ قائد أحـداث بور فى مايو ١٩٨٣، فقد اسـتعان جارانج بمنجسـتو الـذى استدعى كاريبينـو إلى أديس أبابـا، وهنـاك تم اعتقاله من داخـل مكتب وزير الدفاع الإثيوبى، وظل فى السجن حتى هرب فى سبتمبر ١٩٩٢، إلا أنه قتل بواسطة قوات الجيش الشعبى فى ولاية الوحدة فى عام ٢٠٠٠، ثم التفت جارانج إلى أروك طون أروك العضو الثالث فى القيادة الدائمة ونائب جارانج للإمداد، وكان فى نظر جارانـج أيضًا منافسًـا خطـيرًا لأنه من أبناء دينكا بور، وهـو ضابط مخابرات محترف وذكـى، تـولى قيادة الحركة الشـعبية فى منطقـة جنوب النيـل الأزرق وجنوب أعالى النيـل، وكان يطلـق عليه دائمًا العقل المدبـر فى الحركة، لذلك تحين جارانج الفرصة واعتقله فى عام ١٩٨٧، بتهمة التعاون مع حكومة الخرطوم وظل رهن الاعتقال فى السـجون الإثيوبية مع كاريبينو حتى هرب فى سـبتمبر ١٩٩٢[٣٨].

هكـذا قضى جارانج على منافسـيه، باعتقال البعض وقتـل البعض الآخر حتى آلـت مقاليـد الأمور إليه دون منـازع، كانت تلك هى حقيقة الخلافات والصراع بين القادمـين الجـدد والمتمرديـن القدامى، وهو الصراع الذى بقيـت جذوره قائمة حتى طفـت على السـطح مـره أخرى فى أوائل التسـعينيات وشـكل منعطفًـا خطيرًا فى مسـيرة الحركـة. وقد اعترف جارانج بتصفية واعتقال لقـادة أنيانيا ٢، الذين خالفوه الـرأى ونافسـوه علـى القيـادة، فقـال إن الدماء التى سـالت من أجـل الحفاظ على مبدأ تأسـيس سـودان موحد والتحول من أفكار أنيانيا ٢، إلى أفكار الحركة الشـعبية الجديدة والتى دافعت عن مبدأ وحدة السـودان ضد الانفصاليين أمثال أكوت أتيم، وصموئيـل قاى توت، وعبد الله شـول.

التفـت جارانـج بعـد ذلك لقوات أنيانيـا ٢، المتبقية فى منطقة بحـر الغزال (كان معظمهـا مـن دينكا بحـر الغزال)، تحـت قيادة ميكـول دينج مجـوك Mekul Deng Mejuk، وحاول جارانج السيطرة عليهم وكسب ثقتهم، واستطاع دمجهم فى قوات الجيش الشـعبى للاسـتفادة مـن خبراتهم القتاليـة ومضاعفة أعـداد المجندين داخله، وبالفعـل مثلت تلك القوات المسـتوعبة مكونًا رئيسًـا للجيش الشـعبى، وسـاهمت بشـكل كبير فى نجاح الأهداف الأولية للحركة، فقد شـكلت تلك القوات أكثر من ٦٠٪ من أول خمس كتائب شكلت الجيش الشعبى لتحرير السودان[٣٩]. ولكن ظلت مجموعـة مـن قوات أنيانيا ٢، تحت قيادة باولينـو ماتيب Paulino Matiep، رافضة للانضمام للحركة الشعبية وفضلت التعاون مع الجيش السودانى، وتمركز أغلبها فى جزء من غرب أعالى النيل؛ مما أعطاهـم فرصة كبيرة لتكوين منطقة عازلة بين المناطق الغنية بالبترول فى الشـمال وقوات الجيش الشـعبى فى الغرب والجنوب[٤٠].

بعـد أن أمّـن جارانج الجبهـة الداخلية، بدأ فـى مرحلة التعبئة السياسـية داخليًا وخارجيًا، فقد كثف دعوته داخليًا من أجل اسـتقطاب أكبر عدد من السـودانين فى الشـمال والجنوب، وبالفعل التحق كثير من الشـباب بصفوف الجيش الشـعبى، فقد انضـم شـباب بـور وبحر الغزال مـن أبناء الدينـكا[٤١]، وعلى الصعيـد الخارجى قام جارانج برحلة إلى كوبا وليبيا وألمانيا الشرقية، داعيًا لمساندة حركتة ومعلنًا لأهدافها،

كما دعا رياك مشار Riek Machar، وغيره من الصفوة المتعلمة الجنوبية التى كانت تعيش فى الخارج للانضمام للحركة، ولكنه سرعان ما قام بتهميش كثير من هؤلاء المثقفين والسياسيين، وركز سلطات صناعة القرار فى يده، وبمرور الوقت بدأت الأفكار العسكرية المتأصلة فى جارانج تسرى فى كيان الحركة[٤٢]، وتغلب العمل العسكرى على العمل السياسى ويبدأ طرحها الفكرى يظهرها باعتبارها حركة عسكرية بحتة تهدف إلى تحرير السودان وبناء سودان جديد موحد علمانى[٤٣].

وقد التحق كثير من أهل الجنوب بصفوف الجيش الشعبى، بسبب سياسة الترحيل الانتقائى بالقوة التى طبقها نميرى منذ عام ١٩٨٢، ضد أهل الجنوب وغرب السودان، فعديد من ضحايا هذه الترحيلات الجبريه بالإضافة للمتضررين من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، زادت من أعداد المنضمين للحركة الذين فضلوا حمل السلاح لمحاربة نظام الخرطوم الذى سلخ منهم هويتهم[٤٤]، هذا بالإضافة إلى إذاعة الحركة التى أطلقت على نفسها «صوت الثورة الشعبية السودانية» التى بدأ بثها فى ١٧ أغسطس ١٩٨٣، من ليبيا واستمرت حتى ٢٨ مارس ١٩٨٤، ناشدت أهل السودان شن حرب تحرير مسلحة للقضاء على هيمنة العقليات القديمة[٤٥].

أما بالنسبة للمنطقة الاستوائية، التى عرفت بعداوتها للحركة الشعبية، خاصة على مستوى قيادتها السياسية، والتى نظرت للحركة الشعبية على أنها حركة مسلحة من أبناء الدينكا، تسعى إلى تدمير المنطقة الاستوائية بهدف فرض هيمنة قبيلة الدينكا، إلا أن كثيرًا من سكانها التحقوا بالحركة[٤٦].

هكذا استطاع جون جارانج تكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد أن قضى على كل منافسيه، وضمن الدعم المادى والمعنوى من كثير من دول الجوار، ونجح فى استقطاب أعداد هائلة من أبناء السودان واتخذ استراتيجية تقوم على النهج اليسارى ورفع شعار تحرير السودان من الحكم التقليدى العسكرى وإحلال حكم اشتراكى علمانى محله، وتحالفت مع إثيوبيا وليبيا، وأصبح للحركة وجود سياسى فى كثير من العواصم الأوروبية، ومن هنا باتت مهيأة لأن تلعب دورًا عسكريًا وسياسيًا حاسمًا فى تاريخ السودان بأكمله[٤٧].

٢- جون جارانج الشخصية والتكوين:

جـون جارانـج دى مبيور أتيم إرداى أكور أيـان، من قبيلة الدينكا، ولد فى عام ١٩٤٤ أو ١٩٤٥، فـى قريـة وانقلـى، مقاطعـة كنقـور محافظة جونجلـى بإقليم أعالى النيـل[٤٨]، مسيحى الديانـة، التحق بمدرسـة تونـج الابتدائية عام ١٩٥١، ومدرسـة بوسـيرى المتوسـطة فـى بحر الغـزال، ثم التحـق بمدرسـة رومبيك الثانويـة، وعندما أغلقـت المـدارس فـى الجنوب بسـبب الاضطرابات التـى كانت إيذانا بتمـرد أنيانيا الأولى فى عام ١٩٦٣، سـافر إلى تنزانيا فى رحلة طويلة وشـاقة لمواصلة دراسته[٤٩]. وهنـا جـاء دور الكنيسـة فى حيـاة جارانج، فقد وجـد منها العناية والمسـاعدة على استكمال دراسته الثانوية بفكا بدار السلام التى زامل فيها الرئيس الأوغندى يورى موسيفنى الذى كان ضمن تلاميذ المدرسة الاشتراكية الأفريقية التى تنتسب للرئيس التنزانـى جوليوس نيريرى[٥٠].

فى عام ١٩٦٥، سافر جارانج إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الاقتصاد فى ولاية أيوا، عاد منها عام ١٩٦٩، ليعمل كمحاضر فى جامعة دار السلام بتنزانيا، والتحـق خـلال تلك الفـترة بحركة أنيانيـا الأولى[٥١]، واتخذ حينها موقفًـا رافضًا من اقـتراح ضـم محاربى الأنيانيا فى القوات المسـلحة عندما فكر نظـام مايو بعقد اتفاق سلام مع متمردى الجنوب[٥٢]. وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، انضم جارانج للجيش السودانى برتبة نقيب، ولكنه ظل على اتصال بعدد من الجامعات الأمريكية، فلـم يخرجـه عمله العسـكرى من فضائـه الأكاديمى، إذ كان حريصًـا على أن تجتمع فى شـخصيته الصفات العسـكرية والأكاديمية، ويعتبر هذا البعد فى شـخصيته بعدًا أساسيًا تبدو فيه سمة الترتيب والإعداد من أجل الوصول لهدف معين أكثر من كونه ميـلًا ينزع إليه الرجل دون قصد[٥٣].

حصـل جارانـج علـى منحة دراسـية أخرى بالولايـات المتحـدة حصل خلالها على درجة الماجستير فى العلوم العسكرية عام ١٩٧٥، وفى عام ١٩٧٧، أتيحت له فرصـة منحة دراسـية أخرى بالولايات المتحدة حصل خلالهـا على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى فى عام ١٩٨١، وكان موضوع أطروحته اقتصاد مشـروع قناة

جونجلى، وعنـد عودتـه للوطن عام ١٩٨٢، تمـت ترقيت إلى رتبة عقيـد، وتم تعيينه بالقيـادة العامة للجيش وأصبح مديرًا للبحوث العسـكرية[٥٤].

وإذا أردنـا أن نرصـد أهـم المراحـل التى أثرت فـى فكر وتكويـن جارانج، نجد أن رحلتـه إلى تنزانيـا كانـت أولى المحطـات التى شـكلت فكـره وأهمها، فقـد التقى هنـاك بشـخصيات فكريـة وسياسـية أفريقيـة لعبت دورًا رئيسًـا فى تشـكيل ملامح جارانـج الفكريـة ووجهتـه لاحقًـا، فقد كانت تموج بحـركات التحـرر الوطنى، فقد التقـى فيهـا بالبروفيسـور وولتر رونـى Walter Ronny، الذى يعد مـن كبار دعاة الوحدة الأفريقية، فكان أسـتاذًا لجارانج وكوّنا معًا نادى دار السـلام الذى ضم فى عضويتـه أيضًا يورى موسـيفنى[٥٥].

كانـت الولايـات المتحدة المحطـة الثانية المهمة فى تكوين شـخصية جارانج، فقد تأثر بهذا المجتمع المتطور الرأسمالى والعلمانية والحرية الفكرية[٥٦]، ورغم أن الكنيسة لعبت دورًا محوريًا فى حياة جارانج الأكاديمية ومساعدته فى استثمار طاقاته الذهنية، لكنـه لم يكـن مسـيحيًا متدينًا فى كل مراحـل حياته[٥٧]، كما أنه بعد سـقوط الاتحاد السـوفيتى وتوجه جارانج نحو المعسـكر الغربى وما فيه من تأثيرات كبيرة للكنيسـة، أصبح جارانج أكثر تدينًا وبات يرى أن الدين اختيار شخصى يجب احترامه، وظهر التوجه الدينى فى إنشـائه لمجلس الكنائس السـودانى الجديد The New Council of Sudan Churches، الذى هدف لنشر دعاية مسيحية للحركة فى أوروبا والعالم المسـيحى، جنت الحركة من خلاله مصادر عديدة للدعم من كنائس الغرب[٥٨].

ويـرى البعـض أن جارانج اسـتطاع أن يحقـق نجاحًا كبيرًا فى التنسـيق والموازنة بين ثنائية العسكرى والأكاديمى على مستوى شخصيته، ولكنه فشل فى تحقيق ذلك على مسـتوى العمل الداخلى والخارجى للحركة، فلم يسـتطع أن يثقف العسكريين سياسـيًا، ولا أن يثقف السياسـيين عسـكريًا، فانشق عنه السياسـى والعسكرى فيما بعد. وقد أجمع كثيرون على أن شخصية جارانج اجتمع بها عديد من الصفات، فهو حاد الذكاء قائد من الدرجة الأولى، قادر على عرض نفسه على كل المحاور التى لها علاقة بخططه، وهو خشن القبضة لدرجة تصل أحيانًا إلى حد القسوة، كما أنه كتوم

وله قدرة على إخفاء المدى الاستراتيجى لسياسته وبرامجه، وعلى إمساك عدد من الخيوط واللعب بها جميعًا فى وقت واحد وحسب مقتضى الحال، كما أجمع الذين تعاملوا معه على أن أهدافه متحركة تتغير بسرعة تتناسب وتحرك الأحداث من حوله، هذا بالإضافة لنهمه الشديد للقيادة[٥٩].

ورغم إجماع كثيرين على صفات عدة تميزت بها شخصية جارانج، إلا أنه من المرجح أن هناك جوانب عديدة من شخصيته لم تتكشف بعد؛ نظرًا لأنه قضى زهاء ثلاثة عقود من عمره خارج السودان، وهى الفترة التى تشكلت فيها شخصيته ونمت وتطورت فيها فكريًا وثقافيًا؛ لذا فإن معرفة شخصيته أعتقد أنه أمر غاية فى الصعوبة لتعذر معرفة اتصالاته وعلاقاته والبيئة التى عاش فيها طوال تلك الفترة[٦٠].

ثانيًا- الهيكل التنظيمى للحركة الشعبية:

تكونت فى بداية عمر الحركة القيادة السياسية العليا Politico High Command /PHC[٦١]، من مجموعة من الأعضاء عرفوا بالأعضاء الدائمين[٦٢]، انقسمت داخليًا إلى قيادتين رئيستين؛ الأولى القيادة السياسية تألفت من جون جارانج (رئيسًا)، وجوزيف أودوهو (نائب الرئيس ورئيس اللجنة الفرعية للشئون الخارجية)، ومارتن ماجير (مسئول الشئون القضائية والإدارية)، ولوال دينج (مسئول الشئون المالية)، وبنيامين بول أكوت ناطقًا رسميًا باسم الحركة، ودينج مجانج مسئول شبكة الاستخبارات[٦٣]، أما الثانية فكانت القيادة العسكرية[٦٤].

وفى أغسطس ١٩٨٤، تم تكوين أربع لجان منبثقة من القيادة السياسية العليا، وذلك من أجل محاولة التأكيد على سير أمور الحركة بطريقة سلسة على درجة من الكفاءة، وهى: اللجنة القومية National Committee، واللجنة المركزية Central Committee، واللجنة السياسية Political Committee، واللجنة التنفيذية Executive Committee، وذلك بجانب سبع لجان عاملة منبثقة من اللجان الرئيسية، ونظرًا لقلة الطاقة البشرية فى بدايات الحركة والاختلاف حول أولوية كل لجنة بحسب طبيعتها، تم إدماجهم فى اللجنة التنفيذية المؤقتة[٦٥]، Provisional Executive Committee[٦٦]، التى تشكلت من جون جارانج (رئيسًا)، وكاربينو

كوانين (نائبًا للرئيس)، ووليم نون، وجوزيف أودوهو، ومارتن ماجير (أعضاء)[٦٧].

أما القسم الثالث فى الحركة، وهو الإذاعة التى سميت إذاعة الجيش الشعبى، فقد كان هدفها الأساسى بث الدعاية للحركة والجيش ورفع معنويات أهل الجنوب وتمجيد انتصاراتهم العسكرية، وتحفيز أهل الجنوب للالتحاق بالنضال المسلح عبر الانخراط فى صفوف الجيش الشعبى[٦٨].

وعلى الرغم من وجود هذا الهيكل التنظيمى للقيادة السياسية إلا أن زمام سلطة اتخاذ القرار كانت بيد القيادة العسكرية للحركة، ذلك الجهاز الذى لم يكن لدى قيادته أى قانون يحدد سلطاته أو أى نظم أو لوائح تحكم إدارته، وأصبح الرئيس والقائد العام هو السلطة النهائية فى إدارة شئون الحركة[٦٩]، وهذا يفسر لنا لماذا ظلت الحركة فترة طويلة لم تكتب الوثائق الخاصة ببرنامجها أو دستورها وأحكامها الداخلية، وذلك حتى لا تعطى الشرعية لأى فرد أو هيئة، ويكون وجودها أو إلغاؤها رهنًا لحسابات القائد العام.

لم تكن القيادة السياسية العليا تستهدف تشكيل قيادة جماعية وملتحمة للحركة، بل مزقها تناقضات داخلية خطيرة قائمة على نقص الارتباط بالمفاهيم السياسية الوطنية، مما مهد الطريق لنشوب الصدامات الشخصية بين أعضاء القيادة العليا للحركة، وأصبح موقع القيادة دافعًا للتنافس، فمثلًا: اعتبر الرائد أروك طون أروك نفسه الضابط العسكرى الوحيد ذا الخلفية العسكرية بين رفاقه، ولم يعترف بأقدمية كاربينو ووليم أو سلفاكير، ولهذا اعتبر نفسه أحق بقيادة الحركة، ولهذا كان يظهر دائمًا الرفض وعدم الطاعة وصل فى بعض الأحيان للتمرد والثورة مما أدى إلى اعتقاله فى مارس ١٩٨٨[٧٠].

بُذل العديد من المحاولات الفاترة لحل بعض التناقضات الداخلية فى القيادة العليا، اعتمدت تلك المحاولات على تعيين ما سمى بالعناصر البديلة أو الأعضاء المناوبين، وصل عددهم إلى عشرة أعضاء فى منتصف عام ١٩٨٦[٧١]، ولكن كانت هذه التعيينات مجرد وسيلة لتحويل الانتباه عن تلك التناقضات بدلًا من توسيع دائرة اتخاذ القرار داخل الحركة[٧٢].

كذلك شكل البُعد المكانى بين أعضاء القيادة العليا عاملًا آخر لبث التوتر فيما بينهم، فكان وجود كاربينو كوانين فى ولاية النيل الأزرق بعيدًا عن مركز قيادة الحركة، سببًا سمح له بعديد من الأخطاء وقيادة تمرد ضد جارانج فى عام ١٩٨٧، وكانت المرة الأخيرة التى اجتمع فيها الأعضاء الدائمون فى قيادة الحركة فى أواخر عام ١٩٨٥، وبداية عام ١٩٨٦، وذلك لتثبيت مركز المقدم وليم نون كرئيس أركان للجيش، وسلفاكير نائب رئيس العمليات والأمن، وأروك طون أروك كنائب رئيس للإدارة والإمدادات اللوجستية، ومن تلك الفترة لم تجتمع القيادة إلا غداة انقلاب الناصر ١٩٩١، وخلال تلك الفترة وقعت مسئولية إدارة الحركة تنظيميًا وعسكريًا على عاتق جون جارانج وحده(٧٣).

ثالثًا- الفكر السياسى للحركة الشعبية:

يبدو الدخول إلى دروب الفكر السياسى للحركة الشعبية أمرًا صعبًا للغاية فبأى الأبواب نبدأ، بالبوابة الشرقية حيث أدبيات اليسار الماركسى وأفكاره وتوجهاته، أم بالبوابه الغربية وأحاديث الكنيسة والأفكار الرأسمالية والدعم الأمريكى.

الأمر الذى لفت انتباه واهتمام كثيرًا من المفكرين والمحللين السياسيين واهتمامهم هو أن جارانج رغم تلقيه جزءًا كبيرًا من تعليمه فى الولايات المتحدة، انطلق فى عدائه وتمرده على الخرطوم من أقصى اليسار الماركسى، وهناك من فسر ذلك لما هو معروف بعبقرية المكان الذى أطلق منه تمرده على الخرطوم وهو إثيوبيا الماركسية إحدى دول محور عدن، خاصة وأن نظام نميرى تحرك وقتها مطمئنًا تحت المظلة الأمريكية، ولكى نستطيع أن نفهم هذا التحول لابد أن نبدأ أولًا بمنفيستو الحركة الصادر عام ١٩٨٣، والذى عرضت خلاله أفكارها وتوجهاتها وبرنامج عملها، والذى كان مفعمًا بالأفكار الاشتراكية ودعوات التحرر والمساواة، ثم اختفت تلك الأفكار من خطابها السياسى بعد فترة قصيرة، وتحولت مصطلحات الخطاب السياسى للحركة تمامًا، فكيف حدث هذا التحول وما هى أسبابه؟

كان من المتوقع أن يكون البيان الأول للحركة الشعبية الناتج من الواقع الاقتصادى والسياسى فى الجنوب ذا طابع انفصالى أو شبه انفصالى مثلها مثل

الحركات المسلحة السابقة، ولكن ظهر البيان الرسمى للحركة «المنفيستو» فى ٣١ يونيو ١٩٨٣، ليحمل أفكارًا عكس تلك التوقعات وتخالف كل حركات التمرد السابقة فى طرحها السياسى، وهى مرحلة الطرح الاشتراكى.

استهلت الحركة المنفيستو بتحليل تاريخى لمشكلة المناطق المتخلفة فى السودان وصراعها مع ما أسمته بالطغمة والأقلية القمعية فى الخرطوم ودور الاستعمار فى تكريس التباين الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والدينى بين شمال السودان وجنوبه، بالإضافة إلى دور الاستعمار الجديد فى أفريقيا [٧٤]، الأمر الذى تبعه التمرد قبل استقلال السودان، وكان هذا التمرد بدايه لحركة أنيانيا الأولى التى عابت عليها الحركة الشعبية تهافت قادتها على المناصب واكتساب الثروات على حساب آمال شعب الجنوب، الذين وصفوهم بالصفوة الجنوبية البيروقراطية البرجوازية.

تناول المنفيستو أيضًا بالتحليل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، فوصفته بالصفقة بين الصفوة أو النخبة البيروقراطية البرجوازية الشمالية والجنوبية، وأن الدافع الوحيد لتوقيعه هو تهافت صفوة الجنوب على الألقاب والمناصب الوزارية ورغبة صفوة الشمال فى تهدئة الوضع المشتعل فى الجنوب وإخماد العمل المسلح الذى قادته أنيانيا ١، ومن ثم فقد رأت الحركة أن هذه الاتفاقية حملت فى طياتها عوامل فشلها، بعد أن تجاهلت المطالب الحقيقية لأهل الجنوب.

أما عن أهداف الحركة كما وضحها المنفيستو؛ فيأتى فى مقدمتها النضال من أجل تأسيس وإقامة سودان اشتراكى متحد وليس جنوب منفصل، وتحويل الحركة الثورية الجنوبية من حركة رجعية قادها الرجعيون، اهتمت فقط بكل ما يخص الجنوب (الوظائف والاهتمامات الشخصية)، إلى حركة تقدمية يقودها ثوريون يناضلون من أجل تحرير السودان بأكمله من الصفوة البرجوازية الحاكمة، وأيضًا إيقاف التقسيم والانفصال الوشيك للسودان من خلال تنمية حل ديمقراطى متماسك وتنفيذه لكل المسائل المتعلقة بالدين والعرق فى إطار السودان الاشتراكى المتحد.

أما عن استراتيجية الحركة من أجل تحويلها إلى حركة تحرير حقيقية؛ فوردت فى المنفيستو كبرنامج سياسى للجيش والحركة، يتلخص فى النقاط الآتية:

أ- تأسيس الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان من أجل شن النضال المسلح المخطط له والاختيار الصحيح للقيادة الصائبة للجيش والحركة الشعبية حتى لا يتم اختراقها ومهاجمتها من قبل ثوار مخالفين لآراء الحركة.

ب- يتم إدارة الصراع مع العدو وفقًا لحجم قوات الجيش الشعبى الحالية إلى أن تنمو قواته ويصبح قادرًا على تحطيم الجيش الرجعى للسودان والقضاء عليه.

ت- يجب أن يقوم الجيش الشعبى بإعادة تجميع القوات المقاتلة المتفرقة فى جنوب السودان وكسب ثقتهم، وإعطائهم المزيد من التدريب العسكرى والسياسى خلال الحرب وإكسابهم السلوك الصحيح وثقة أهل الجنوب ودعمهم.

ث- تأسيس مزيد من المعسكرات للجيش الشعبى ليتمكن من إعادة تجميع وتسييس القوات المقاتلة بفاعلية.

ج- الاهتمام بإيجاد وسائل وآليات دعاية فعالة لتتمكن من الوصول إلى أفراد الشعب، ولذلك فإن الحركة ستعمل على إنشاء محطة راديو تابعة للحركة ضمن وسائل الدعاية الأخرى.

ح- تأسيس مكاتب سياسية للحركة فى جميع الدول من أجل استمرار التواصل بالدول الأجنبية للحصول على المساعدات العسكرية وغيرها من المعونات التى ستكون تحت إشراف الحركة الشعبية لتحرير السودان.

خ- تأسيس معهد للدراسات الحربية الثورية فى المنطقة المحررة لتدريب الكوادر السياسية والعسكرية التى سيتم استقطابها من بين الطلاب أو العمال أو الموظفين.

د- تحويل الوحدات المقاتلة إلى وحدات عضوية تابعة للجيش الشعبى، على أن تتولى الكوادر المدربة فى معهد الدراسات الحربية والثورية سلطة إدارة تلك الوحدات.

ذ- التسييس والتنظيم والعسكرة للقرويين والفلاحين فى المناطق المحررة.

ر- الاتصال بالمعارضة فى الشمال والجنوب، من أجل دعوتهم لتشكيل تكتل سياسى متحد.

ز- السعى الجاد من أجل الحصول على المعونات المادية والعسكرية من أى دولة أو منظمة دولية متعاطفة مع أهداف الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان.

تطرق المنفيستو كذلك لتحديد أعداء الحركة وأصدقائها، فقسم الأعداء إلى أعداء وأعداء محتملين. وذكر أن هناك أعداء داخليين للجيش والحركة يأتى فى مقدمتهم النخبة البيروقراطية البرجوازية فى شمال السودان، والنخبة البيروقراطية البرجوازية فى جنوب السودان، تلك الفئة التى كان شاغلها الشاغل إثراء الذات وجمع أشكال عديدة من الثروات على حساب آمال شعب الجنوب ومتطلباته، وقد توقع المنفيستو تصارع الفئتين فيما بينهما مثلما كانوا أثناء الأعوام السبعة عشر المنقضية، بالإضافة إلى الأصولية الدينية، فقد اعتبرت الحركة الشعبية أن الأصولية الدينية مثلها مثل المسألة العرقية سيستمر استخدامها من قبل النخبة الحاكمة فى السودان شمالاً وجنوبًا، كأداة لخداع الشعب وتضليله وتقسيمه من أجل إطالة أمد سيطرتهم وحكمهم، ومن ثم فستعمل الحركة على الفصل التام بين الدين والدولة، والجامع والكنيسة، أما آخر الأعداء الداخليين، فهم القادة الرجعيون لـ أنيانيا ٢، الذين سيحاولون حماية مصالحهم والتآمر مع الأحزاب السياسية الرجعية.

أما عن الأعداء الظاهرين أو البارزين للحركة والجيش الشعبى من خارج البلاد، ففى مقدمتهم الدول الرجعية الأفريقية والعربية صاحبة المصالح فى السودان، والتى ستشعر بأنها مهددة من جراء نشر الأفكار الاشتراكية داخل السودان، والاستعمار صاحب المصالح الحقيقية داخل السودان، حيث تتوافر الثروات الطبيعية خاصة فى الأقاليم الجنوبية.

أما عن أصدقاء الحركة والجيش الشعبى وحلفائها، فهم وفقًا للمنفيستو: حلفاء الحركة داخل البلاد، وهم: العمال، والفلاحون، والقرويون والمنظمات الخاصة بهم، الطلاب والمثقفون الثوريون، والعناصر التقدمية داخل القوات المسلحة السودانية، أما عن حلفاء الحركة من خارج البلاد، وهم: الدول الاشتراكية فى أفريقيا وأوروبا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، والمنظمات والوكالات القومية والدولية المتعاطفة مع أهداف الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان(٧٥).

أصدرت الحركة فى مارس ١٩٨٤، ما عرف بالبيان التأسيسى، الذى عبرت من خلاله عن أن التاريخ السودانى الطويل تاريخ مقاومة ضد القهر الداخلى والخارجى على السواء، وأشارت أيضًا إلى أن ممارسات الحكم الثنائى والنخب الحاكمة فى الخرطوم اعتمدت دائمًا على استغلال التعدد العنصرى والإثنى والعرقى لتطبيق سياسة التفرقة بين السودانيين، وتقسيمهم بين شماليين وجنوبيين، بل تقسيم الشماليين أنفسهم إلى غربيين وشرقيين، كما تم تسييس تقسيمات الجنوبيين وتقسيمهم إلى مسيحيين ومسلمين وإلى عرب وأفارقة. كما اتهمت الحركة أيضًا الرجعيين من الانفصاليين فى الشمال والجنوب بتهديد وحدة السودان وشعبه، واتخذت من ذلك مبررًا لقيام الحركة الشعبية وجيشها كحركة طليعية تتبنى الرد المسلح على كل مشروعات تقسيم وتفتيت وإضعاف الشعب السودانى(٧٦).

استمرت الحركة الشعبية من خلال خطابها السياسى فى التأكيد أن الاشتراكية هى الأيديولوجية الوحيده التى تستطيع أن توحد بلدًا بهذا التنوع والاختلاف الدينى والإثنى، وأن من أهدافها شن صراع مسلح مطول لتأسيس نظام اشتراكى فى كل السودان يبدأ من الجنوب ويمتد للشمال، وإعطاء حكم ذاتى للمناطق المختلفة فى إطار السودان الاشتراكى المتحد، وكذلك الإطاحة بنظام نميرى وتحرير الشعب السودانى من الجهل والمرض والجوع(٧٧)، وقد ظلت تلك الشعارات تدر الدعم للحركة من النظام الإثيوبى والمعسكر الشرقى(٧٨)، كما أكد جارانج أنه على الرغم من اعتناق نميرى للأفكار الاشتراكية فإنه بمجرد إعلان الحركة الشعبية أنها اشتراكية وصفها نميرى بالشيوعية، وهو الأمر الذى اعتبره جارانج مجرد دعاية رخيصة استخدمها نميرى ليلتمس الدعم من العالم العربى(٧٩).

حاول الكثيرون تحليل أو تفسير أسباب انطلاق جارانج من الأفكار الاشتراكية والأدب الماركسى رغم أنه تلقى تعليمه فى الولايات المتحدة بكل ما تمثله من ريادة فكرية للعلمانية والرأسمالية بجانب رعاية الكنيسة البروتستانية له، فهناك من فسر ذلك بأنه سبب تكتيكى لكسب تأييد الدول الاشتراكية ومساندتها(٨٠)، وعلى رأسها إثيوبيا التى وفرت المأوى والملاذ للحركة الوليدة، ويمكن لنا أن نضيف سببًا آخر،

وهـو أن نظام نميرى فى تلك الفترة كان يتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبالتالى لم يكن أمام جارانج سوى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية، وعلى رأسـها إثيوبيا بفضل الموقع الجغرافى والحدود المشتركة، بالإضافة للخلافات السياسـية بين النظامين فى أديس أبابا والخرطوم.

على الرغم من مثالية الطرح الذى قدمته الحركة الشـعبية فى بياناتها وأحاديث قائدهـا، فقد ظل كثير من الجنوبيين يشـككون فـى جدية الحركة وقدرتها على خلق سـودان اشـتراكى موحد وجـدوى ذلك الأمر، فقد رأى الكثـير منهم فى الفيدرالية أو الحكـم الذاتـى للمنطقة حلًا أكثـر واقعية، ولم يكن لديهم أى ضمان أو تأكيدات بأن الحركة سـتنفذ ما وعدت به لو وصلت للسـلطة وتسـتطيع بالفعل القضاء على الفسـاد والتهميش وأن تسـتبدل بالوضع الراهن نموًا اقتصاديًا لكل ربوع السـودان وأن تقيم مجتمعًا أكثر عدلاً(٨١)، هذا الأمر الذى خلق انقسامات بين الجنوبيين وصل إلى حد القتال بين الحركة وقادة الأنيانيا ٢، فبسـبب الاختلاف حول أهداف الحركة الوحدة أم الانفصال، أُزهق كثير من الأرواح وأُهدر كثير من طاقات الجيش الشعبى العسـكرية، الـذى اعترف قائده بـأن أولى الرصاصات للجيش الشـعبى أطلقت فى اتجاه دعاة الانفصال(٨٢).

علـى الرغـم مـن تلـك المغازلة المبكـرة للحركة الشـعبية مع المعسـكر الشـرقى برعاية نظام منجسـتو الحاكم فى إثيوبيا (١٩٧٤-١٩٩١)، والمصطلحات الاشتراكية الرنانة التى أفعم بها الخطاب السياسـى، أثبتت الأحداث أن قيادات الحركة لم تأخذ أيديولوجيتها بشىء من التصميم، فقد أدى هذا إلى عدم تفعيل أيديولوجية واضحة لها وإلى تعزيز الدور القيادى لجارانج، وتقوية الطبيعة العسكرية للحركة على حساب النواحى السياسـية خلال سـنواتها الأولى، الأمر الذى أدى بدوره إلى اختفاء الدور المدنـى للحركـة، هذا بالإضافة للدعم العسـكرى القوى الذى تلقته الحركة من ليبيا ودول المعسـكر الشـرقى، وأدى إلى تقوية العقلية العسـكرية للقيادة، وزاد من آمال الانتصـار السـريع فى الحـرب، وبالتالى تغاضت الحركة الشعبية فى تلك الفترة عن تبنى أفكار سياسـية واضحة ومتأصلة، وعن إقامة علاقات عميقة مع المجتمع المدنى إن لم يكن قد أسـقطت هذه المهمة من حسـاباتها نهائيًا، فقد كرست الحركة والجيش

الشعبى خلال تلك الفترة كل مصادرها المادية والبشرية من أجل الكفاح المسلح، وغضت الطرف عن ضرورة خلق علاقات قريبة وداعمة مع أهل الجنوب(٨٣).

رابعًا- العمل السياسى للحركة الشعبية:

حاول نميرى منذ عام ١٩٧١، الانفراد بالسلطة، فقام بتصفية الوجود الشيوعى عقب محاولة الانقلاب عليه فى العام نفسه(٨٤)، ثم بدأ سياسة التقلب فى التحالفات والولاءات داخليًا وخارجيًا(٨٥)، وأعلن قيام جمهورية ديمقراطية اشتراكية على النمط الرئاسى(٨٦)، لكن ما لبث أن دبت عوامل الضعف والانهيار فى دعائم حكمه، فقد عانت السلطة التشريعية من العجز الكامل والسلطة القضائية من الخضوع والتبعية الكاملة له، بعد أن فرض النظام الحاكم تنظيمًا سياسيًا واحدًا مع رفض كافة صور المعارضة، واقترن كل هذا بفشل وانهيار اقتصادى خطير وفشل كل خطط التنمية ومعاناة البلاد من عجز دائم وخطير فى ميزان المدفوعات وارتفاع حجم الديون الخارجية وانخفاض مستمر فى قيمة العملة المحلية، وتزامن ذلك مع مأساة الجفاف والتصحر وانتشار المجاعات فى أنحاء البلاد، مما جرها للوقوع تحت طائلة التبعية السياسية والاقتصادية نظرًا لحاجة البلاد الدائمة للمعونات الأجنبية، واكتملت جوانب المعاناة بتفجر الصراع فى الجنوب مرة أخرى فى منتصف عام ١٩٨٣(٨٧).

جاء إصدار نميرى لقوانين الشريعة الإسلامية(٨٨)، ليزود الحركة المسلحة فى الجنوب بمبررات جديدة لتمردهم، وليسقط عن نميرى دعم حلفائه فى الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربى شيئًا فشيئًا(٨٩)، خاصة بعد أن اعتبرت منظمات حقوق الإنسان هذه القوانين بداية واضحة لسياسة التمييز التى اتبعها حكومة الخرطوم ضد المسيحيين فى الجنوب(٩٠). وتزايدت حدة العمليات العسكرية فى الجنوب وتركزت فى مناطق العمل بمشروع قناة جونجلى(٩١)، ومناطق التنقيب عن البترول(٩٢)، ولم يهتم نميرى بالأحداث فى الجنوب، واعتبرها حوادث عابرة ظنًا منه أن قوات الجيش السودانى قادرة على إخماد هذه الأحداث، وأن الحركة الشعبية ما هى إلا منظمة شيوعية وجزء من مؤامرة ماركسية لزعزعة استقرار السودان(٩٣)، وتمنى نميرى أن بعضًا من المحادثات السياسية يساهم فى تهدئة الوضع المشتعل فى الجنوب(٩٤).

ومع تصاعد وتيرة العمل العسكرى للجيش الشعبى[٩٥]، استطاعت الحركة الشعبية فى غضون سنوات قليلة من عمرها أن تحقق عديدًا من أهدافها لتلك المرحلة، فقد استطاعت إقناع القادة السياسيين الجنوبيين بقدرة الحركة على إحداث تغييرات جذرية فى الجنوب، كما استطاعت تعطيل قرار التقسيم، وشل العمل فى مناطق التنقيب عن البترول، وإيقاف كافة المشروعات الأخرى بالإقليم وحرمان نظام نميرى من استثمار ثروات الجنوب، كذلك لفتت الحركة انتباه العالم لقيام حركة مسلحة جديدة فى الجنوب تحمل أفكارًا ورؤى جديدة للسودان[٩٦]، بالإضافة إلى نجاحها لدرجة كبيرة فى نشر دعوتها فى الدول الأوروبية حتى أصبح لها ممثلون فى معظم العواصم الأوروبية مثل لندن، وبرلين وغيرها[٩٧]، كما حمل وصول قوات الجيش الشعبى لمناطق بالقرب من حدود الشمال رسالة قوية لقادة الشمال بأن الحركة الشعبية ليس هدفها الجنوب فقط، وإنما تحرير السودان بأكمله[٩٨]، ولهذا فقد شملت عمليات الجيش الشعبى فى تلك الفترة أهدافًا مختارة بعناية تخدم أهدافها، ونتيجة لذلك أعلنت حكومة الخرطوم فى ٢٩ أبريل ١٩٨٤، حالة الطوارئ فى كل الإقليم، وكان هذا اعترافًا من جانبها بتدهور الحالة الأمنية بالجنوب[٩٩].

١ - سقوط جعفر نميرى وتطورات المشهد السياسى:

فى مارس ١٩٨٥، هاجمت قوات الجيش الشعبى مدينة منجلا الاستوائية، واعترف نميرى بأن الجيش السودانى لم يعد قادرًا على حماية الطرق الرئيسة والمرافق العامة فى إقليمى أعالى النيل وبحر الغزال، واتخذ من مناسبة عيد الوحدة الوطنية فى ٣ مارس، فرصة ليعلن العفو العام عن كل العناصر الجنوبية المتمردة، ووقف إطلاق النار من طرف الحكومة، مع تكوين هيئة قومية للبحث عن حل سياسى للأزمة فى الجنوب، وأشار إلى تقبله فكرة إلغاء قرار تقسيم الجنوب بعد أن صبت الحركة الشعبية معظم نقدها على هذا القرار، كانت تلك آخر محاولات نميرى لاحتواء الأزمة فى الجنوب، إلا أن الظروف التى ساهم هو بقدر كبير فى خلقها قد مضت إلى نهاية طريق لا عودة منه، فقد انتفض الشعب السودانى فى ٦ أبريل من العام نفسه، لينهى حكم الرئيس جعفر نميرى، تلك الانتفاضة التى أعطت البعض الأمل فى تحقيق السلام بين شطرى السودان[١٠٠].

انتقلت السلطة للجيش فى التاسع من أبريل ١٩٨٥، وتولى الفريق سوار الذهب رئاسة المجلس العسكرى الانتقالى كرئيس للبلاد (١٩٨٥-١٩٨٦)، واتخذ مجموعة من القرارات كان أهمها حل الاتحاد الاشتراكى، وتعطيل الدستور، وحل مجلس الشعب والمجالس الإقليمية، وتبع ذلك إصدار القرار رقم (١٤)، لسنة ١٩٨٥، بتنظيم إدارة الأقاليم الجنوبية، وتقرر قيام قيادة عسكرية عليا للإقليم الجنوبى تحل محل المجلس التنفيذى العالى، تضم ثلاث إدارات عسكرية لكل من الاستوائية وبحر الغزال وأعالى النيل[١٠١].

تولى الجازولى دفع الله نقيب الأطباء رئاسة الحكومة الانتقالية[١٠٢]، التى ورثت تركة مثقله بالهموم من النظام السابق، فقد كانت قضية الجنوب عبئًا استنزف معظم موارد البلاد[١٠٣]، كما اتفق المجلس العسكرى الانتقالى والتجمع الوطنى لإنقاذ الوطن[١٠٤]، على تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة بعد عام واحد، وكان من مهام الحكومة الانتقالية إجراء انتخابات فى كل أنحاء السودان ومحاولة إيجاد حلول لمشكلة الجنوب[١٠٥]، وصاحب ذلك أيضًا ضغوط شعبية متوالية على الحكومة الجديدة لاتخاذ مزيد من الإجراءات الأكثر حزمًا ضد المتمردين فى الجنوب؛ لذلك دعا المجلس العسكرى الحركة الشعبية لإلقاء السلاح والتفاوض لإنهاء الحرب[١٠٦].

نظرت الحركة الشعبية للمجلس العسكرى الانتقالى على أنه امتداد لنظام نميرى، ولكن فى زى مختلف[١٠٧]، ففى التاسع من أبريل ١٩٨٥، أعلن راديو الجيش الشعبى عدم اعترافه بسلطة المجلس العسكرى، واصفًا إياه بقوله: «إن شبح نميرى القبيح يلوح ويلقى بظلاله على الإدارة العسكرية فى الخرطوم»، وطالب جنرالاته بتسليم السلطة لحكومة مدنية خلال أسبوع[١٠٨]، وعرض جارانج وقف الأنشطة العسكرية خلال هذه المهلة حتى يسلم المجلس العسكرى السلطة للمدنيين، ولكن انقضت المهلة وواصل الجيش الشعبى عملياته العسكرية فى مناطق بحر الغزال وأعالى النيل، وحملت الحركة مسئولية هذه العمليات على عاتق «عصابة الجنرالات فى الخرطوم» كما وصفهم جارانج[١٠٩]، ومثّل تجدد القتال فى الجنوب صدمة لكل القوى السياسية التى أخطأت فى فهم دوافع الحركة الشعبية وتصورت أنها حملت السلاح من أجل إسقاط نظام نميرى فقط.

واصل راديو الجيش الشعبى إعلان وجهة نظر الحركة الشعبية فى التحول الذى حدث فى البلاد و أكد جارانج أنه لن يتفاوض إلا مع حكم مدنى يقضى على التفرقة العنصرية والدينية، ويعطى للعناصر غير العربية فى السودان كافة حقوقها المدنية والسياسية[١١٠].

واكب ذلك محاولات عديدة من قبل الحكومة الانتقالية لدعوة الحركة الشعبية لإلقاء السلاح والجلوس للتفاوض وفتح قنوات اتصال عن طريق الخطابات المتبادلة لكل من وزير الدفاع السودانى ورئيس الوزراء، فقد تضمن خطاب وزير الدفاع السودانى اللواء عثمان عبد الله فى مايو ١٩٨٥، نقاطًا رئيسة، أهمها إدراك الحكومة الانتقالية للانقسامات التى عانت منها البلاد وتسببت فى فقدان كثير من الأرواح نتيجة للحرب المتجددة فى الجنوب، ومن هذا المنطلق وجه اللواء عثمان عبد الله الدعوة لقائد الحركة الشعبية للقاء فى أى مكان للمناقشة من أجل محاولة التوصل لحلول ترضى جميع الأطراف[١١١].

تلت تلك المحاولة مبادرة أخرى من قبل رئيس الوزراء الجازولى دفع الله، فى الأول من يونيو من العام نفسه، أقر فيها بدور الحركة الشعبية فى إسقاط نظام مايو، وأن مكانها الطبيعى بين قوى الانتفاضة لتشارك وتأخذ مكانها فى عملية الحوار الوطنى، كما أكد أن قضية الجنوب يجب أن تحل فى إطار حكم ذاتى إقليمى يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة الطوائف السياسية فى الجنوب، كما طلب من قائد الحركة مد فترة وقف إطلاق النار حتى تتاح الفرصة لإيصال إمدادات الإغاثة للمناطق المتضررة فى الجنوب[١١٢].

رد قائد الحركة الشعبية على رئيس الوزراء بخطاب فى الأول من سبتمبر، أوضح فيه مطالبه من أجل أن يلبى طلب الحكومة الانتقالية، ومن بين هذه المطالب إلغاء حالة الطوارئ، ووعد بحل المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الوزراء وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية واتفاقيتى الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى مع مصر[١١٣]، واتفاقية الدفاع المشترك مع ليبيا[١١٤]. ولكن رفض المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية شروط الحركة الشعبية، باعتبار أن وضع أى شروط مسبقة وحلول أحادية

قبل الجلوس للتفاوض يمثلان ضعفًا وانكسارًا للنظام الانتقالى القائم، وانتهاكًا لسيادة الدولة، ومع ذلك وافق المجلس العسكرى على فكرة عقد مؤتمر دستورى تناقش فيه قضية القوانين والمعاهدات[١١٥].

هكذا اتبع المجلس العسكرى سياسة العصا والجزرة مع الحركة الشعبية، ففى الوقت الذى شجع فيه الوزراء المدنيين لمواصلة الحوار مع الحركة، عمل على عزلها والضغط عليها من خلال قطع الدعم والمعونات الخارجية ومواصلة تطبيق الحل العسكرى[١١٦]، إلا أن قائد الحركة ظل على موقفه من المجلس العسكرى ورفض أى نوع من التفاوض إلا بعد تنفيذ شروطه المسبقة[١١٧]. وأمام تمسك المجلس العسكرى بموقفه وضعت الحركة الشعبية برنامجًا لمواجهته وإسقاطه، كانت أهم خطواته هى:

أ- انتفاضة شعبية أخرى يقوم بها أهل السودان للتخلص من نظام مايو الثانى، وذلك بالاتحاد بين الجيش الشعبى والقوات الديمقراطية القومية المستعدة لاستمرار النضال والكفاح.

ب- إعلان تعبئة للجيش الشعبى بكافة قواته فى مناطق العمليات العسكرية من أجل تكثيف القتال ضد جنرالات الخرطوم.

ت- تقديم النصح للمجلس العسكرى للتراجع وتسليم السلطة للشعب.

ث- مناشدة الجيش السودانى للتخلى عن مساندة المجلس العسكرى، والانضمام لصفوف الجيش الشعبى والقوى الديمقراطية من أجل إجراء محادثات لتحقيق سلام حقيقى للبلاد.

ج- فتح قنوات اتصال بين الحركة الشعبية وتحالف اتحادات العمال المختلفة[١١٨].

ومع التصعيد العسكرى المتوالى للحركة الشعبية على كافة المحاور[١١٩]، كان لابد لجهودات السلام أن تتوقف نتيجة عديد من الأسباب:

أ- كانت توجهات المجلس العسكرى وتكوينه فى رأى الجيش الشعبى استمرارًا لنظام مايو، إذ إنه ضم غالبية كبار ضباط الجيش الذين عملوا مع نميرى.

ب- إن مبادرات السلام من قبل المجلس العسكرى تمت بقليل من المشاورات مع الحكومة المدنية وغيرها من القوى السياسية والنقابات، إضافة إلى أن العلاقة بين

المجلس العسكرى والحكومة المدنية وغيرها من الأحزاب السياسية كانت عدائية، شابتها فجوات واسعة فى الثقة بين هذه الأطراف.

ت- لم تنل جهود السلام حينذاك اهتمامًا كافٍ؛ لوجود كثير من المشكلات التى تطلبت حلولًا سريعة، مثل المجاعة والتدهور الاقتصادى واستقرار النظام الجديد.

ث- رأت كافة الأحزاب السياسية والنقابات أن الحركة والجيش الشعبى قوة كان لها تأثير كبير فى إسقاط نظام نميرى، إلا أن المجلس العسكرى ظل رهن نظرته التى لا ترى فى الحركة والجيش الشعبى أكثر من قوات تمرد، فتعامل معها من هذا المنطلق[١٢٠]، متبعًا سياسة العصا والجزرة[١٢١].

٢- اتفاقية كوكادام ٢٤ مارس ١٩٨٦:

تأكد لجارنج أن الوضع والحركة السياسية والحزبية على الساحة الشمالية لا يقودان لصوت جماعى لحل مشاكل البلاد، خاصة أن القوى الإسلامية رفضت إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، فبدأ فى البحث عن مخرج لاستمراره فى الحرب مع الضغط على القوى السياسية ومحاولة إيجاد حليف له بالشمال، ويبدو أن جارانج صنف هذه الفترة على أساس أنها صورة من صور المزايدة السياسية للوصول للسلطة بالنسبة للقوى السياسية المختلفة فى وقت كانت تستعد فيه لخوض الانتخابات[١٢٢].

جرت محادثات كوكادام فى مناخ سيطر فيه التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن National Alliance for National Salvation، سيطرة تامة على مجريات الأحداث السياسية؛ مما أتاح له أن يكون الحكومة ويؤثر كثيرًا فى رسم سياستها، على الأقل فى الجانب النظرى والفكرى، وفى الوقت ذاته بدأت بعض الأحزاب السياسية تنفلت من دائرة التجمع الوطنى مثل الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية[١٢٣]، وكان بين التجمع والحركة الشعبية وشائج ود وقبول وصفها البعض بأنها وصلت إلى حد الموالاة الفكرية والسياسية، وفى هذا المناخ المتوافق بين الطرفين تم اتفاق كوكادام الذى قبل منطق الحركة وشروطها[١٢٤].

اجتمع وفد القوى السياسية الشمالية[١٢٥]، مع وفد الحركة الشعبية بقيادة الرائد كاربينو كوانين فى الفترة ١٥-٢٤ مارس ١٩٨٦[١٢٦]، وتمخض عن هذه الاجتماعات

فى منتجع كوكادام الإثيوبى[١٢٧] -برعاية الحكومة الإثيوبية- عن إعلان كوكادام[١٢٨]، أو البرنامج المقترح للعمل الوطنى[١٢٩]، الذى اتفق فيه الطرفان على ملامح محددة للفكر السياسى وبرنامج عملى وتطبيق إجرائى له، أما عن الفكر السياسى فقد أكد الإعلان رفض كافة أشكال الديكتاتورية والالتزام التام بالخيار الديمقراطى والإيمان بضرورة خلق سودان جديد يتمتع فيه أهل السودان بالحرية الكاملة[١٣٠].

وفى البرنامج العملى اتخذ الإعلان خطوات من أجل تهيئة المناخ ليمهد ويساعد على خلق الظروف المناسبة لعقد المؤتمر القومى الدستورى وهى:

أ- التزام القوى السياسية والحكومة بمناقشة مشاكل السودان الأساسية وليست مشكلة الجنوب وحده.

ب- رفع حالة الطوارئ.

ج- إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية والقوانين الأخرى المقيدة للحريات.

ح- العمل بدستور ١٩٥٦، المعدل لسنة ١٩٦٤، مع إضافة الحكم الإقليمى وأى مسائل أخرى تتفق عليها القوى السياسية.

خ- إلغاء الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية التى تمس سيادة السودان مع مصر وليبيا[١٣١].

د- سعى الطرفين باستمرار لاتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف إطلاق النار.

ذ- أن ينعقد المؤتمر الدستورى بالخرطوم فى الأسبوع الثانى من يونيو ١٩٨٦[١٣٢].

ر- التزام القوى السياسية بالضغط على الحكومة الحالية حتى تحل نفسها، وتُستبدل بحكومة وحدة وطنية تمثل فيها كافة القوى السياسية والحركة والجيش الشعبى[١٣٣].

ز- الاتفاق على أن تحوى أجندة المؤتمر المسائل الدستورية الآتية:

- مسألة القوميات. - حقوق الإنسان. - نظام الحكم. - مسألة الدين.
- الموارد الطبيعية. - القرارات النظامية والترتيبات الأمنية.
- التنمية والتنمية غير المتوازنة. - مشكلة الثقافة والتعليم والإعلام.
- السياسة الخارجية[١٣٤].

أما عن التطبيق الإجرائى للبرنامج المقترح، فقد ذكر الإعلان أن الحركة الشعبية تؤمن بضرورة احترام ما أعلن عنه من قبل كافة القوى السياسية، ومن ثم فعلى الحكومة أن تحل نفسها وتستبدل بها حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية يمثل فيها كافة الأحزاب السياسية بما فيها الحركة الشعبية والقوات المسلحة وفقًا لما سيتفق عليه فى المؤتمر الدستورى المقترح، وأن هذا الالتزام يشكل مطلبًا سياسيًا لعقد المؤتمر، ومن ثم اتفق الطرفان (التجمع الوطنى والحركة الشعبية) على ضرورة الالتزام بهذا الأمر وسرعة تكوين لجنة مشتركة للتمهيد لعقد المؤتمر المقترح فى موعده[١٣٥].

كانت هذه هى أهم بنود اتفاق كوكادام، الذى اعتبره الكثيرون أحد الإنجازات التى تمت فى فترة الحكم الانتقالى، فقد حمل فى طياته قدرًا كبيرًا من التسامح كاد أن يغير كثيرًا من الأوضاع فى البلاد[١٣٦]، إلا أن بعض المحللين اعتبروه هدية ممن لا يملك لمن لا يستحق، وأنه تم على عجل فى أواخر أيام الحكم الانتقالى قبل تولى السلطة الشرعية المنتخبة للحكم، ولهذا فقد اعتُبِرَ توريطًا للسلطة القادمة فى مشاريع تسوية بطرق ووسائل ليست من صنعها أو من برنامجها السياسى، أو على أحسن الفروض استشعر التجمع بأن الانتخابات ستقصية من مراكز صنع القرار، ولذلك أراد أن يختم حياته السياسية بعمل ما فى ملف الوحدة والسلام بالبلاد[١٣٧].

على أية حال يمكن أن نصف اتفاق كوكادام بأنه كان خطًا فاصلًا فى البحث السودانى الصادق عن سلام عادل أتاح للمرة الأولى قاعدة حقيقية من الاتفاق بين القوى السياسية السودانية المختلفة، فقد أخذ الإعلان من جو الانتفاضة وأطروحات التغيير وتكوين سودان جديد أكثر مرتكزات الإعلان قبولًا، خاصة وكان صوت الانتفاضة عاليًا وآمالها مزدهرة، وجاءت جميع مطالب الإعلان جامعة وجذابة تجمعت حولها جماهير الأحزاب الكبرى. كما يمكن القول إن قائد الحركة الشعبية نجح فى طرح قضايا متعددة الاتجاهات لخلق سودان موحد علمانى[١٣٨]، واعتبرت الحركة الشعبية إعلان كوكادام إعلانًا عن فلسفتها ووجهات نظرها وبيانًا سياسيًا لشروطها لعقد أى مباحثات سلام مع الخرطوم[١٣٩]، ومن هذا المنطلق عولت الحركة كثيرًا على النجاح السياسى الذى حققته مع إعلان كوكادام، بالإضافة لسلسلة النجاحات العسكرية التى حققتها فى الإقليم الجنوبى حينذاك[١٤٠].

وفى نفس الوقت لا يمكن إغفال الانقسام السياسى بين الأحزاب السياسية، فقد امتنعت الجبهة الإسلامية القومية عن الحضور إلى كوكادام واعتبرت الاقتراب من قوانين الشريعة الإسلامية هو مفترق الطرق بينها وبين التيارات السياسية الأخرى، وأن أى حل لمشكلة الجنوب يقوم على استبعاد تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية هو أمر صعب التحقيق، فمثلت الجبهة الإسلامية بذلك حجر عثرة فى سبيل الوصول لحلول مرضية لجميع الأطراف[١٤١]، وكانت سببًا قويًا فى نكوص الحكومة المنتخبة بعد ذلك فى تنفيذ بنود الإعلان، أما الحزب الاتحادى فقد استنكر تحالف الأحزاب مع الحركة الشعبية، ولهذا لم يؤيد بيان كوكادام الذى رأى فيه وسيلة لإضفاء مزيد من الشرعية والتفوق لهذه الأحزاب[١٤٢].

أجريت الانتخابات فى أبريل ١٩٨٦، وتشكلت حكومة ائتلافية أطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية[١٤٣]، وتولى الصادق المهدى[١٤٤]، رئاستها (أبريل ١٩٨٦- يونيو ١٩٨٩)[١٤٥]، وقد رأى البعض أنه كان من الحكمة تأجيل هذه الانتخابات لبضعة أشهر لحين الاتفاق على حكومة وحدة وطنية موسعة، باعتبار أن الأطراف الموقعة على إعلان كوكادام اتفقوا على قيام حكومة وحدة وطنية فى موعد أقصاه سبتمبر ١٩٨٦، إلا أن كثيرًا من الشواهد حينذاك كانت تشير إلى أن اهتمام الأحزاب السياسية لم يكن منصبًا بالضرورة على تحقيق السلام الدائم والإصلاح بقدر ما كان مركزًا على الاستيلاء على مقاليد السلطة[١٤٦]، على الرغم من دعوة الصادق المهدى للحركة الشعبية للانضمام لحكومة الوحدة الوطنية[١٤٧].

كشفت نتيجة الانتخابات عن أن معظم الذين فاوضوا فى كوكادام أصبحوا خارج أطر الشرعية الدستورية، بل إن التجمع نفسه فقد سلطته ووزنه السياسى الذى كان يتمتع بهم إبان الفترة الانتقالية[١٤٨]، بالإضافة لمحاولات حزب الأمة استبعاد الجبهة الإسلامية القومية من ائتلاف الحكومة[١٤٩]، ولكنها لم تفلح، فقد دخلت الجبهة بقيادة حسن الترابى، وتغير الوضع كثيرًا إثر تسابق حزبى الأمة والاتحادى لاسترضاء الجبهة الإسلامية التى اختارت الوقوف إلى جانب قوى المعارضة؛ مما قاد لمزيد من المناورات السياسية تمخض عنها وثيقة أعدها الحزبان الكبيران مع الجبهة

الإسـلامية أطلـق عليهـا «ميثاق الوحـدة الوطنية»، دعـا خلاله الموقعـون إلى وضع دسـتور قائم على أسـاس مسودة دستور عام ١٩٦٨ (مسـودة الدستور الإسلامى)، واقترحـت الأحـزاب الثلاثـة، كبديل عن قوانين سـبتمبر، إصدار قوانين تسـتند إلى كتاب الله[١٥٠]. وهكذا اكتسـب المشـهد السياسـى السـودانى كثيرًا من الاختلافات والتناقضـات، التى ألقت بظلالها على قضية الجنوب والتوجه نحو السـلام.

بتـولى الحكومـة الائتلافية السـلطة، أصبح حـزب الأمة أكثر ميـلاً لآراء الحزب الاتحادى والجبهة الإسلامية حول إعلان كوكادام[١٥١]، فهبطت بذلك فرص السلام فـى قائمـة أسـبقيات هـذه الأحزاب، ومع هـذا فقد التقـى رئيس الـوزراء الصادق المهدى بقائد الحركة الشعبية فى الثلاثين من يوليو ١٩٨٦[١٥٢]، وأشار المهدى خلال اللقـاء إلى موقف الحكومة من بنـود كوكادام فى الآتى:

أ- إن مهمة المؤتمر الدسـتورى لا تنحصر فى مناقشـة مشـكلة الجنوب بل يجب أن تناقش كافة المشكلات القومية.

ب- ترى الحكومة ضرورة أن يتزامن رفع حالة الطوارئ مع وقف إطلاق النار.

ج- الموافقة على إلغاء قوانين سـبتمبر ١٩٨٣، والقوانين المقيدة للحريات على أن تحل محلها قوانين تراعى حقوق جميع المواطنين المدنية والإنسـانية والدينية، واسـتثناء المناطق التى تسـكنها أقليات غير مسـلمة من القوانين ذات المحتوى الإسلامى.

د- أن يضمـن الدسـتور الانتقالى ١٩٨٥، التعديـلات المطلوبة بما يغنى عن مطلب العودة لدسـتور ١٩٥٦، المعدل فى ١٩٦٤[١٥٣].

اعـترض الحزب الاتحـادى على ما أسماه بالشـروط المسـبقة للمحادثات، وأيد إلغاء قوانين الشـريعة الإسـلامية، بينما اعترضت الجبهة الإسلامية بشدة على فكرة إلغاء القوانين الإسلامية، أما الصادق المهدى فلم يكن متحمسًا للتسوية السلمية بعد لقائه بقائد الحركة الشعبية، لأنه لم يجد عنده الخضوع الذى كان يأمله فى جارانج[١٥٤]، الذى خاطبه عندما استشعر على وجه الصادق محاولات التنصل من إعلان كوكادام قائلاً: «لقد كان نميرى -للأسـف- أفضل منك، فقد اسـتطاع أن يحيى اتفاقية أديس أبابا لمدة عشر سنوات، أما أنت فقد عجزت أن تتعايش مع كوكادام ثلاثة أشهر»[١٥٥].

فسر البعض موقف الحزب الاتحادى الرافض لكوكادام بأنه خوف من اتهامات الجبهة الإسلامية عالية النغمة بالسلوك غير الإسلامى، فضلًا عن التقارب الكبير الذى جمع الحزبين فى تلك الفترة[١٥٦]، بالإضافة لرغبة الحزب الاتحادى فى إحراج الصادق المهدى بطريقة غير مباشرة من خلال عدم التعاون على أمل حصد مكاسب مستقلة بعيدة عن حزب الأمة[١٥٧]، الأمر الذى تأكد فيما بعد فى الاتفاق الذى تم بين الميرغنى وقائد الحركة الشعبية فى عام ١٩٨٨.

على خلفية هذا التضارب بين ائتلاف السلطة، لم ينعقد المؤتمر الدستورى لأن الحكومة لم تلتزم بالبيان، كما ألغى رئيس الوزراء الاتصال بالحركة الشعبية عندما أعلنت مسئوليتها عن حادث إسقاط طائرة الخطوط الجوية السودانية فوق ملكال فى أغسطس ١٩٨٦[١٥٨]، وعلى الرغم من اتهام الحكومة للحركة الشعبية بالإرهاب، وأن لغة الحرب هى التى ستسود بعد ذلك فى الحوار ما دامت الحركة لم تلتزم بوقف إطلاق النار، إلا أنها قررت فى الوقت ذاته ترك باب الحوار مفتوحًا[١٥٩]، أما عن الحركة الشعبية فقد أعلنت أنها ستصعد من هجماتها، ولن تسمح بمرور أى طائرات فوق مناطق العمليات العسكرية، حتى ولو كانت تابعة لمنظمات الإغاثة، كما أعلن جارانج رفضه لأى محاولات للحوار مع الحكومة[١٦٠].

مع هذا الموقف المحتدم بين الطرفين، ظهرت انفراجة على طريق البحث عن تسوية وحقن الدماء، فقد أرسلت الجبهة الإسلامية وفودًا إلى كل من إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧[١٦١]، لمحاولة إجراء حوار مع الحركة الشعبية ومقترحات تسوية سلمية لأزمة الجنوب، عرفت بميثاق السودان، الذى اشتمل على:

أ- عقد مؤتمر موسع يشترط أن تكف الحركة الشعبية عن أعمال العنف فى الجنوب، كما يستلزم إشراك منظمات دولية وإقليمية فى المؤتمر.

ب- إن السودان متحد رغم التنوع، والذى يوحد أهله هو المبادئ الدينية والقيم الإنسانية المشتركة.

ج- احترام المعتقدات الدينية وحريات الأفراد فى اختيار عقائدهم الدينية.

د- أن يكـون النظـام الدسـتورى غـير علمانى نظـرًا لأن أغلبية سـكان القطر من المسلمين(١٦٢).

ه- سلطة الهيئة التشريعية الفيدرالية تسمو على التشريعات الإقليمية.

و- مصـدر التشريع الوطنـى والإقليمـى ومصدر الافتـاءات القضائيـة هو الفقه الإسلامى.

ز- السـلطة التشـريعية فـى إقليـم معظـم سـكانه مـن غير المسـلمين لهـا الحق فى الاعتراض على تطبيق أى حكم ذى طبيعة جنائية مسـتمدة من الشـريعة الإسلامية.

ح- يطبق النظام الفيدرالى المقترح بالتدريج مع توافر البنيات المادية والإنسانية(١٦٣).

ط-اقتراح تنفيذ الخطوات الآتية لوقف إطلاق النار:

- رفع حالة الطوارئ فورًا. - فتح طرق المواصلات وتأمينها.

- حل ما يسمى بالمنظمات الصديقة ووقف تسليح القبائل.

- تقوية أجهزة الأمن فى مناطق التماس لمنع الاشتباكات القبلية(١٦٤).

ك- اقترحت الجبهة الإسلامية النقاط الآتية كتمهيد لعقد المؤتمر الدستورى:

- إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وإعادة العمل بالقوانين التى كانت سائدة قبلها.

- إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وكل الاتفاقيات المشابهة.

- عدم البت فى أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر الدستورى.

لم تجـد كل هـذه اللقاءات والمقترحـات طريقها للنجاح، فقد أيقنت الحركة بما لا يدع مجالًا للشـك أن الحكومة ومؤسسـاتها ترتكزان على أسـاس دينى، الأمر الذى يجعل من غير المسـلمين مواطنين من الدرجة الثانية، ويثبتهم فى هذا المسـتوى الذى أبقتهم فيه الممارسـات السياسية السودانية السابقة(١٦٥).

٣- اتفاقية السلام السودانية (الميرغنى- جارانج ) نوفمبر ١٩٨٨:

فـى ١٥ مايـو ١٩٨٨، أعلـن رئيـس الـوزراء الصـادق المهدى، تكويـن حكومة الوفـاق الوطنـى، التى ضمت كل الأحزاب الرئيسـة فى السـودان(١٦٦)، وكان على

هذه الحكومة أن تواجه عدة مشكلات سياسية، واقتصادية واجتماعية، لعل أخطرها الوضع المتردى فى الجنوب، وتفشى ظاهرة النزوح التى أدت لتشريد الملايين من سكان الجنوب فى مدن الشمال[١٦٧]، نتيجة سقوط المدن الجنوبية تباعًا فى قبضة الجيش الشعبى، وكان الجيش السودانى وحده فى الميدان، أما الأحزاب فى السلطة فتتصارع على المصالح والمقاعد، والجيش يوالى انسحابه من الجنوب[١٦٨].

وسط هذه الأجواء وجه السيد محمد عثمان الميرغنى رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى دعوة للقاء وفد الحركة الشعبية فى لندن، وكان على رأسه أروك طون أروك ومنصور خالد، وأهم ما أسفر عنه هذا اللقاء هو الاتفاق على القيام باتصال موسع مع قيادة الحركة[١٦٩]، وبالفعل التقى قائد الحركة الشعبية برئيس الحزب الاتحادى فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨، وتم التوقيع على اتفاقية عرفت بمبادرة السلام السودانية، اتفق فيها الطرفان على العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر الدستورى، تمثلت فى النقاط الآتية:

أ- تجميد القوانين الإسلامية (مواد الحدود) وكافة المواد ذات الصلة المضمنة فى قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وذلك لحين انعقاد المؤتمر الدستورى والفصل نهائيًا فى مسألة القوانين.

ب- رفع حالة الطوارئ. ج- وقف إطلاق النار.

د- تشكيل لجنة تحضيرية للتمهيد والإعداد لانعقاد المؤتمر الدستورى.

هـ- انعقاد المؤتمر الدستورى فى مكان تقرره اللجنة التحضيرية تتوفر فيه كل الضمانات الأمنية.

و- ينعقد المؤتمر فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨، حال تنفيذ البنود السابقة[١٧٠].

ي- إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى التى تؤثر على السيادة الوطنية[١٧١].

ولكن ما الذى حمل الحزب الاتحادى للمضى فى هذه المبادرة التى وافق فيها على بنود وقرارات رفضها من قبل؟

إن تحرك الحزب الاتحادى لإنشاء اتصالات مع الحركة الشعبية ذو صلة بالصراع الداخلى حول السلطة بين الأحزاب السياسية الكبرى، فقد تزعزعت صلات حزب الأمة والاتحادى بسبب الهزيمة التى ألحقها حزب الأمة والجبهة الإسلامية بمرشح الحزب الاتحادى لعضوية مجلس الدولة فى نهاية عام ١٩٨٧، وبسبب تعديل وزارى فى مستهل عام ١٩٨٨، أُبعد فيه كبار الوزراء الاتحاديين من الحكومة التى انضمت إليها الجبهة الإسلامية ممثلًا لها حسن الترابى الذى تولى حقيبة العدل(١٧٢)، ومن هنا تلفت الحزب الاتحادى بحثًا عن شركاء سياسيين جدد بعد التقارب بين الأمة والجبهة الإسلامية(١٧٣)، وكان نتيجة هذه الجهود توقيع مبادرة السلام السودانية، التى لاقت رفضًا من قبل حزبى الأمة والجبهة الإسلامية(١٧٤).

على أية حال، اعترضت الجبهة الإسلامية على ما جاء فى مبادرة السلام، وهددت بالانسحاب من الحكومة، أما رئيس الوزراء فقد ظل موقفه غير واضح، فقد تلكأ فى وضع المبادرة أمام مجلس الوزراء، متعللًا بأن الجبهة الإسلامية قد تنسحب من الحكومة فى حال عرض هذه المبادرة، وعلى الرغم من التأييد الشعبى للمبادرة الذى بدا واضحًا خلال الاستقبال الحافل الذى حظى به الميرغنى عند عودته من أديس أبابا، أو ربما بسبب هذا، وقد أدرك قادة الجبهة الإسلامية وحزب الأمة الصعوبات السياسية التى ستنشأ جراء الموافقة على المبادرة، فقد اعتبروها مناورة سياسية تقوى من مركز الاتحاديين(١٧٥)، أضف إلى ذلك تقارب حزب الأمة والجبهة الإسلامية فى تلك الفترة والخط السياسى الذى اتفق عليه الطرفان تجاه قضية الجنوب، وهو العمل على حصار قوى التمرد فى الجنوب سياسيًا(١٧٦).

وبالنظر إلى بنود الاتفاق يمكن لنا أن نفسر سبب هذا الموقف غير الواضح لحزب الأمة منها، فربما وقع الصادق المهدى فى حيرة ما بين المغريات التى تشجعه على الموافقة على المبادرة وبين المحاذير التى تقلقه من بعض بنودها، فقد تضمنت المبادرة عديدًا من المغريات له يأتى فى مقدمتها أن المبادرة لم تتضمن شرطًا بحل الحكومة القائمة كما كان فى إعلان كوكادام، وبهذا الأمر اطمأن الصادق المهدى على بقائه فى السلطة، كما شكلت الأوضاع المتردية فى الجنوب عاملًا آخر أقلق

المهدى كثيرًا، فإذا جاءت مبادرة توقف هذه الحرب، وبالتالى تقلل من احتمال حدوث انقلابات عسكرية وتوفر أموالًا لعمليات الإنتاج والتنمية مما يؤدى إلى نجاح سياسات الحكومة، الأمر الذى يضيف لرصيد حزب الأمة الشيء الكثير.

أما عن المحاذير التى تبعد حزب الأمة عن تأييد المبادرة، فيأتى أهمها فى بند إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع ليبيا وهو أمر من العسير على حزب الأمة التنازل عنه، فعلاقات حزب الأمة بالجماهيرية وما بينهما من ارتباطات وثيقة تجعل أمر التضحية بالعلاقات معها أمرًا محفوفًا بالمخاطر، كما كان إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية من الأمور التى بثت الخوف داخل حزب الأمة خشية أن تتناقص أسهمه عند مناصريه، خاصة أن منافسه الجبهة الإسلامية تعارض هذا البند بقوة، وستعمل بقدراتها الإعلامية على تقليب الرأى العام على حزب الأمة.

أما عن موقف الحركة الشعبية فقد ظلت على إصرارها بإلزام الحكومة والأحزاب السياسية الأخرى بهذه البنود، نتيجة إدراكها أن حزبى الأمة والجبهة الإسلامية يسعيان لإجهاض المبادرة، ومن ثم بدأت تزيد من إصرارها ليس فقط على موافقة مجلس الوزراء على المبادرة بما فيها تجميد قوانين الشريعة الإسلامية، بل طالبت بأن يصدر القرار من الجمعية التأسيسية(١٧٧)، فالحركة الشعبية كغيرها من التنظيمات السياسية فى الجنوب مدركة لتاريخ الأحزاب الشمالية الحافل بالنكوص عن المواثيق والعهود وعدم الالتزام بالاتفاقيات، لهذا سعت الحركة فى كل الجولات السابقه لاختبار قادة الخرطوم، ومن هنا كان إصرارها على إرساء الإجراءات التى يجب الالتزام بها قبل أن يجلس الطرفان للتفاوض(١٧٨).

ازداد الأمر تعقيدًا بانسحاب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة، وهو القوة الرئيسة فى مبادرة السلام، فبقاؤه فى السلطة كان سيتيح له تحركات أوسع فى الضغط على الحكومة لتنفيذ المبادرة والإقرار بها، وبهذا الانسحاب حرم نفسه من فرصة التأثير على قرارات الحكومة، ومن ثم صنع أمل جديد فى السلام(١٧٩).

انعكس المشهد السياسى المتصدع على الوضع العسكرى فى الجنوب، حيث كسبت الحركة مزيدًا من المواقع والمدن وازدادت رقعة القتال لتشمل جنوب النيل

الأزرق وجنوب كردفان، وصاحب ذلك تدهور مستمر فى الاقتصاد ومستوى المعيشة، الأمور التى تقدم على إثرها وزير الدفاع الفريق أول عبد الماجد حامد خليل فى فبراير ١٩٨٩، باستقالته مسببًا إياها بعجز الحكومة عن توفير متطلبات القوات المسلحة الأساسية لمواصلة الحرب، ثم تلتها مذكرة القوات المسلحة فى ١٩ فبراير، التى اشتملت على مطالب خاصة بها وأخرى خاصة بإصلاحات سياسية عاجلة وإقصاء الميليشيات القبلية من العمل فى الجنوب[١٨٠]، الأمر الذى اعتبره البعض بمثابة جرس الإنذار لحكومة الصادق المهدى للتخلى عن الجبهة الإسلامية التى رفضت أى تسوية لقضية الجنوب على حساب التخلى عن قوانين الشريعة الإسلامية[١٨١]، خاصة بعد تكوين آخر حكومات الصادق المهدى وهى حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التى أقصيت عنها الجبهة الإسلامية[١٨٢]، الأمر الذى رآه البعض بادرة استعداد الحكومة للتجاوب مع مطالب الحركة الشعبية والتخلى عن تحالف الجبهة الإسلامية[١٨٣].

لقد غنمت الحركة الشعبية كثيرًا من المكاسب بعد توقيع مبادرة السلام على الصعيدين السياسى والدبلوماسى؛ فسياسيًا أحدثت المبادرة كثيرًا من الخلل فى الجبهة الداخلية وخلق مناخ مضطرب ومتباين بين القوى والأحزاب السياسية، ودبلوماسيًا، أعطت هذه المبادرة غطاء سياسيًا للحركة وشكلًا من الاعتراف مكنها من طرق بعض الأبواب التى ظلت مغلقة أمامها[١٨٤].

هكذا تعاملت الأحزاب السياسية الكبرى مع الحركة الشعبية خاصة ومع مشكلة الجنوب عامة، هذا التعامل الذى لم يختلف كثيرًا عن الفترات السابقة، فقد تعاملت الأحزاب مع الجنوب كأنه قطعة فى لعبة سياسية هم وحدهم لاعبوها، وفى المقابل تعاملت الحركة الشعبية مع هذه الأحزاب من خلف جدار عال من انعدام الثقة بنى من تراكمات التجارب السابقة، لهذا تشددت فى مواقفها إزاء المحادثات، وكان تمسكها بالشروط المسبقة للمحادثات ثمرة لهذا الإدراك[١٨٥].

إن أسوأ ما أفرزته الفترة الحزبية (١٩٨٦- ١٩٨٩) من نتائج ألقت بظلال قاتمة على مشكلة الجنوب هو قرارها باستمرار تسليح الميليشيات القبلية[١٨٦]، فى المناطق

المتاخمة لمعاقل الجيش الشعبى، خاصة فى جنوب كردفان ودارفور، وهى من قبائل الرزيقات والمسيرية وبعض القبائل الأخرى، التى كانت لها علاقات متداخلة مع قبائل الجنوب، من تصاهر ونشاطات اقتصادية كالزراعة والرعى، بالإضافة إلى القبائل شبه العربية فى مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور التى تربطها علاقات متبادلة مع القبائل الجنوبية فى شمال بحر الغزال خاصة الدينكا والنوير[١٨٧].

لم تخضع هذه القبائل لأى تنظيم فى الحكم والإدارة طيلة سنوات ما قبل الاستقلال، لأنها كانت تتحرك جنوبًا وشمالًا إما لأغراض الرعى والبحث عن الماء والكلأ فى الجنوب بالنسبة للقبائل العربية، أو البحث عن الحاجات المعيشية كالسكر والملح والملابس بالنسبة للقبائل الجنوبية، وعلى الرغم من أن قبائل التماس العربية والجنوبية فى تلك المناطق قد حافظت على قدر كبير من العلاقات الجيدة، إلا أن الصراعات فيما بينها تطورت مع احتدام الصراع بين أنيانيا ١، والحكومة فى فترة الديمقراطية الثانية التى سيست أفكار تلك القبائل من أجل الاستفادة منها فى محاربة القوات المتمردة، فقد سلحتها طيلة الفترة ١٩٦٥- ١٩٦٨، فى شمال بحر الغزال وأبيى وشمال أعلى النيل[١٨٨]، ثم واصلت الحكومة الانتقالية -عقب سقوط نظام مايو- تسليح هذه القبائل فيما عرف بالمراحيل التى عززت حكومة الصادق من تسليحها لتحارب قوات الجيش الشعبى جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة[١٨٩].

أدى هذا الأمر إلى استفحال الحرب القبلية طويلة الأمد بين الدينكا والقبائل العربية، التى أدت لحدوث ثلاث مجازر كبرى لأهل الدينكا فى مارس وأغسطس وسبتمبر ١٩٨٧[١٩٠]، فقد أوضح سلوك الأحزاب السودانية بعد سقوط نظام مايو أنها لم تكن تعتمد على استمرارية القبلية، بل عمقت فيها، وذهبت إلى حد استغلال الإثنية من أجل أهداف سياسية قصيرة الأجل، واستغلت تلك الميليشيات القبلية لخوض حرب أهلية إنابةً عن الدولة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان[١٩١].

أما عن الحركة الشعبية -التى كانت طيلة تلك الفترة فى بداياتها السياسية- إلا أنها استطاعت أن تنفذ استراتيجية تحقيق وبناء السودان الجديد بأقل الإمكانيات، مستخدمة فى ذلك السند اللوجستى الذى تمتعت به من المعسكر الشرقى، كما

نجحت لدرجة كبيرة فى إقناع قطاعات عريضة من الشعب السودانى فى تأييدها سرًا وجهرًا، فانضم كثير من المهمشين فى الريف والحضر شيبًا وشبابًا إلى صفوفها، إلا أن الفترة التالية كانت المحك الحقيقى لها خاصة فى ظل حكومة الإنقاذ.

٤- الحركة الشعبية وموقفها من حكم الإنقاذ:

تعالت الانتقادات لحكومة الصادق المهدى داخليًا وخارجيًا، فقد عجزت عن تقديم حلول ناجحة للأزمة الاقتصادية، ووصل وضع البلاد إلى حالة متردية من انعدام الاستقرار وتدهور أوضاع الجنوب، فقد وصل أعداد القتلى نتيجة الحرب الدائرة حتى عام ١٩٨٨، ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ شخص(١٩٢)، وكان عليها إما أن تواصل الحكم فى ظل التهديد بالشلل التام، أو أن تقوم بانقلاب على الأوضاع السائدة فى البلاد، أو أن ترضخ لانقلاب عسكرى يطيح بها، خصوصًا فى ظل انفراط عقد الائتلاف عقب انسحاب الميرغنى وممثلى حزبه من الحكومة فى نهاية ١٩٨٨(١٩٣)، وقد ظهر الصادق أمام العالم على أنه رافض للسلام، بالإضافة لتلاشى شعبيته وتفشى الصراع والتنافس داخل حكومته، ومن ثم بدأت الأصوات تعلو وتطالب باتخاذ مواقف إيجابية، وساد الاعتقاد وقتها بأن الجيش يشعر بالاستياء من عجز الحكومة، وأنه من الصعب على هذه المؤسسة التى حكمت البلاد بقوة السلاح لفترات طويلة أن تتخلى عن دورها السياسى، وأن تظل قابعة فى ثكناتها(١٩٤).

هكذا كانت الأمور داخل البلاد تسير من سيئ إلى أسوأ، وأصبح المشهد مهيئًا للغاية أمام ضرورة تدخل الجيش لحسم الموقف، وهو ما حدث بالفعل فى يونيو ١٩٨٩، ذلك الانقلاب الذى وقفت وراءه الجبهة الإسلامية حتى تمنع التنازل عن قوانين الشريعة الإسلامية التى كانت فى طريقها إليه حكومة الصادق فى آخر عهدها(١٩٥). ففى الثلاثين من يونيو، استولت مجموعة من الضباط بقيادة العميد عمر حسن البشير(١٩٦)، على السلطة وكون مجلس ثورة الإنقاذ الوطنى(١٩٧). أما عن الحركة الشعبية فى تلك الآونة، فقد كانت فى قمة قوتها ونشاطها السياسى والعسكرى، موحدة وزمامها فى يد قائد واحد، ونظام منجستو فى أعلى درجات التنسيق والتفاهم معها(١٩٨).

أسست حكومة الإنقاذ توجهاتها منذ البداية على رفض مبادرة السلام السودانية، فقد أشار البيان الأول لها لاضطراب سياسة الحكومة الحزبية حيال مشكلة الحرب فى الجنوب، وأن الثورة ترفض ما تمخض عن العهد الحزبى من اتفاقيات «هزيلة وفاشلة»، والحالة المزرية التى كانت عليها القوات المسلحة فى مواجهة الجيش الشعبى[١٩٩]، ولذلك فقد أعلن مجلس قيادة الثورة أجندة حول الوضع فى الجنوب ركزت على وقف إطلاق النار، والعفو العام، والمفاوضات دون شروط مسبقة، والاستفتاء حول قوانين الشريعة الإسلامية، ووصفت الحرب فى الجنوب بأنها ذات خصائص مختلفة عن باقى المشكلات الإقليمية فى سائر البلدان الأفريقية[٢٠٠].

وصف جارانج الانقلاب العسكرى بأنه حدث خطير فى تاريخ السودان، لأنه لم يكن انقلابًا عسكريًا بواسطة الجيش ومن أجل الشعب، ولكنه كان انقلابًا عسكريًا باسم الجبهة الإسلامية[٢٠١]؛ لذلك فقد طالب قائد الحركة الشعبية فى تصريح لإذاعة الجيش الشعبى باستقالة حكومة الإنقاذ وعودة الأحزاب للحكم، متهمًا الجبهة الإسلامية بالعمل من أجل فصل الجنوب عن الشمال[٢٠٢].

لم تحول الأجواء المشحونة واحتمالات السلام التى تضاءلت من أول لقاء بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية بصفة رسمية فى الرابع من يوليو ١٩٨٩، بأديس أبابا[٢٠٣]، ذلك اللقاء الذى لم يتمخض عنه سوى اتفاق حول عملية شريان الحياة وتوزيع الإغاثة، وفيما يبدو أن الجانبين فى تلك الفترة المبكرة من عمر الإنقاذ لم يكونا على استعداد للدخول فى مباحثات جادة حول أية قضايا جوهرية، فالحكومة لم تكن قد أعدت برنامجها حول قضية الجنوب بعد، ومن جانبها فقد أصرت الحركة الشعبية على أن تبدأ المحادثات من حيث انتهت مع الأحزاب السياسية، مما أشار إلى أن الحوار بين الطرفين كان يتجه نحو طريق مسدود[٢٠٤].

خلال الفترة ٩-٢١ أكتوبر ١٩٨٩، عقد مؤتمر الحوار الوطنى برئاسة محمد الأمين خليفة -عضو مجلس قيادة الثورة- من أجل دراسة الأسباب التى أدت لاندلاع الحرب فى الجنوب، والذى رفضت الحركة حضوره، وقد تبنى المؤتمر تطبيق ميثاق السودان الذى وضعته الجبهة الإسلامية فى يناير ١٩٨٧، والذى تبنت بنوده فكرة

تطبيق النظام الفيدرالى، ولا شك فى أن حكومة الإنقاذ قد رأت فى تطبيق النظام الفيدرالى أساسًا لحل مشكلة الجنوب، وسبيلًا لتنجو بقوانين الشريعة الإسلامية من محاولة الإلغاء، وأن يخرج الجنوب من حيز تطبيقها، وبذلك يكف عن مواجهة النظام، كما استبعد المؤتمر طرح الحركة حول إنشاء سودان موحد علمانى[٢٠٥].

تبنت حكومة الخرطوم التوصيات وأيدتها فى مستهل نوفمبر ١٩٨٩، وأوعزت بأن مؤشرات سياستها الجديدة ستستخدم أساسًا لإجراء حوار مع الحركة والجيش الشعبى، ولكن صدرت عن الطرفين فى أخر أكتوبر تصرفات توحى بأن السلام مازال هدفًا بعيد المنال، ففى أثناء انعقاد هذا المؤتمر كان نظام الإنقاذ يجمع كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة التى وصلت للخرطوم منذ نهاية سبتمبر وحتى نهاية ديسمبر من نفس العام[٢٠٦]، كما احتل الجيش الشعبى مدينة الكرمك[٢٠٧]، وشن الجيش السودانى هجومًا على يرول إحدى معاقل الجيش الشعبى، وأصدرت حكومة الإنقاذ قانونًا لتنظيم الميليشيات القبلية وتوسيع قاعدة المجهود الحربى ضد الجيش الشعبى[٢٠٨]، ومع هذا التصعيد العسكرى قررت الأمم المتحدة وقف عمليات الإغاثة فى الجنوب[٢٠٩].

أما على الصعيد الدولى، فقد قام قائد الحركة الشعبية بجولة أفريقية ٢٠ سبتمبر-١٢ أكتوبر ١٩٨٩، زار خلالها جنوب أفريقيا، وزامبيا، وملاوى، وبوتسوانا وتنزانيا، وقد أوضح راديو الجيش الشعبى أن جارانج كان يهدف من تلك الزيارة تحقيق عدة أمور؛ أولًا، أن يشرح لرؤساء تلك الدول وشعوبها الأسباب التى أدت لاندلاع الحرب فى جنوب السودان، وأهداف الحركة الشعبية وجيشها التى لخصها فى فشل حكومات الخرطوم فى تطوير هوية السودان وقيام هذه الحكومات بالحكم على أساس طائفى، عرقى ودينى. ثانيًا، أن يطالب رؤساء هذه الدول باستخدام القنوات الدبلوماسية وغيرها لإقناع حكومة الخرطوم بضرورة إعادة بناء سودان موحد علمانى وقبول برنامج الحركة والجيش الشعبى القائم على نقاط أساسية:

١- تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة من الأحزاب والنقابات والعمال لتحقيق السودان الجديد وبإشراك الحركة والجيش الشعبى.

٢- تشكيل جيش جديد للبلاد من الجيش الحكومى والجيش الشعبى لتحرير السودان.

٣- عقد مؤتمر دستورى وطنى لمناقشة مشاكل السودان الأساسية وحلها وصياغة دستور دائم للسودان الجديد الموحد الديمقراطى[٢١٠].

٥- الحركة الشعبية والتجمع الوطنى الديمقراطى:

بعد استيلاء الجيش على السلطة تم إقصاء الأحزاب من المشهد السياسى السودانى، فشكلت هذه الأحزاب ما عرف بالتجمع الوطنى الديمقراطى The National Democratic Alliance، هذا الكيان الذى اعتبره البعض امتدادًا للتحالف الوطنى لإنقاذ الوطن الذى شكل غداة الانتفاضة الشعبية فى أبريل ١٩٨٥، ولكن فى هذه المرة شكل من قبل الأحزاب الشمالية لكى يستمروا فى لعبتهم السياسية حول كيفية الثبات فى مراكزهم[٢١١].

لعب حزب الأمة دورًا بارزًا لجمع المعارضة السودانية فى إطار هذا التجمع من أجل الوقوف أمام نظام الجبهة الإسلامية الحاكم، وأعلنت أهداف التجمع التى تركزت فى مكافحة النظام الأصولى، وإقامة نظام ديمقراطى تعددى، واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والحريات، وسيادة القانون، واتباع سياسة جادة لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، وعقد مؤتمر وطنى دستورى كمنصة لتسوية القضايا الخلافية[٢١٢]. كما عمل حزب الأمة من أجل توحيد الصف السياسى وتحقيق التقاء إيجابى بين التجمع الوطنى والحركة الشعبية، فبعد لقاءات مشتركة بين حزب الأمة بقيادة السيد مبارك الفاضل -عضو المكتب السياسى للحزب- ووفد الحركة الشعبية بقيادة لوال دينج وول -العضو المناوب فى القيادة السياسية- أعلنت الحركة فى ٢٢ يناير ١٩٩٠، موافقتها على المبادئ الأساسية لميثاق التجمع الوطنى والانضمام له، وصدر فى اليوم نفسه ما عرف بالبيان المشترك بين الحركة وحزب الأمة[٢١٣]، الذى رحبت به الحركة الشعبية دون أدنى تحفظ إلا فيما يتعلق بتركيز دائرة الضوء على بعض المبادئ أو توضيح لبعض التفصيلات، ومن هذا انطلقت الحركة الشعبية من ثلاث حقائق:

أ- التجربة النضالية للحركة والجيش الشعبى وطبيعتها الخاصة التى تجعل تأكيد هذه المبادئ أمرًا ضروريًا حتى لا تتعدد التفسيرات حول موقف الحركة من القضايا الأساسية.

ب- إدراك الحركة للظروف الضاغطة التى تمت فى إطارها صياغة الميثاق والتى منعتها من معالجة بعض القضايا بقدر من التشاور والفحص.

ج- الانتكاسات التى صحبت الانتفاضات الشعبية خاصة فى أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥، بسبب الغموض الذى شاب بعض بنود المواثيق، خاصة مع غياب أى تصور مشترك حول مناهج الأداء وآلياته. وبذلك فإن النقاط التى تسعى الحركة لإيضاحها تمثل إضافة لا انتقاصًا من ذلك الميثاق، ومن هذا المنطلق أوضحت الحركة رؤيتها حول بعض القضايا المطروحة فى الميثاق فى النقاط الآتية:

١- برنامج النضال اليومى المباشر:

- ترى الحركة والجيش الشعبى أن يكون أول أهداف التجمع هو السعى الدائم من أجل السلام ومحاربة الاتجاهات النازعة لإسباغ الطابع الدينى والعرقى على الحرب الدائرة فى البلاد.

- تحديد أنماط النضال الشعبى واعتبار النضال المسلح جزءًا لا يتجزأ من هذه المرحلة للإطاحة بالديكتاتورية العسكرية وتأمين الديمقراطية.

٢- شكل الحكم:

- ترى الحركة ضرورة قيام حكم انتقالى لمدة خمس سنوات حتى تتمكن خلاله السلطة القومية من معالجة المشاكل الموروثة حتى يقوم الحكم المدنى الديمقراطى على أساس ثابت ومتين، ويأتى على رأس أولويات السلطة القومية.

- ضرورة الاتفاق على عقد مؤتمر دستورى فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إنشاء الحكومة المؤقتة.

- ضرورة الاتفاق على صيغة مرنة للتعامل مع حقيقة وجود جيشين مسلحين، واعتبار أن الحل النهائى لهذه القضية سيتم فى إطار إعادة هيكلة السلطة ومؤسساتها

بما فى ذلك مؤسســة القوات المسـلحة وفق ما سيجمع عليه المؤتمر الدستورى.

- لا ترى الحركة ضرورة لوجود عضو من الجنوب فى مجلس السيادة، فهذا الأمر بالنسـبة للحركـة أمر مألوف يجب التخلى عنه، كما رأت الحركة ضرورة العودة إلى صيغة الرئاسة التداولية فى رئاسة الدولة.

- ضرورة مراعاة ظروف البلاد الاقتصادية عند تكوين المجالس الوطنية والتنفيذية فى الأقاليم.

- رأت الحركة فى إشـارة الميثاق لحكم الإقليم الجنوبى وفقًا لقانون الحكم الذاتى أمـرًا غـير صائب، ليس فقـط لأنها تريد أن تبتعد عن القوالب القديمة التى قسـمت السـودان إلى شمـال وجنـوب، بـل لأن قانون الحكـم الذاتى الإقليمى نفسـه قانون يحتـاج لمزيد من إعادة النظـر فى كثير من بنوده.

- حول تكوين المجلس الوطنى؛ رأت الحركة ضرورة الاتفاق المسبق على الأسس الموضوعية التى تحدد هوية الحزب السياسى الذى يحق له المشاركة، وضرورة الاتفاق المسبق أيضًا حول تمثيل شقى الحركة السياسى والعسكرى فى ذلك المجلس.

٣ - القوات المسلحة:

رأت الحركة الشعبية ضرورة الابتعاد بالقوات المسلحة عن الحزبية، مع ضرورة إعادة هيكلتها ووضع صيغة قومية لتركيبته وتنظيمه بهدف حماية السـلطة المدنية من مغامرات العسكريين.

هـذا وقـد تناولت الحركة أيضًا بعـض القضايا الأخرى الـواردة فى الميثاق مثل الحريات الأساسية، والسياسة الخارجية التى رأت فيها الحركة ضرورة وضع صيغ ثابتة للعلاقة مع مصر وليبيا وإثيوبيا ودول حوض النيل فى إطار الاتفاقيات والمبادرات الموجهـة للتكامل الإقليمـى، وكذلك الديمقراطية والأوضـاع الاقتصادية[٢١٤]، وفى مارس ١٩٩٠، أعلنت أحزاب التجمع فى بيان[٢١٥]، موافقتها على تلك الرؤى التى طرحتها الحركة الشـعبية وتضمينها كجزء من الميثاق[٢١٦].

هكـذا أبـدل هـذا الاتفـاق كل مواضع الشـك بـين الحركة الشـعبية والأحزاب السياسية الشمالية إلى مواضع من الثقة، وقد برهنت اللقاءات التى تمت بعد ذلك بين

الجانبين على مستوى متقدم من الحوار استطاع أن يجتاز كل المساحات المتعثرة[٢١٧].

على هذا النحو التقت الأحزاب والقوى السياسية التى فقدت موقعها السياسى فى بنية السلطة فى الخرطوم مع عدو الأمس، بل وجاءت وهى تنتقد نفسها وتقدم تبريرات لسلوكها فى الماضى بأنها قد وصلت لدرجة من الوعى مكنها من تجاوز سلبيات الماضى وتفكر مع الحركة الشعبية فى كيفية إيجاد حلول لإشكاليات الحكم والسلطة فى السودان، ودخلت بموجب هذا التحول فى حوار مع الحركة الشعبية حول أطروحات الأخيرة عن السودان الجديد[٢١٨].

وفى الوقت الذى كانت فيه القوى السياسية المعارضة تعد نفسها لمواجهة حكومة الإنقاذ للعمل من أجل إسقاطها، كانت الأخيرة تعيد ترتيب أوراقها مع القوى الخارجية فى إطار من التحالفات الاستراتيجية التى اشتملت على اتفاقيات فى المجال العسكرى، والسياسى، والاقتصادى والاجتماعى، وفى إطار هذه التوجهات الجديدة لحكومة الإنقاذ تم نوع من التعاون بين السودان وليبيا[٢١٩]، حيث وقع اتفاق للتضامن بين الدولتين فى مارس ١٩٩٠[٢٢٠].

وعلى المستوى الداخلى كثفت حكومة الإنقاذ نشاطها من أجل حشد وتعبئة أهل الشمال لمحاربة قوات الحركة الشعبية باستخدام الشعارات الدينية، فقد عملت على إضفاء بعد جديد على الحرب المشتعلة فى الجنوب، فقد أضفت رمز القداسة عليها، واعتبرت قتال أبناء الشمال «جهادًا» فى سبيل الله وضحاياهم شهداء أبرارًا فى جنة الخلد، بينما اعتبرت الضحايا من أبناء الجنوب كفرة وملحدين ومأواهم النار وبئس القرار[٢٢١]، وما صاحب ذلك من استمرار حشد وتسليح القبائل العربية[٢٢٢].

٦- إعلان الناصر أغسطس ١٩٩١

وانشقاق الحركة الشعبية لتحرير السودان:

إن التطورات السياسية التى حدثت فى المنطقة كان لها عظيم الأثر على أوضاع الحركة والجيش الشعبى، فقد سقط عرش الرئيس الإثيوبى منجستو هايلاميريام فى مايو ١٩٩١، تاركًا الساحة السياسية فى القرن الأفريقى لوضع جديد مغاير لسياساته وتحالفاته[٢٢٣]، وبهذا فقد خسرت الحركة الشعبية الدعم الخارجى الأكبر، وكذلك

قواعدها فى الأراضى الإثيوبية، فبعد انسحابها من تلك المناطق واجهت قيادة الحركة الشعبية وضعًا سياسيًا وعسكريًا وإنسانيًا خطيرًا، فإعادة توطين العائدين والتحرك من أجل الحصول على مساعدات عاجلة للتخفيف عنهم لم تكن مهمة سهله، خاصة مع تركيز القوات الجوية السودانية قصفها لمخيمات العائدين فى منطقة نهر السوباط، بالإضافة لشيوع حالة من الاستياء وعدم الرضا من أسلوب القيادة داخل صفوف الحركة والجيش[٢٢٤]، والحملة التى شنتها أجهزة الإعلام العالمية حول خروق لحقوق الإنسان داخل الحركة ومن جيشها فى الجنوب بالاتهام بتدريب الأطفال فى معسكرات اللاجئين، وكان تضافر الحالة الإنسانية المريعة وحملة وسائل الإعلام الغربية ضد الحركة الشعبية مع التظلمات المتزايدة ضد قيادة الحركة من قبل بعض قيادتها، قد شكل عوامل ضغط كبيرة على قيادات الحركة[٢٢٥].

لم تعقد الحركة منذ تكوينها فى مايو ١٩٨٣، اجتماعًا عامًا أو مؤتمرًا ضم أعضاء الحركة من القيادات السياسية أو العسكرية للتفاكر فى شأن الحركة التى قامت من أجل تحرير السودان، وعلى أثر هذه المعطيات كانت هناك حركة تمرد تدبر وسط صفوف الحركة، ففى ٢٢ أغسطس ١٩٩١، أعلن ثلاثة من كبار أعضاء القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة: رياك مشار، وجوردون كونج، ولام أكول الإطاحة بقائد الحركة جون جارانج[٢٢٦]، وأذيع بيان الانقلاب عبر هيئة الإذاعة البريطانية[٢٢٧]، وكونت تلك القيادات المنشقة قيادة جديدة، وألقوا باللائمة على جون جارانج الذى اتهموه بكثير من السلبيات أبرزها أنه رهن الحركة لسياسات الرئيس الإثيوبى، وعدم وجود مؤسسات داخل الحركة، مما جعل القيادة السياسية والعسكرية جسمًا لا ظل له على أرض الواقع، وتركيز السلطات كلها فى يد قائد الحركة وإقصاء المثقفين والمتعلمين عن قيادة الحركة، وغياب الديمقراطية، وعدم وضوح الهدف من الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاعتقالات والتعذيب والإعدام بدون محاكمات وتجنيد الأطفال[٢٢٨]، تلك الاتهامات التى أعقبها إعلان المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، أن الحركة الشعبية بعد أن استولت على معظم الإقليم الجنوبى جندت حوالى ١٠٠٠ طفل سودانى ليصبحوا جنودًا فى معسكرات التدريب فى شمال كينيا[٢٢٩].

توقع رياك مشار ولام أكول انتفاضة مفاجئة ضد جارانج، خاصة أن الأرض خصبة ومهيئة داخل الحركة والجيش لاقتلاعه، إلا أن صانعى انقلاب الناصر لم يقوموا بالتحضيرات السياسية الكافية ليربحوا الدعم الكامل داخل الحركة والجيش الشعبى، فعلى الرغم من وجود انقسامات داخل كل وحدة من الجيش حول إعلان الناصر، فإن العامل المحدد فى أى عمل عسكرى ليس التذمر العام، ولكن عامل قيادة الوحدة، بمعنى أنه إذ لم يكن الضباط مؤيدين والعناصر مسيسة لدرجة كافية لتدعيم الحركة، فليس هناك أمل أن تتدخل وحدة عسكرية فى مؤامرة انقلابية[٢٣٠].

بعد فشل الانقلاب بإبعاد جارانج عن قيادة الحركة، تم تشكيل قيادة جماعية للمجموعة المنشقة على رأسها رياك مشار كرئيس وقائد عام، وكونوا جناحًا عرف بالحركة الشعبية لتحرير السودان المتحدة[٢٣١]، واتخذت من منطقة أعالى النيل مركزًا لها[٢٣٢]، قدمت هذه المجموعة المنشقة رؤيتها لحل مشكلة الجنوب من خلال دعوتها لضرورة إقامة دولتين فى السودان تتصفان باللاستقلالية مع وجود نوع من التنسيق بينهما فى مجالات مختلفة كالدفاع، والتجارة، والاقتصاد، وحق المواطنين فى التنقل بين الدولتين، وأن تعمل الدولتان مستقبلًا على تحقيق الوحدة بجانب التكامل الاقتصادى والسياسى بعد أن تزول العوامل النفسية السيئة التى حكمت العلاقة بينهما خلال العقود الماضية[٢٣٣]. وارتكزت رؤية مجموعة الناصر على مبدأ عدم تراجع الشمال عن تطبيق الشريعة الإسلامية، خاصة وأن القادة الجدد فى السودان لن يتنازلوا عن قوانين الشريعة الإسلامية، ومن هنا رأت مجموعة الناصر أن هذا الطرح الذى قدمته هو أقصر الطرق للوصول لتسوية لأزمة الجنوب[٢٣٤].

إن الطريقة التى أدار بها رياك مشار الأمور داخل تنظيم الناصر لم تظهر أى انحراف عن الطريقة القديمة لقيادة الحركة الشعبية التى انقلاب عليها، حيث أنشأ تنظيمين: الهيئة الوطنية التنفيذية المؤقتة، والمجلس الوطنى للتحرير المؤقت[٢٣٥]، لم تقم الهيئة الوطنية بدورها إلا فى ١٩٩٣، بعد تشكيل الحركة الشعبية المتحدة، أما المجلس الوطنى فلم يعقد أى اجتماعات حتى تم حله فى ١٩٩٤، وهكذا لم يسمح مشار للتنظيمين بالعمل وتطبيق سياسة الفريق المنشق، هذا بجانب فشله فى إدارة الجناح ووضع آليات فاعلة لتنظيمه، وعبر هذا الأسلوب لم يقدم قيادة بديلة لها

مصداقية، فقد أسس كيانات هشة، فالجسم الرئيس للقوة العسكرية لحركته كان من الضبـاط دون جنـود تحت إمرتهم، وكان الضباط يعصون علانية أوامر القائد العام، وعلى هذا وجد الكثيرون مشـار شـخصًا ضعيفًا ليس له خط سياسى واضح. ومنذ إعلان تشكيل مجموعة الناصر وانضوائها تحت اسم الحركة الشعبية المتحدة ثم تغيير اسمها إلى حركة اسـتقلال جنوب السـودان، عانت تناقضات داخلية خطيرة وقتالًا بين قياداتها وكوادرها، وكان العديد من هذه التناقضات نتيجة سياسات التعاون مع الجبهـة الإسـلامية القوميـة، وتصنيفها على أنها حركة مضادة لسيطرة الدينكا على مقاليد الأمور فى الصراع المسلح بالجنوب[٢٣٦].

أمـا عن الحركة الشـعبية بقيـادة جارانج (جناح توريت)، فقـد أخذت خطوات سـريعة غـير منتظمـة من أجـل محاولة لم شمـل ما تبقى مـن قيادتها واسـتعادة الثقة فـى قـدرة الحركة على اجتياز هذا المأزق الصعـب، فقد أكدت الحركة فى اجتماعها بكبويتا (شـرق الاسـتوائية) فى أغسـطس ١٩٩١، على تمسكها بأهدافها ومطالبها المعلنـة منـذ يوليـو ١٩٨٣[٢٣٧]، إلا أنهـا أصـدرت بعد أقـل من أسـبوعين ما عرف بقـرارات توريـت -ثمانية عشـر قرارًا- خـلال اجتماعها فى مدينـة توريت ٩-١٢ سـبتمبر ١٩٩١. وقـد تنوعـت القـرارات بدايـة من إدانـة انقلاب مجموعـة النـاصر، والوضـع الإثيوبى، ومبادرات السـلام، والتجمع الوطنـى الديمقراطى، والعمليات العسـكرية والإدارة العسكرية والمدنية، والسياسة الخارجية، والأيديولوجية والعمل السياسـى، مـرورًا بالأمور المتعلقـة بالاقتصاد، وحقوق الإنسـان، والحريات المدنية، وحقوق النساء والمشاركة، والحيوانات البرية والبيئة، التى حاولت الحركة من خلالها تحسين الأوضاع الداخلية فى المناطق المسيطرة عليها بالفعل، ووضع تصورات لإدارة المناطق التى سـتحررها لتنضـم جميعها تحت مسـمى السـودان الموحد العلمانى[٢٣٨].

اعتـبر البعـض أن قرارات توريـت هذه كانت اعترافًا من الحركة الشـعبية بكافة الاتهامات التى أطلقها المنشـقون عشـية إعلان تمردهـم، فتدل كل قرارات الإصلاح على الخلل الموجود بالفعل داخل الحركة والذى أرادت تداركه بها[٢٣٩]، وأنها كانت بمثابـة محاولة لضـخ دماء جديدة فى عروق الحركة التى قطعت أوصالها[٢٤٠].

ويمكن أن نطرح تفسيرًا آخر؛ هو أن الحركة حاولت بطريقة أخرى تقريب وجهات النظر بينها وبين الفريق المنشق، وذلك عن طريق تبنى الكونفدرالية وتقرير المصير كأحد خياراتها للسلام، ومحاولة إقامة علاقات متبادلة مع المجتمع المدنى عن طريق فتح الباب أمام المدنيين لمشاركة الحركة فى الإدارة دون شرط عسكرتهم، وكذلك تشكيل الحركة لجنة لإعادة صياغة السلطات والإجراءات وقواعد السلوك ولائحته التى تحكم القيادة السياسية والعسكرية العليا والمستويات الأدنى.

وعلى إثر المعارك الطاحنة التى دارت رحاها بين جناح توريت بقيادة جارانج وجناح الناصر المنشق[٢٤١]، استفادت أنيانيا ٢، من الموقف، وتعاونت مع معسكر رياك مشار، وشاركت فى الإغارة على أراضى الدينكا بوحشية غير معهودة، وأصبح الانقسام الداخلى فى الجنوب شيئًا مفجعًا تاركًا جراحًا عميقة أفرزتها المواجهات الدامية بين أناس كان يجب أن يجمعهم تطلعاتهم نحو النضال والتحرر، ومنذ ذلك الحين توالت الانقسامات داخل الحركة الشعبية جناح توريت، فقد انشق كاربينو كوانين بول وأروك طون أروك وانضما لمجموعة الناصر، وتبعهم السياسى المخضرم جوزيف أودوهو الذى لقى حتفه على يد قوات جارانج فى مارس ١٩٩٣[٢٤٢].

لم ينج جناح الناصر من الانشقاق أيضًا، فقد انفصل عنه كاربينو بعد أقل من عام، وكون جبهة عسكرية عرفت بالحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال)، بدعم من حكومة الإنقاذ، وأعاد رياك مشار تسمية مجموعته باسم حركة وجيش استقلال جنوب السودان فى عام ١٩٩٤، أما أروك طون أروك فكون جبهة أخرى عرفت بالحركة الشعبية لتحرير السودان (الجناح المستقل)، وهكذا انقسمت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أكثر من فصيل، ودارت رحى الحرب بين تلك الفصائل بين عامى ١٩٩٥- ١٩٩٦، وأصبح الصراع الجنوبى-الجنوبى ظاهرة تغذى نفسها بنفسها وتزيد من تعقيد الوضع الإنسانى نتيجة لغياب الهوية لأهل الجنوب وعدم وجود استراتيجية موحدة تربط بين القبائل[٢٤٣].

لقد ترجمت التناقضات الداخلية فى الحركة الشعبية إلى انقسامات وتصدع داخلى فى وقت كانت فيه الحركة أضعف ما يكون، فاقدة قواعد الدعم فى إثيوبيا،

وأصبح الجيش الشعبى مجبرًا على التراجع منها نحو جنوب السودان[٢٤٤]، ولا شك أن هذا التصدع حدث نتيجة أخطاء عديدة فى أسلوب قيادة الحركة، منها تحالفها القوى مع النظام الإثيوبى، وتبنى جارانج سياسة القبضة العسكرية القوية والقيادة الاستبدادية، واستمر فى اصطياد منافسيه من قادة الأنيانيا ٢[٢٤٥]، كما اتبع هذا الأسلوب مع معارضيه داخل القيادة العليا للحركة، فتم تصفية أغلبية أعضائها على أيدى قوات الجيش الشعبى، ولم يتبق من مؤسسى الحركة سوى جارانج وسلفاكير[٢٤٦]، بالإضافة لتهميش قائد الحركة لكثير من المثقفين والسياسيين الجنوبيين داخل الحركة، وركز سلطات صنع القرار فى يديه، وبمرور الوقت بدأت الأفكار العسكرية المتجذرة لجارانج تسرى فى كيان الحركة كلها[٢٤٧].

كانت الفرصة الوحيدة التى أتيحت للمثقفين من قيادات الحركة وضباطها لمناقشة مشاكلها الداخلية فى سبتمبر ١٩٨٧، فى معسكر إيتانق بإثيوبيا، الذى تحول فى نهاية الأمر إلى فخ سقط فيه عديد من الأشخاص الذين تكلموا بحرية عما يجول فى عقولهم، واتهموا بمحاولة تدبير انقلاب وتم سجنهم[٢٤٨]، وبدأت الشائعات تتناقل عن هؤلاء الضباط الذين تم اعتقالهم فى سجون الحركة وما لاقوه من تعذيب وانتهاك لآدميتهم[٢٤٩]، ومن هناك انتشرت ثقافة الصمت والخوف وعدم الاهتمام سوى بالبقاء على قيد الحياة، لقد كان الوضع داخل الحركة وجيشها قمعيًا لدرجة أن الآمال الوطنية والتضامن الذى جمع المقاتلين معًا فى النضال التحررى تبخرت فى هذا الجو المفعم بالخوف والشك والمؤامرات، وهكذا اصطدمت هذه الحقائق مع صورة الدور التاريخى المرتقب للحركة الشعبية كحركة تحرير وطنية تناضل من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية[٢٥٠].

ولكن هناك من فسر أسباب انشقاق الحركة الشعبية وفق معايير أخرى، فقد رأى البعض أن المشكلة الأساسية للحركة والجيش الشعبى ليست فى سيطرة قبيلة الدينكا على مقاليد الأمور، ولكن فى أنها لم تفعل الكثير لاستقطاب كافة القبائل؛ مما جعلها عرضة للطائفية والصراع، وثمة عامل آخر زاد من خطورة التوتر العرقى ألا وهو ضعف النظام القضائى داخل الحركة الشعبية، هذا بجانب الاهتمام الشديد

لقائد الحركة بالسيطرة والهيمنة العسكرية، والتى حالت دون إحداث نمو للوعى السياسى ومشاركة متوازنة لكافة الأطياف داخل الحركة[٢٥١].

كما نظر البعض إلى هذا الانشقاق على أنه كان سلاحًا ذا حدين بالنسبة للحركة الشعبية، فقد استفادت منه على قدر ما تضررت أيضًا، فقد ساعد على جلب التحول القوى للحركة وحفز على إعادة التجديد داخلها عبر سلسلة من المؤتمرات التى عقدتها وأصدرت من خلالها عديدًا من القرارات التى أحدثت سلسلة من التغيرات التى أكسبت الحركة صفة الدولة، فقد سمع لأول مرة داخل الحركة الشعبية تقسيم للسلطات الثلاث؛ القضائية، والتشريعية، والتنفيذية، ومن ثم فقد أحدث هذا الانشقاق ولادة جديدة للحركة الشعبية[٢٥٢]، كما سيتضح من خلال الفصل التالى.

# هوامش الفصل الأول

(١) بيتر أدوك نيابا: سياسة التحرير فى جنوب السودان، نظرة مطلع، مركز عبد الكريم ميرغنى الثقافى، ط ١، أم درمان، السودان، فبراير ٢٠٠٥، ص ٦٣.

(٢) إنعام عامر محمد: من قتل جارنج؟ مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ص ٢٢- ٢٣.

(٣) سراج الدين عبد الغفار عمر: جنوب السودان خيارات الوحدة والانفصال (١٩٥٥- ٢٠٠٢)، رسالة دكتوراه، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٣، ص ص ١١٦- ١١٨، ١٣٠- ١٣١.

(٤) سلفاكير ميارديت؛ ولد فى منطقة قوقريال أحد معاقل الدينكا فى مديرية بحر الغزال، بدأ حياته مقاتلاً فى صفوف الأنيانيا-٢، ثم انضم إلى سلاح المشاة بالقوات المسلحة السودانية، ثم انتقل إلى الاستخبارات العسكرية، ثم انضم للحركة الشعبية. وكالة السودان للأنباء: السيرة الذاتية لسلفاكير ميارديت.

(٥) إبراهيم محمد آدم حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٩٨٣- ٢٠٠٠)، (دراسة حالة)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ص ص ٥٤- ٥٥.

(٦) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١١٨.

(٧) عادل أحمد إبراهيم: الحركة الشعبية المشروع النقدى والصراعات الداخلية (تحضير وتنشيط البرامج وفحص الاستراتيجية)، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص ٣٣.

(٨) صموئيل قاى توت؛ كان قائدًا فى الأنيانيا-١، وفى عام ١٩٧٢ بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا تم استيعابه فى الجيش السودانى فى رتبة مقدم، دخل بعد ذلك إلى المعترك السياسى وتم انتخابه عدة مرات عضوًا فى مجلس الشعب الإقليمى. قتية عبد العظيم كاظم النعيمى: مرجع سابق، ص ٥٤.

(٩) منجستو هايلاميريام؛ ولد فى بلدة أجوجام الإثيوبية عام ١٩٣٧، لأسرة فقيرة من إحدى قبائل الأمهرة، التحق بمركز تدريب تابع لأكاديمية هوليتا Holeta، العسكرية عام ١٩٥٧، عمل فى مواقع مختلفة داخل الجيش وواصل دراساته العليا فى جامعة أديس أبابا بالانتساب لجامعة ماديلانة الحكومية فى الولايات المتحدة. حل منجستو بعد الجنرال أمان أمددن الذى أطاح بالإمبراطور هيلاسلاسى بعد الثورة الإثيوبية وقيام حكم ثورى فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤.

- لطفى جعفر فرج: الرئيس الإثيوبى منجستو هيلاميريام، دراسة فى الشخصية ودورها القيادى، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣.

(١٠) Hutchinson, Sharon E.: Accurse from God? Religious and political dimensions of the post 1991, rise of ethnic violence in South Sudan, the Journal of Modern African studies, Vol. 39, No. 2, June 2001 Cambridge University Press, pp. 310- 311.

(١١) إبراهيم محمد آدم: الأبعاد الفكرية والتنظيمية والسياسية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ٥٦.

(١٢) أروك طون أروك؛ ولد عام ١٩٤٨، فى مدينة بور، تخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٧٣، عمل ضابط مخابرات فى القوات الحربية عام ١٩٨٠، شغل منصب رئيس لجنة الأمن والدفاع فى مجلس الشعب الإقليمى عام ١٩٨٣. وكالة السودان للأنباء: السيرة الذاتية لأروك طون أروك.

(١٣) عبد الله شول؛ من أبناء النوير، كان ضابطًا إداريًا فى حكومة الإقليم الجنوبى، بُعث إلى لبنان ونال دراسات عليا فى جامعة بيروت، اعتنق الإسلام ثم ارتد عنه، وقطع دراسته وعاد للسودان والتحق بالقوات المتمردة. وكالة السودان للأنباء: السيرة الذاتية لعبد الله شول.

(١٤) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(١٥) إبراهيم محمد آدم حامد: الأبعاد الفكرية والتنظيمية والسياسية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ص ٥٧، ٥٨.

(١٦) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 311.

(١٧) إبراهيم محمد آدم: الأبعاد الفكرية والتنظيمية والسياسية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ٥٧.

(١٨) Lesch, Ann Mosely: The Sudan- Contested National Identities, Indiana University Press, Oxford, 1998, p. 89.

(١٩) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 311.

(٢٠) إبراهيم محمد آدم: الأبعاد الفكرية والتنظيمية والسياسية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ص ٥٧، ٥٨.

(٢١) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٥٨؛ عادل أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ١٨.

(٢٢) سراج الدين عبد الغفار: مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢٣) إنعام عامر محمد: مرجع سابق، ص ٣١.

(٢٤) النذير صالح خليفة: جون جارانج والتعايش المستحيل، الخرطوم، ٢٠٠٧، ص ص ١٦، ١٧.

(٢٥) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٣٣، ١٣٤.

(٢٦) إبراهيم محمد آدم: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢٧) صلاح عبد اللطيف: عشرة أيام هزت السودان، دار صنب للنشر والتوزيع، الخرطوم، ١٩٨٥، ص ص ١٠١، ١٠٢.

(٢٨) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 311.

(٢٩) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٣٠) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٣١) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 311.

(٣٢) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٩٣؛ النذير صالح خليفة: مرجع سابق، ص ١٨.

(٣٣) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٣٤) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٩٤.

(٣٥) صلاح عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٣٦) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٩٥.

(٣٧) محمد الزين محمد أحمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى فض النزاع وتأثيرها على الأمن القومى السودانى فى الفترة من ١٩٨٣حتى ٢٠٠٣، الجزء الأول، رسالة دكتوراه غير منشـورة، شعبة العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالميـة، الخرطـوم، ٢٠٠٨، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣٨) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٥٠، ١٥١.

(٣٩) Garang, John: John Garang Speaks: Edited and Introduced by Mansour Khalid, KPI, London& New York, 1978, pp. 54, 55.

(٤٠) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 314.

(٤١) Metelits, Claire: Reformed Rebels? Democratization, Global Norms, and the Sudan People's Liberation Army, Africa Today, Vol. 51, No. 1, 2004, p. 70.

(٤٢) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., pp. 311, 312.

(٤٣) زين العابدين صالح عبد الرحمن: الحركة الشعبية والجيش الشـعبى قـراءة فـى الفكـر والخطـاب السياسى، الخرطوم، أبريل ٢٠٠٠، ص ٣٥.

(٤٤) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٤٥) BBC, April 3, 1984.

(٤٦) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٤٧) للتفاصيل عن علاقات الحركة الإقليمية والدولية، راجع؛ الفصل الخامس.

(٤٨) تمام مكرم البرازى: السودان بين إقامة الدولـة الإسـلامية والحـروب المستمرة، مكتبـة مـدبولى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٧.

(٤٩) ضياء الدين بلال: الشماليون داخل حركة جارانج من اختار من ؟، ط ١، قـاف للإنتـاج الفنـى والإعلامى، الخرطوم، ٢٠٠٢، ص ص ١٨، ١٩.

(٥٠) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٥١) محمد سلامة النحال: نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، الدار العربية للموسوعات، ط ١، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ٢٥١.

(٥٢) عادل أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ٥.

(٥٣) ضياء الدين بلال: مرجع سابق، ص ١٤.

(٥٤) Dhil, Phillip: Later Dr. John Garang in Pictures, Sudan News Agency, 2008, pp. 29, 30; Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 89.

(٥٥) إنعام محمد عامر: مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥٦) Dhil, Phillip: Op. Cit., pp. 24, 23.

(٥٧) ضياء الدين بلال: مرجع سابق، ص ١٩.

(٥٨) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ص ١٤٠، ١٤٣.

(٥٩) ضياء الدين بلال: مرجع سابق، ص ص٢٩، ٣٠، ٣٧، ٣٨.

(٦٠) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٦١) راجع هيكل القيادة السياسية والعسكرية للحركة فى السنوات الأولى من نشأتها، شكل رقم ١، الملاحق، ص ٢٩٩.

(٦٢) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(٦٣) Scott, Philippa: The Sudan People's Liberation Movement (SPLM) and Liberation Army (SPLA), Review of African Political Economy, No. 33, War and Famine, Aug., 1985, p. 71.

(٦٤) حول تكوين القيادة العسكرية، راجع؛ الفصل الثالث.

(٦٥) Scott, Philippa: Op. Cit., pp. 71, 72.

(٦٦) راجع هيكل القيادة السياسية والعسكرية للحركة فى السنوات الأولى من نشأتها، شكل رقم ١، الملاحق، ص ٢٩٩.

(٦٧) Malok, Elijah: The Southern Sudan struggle for liberty, Kenway Publications, Nairobi, Kenya, 2009, pp. 194, 195.

(٦٨) Scott, Philippa: Op. Cit., pp. 71, 73.

(٦٩) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٧٠) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٨٦.

(٧١) Malok, Elijah: Op. Cit., p. 194.

(٧٢) لام أكول: الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة أفريقية)، (ترجمة): إسماعيل آدم وبشرى آدم، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٧٢.

(٧٣) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ٩٠، ٩١.

(٧٤) حول رؤية الحركة للاستعمار الجديد، راجع منفيستو الحركة:

Manifesto of Sudan People's Liberation Movement: 3[ST] July, 1983.

(٧٥) موسى يعقوب: الحركة الشعبية محطات ونظرات فى المسار، مطابع شركة العملة السودانية، الخرطوم، فبراير ٢٠٠٥، ص ٢٤، ٢٩؛ الوليد مصطفى عبد الرحمن: تناول القسم العربى بهيئة الإذاعة البريطانية للقضايا السودانية، دراسة لحالات الشريعة الإسلامية وحرب الجنوب وحقوق

الإنسان فى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١١، ص ٧٤.

(٧٦) حلمى شعراوى: المسألة السودانية: الرؤية من الجنوب، (فى): ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، مرجع سابق، ص ص ٤٢٤، ٤٢٥.

(٧٧) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., pp. 88, 89.

(٧٨) إبراهيم ميرغنى: مستقبل العلاقة بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية، آفاق سياسية، العدد ٤، م ٢، السنة الثانية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٨، ص ٦٥.

(٧٩) محمد بشير حامد: الشرعية السياسية وممارسة السلطة، دراسة فى التجربة السودانية المعاصرة، المستقبل العربى، العدد الرابع والتسعون، السنة التاسعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٨٦، ص ٥٣.

(٨٠) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٤١.

(٨١) Scott, Philippa: Op. Cit., p. 78.

(٨٢) Garang, John: Op. Cit., p. 9.

(٨٣) Young, John: Liberation Movements, Regional Armies, Ethnic Militias and Peace, Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97, Sep., 2003, pp. 427, 428.

(٨٤) The Washington Post, Op. Cit.

(٨٥) Niblock, Timothy C.: A New Political System in Sudan, African Affairs, Journal of the Royal African Society, No. 173, Oct., 1974, pp. 408- 418.

(٨٦) جمال محمد السيد ضلع: الديناميات السياسية فى السودان (فى) ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٨٧) عبد التواب مصطفى: ملحمة الجنوب (قصة الديموقراطية فى السودان إبان ثورة مارس/ أبريل ١٩٨٥)، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٦.

(٨٨) صحيفة الأيام السودانية ٢٩، ٣٠ أغسطس ١٩٨٣.

(٨٩) Akol, Jacob J.: Burden of Nationality Memoirs of an African aid worker Journalist 1970-1990, Paulino Publications Africa, Nairobi, Kenya, 2006, p. 69.

(٩٠) Africa Watch: The Copts: Passive survivors under threat, Vol. 5, No. 3, 3 Feb., 1993, p. 1.

(٩١) للتفاصيل حول مشروع قناة جونجلى، راجع: عبد التواب مصطفى: مرجع السابق، ص ٢٤.

(٩٢) Garang, John: The Call for democracy in Sudan, Kegan Paul International, London and New York, 1990, p. 54.

(٩٣) Mawson, Andrew: Southern Sudan: A Growing Conflict, the World Today, Vol. 40, No. 12, Dec., 1984, p. 520.

(٩٤) The Economist, Jan., 1984.

(٩٥) لمزيد من التفاصيل عن هذا النشاط العسكرى، راجع؛ الفصل الثالث.

(٩٦) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ص ١٣٨، ١٣٩.

(٩٧) لام أكول: مرجع سابق، ص ٤٠.

(٩٨) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 91.

(٩٩) The Washington Post, April 19, 1985.

(١٠٠) محمد سلامة النحال: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(١٠١) قتيبة عبد العظيم كاظم النعيمى: مرجع سابق، ص ٢٠٠، ٢٠٥.

(١٠٢) حول تشكيل تلك الحكومة وآثاره، راجع: - Scott, Philippa: Op. Cit., pp. 79, 80.

(١٠٣) جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص ١٤٥

(١٠٤) عقب إعلان انتفاضة أبريل ١٩٨٥، شكلت الأحزاب السياسية والنقابات المختلفة تجمعًا وطنيًا أطلق عليه التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن.

(١٠٥) المزمل أبو بكر محمد حاج: دور العوامل الخارجية فى النزاعات المسلحة بجنوب السودان، رسالة ماجستير، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠١، ص ٦٠.

(١٠٦) New York Times, Sep., 22, 1985, p. 9.

(١٠٧) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، ط ٢، دار مدارك للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ٣٨٢

(١٠٨) Garang, John: The Call for democracy, Op. Cit., pp. 38, 42; Bechtold, Peter, Op. Cit., p. 587; Garang, John: John Garang Speaks, Op. Cit., pp. 62, 69.

(١٠٩) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٣٨٦؛ حسن على الساعورى: السودان والبحث عن السلام، ط ١، الخرطوم، ١٩٩٠، ص ٤٥.

(١١٠) Garang, John: The Call for democracy, Op. Cit., pp. 42, 47; The Washington Post, April 19, 1985.

(١١١) Letter from General Osman Abdullah, Minister of Defense and Member of the Transitional Military Council, to John Garang in May 1985. (In) Garang, John, John Garang Speaks: Op. Cit., pp. 86, 85.

(١١٢) Letter from El-Gizouli Dafaala, Prime Minister of Sudan, to John Garang, 1 June 1985. (In) Garang, John: John Garang Speaks: Op. Cit., pp. 87, 88.

(١١٣) فى فبراير من عام ١٩٧٤، وقع الرئيسان جعفر نميرى ومحمد أنور السادات، برنامج العمل للتكامل السياسى والاقتصادى بين البلدين، الذى تم تطويره فيما بعد إلى ميثاق للتكامل بين مصر والسودان، وتم دعم الميثاق بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين فى يوليو ١٩٧٦.

- محمد أبو الخير سعيد: الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٤، ص ٥٧.

(١١٤) Response of John Garang to Dr. EL- Gizouli, 1 Sep., 1985. (In) Garang, John, John Garang Speaks: Op. Cit., pp. 88,89; Chand, David D.: The Sudan's Civil War: Is a negotiated solution possible?, Africa Today, Vol. 36, No. 3, 4, 1989, pp. 58, 59.

(١١٥) محمد الزين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(١١٦) CIA, FOIA: Near East and South Asia Review, North Africa, Dec., 6, 1986.

(١١٧) الراية السودانية، ٧، ٩ سبتمبر ١٩٨٥، أعداد ١٨، ١٩.

(١١٨) Garang, John: John Garang Speaks, Op. Cit., pp.73, 79.

(١١٩) لمزيد من التفاصيل عن النشاط العسكرى للجيش الشعبى؛ راجع: الفصل الثالث.

(١٢٠) حماد عمر بقادى: استعراض لجهودات السلام منذ أبريل ١٩٨٥، (فى) ندوة إدارة الأزمة فى السودان، ٢٣-٢٤ فبراير ١٩٨٩، مركز دراسات التنمية، جامعة برجن، ثونارسوريو ١٩٨٩، ص ص ٢٠٢، ٢٠٣.

(١٢١) CIA, FOIA: Op. Cit.

(١٢٢) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(١٢٣) لام أكول: مرجع سابق، ص ١٣١.

(١٢٤) محمد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ أديس أبابا ٨٩- نيفاشا ٢٠٠٥، ط ٣، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، مايو ٢٠٠٥، الخرطوم، ص ٨٧.

(١٢٥) ضم الوفد ٢٧ قيادة من الحزب الشيوعى، والأمة، والبعث الناصرى، واتحاد القوى الوطنية.

(١٢٦) صحيفة الميدان: ١٤، ١٥ مارس ١٩٨٦.

(١٢٧) كوكادام؛ هى إحدى المدن الإثيوبية المهمة، تبعد عن أديس أبابا العاصمة ما يقرب من ٩٠ كم.

(١٢٨) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(١٢٩) Woodward, Peter: Sudan, 1898- 1989: The Unstable State, Lester Crook Academic Publishing, London, 1979, p. 204.

(١٣٠) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., pp. 99, 100.

(١٣١) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٥٧.

(١٣٢) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: ملف الجنوب، الجزء الأول، فرع البحوث العسكرية، يونيو ٢٠٠٠، ص ٢٩.

(١٣٣) The Koka Dam Declaration, 24 March 1986. (In) Garang, John: The Call for Democracy: Op. Cit., pp. 142, 143.

(١٣٤) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٣٠.

(١٣٥) السياسة السودانية، ١٤ يونيو ١٩٨٦، عدد ٦٨٥.

(١٣٦) التيجانى الطيب بابكر: البحث عن السلام فى السودان (مجموعة وثائقية)، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص ٧٦.

(١٣٧) موسى يعقوب: مرجع سابق، ص ص ٢١، ٢٢.

(١٣٨) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(١٣٩) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 591.

(١٤٠) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ٨٧.

(١٤١) Woodward, Peter: Op. Cit., p. 205.

(١٤٢) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(١٤٣) ضمت الحكومة كلا من حزب الأمة، والاتحادى الديمقراطى، والتجمع السياسى لجنوب السودان، والحزب الفيدرالى وحزب سابكو.

(١٤٤) الصادق الصديق عبد الرحمن المهدى؛ ولد عام ١٩٣٥، بأمدرمان، سياسى سودانى ورئيس حزب الأمة، نال درجة الماجستير من جامعة أكسفورد، وأصبح رئيسًا للوزراء لفترتين ١٩٦٧-١٩٦٩، ١٩٨٦-١٩٨٩.

(١٤٥) مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة السودانى: من أوراق الصادق المهدى، الديمقراطية فى السودان عائدة وراجحة، ط ٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ٢٣- ٣١.

(١٤٦) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

(١٤٧) The Washington Post, April 26, 1986.

(١٤٨) السياسة الدولية، مايو ٢٠٠٥، عدد ١٦١، ص ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(١٤٩) CIA, FOIA: National Intelligence Daily, Sudan: New Cabinet, 8 June, 1987.

(١٥٠) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٣٩٨.

(١٥١) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 100.

(١٥٢) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٦؛ التيجانى الطيب بابكر: مرجع سابق، ص ٣٤.

(١٥٣) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٣١.

(١٥٤) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(١٥٥) منصور خالد: العوامل الخارجية فى الصراع السودانى، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(١٥٦) حسن أحمد الحسن: السودان ملامح من التجربة السياسية، (د.ت)، ص ٥٣

(١٥٧) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 588.

(١٥٨) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٦؛ القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٣١.

(١٥٩) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 590.

(١٦٠) Ottaway, Marina, Post- Numeiri Sudan: One year on, Third World Quarterly, Vol. 9, No.3 Jul., 1987, p. 901; Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 590.

(١٦١) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(١٦٢) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٣٣.

(١٦٣) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(١٦٤) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٣٣.

(١٦٥) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ص ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١.

(١٦٦) ضمت هذه الحكومة حزب الأمة، والاتحادى الديمقراطى، والجبهة الإسلامية القومية، والتجمع السياسى لجنوب السودان، وسابكو والحزب الفيدرالى.

(١٦٧) Woodward, Peter: Op. Cit., p. 206.

(١٦٨) عبد الرسول محمد عبد الله: المؤثرات السياسية فى العلاقات السودانية الأريترية فى الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠، رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم ٢٠٠١، ص ٥٩.

(١٦٩) محمد الزين محمد أحمد: مبادرات واتفاقيات السلام وتأثيرها على الأمن القومى السودانى ١٩٨٥- ٢٠٠٠، الجزء الأول، رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١١، ص ٧٢.

(١٧٠) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ص ٣٢، ٣٣؛ مداولات ندوة برجن: مرجع سابق، ص ص ٢٨٩، ٢٩١.

(١٧١) عمر مرسى (تحرير): حوار حول مشكلة الجنوب السودانى، نص مبادرة السلام السودانية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط ٢، القاهرة، يناير ١٩٩٧، ص ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(١٧٢) Woodward, Peter: Op. Cit., p. 25.

(١٧٣) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., pp. 104, 105.

(١٧٤) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٧؛ لام أكول: مرجع سابق، ص ١٣١.

(١٧٥) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 588.

(١٧٦) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(١٧٧) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 106.

(١٧٨) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٩؛ Woodward, Peter Op. Cit., p. 211.

(١٧٩) مداولات ندوة برجن: مرجع سابق، ص ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(١٨٠) محمود عبد الرحمن الفكى: السودان أربعة عشر عامًا بين الرفع والخفض من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٩، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، نص مذكرة القوات المسلحة، (د.ت)، ص ص ٧٣، ٧٨؛ أبيل ألير: مرجع سابق، ٢٨٠؛ مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة: مرجع سابق، ص ٢٩.

(١٨١) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 592.

(١٨٢) السياسة الدولية، عدد ١٦١، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(١٨٣) جمال عبد الجواد: السودان، مخاطر التدويل، الأهرام، ٨ فبراير ١٩٨٩.

(١٨٤) حسن أحمد الحسن: مرجع سابق، ٥٣؛ موسى يعقوب، مرجع سابق، ص ٣٤.

(١٨٥) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٤١٥.

(١٨٦) Woodward, Peter: Op. Cit., p. 212.

(١٨٧) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ص ٢٩١، ٢٩٢.

(١٨٨) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 328.

(١٨٩) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ص ٤١٢، ٤١٣.

(١٩٠) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., pp. 588, 589.

(١٩١) فرانسيس دينق: صراع الرؤى نزاع الهويات فى السودان، (ترجمة): عوض حسن محمد أحمد، ط ١، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢١٢.

(١٩٢) New York Times, March 9, 1991.

(١٩٣) CIA, FOIA: National Intelligence Daily, 29 Dec., 1988, p. 5.

(١٩٤) جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ١٤٦.

(١٩٥) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 592.

(١٩٦) عمر حسن البشير؛ ولد فى حوش بانقة فى ريف مدينة شندى وسط السودان، من قبيلة الجعليين، تخرج فى الكلية العسكرية عام ١٩٦٨، حصل على الماجستير فى العلوم العسكرية وعمل كمندوب للجيش فى دولة الإمارات، وشارك فى حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ضد إسرائيل. تمام مكرم البرازى: مرجع سابق، ص ٤٣.

(١٩٧) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(١٩٨) لمزيد من التفاصيل عن الدور الإثيوبى فى دعم الحركة الشعبية، راجع؛ الفصل الخامس.

(١٩٩) محجوب الباشا: التنوع العرقى والسياسة الخارجية فى السودان، ط ١، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(٢٠٠) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢٠١) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢٠٢) محجوب الباشا: مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٢٠٣) لمزيد من التفاصيل عن هذا اللقاء، راجع؛ الفصل الرابع.

(٢٠٤) محجوب الباشا: مرجع سابق، ص ١٥٦؛ المزمل أبو بكر محمد حاج: مرجع سابق، ص ٦١.

(٢٠٥) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢٠٦) Yongo-Bure, Benaiah: Sudan's Deepening Crisis, Middle East Report, No.172, Sudan Finding Common Ground, Middle East Research and Information Project, Sep.,- Oct., 1991, , p. 10.

(٢٠٧) القوات المسلحة، ٣٠ أكتوبر ١٩٨٩، عدد ١١٤٩.

(٢٠٨) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية حتى عام ١٩٨٩، الملاحق، ص ٢٨٧.

(٢٠٩) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٩٨.

(٢١٠) BBC, Radio SPLM\SPLA, Oct., 20, 1989.

(٢١١) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ٢٨٤، ٢٨٥.

(٢١٢) Hassan, Salah: The Sudan National Democratic Alliance (NDA) the Quest for Peace, Unity and Democracy, A Journal of Opinion, Vol. 21, No. 112, African Studies Association, p. 14.

(٢١٣) حسن أحمد الحسن: مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢١٤) حوار حول مشكلة الجنوب السودانى، نص ميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى بعد انضمام الحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢؛ مركز دراسات حزب الأمة السودانى: مصدر سابق، ص ١٧٤، ١٧٦.

(٢١٥) وقع على هذا البيان السيد محمد الحسن عبد الله يس عن الحزب الاتحادى الديمقراطى، والسيد سليمان محمد الدبيلو عن حزب الأمة، والدكتور لام أكول عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، والسيد عز الدين على عامر عن الحزب الشيوعى السودانى.

(٢١٦) حوار حول مشكلة الجنوب السودانى، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٢١٧) حسن أحمد الحسن: مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢١٨) زين العابدين صالح عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢١٩) حول تطورات الدور الليبى تجاه قضية الجنوب والحركة الشعبية، راجع؛ الفصل الخامس.

(٢٢٠) Martin, Randolph: Sudan's Perfect War, Foreign Affairs, Vol. 81, No. 2, Mar., Apr., 2002, Council on Foreign Relations, p. 114.

(٢٢١) يوسف الشريف: السودان وأهل السودان، اسرار السياسة وخفايا المجتمع، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٥.

(٢٢٢) Martin, Randolph: Op. Cit., p. 117.

(٢٢٣) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ١٠٢.

(٢٢٤) New York Times, March 3, 1996, p. 5.

(٢٢٥) فرانسيس دينق: مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٢٢٦) F. O. 973\ 695: Sudan, Sep., 1992, p. 3.

(٢٢٧) Lusk, Gill: Democracy and liberation movements: The Case of the SPLA, Middle East Report, No. 174, Democracy in the Arab World, Middle East Research and Information Project Jan.,-Feb., 1992, p. 30.

(٢٢٨) F. O. 973\695: Op. Cit., pp. 3, 4.

(٢٢٩) New York Times, Sep., 16, 1992.

(٢٣٠) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ١٥٦، ١٦٠.

(٢٣١) حسن الحاج وآخرون: المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، ط ١، البيان مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٠، ص ص ٥٨، ٥٩.

(٢٣٢) Jok, Jok Madut and Hutchinson, Sharon Elaine: Sudan's Prolonged Second Civil War and the Militarization of Nuer and Dinka Ethnic Identities, African Studies Review, African Studies Association, Vol. 42, N0. 2, Sep., 1999, p. 127.

(٢٣٣) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., pp. 156, 157.

(٢٣٤) السودان الحديث، ١١ نوفمبر ١٩٩٢، عدد ١٠٣٦.

(٢٣٥) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ١٧٥، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠.

(٢٣٦) عادل أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢٣٧) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٢، ١١٦؛ منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٧٥٧.

- Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 158.

(٢٣٨) لمزيد من التفاصيل حول قرارات مؤتمر توريت، راجع:

- موسى يعقوب: مرجع سابق، ص ص ٦٤، ٦٥.

(٢٣٩) Hassan, Salah: Op. Cit., p. 20.

(٢٤٠) لمزيد من التفاصيل عن هذا النشاط العسكري، راجع؛ الفصل الثالث، ص ص ١٥٧، ١٦٣.

(٢٤١) فرانسيس دينق: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢٤٢) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 320.

(٢٤٣) كريم القاضي: الحركة الشعبية والتحديات الداخلية في الجنوب، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، السنة الأربعون، يوليو ٢٠٠٤، ص ١٢٩.

(٢٤٤) Jok, Jok Madut: Op. Cit., p.128.

(٢٤٥) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 311.

(٢٤٦) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٢٤٧) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 312.

(٢٤٨) محمد الزين محمد أحمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في فض النزاع، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٢٤٩) New York Times, Aug., 31, 1992, p. 3.

(٢٥٠) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٢٥١) Young, John: Op. Cit., p. 425.

(٢٥٢) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ٢٦٧، ٢٦٩.

# الفصل الثانى

# إعادة بناء الحركة الشعبية لتحرير السودان

# ١٩٩١- ٢٠٠٢

اتضح كيف استطاعت الحركة الشعبية، بعد أن قويت شوكتها بالعون الذى تلقته من بعض دول الجوار، أن تحرز انتصارات عسكرية قوية فى الجنوب وأن تقتطع مساحة كبيرة منه وتضعها تحت سيطرتها، وتوازى مع هذا التقدم العسكرى توجهات سياسية تمثلت فى رفضها الدخول فى مفاوضات مع حكومة نميرى وحكومات المرحلة الديمقراطية نتيجة عدة أسباب أعلنتها الحركة حينذاك، ولكن لم تسر الأمور على هذه الوتيرة كثيرًا، فسرعان ما تبدلت المواقف وأصبح أعداء الأمس أصدقاء اليوم بالنسبة للحركة والأحزاب الشمالية، خاصة بعد وصول حكومة الإنقاذ للسلطة فى الخرطوم، ولم يطرأ هذا التبدل على عملها السياسى فحسب وإنما امتد ليشمل أيضًا هيكلها التنظيمى وملامح فكرها السياسى، فكيف تطور الهيكل التنظيمى للحركة؟ وما هى سمات الفكر السياسى وأساليب عمل الحركة خلال هذه الفترة المفصلية فى تاريخها؟ وما هو موقف الأحزاب السياسية الشمالية من الحركة الشعبية؟ وكيف تعاملت الحركة مع المتغيرات السياسية على الساحة السودانية فى ظل التوجه الإسلامى لحكومة الإنقاذ؟ وكيف استطاع جارانج إعادة المنشقين عن الحركة؟ وما هى العوامل التى ساعدته على ذلك؟ كل هذه التساؤلات وغيرها سيجيب عليها هذا الفصل فيما يأتى.

## أولاً- إعادة تشكيل الهيكل التنظيمى للحركة الشعبية:

عند إعلان انقلاب الناصر فى أغسطس ١٩٩١، كانت القيادة العليا هى أعلى هيئة فى الهيكل التنظيمى للحركة، وتضم الرئيس والقائد الأعلى واثنى عشر عضوًا آخرين، إلا أن هذا التنظيم لم يكن تنظيمًا فاعلاً بالمعنى الحرفى، فلم يكن هناك تحديد واضح للمهمات، فكل ضابط كان يفسر مهماته تبعًا لفهمه وقراءاته للوضع

السياسى والعسكرى، بجانب الأعضاء (الرديفين)[١]، أو غير الدائمين فى القيادة العليا الذين لم يكن لديهم مهمات محددة بالفعل[٢].

عقب إعلان هذا الانقلاب استشعر جارانج أن الوضع بات أكثر تعقيدًا، خاصة بعد جملة الاتهامات والانتقادات التى وجهها له المنشقون بتركيز السلطة السياسية والعسكرية فى يده والممارسات الديكتاتورية داخل الحركة؛ لذلك سارع جارانج من أجل اتخاذ خطوات أكثر إيجابية لمحاولة إعادة بناء الحركة، فبدأ بحل القيادة السياسية العليا وإنشاء مجلس قيادة هيئة الميدان العام General Field Staff Command Council /GFSCC، الذى ضم كل قادة الجيش الشعبى (سبعين قائدًا)، وبدأ هذا المجلس الجديد فى تشكيل لجان متخصصة ومتنوعة يتولاها صفوة من القادة الشباب المدربين على عمليات صنع القرار، وكانت مهمة تلك اللجان دراسة أوضاع الحركة وصياغة توصيات حول كيفية تطوير وتعزيز الأداء السياسى والاجتماعى والاقتصادى داخل الحركة[٣]، ثم جاءت خطوة أخرى أكثر أهمية قام بها جارانج، وهى دعوته لأعضاء القيادة العليا لعقد مؤتمر هو الأول من نوعه منذ قيام الحركة، هو مؤتمر توريت ١٢-١٦سبتمبر ١٩٩١[٤].

أبرزت قرارات المؤتمر الحاجة لإعادة بناء الحركة وتفعيل مؤسسات سياسية لإدارة المناطق التى تخضع لسيطرتها والتى كانت تدار عبر لجان للقرى والمدن والمراكز يعهد إليها تقديم خدمات كالتعليم، والزراعة، والصحة والقضاء، وكل تلك الخدمات يشرف عليها إدارى، وإلى جانب مجالس المراكز كان هناك قيادات سياسية عسكرية للإشراف على هذه اللجان[٥]، لذلك فقد اقترحت القيادة العليا خلال المؤتمر الفصل بين الإدارة المدنية والجيش فى المناطق المحررة، أما فى مناطق النزاع العسكرى فقائد الجبهة هو الذى يحدد نوع الإدارة الذى يطبق فيها، فعلى مستوى المدن والقرى تكون الإدارة مدنية ومنفصلة عن الجيش، ولكن يجوز لقائد الجبهة أن يفرض إدارة عسكرية حيثما كان ذلك لازمًا، على أن يكون النمط الإدارى للمقاطعات والمدن أساس نظام الإدارة العامة فى السودان الجديد، على أن يتم تطويره مع تحرير المزيد من المناطق، وتضمنت القرارات الحاجة إلى إنشاء أجهزة قضائية مستقلة فى المناطق المحررة والفصل بين القوانين المدنية والعسكرية.

أما بالنسبة لقواعد السلوك العام بين قيادة الحركة العليا، فقد شكلت لجنة من القيادة العليا لصياغة السلطات والإجراءات العليا والمستويات الأدنى فى السلم التنظيمى للحركة حتى مستوى نظام القرى[٦]، كما تضمنت تلك القرارات ترقيات للأعضاء الدائمين فى القيادة العليا، وفي الوقت نفسه ترقية عدد لرتبة القادة والقادة غير الدائمين، تلك التى فسرها البعض بأنها محاولات خادعة لأعضاء الحركة بأن هناك إعادة لبناء تنظيم الحركة وسياستها الداخلية[٧].

فى ضوء الخطوات التى وضعها مؤتمر توريت، عُقد المؤتمر الأول العام للحركة فى شقدوم أبريل ١٩٩٤، الذى اعتبره الكثيرون تغيرًا جذريًا فى بنية الحركة، حيث أقر ضرورة تكوين أفرع سياسية للحركة[٨]، ولاقى نجاحًا مدويًا، بعد أن أقر الإصلاح السياسى والتنظيمى الأول منذ قيام الحركة[٩]، ودعا لوضع قواعد أساسية للسودان الجديد تقوم على إنشاء إدارة مدنية، ووضع سياسات اقتصادية وبرامج للتنمية فى كافة المجالات ومتابعة تنفيذها[١٠]. ورسم مؤتمر شقدوم بإصداره لما عرف بالميثاق الوطنى للحركة The National Convention، أشكالاً جديدة للبنى السياسية للحركة، فعقب حل القيادة السياسية للحركة، انتخب أعضاء المؤتمر مجلسين جديدين: مجلس التحرير الوطنى / National Liberation Council NLC، والمجلس التنفيذى الوطنى National Excusive Council /NEC، وانتخب جون جارانج رئيساً للمجلسين، وسلفاكير نائباً له[١١].

شكل مجلس التحرير الوطنى والمجلس التنفيذى الوطنى ما عرف بـ «اللجنة المركزية التنفيذية للحركة الشعبية»[١٢]، والتى انبثق منها المؤسسات الإدارية للسودان الجديد، فكان المجلس التنفيذى الوطنى بمثابة الهيئة التنفيذية، بينما كان مجلس التحرير الوطنى بمثابة الهيئة التشريعية للحركة الشعبية وللسودان الجديد، وقد أوكل للمجلسين مهمة استغلال موارد السودان الجديد لتمويل النضال والحرب إذا اقتضى الأمر، والفصل بين الإدارة المدنية والعسكرية، وتكوين نظام قضائى مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخلق الهياكل الضرورية للإشراف على الإدارات المدنية، والالتزام بمبدأ حكم القانون ومبادئ حقوق الإنسان.

أجـرت الحركـة الشـعبية انتخابـات لاختيـار أعضاء المجلـس التنفيـذى الوطنى وشـكلت معـه مجموعة من الهيئـات المعاونة داخل ما سمى بالسـكرتارية العامة[١٣]، التـى ضمـت نائب رئيـس المجلس، والسـكرتير العام، والسـكرتير المـالى والتخطيط الاقتصادى، وسـكرتير الإدارة العامة والحكومة المحلية، والمستشـار الأعلى للرئيس، وسـكرتير التجـارة والتمويـن، والنقـل والاتصالات، وسـكرتير الإعـلام والثقافة، وسـكرتير الصحـة، وسـكرتير الصناعـة والتعديـن، وسـكرتير التعليـم، وسـكرتير الشـباب، وسـكرتير الزراعة، وسـكرتير التنمية الريفية والتعاونية، وسـكرتير إعادة التأهيل والإغاثة والمعونه، وسكرتير الشئون الداخلية، وسكرتير العلاقات الخارجية والتعـاون الدولى[١٤].

أما مجلس التحرير الوطنى فقد شُكل من رئيس المجلس، ونائب القائد، والمراقب، والمديـر العام ورؤسـاء اللجـان المختلفة[١٥]؛ وهى لجنة السـلام والتضامن الداخلى، ولجنة شئون الإعلام والنشر، ولجنة الشئون العسكرية والأمن، ولجنة شئون الحكومة المحلية والإدارة العامة، ولجنة شـئون الأعضاء، ولجنة شـئون الإغاثة وإعادة التأهيل والمعونـة، ولجنـة الشـئون القانونيـة، ولجنـة الشـئون والخدمات الاجتماعيـة، ولجنة الشـئون الخارجيـة، ولجنة اللاجئين والمشـردين، ولجنة الشـئون الاقتصادية والمالية، ولجنة حقوق الإنسـان، ولجنة شـئون المرأة والشئون الاجتماعية.

كذلـك شُـكل المجلـس القومـى للتخطيـط الاقتصـادى والاجتماعـى The National Socio-Economic Planning Council، الـذى ترأسـه المديـر العام للشـئون الماليـة والتخطيـط، وانقسـم لعـدد مـن السـكرتاريات للشـئون الخارجية، والمـوارد الزراعيـة والحيوانية، والنقل والمواصلات، والصناعـة والتعدين، والتجارة والتمويـن، والتنميـة التعاونية والريفية، وقد حدد الميثـاق مهام هذا المجلس ووظائفه فـى كونه الهيئـة الاستشـارية الاجتماعية والاقتصاديـة الأعلى للرئيـس وللمجلس التنفيذى الوطنى، ويرسم أيضًا الأهداف الاجتماعية والاقتصادية القومية وتحديدها ووضع اسـتراتيجيات التنميـة والبرامج الاقتصادية، بجانـب قيامه بتجديد الصلات والتوازنـات والروابـط بـين القطاعـات المختلفة للاقتصـاد القومـى، ووضع برامج لتجديد اسـتخدام الموارد القوميـة وتنظيمها.

أما بالنسبة للإدارة المدنية بالسودان الجديد، فقد أقرت الحركة الشعبية من خلال ميثاقها بحاجة سكان الجنوب للمؤن والخدمات الاجتماعية وإعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى يستلزم إقامة نظام آمن فعال وكفء للإدارة المدنية، فقررت الحركة الفصل الفعلى للإدارة المدنية عن العسكرية من خلال إعادة تشكيل نظام إدارى فعال وهيكلته يقوم على الآتى:

أ- إنشاء الوحدات الإدارية بالسودان الجديد:

- تتم إدارة السودان الجديد على أساس محلى لا مركزى، على أن يقسم إلى خمسة أقاليم هى: الاستوائية، وبحر الغزال، وأعالى النيل، وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، وينقسم كل أقليم إلى عدد من المقاطعات، وكل مقاطعة إلى عدد من المدن، وكل مدينة تتكون من عدد من القرى، وعلى قمة هذا التقسيم المجلس التنفيذى الوطنى وهيئاته المعاونة الذين يشكلون الجهاز الإدارى للسودان الجديد.

- تتم إدارة الأقاليم من قبل الحكام أو المديرين العموميين الذين يشكلون السلطة الأعلى داخل الإقليم، أما بالنسبة للمدن فتتم إدارتها من قبل إدارى المدينة، وبالنسبة للقرى تدار من خلال الرؤساء التقليديين للقرية.

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية بالسودان الجديد، فقد أقرت الحركة مجموعة من التعهدات والواجبات التى وضعتها على عاتق الجهاز الإدارى الجديد، ففى مجال الصحة، تعهدت بأن تقوم الخدمات الصحية على أساس مبادئ الرعاية الصحية الأولية التى يمكن توفيرها لجميع أعضاء المجتمع وتدبير الإمدادات الطبية من خلال استغلال المصادر المحلية أو من خلال التماس الدعم من المجتمع الدولى، كما التزمت الحركة بتجهيز وإعداد السلطات الكفء وإصدار القوانين والتنظيمات من أجل الارتقاء بالأوضاع الصحية لأهل الجنوب. وفى مجال التعليم، فقد تعهدت بمحاولة الارتقاء بمستوى التعليم وتوجيهه للمجالات الإنتاجية، وأن تكون اللغة الإنجليزية هى لغة التعليم، وتقدم اللغات الأخرى فى شكل مواد منفصلة[١٦].

وفى الجانب الاقتصادى، أوضح الميثاق أن اقتصاد السودان الجديد سيقوم على اقتصاد السوق الحر من خلال المزج والتكامل بين القطاعين العام والخاص،

ووضع أشكال عديدة لنظام الضرائب وتشجيع التجارة المحلية والإقليمية والدولية وتكليف المجلس التنفيذى بالسعى نحو طلب المساعدة الخارجية فى أى شكل، مثل المنح أو القروض، والسماح للاستثمارات الأجنبية بالعمل داخل السودان الجديد، هذا مع العمل على إيجاد عملة خاصة بالسودان الجديد(١٧)، والسعى نحو تأسيس مشروعات لاستغلال ثروات السودان الجديد من مياه وبترول وثروات معدنية وزراعية متعددة(١٨). وهكذا فإن الحركة طبقًا لميثاقها القومى كانت تمثل:

أ- سلطة إدارية للسودان الجديد.

ب- حركة تحرير تقود النضال المسلح وتخوض معارك يومية مع حكومة الجبهة الإسلامية.

ت- حركة سياسية تسعى لتأسيس نفسها فى عقول أهل السودان لتحقيق تطلعات ما بعد الحرب(١٩).

على الرغم من تلك الخطى السريعة التى سار بها جارانج من أجل محاولة إعادة هيكلة الحركة، وإنشاء ما أسماه بالسودان الجديد تحت إدارة مدنية سياسية فعالة، إلا أن النمو والتطور كان بطيئًا، بل غير محسوس، ويمكن إرجاع ذلك لسببين: الأول، معارضة عناصر قيادية داخل الحركة وخاصة قادتها العسكريين الذين لم يرغبوا فى تقاسم السلطة مع المدنيين، الثانى، أن هذا النمو والتطور أوكلته قيادة الحركة فى مجملة إلى منظمات الإغاثة العالمية، هذا بالإضافة إلى عجز الإدارة العسكرية عن تسيير الإدارة المدنية بمفردها، وأن تستفيد من موارد المجتمع المدنى، كما مثل خوف الحركة من التحدى السياسى الذى ربما يفرضه المجتمع المدنى العائق الرئيس فى زيادة تطوير هذه العلاقة.

وعلى الرغم من الميثاق القومى للحركة الذى أقر تكوين نظام حكم يقوم على المسئولية والمحاسبة نظريًا، ظل هذا النظام ضعيفًا من الناحية العملية، فلم يجتمع المجلس التنفيذى الوطنى مرة ثانية، أضف إلى ذلك استمرار جارانج فى الاحتفاظ بمركز المهيمن وصاحب السلطة المطلقة داخل القيادة، فكانت له سلطة التعيين والعزل على كل المستويات، ورغم أن سلفاكير من الناحية الرسمية كان مسئولًا

عـن إجـراء العمليات الحربية، فإن جارانج احتفظ لنفســه بإمكانية الاتصال المباشـر بالقيـادات فـى الميـدان، كما احتفظ لنفسـه بالسـيطرة الكاملة على عمليـات إمداد الجيش الشـعبى بالأسـلحة وعمليات توزيعها على أقسـامه المختلفة[٢٠].

وفـى الأول من مارس ١٩٩٨، أعادت الحركة الشـعبية هيكلة أجهزتها الإدارية وفق نمط ومسـميات جديدة، فأصبح الكونجرس أو المؤتمر القومى The National Congress، هو الهيئة السياسـية الأعلى للحركة، وشُـكل من الرئيس المنتخب عن طريـق القاضـى الأعلـى، ويتولى بعـد انتخابه رئاسـة الكونجـرس القومـى واللجنة التنفيذية السياسية القومية، ونائب الرئيس، والسكرتير العام، وجميع الحكام المحليين، وأعضـاء اللجنـة التنفيذيـة السياسـية القوميـة National Political Executive Committee، وجميـع سـكرتارية الحركـة المحليـين والأقاليم، وممثلـين للأقاليم تبعًا لنسب السكان، وممثلين عن النساء المنتخبات من قبل مؤسسات وهيئات نسائية فى المنطقـة، وممثلين عن قطاع الأعمال، والشـباب، والفلاحـين، والعجائز والضعفاء.

حـددت مهـام ووظائف رئيس الكونجرس أو المؤتمـر القومى (٣٠٠ عضو)، فى كونـه رئيـس الحركة الشـعبية، ورئيس الكونجـرس الوطنى، ورئيـس مجلس التحرير الوطنـى، ورئيـس اللجنـة التنفيذيـة الوطنية السياسـية، ويملك سـلطة الدعوة لعقد اجتماعـات الكونجرس، ومجلـس التحرير الوطنى واللجنة التنفيذيـة، ومتابعة تنفيذ سياسـات وبرامج الحركة، وتعيين أعضاء اللجنة التنفيذية بعد نيل استحسـان مجلس التحرير الوطنى، والعمل على التنفيذ الأمثل للمبادئ والسياسـات الخاصة بالحركة مع استشـارة مجلس التحرير الوطنى.

أمـا عن مهـام الكونجرس الوطنى ووظائفه، فقد أنيط بـه انتخاب رئيس الحركة الشـعبية لتحرير السودان، وانتخاب أعضاء مجلس التحرير الوطنى، وإلغاء أو فصل أعضاء من مجلس التحرير أو اللجنة التنفيذية، وصياغة وتطوير آليات لحشـد التأييد الجماعى حول السياسـات الرئيسية للحركة السياسـية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومراجعـة تنفيذ السياسـات القومية، والإشـراف علـى الهيئات القضائيـة والتنفيذية والتشـريعية للحركة مع وضع التوصيات بالتطوير والتحديث لهذه الهيئات، ووضع

وصياغة سياسات الحركة مع مراجعة وتقييم نشاطها، وتقييم عمل مجلس التحرير الوطنى مع تبنى تقارير وتوصيات، وتحديد برنامج الحركة مع تقرير جميع الموضوعات والقضايا المهمة المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية.

أما عن مجلس التحرير الوطنى (٣٥٠ عضوًا)، فقد أصبح هو الهيئة التشريعية والسياسية المركزية للحركة الشعبية، وشُكل من كل أعضاء الكونجرس، ويتم انتخابه بواسطة الكونجرس، وحددت مهامه ووظائفه فى تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية السياسية، وتحسين برامج اللجنة التنفيذية السياسية، والتعامل مع الشئون السياسية بالنيابة عن الكونجرس الوطنى، وتعبئة أهل السودان الجديد من أجل المشاركة الشعبية فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة، ومراجعة وتنفيذ السياسات القومية، ومناقشة ميزانية اللجنة التنفيذية السياسية، وتعديل وضبط الممارسات السياسية للحركة والتجاوب مع المشكلات الجديدة وتحديد الآليات الدقيقة لإيجاد حلول لتلك المشكلات، وتحديد أفضل الطرق لتنمية كوادر الحركة، والفحص الدورى للدخول والاعتمادات المالية الخاصة بالإنفاق والممتلكات الأخرى للحركة، ومحاربة الفساد وسوء الإدارة والقبلية والتعصب الدينى داخل الحركة، وقد حددت اجتماعات هذا المجلس بصورة سنوية، وفى حالات الطوارئ تعقد جلسة استثنائية بناءً على طلب الرئيس.

أما اللجنة التنفيذية السياسية الوطنية، فقد تولت جميع وظائف ومهام المجلس التنفيذى الوطنى (الذى شكل طبقًا لقررات مؤتمر شقدوم ١٩٩٤) والسكرتارية العامه للحركة الشعبية (أمانة السر العامة General Secretariats)، وتم دمج المجلسين معًا، وتعد اللجنة التنفيذية هى الهيئة التنفيذية والسياسية الدائمة لمجلس التحرير الوطنى، وتكونت من ١٥٪ من أعضاء مجلس التحرير الوطنى، كالآتى: الرئيس، والنائب، والسكرتير العام، والقاضى الأعلى، وجميع الحكام المحليين والسكرتارية التى ترأس أمانة السر التنفيذية والسياسية للحركة.

وقد أوكل للجنة التنفيذية مجموعة من المهام والوظائف، فهى مسئولة عن تنفيذ سياسات وبرامج الحركة بالنيابة عن مجلس التحرير الوطنى، ومسئولة عن الشئون

اليومية لمجلس التحرير الوطنى، وإعداد الأجندة الخاصة لكل اجتماع لمجلس التحرير الوطنى، وتنفيذ جميع قرارات وتوجيهات الكونجرس ومجلس التحرير الوطنى، وفى حالات الطوارئ تكون اللجنة التنفيذية مسئولة عن صياغة السياسات والتشريعات بالنيابة عن مجلس التحرير الوطنى، كما تقوم بالإشراف على استخدام الموارد والاعتمادات المالية للحركة الشعبية وحساباتها على جميع المستويات.

أما السلطة القضائية، فكانت مستقلة يرأسها قاضٍ أعلى فى المقام والدرجة، يتم ترشيحه من قبل الرئيس، ويتم التصديق على شخصه من قبل مجلس التحرير الوطنى، على أن تكون العلاقة بين المؤسسات الثلاث (مجلس التحرير، واللجنة التنفيذية السياسية، والسلطة القضائية) علاقة متكاملة لإدارة الحركة والسودان الجديد كسلطات منفصلة فى أعمالها محددة فى أهدافها (السلطة القضائية، والتشريعية، والتنفيذية).

يأتى بعد اللجنة التنفيذية السياسية فى التدرج الهيكلى للحركة الشعبية السكرتارية السياسية Political Secretariats (أمانة سر الحركة الشعبية) والسكرتارية التنفيذية The Executive Secretariats، وقد مثلت السكرتارية السياسية الهيئة السياسية للحركة والمسئول عن الشئون اليومية وتنفيذ قرارات وتوجهات الكونجرس الوطنى بالنيابة عن اللجنة التنفيذية السياسية، وتكون مسئولة عن التنسيق السياسى لوظائف الحركة الإدارية والتقنية ومهامها، يرأسها السكرتير العام الذى يعين من قبل الرئيس مع تصديق مجلس التحرير الوطنى، ويكون السكرتير العام هو نفسه سكرتير مجلس التحرير الوطنى، والكونجرس الوطنى واللجنة التنفيذية، وتقع على عاتقه مهمة التأكد من تنفيذ قرارات الأعضاء السياسيين للحركة وتوجيهاتهم ومساعدة الرئيس فى إعداد أجندة اجتماعات مجلس التحرير والكونجرس الوطنى واللجنة التنفيذية وتجهيزها. يعاون السكرتير العام نائب معين من قبل الرئيس، ويعاونه سبعة مديرين؛ مدير الشئون السياسية، ومدير الإدارة والموارد المالية، والمدير الإعلامى والثقافى، ومدير المنظمات الشعبية والنقابية، ومدير حركات التحرير والتضامن الدولى، ومدير القوات المنظمة، ومدير البحث والتخطيط والتنمية.

أما السكرتارية التنفيذية (أمانة السر)، فهي مكلفة بتنفيذ قرارات وأوامر وتوجيهات الكونجرس الوطني ومجلس التحرير بالنيابة عن اللجنة التنفيذية السياسية، بجانب مسئوليتها عن الشئون اليومية للحركة في كافة المجالات، وهي مؤلفة من سكرتير شئون اللجنة التنفيذية السياسية، وقد عهد إليه بشئون أعضاء اللجنة التنفيذية، وكذلك ممتلكات اللجنة من مبانٍ وأراضٍ، وهو أيضًا مكلف بنقل قرارات اللجنة التنفيذية بالنيابة عن الرئيس إلى الأعضاء المختصين وإلى السكرتارية العامة للجنة التنفيذية، ويقوم بالتنسيق والاتصال المتبادل بين الرئيس وأعضاء اللجنة، ويقدم التوصيات للرئيس في إعداد أجندة اجتماعات اللجنة التنفيذية.

أما سكرتير الدفاع، فهو مكلف بتقديم النصح والإرشاد حول جميع الأمور المتعلقة بالجيش الشعبي، وكذلك مسئول عن الإمدادات والتدريب العسكري للجيش، كما أنه يمثل سكرتيرًا للمجلس العسكري، ومسئولًا عن التعبئة والتجنيد داخل الجيش فيما يتوافق مع أوامر وتوجيهات القائد العام. أما سكرتير الحكومة المحلية والداخلية، فهو مسئول عن تنسيق عمل قوات البوليس القائمين على السجون وكذلك الإدارة المحلية، ووضع القوانين والتنظيمات المتوافقة مع سياسات الحركة وأهدافها للسيطرة على الوحدات المختلفة.

أما سكرتير التخطيط الاقتصادي والمالي، فهو مكلف بوضع الخطط المالية والسياسات والتنظيمات والبرامج للمؤسسات المالية الخاصة بالحركة، وتقديم تقارير مالية سنوية لمجلس التحرير الوطني، ومسئول عن حسابات الحركة البنكية في مركز القيادة، والأقاليم، والمقاطعات، والمدن والقرى، والمهمات الخارجية وفصائل الحركة. أما سكرتير التعاون الدولي والشئون الخارجية، فهو منوط بتقديم التوصيات لرئيس اللجنة التنفيذية السياسية لصياغة السياسات الخارجية للحركة وتبنيها، كذلك التوصيات المتعلقة بتعيين المفوضين والممثلين للحركة في المؤتمرات الخارجية والاجتماعات والسيمنارات. أما سكرتير الشئون القانونية والدستورية، فهو مكلف بتقديم الاستشارات القانونية للجنة التنفيذية السياسية وإجراء التعديلات والتحسينات للقوانين القديمة ونشر القوانين الجديدة، والتحقق من صحة العقود والاتفاقيات الدولية والمحلية التي تعقدها الحركة.

ضمت السكرتارية التنفيذية أيضًا سكرتيرًا للإعلام، والصحة والخدمات العامة، والتجارة، والصناعة والتعدين، والثروة الحيوانية والزراعية، والتنمية الريفية والجمعيات التعاونية، والتعليم، والشئون الخيرية، والإغاثة وإعادة التأهيل، والنقل والاتصالات، والشئون الاجتماعية والطفولة، والبيئة والسياحة والثقافة والشباب والرياضة، وقد أنيط بكل منهم مجموعة من المسئوليات والمهام المتنوعة من أجل إدارة أفضل للسودان الجديد.

هكذا وضعت الحركة الشعبية هيكلها التنظيمى لإدارة السودان الجديد على أعلى مستوى، وقد طبقت هذه الهيئات على المستويات الأقل فى الإدارة، بمعنى أنه على مستوى الأقاليم كان يوجد فى كل إقليم أشكال مصغرة من الهيئات السابقة لإدارة الأقاليم، ثم أشكال مصغرة أخرى لإدارة المقاطعات، ثم المدن فالقرى وأخيرًا الفصيلة، فمثلًا على مستوى الإقليم كان هناك:

- الكونجرس المحلى The Regional Congress، ويتكون من ٢٤٠٠ عضو.
- مجلس التحرير المحلى The Regional Liberation Council.
- السكرتارية المحلية(٢١).

وعلى مستوى المقاطعات فكان هناك كونجرس المقاطعة Congress County، من ١٨٠٠ عضو على الأقل، ومجلس تحرير خاص بالمقاطعة County Liberation Council، من ٥١ عضوًا(٢٢)، أما السكرتارية العامة للمقاطعة(٢٣)، فكان يرأسها السكرتير العام ويعاونه ستة أعضاء آخرون فى مجال التنظيم والشئون السياسية، والإدارة والاقتصاد، والمنظمات الشعبية والنقابية، والإعلام والثقافة، والقوات المنظمة والبحث، والخدمات والتنمية المجتمعية(٢٤).

وعلى مستوى المدن(٢٥)، فكان هناك كونجرس المدينة Payam Congress، من ٦٠٠ عضو، ومجلس تحرير المدينة Payam Liberation Council، وهو الهيئة التشريعية الخاصة بالمدينة من ٣١ عضوًا(٢٦)، هذا بجانب السكرتارية العامة للمدينة(٢٧)، ويعاونه خمسة أعضاء من السكرتارية المساعدين فى مجالات التنظيم والشئون السياسية، والإدارة، والاقتصاد، والمنظمات الشعبية والنقابية، والإعلام

والثقافة، والبحث والخدمات المجتمعية[٢٨]. وعلى مستوى القرى[٢٩]، فقد وضع الهيكل التنظيمى والإدارى على السمات السابقة نفسها، فهناك كونجرس القرية The Boma Congress، يتكون من جميع أعضاء الحركة فى القرية، وهناك أيضًا مجلس تحرير القرية[٣٠]، ويلى مجلس التحرير[٣١]، السكرتارية العامة للقرية[٣٢].

أما بالنسبة للفصيلة (وهى تضم جميع أعضاء الحركة الشعبية المقيمين داخل أى دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فى معسكرات اللاجئين)، فلهم نفس تركيب الهيكل التنظيمى السابق مثل المدينة أو القرية، فلها كونجرس الفصيلة[٣٣]، وسكرتارية عامة تضم أربعة أقسام معاونة فى شئون السياسة، والإعلام، والمالية والشئون الاجتماعية[٣٤].

ومع بداية عام ٢٠٠٠، بادر قائد الحركة الشعبية بإعلان مجموعة من الإجراءات من أجل تحفيز كافة أجهزتها لتحقيق أهدافها المرجوة، وأعلن مخاطبًا تلك الأجهزة أن هناك خصائص جديدة لبداية الألفية الثالثة، وهى إعادة بناء الحركة بغرض تفعيلها وتعبئة مواردها لتحقيق الاكتفاء الذاتى، ليس فقط من أجل المفاوضات لإحلال السلام، وإنما أيضًا من أجل كسب المعركة وتطويل أمد الحرب.

انتقد جارانج خلال تلك الفترة عمل المجالس المختلفة للحركة، وخلال الفترة ٢٢- ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩، اجتمع مجلس التحرير الوطنى، والمجلس التنفيذى الوطنى، وكان من أبرز نتائج هذه الاجتماعات التوصية بتفعيل دور العمليات العسكرية فى جبهات القتال، ولذلك أصدر جارانج فى ٧ يناير ٢٠٠٠، عددًا من القرارات أبرزها حل المجلس التنفيذى الوطنى وإعادة تشكيله، حيث اشتمل فى صورته الجديدة على سبع إدارات: مفوضية الشئون العسكرية برئاسة جارانج، ومفوضية الشئون السياسية، ومفوضية العلاقات الخارجية والإعلام والشئون الانسانية، والمفوضية القضائية والقانونية، ومفوضية الاقتصاد والإنتاج والبناء التحتى لمشروعات الحركة، ومفوضية الخدمات الاجتماعية، ومفوضية المجتمع المدنى[٣٥].

وخلال الاحتفال بالذكرى التاسعة عشر لقيام الحركة الشعبية، وخلال انعقاد المؤتمر الاستوائى الإقليمى الأول، أعلن جارانج أن الحركة ستحاول بناء السلطة

المدنية للسودان الجديد فى كل المناطق المحررة، وأن هذا سيتطور إلى حكومة السودان الجديد كلما كسبت الحركة مزيدًا من السيادة فى الجنوب[٣٦]، وأصدر المؤتمر عددًا من القرارات جاء فى مقدمتها إصدار عملة خاصة بالسودان الجديد، وإلزام مجالس التحرير الإقليمية بتكوين لجان للحقوق المدنية تراقب انتهاكات حقوق الإنسان، وقرار بتكليف الأمانة الإقليمية بمهمة جمع الضرائب وتقديرها، وقد فسر البعض إصدار هذه القرارات بأنها كانت مجهودات تنظيمية ضعيفة من قبل الحركة لمحاولة السيطرة على الفراغ الاقتصادى بالتعاون مع السلطات المحلية[٣٧].

يتضح مما سبق أن الحركة الشعبية بدأت فى الاستجابة للمطالب المشروعة لأهل الجنوب متأخرة وتحركت ببطء، فمنذ انشقاق الناصر فى ١٩٩١، وما صاحبه من جملة انتقادات وجهت لجارانج وقيادته للحركة وإدارته للصراع فى الجنوب، حاول من وقتها أن يظهر لمنتقديه على داخليًا وخارجيًا أنه قادر على بناء السودان الجديد بمؤسسات عسكرية وسياسية فاعلة ومتواصلة مع المجتمع المدنى، ولكن لم يكن لدى الحركة وجيشها وقائدها نظام سياسى وإدارى فاعل تبنى عليه حكومة ما بعد الصراع. إن فقدان فلسفة سياسية منسجمة ونظام فاعل للإدارة المدنية، بالإضافة لنظام للقيادة مثقل بمشاكل مستعصية الحل وعلاقات متأرجحة مع الحركات المنافسة، وبالمثل علاقات متوترة مع المجتمع المدنى، بكل ذلك يمكن الاستنتاج بأن الحركة الشعبية لم تعد إعدادًا جيدًا لكى تتولى المسئوليات الحكومية فى دولة مستقلة أو داخل السودان الموحد.

### ثانيًا- تطور سمات الفكر السياسى للحركة الشعبية:

ظلت الحركة الشعبية تنادى بالشعارات الاشتراكية حتى عام ١٩٩١، وهو العام الذى شهد انقسامها فى ٢٨ أغسطس منه بقيادة رياك مشار ولام أكول، وكان من بين الأسباب التى أعلنوها لانشقاقهم هو أن الحركة حادت عن أهدافها الأساسية ودعواتها بالديمقراطية والعدالة والمساواة وحكمتها الأساليب الديكتاتورية، كما واكب هذا الانشقاق تغير كبير على الساحة الدولية بسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار نظام منجستو فى أديس أبابا وظهور ما عرف بالنظام العالمى الجديد[٣٨].

فرضت هـذه التحـولات الداخليـة والخارجية تغيـيرًا كبيرًا فى موقـف الحركة الشعبية جعلها تضيف وتحذف من برنامجها السياسى وتعيد صياغة توجهاتها السياسية وترتيـب الأصدقاء والأعـداء(٣٩)، فمع ظهور النظام العالمى الجديد، وحتى تواكب الحركـة هـذا التطور جمدت المنفيسـتو الاشـتراكى فى مؤتمر توريت عـام ١٩٩١(٤٠)، الذى فقد قيمته من وجهة نظر الحركة بأفول الاشـتراكية وزوال نظام منجسـتو فى إثيوبيـا، ومـن ثم أصبح البحـث عن برنامج آخر يواكب النظـام العالمى الجديد أمرًا حتميًا(٤١)، وأقر قادة الحركة أيضًا خلال هذا الاجتماع العمل من أجل تقرير مصير الجنوب، إذا ما اتضح أن خيار السـودان الجديد الموحد المتفق عليه أصبح غير قابل للتحقيق(٤٢).

وفى سـبيل إحداث هـذا التغيير، عقدت الحركة مؤتمر شـقدوم فى عام ١٩٩٤، الـذى اعتـبره الكثيرون نقطة تحول كبيرة ومنعطفًـا مهمًا فى تاريخ الحركة، كان أهم قراراتـه فيمـا يخص البرنامج السياسـى للحركة، إلغاء العمل بمنفيسـتو عام ١٩٨٣، ووضـع القواعـد الأساسية لبناء السـودان الجديـد(٤٣)، الذى حددته طبقًـا للميثاق القومـى الصـادر عـن هـذا المؤتمر بأنـه يضم بحـر الغزال، وجنـوب النيـل الأزرق، وجنوب كردفان، ومناطق أعلى النيل(٤٤)، والذى يقوم على أسـس جديدة وضعتها الحركـة سـواء فيما يخص توجهاتهـا وعلاقاتها الخارجيـة والداخلية كالآتى:

١. تعديل الهدف الأساسـى للحركة من سـودان موحد اشتراكى إلى حق الجنوبيين فـى تقريـر مصيرهـم عبر اسـتفتاء يجـرى، وكان هذا تحـولًا رئيسـيًا عن الهدف الأصيـل الذى نـادت به الحركة منذ نشـأتها(٤٥).

٢. البحـث عـن صداقـات لتحقيـق التفاهم المتبـادل مع جميـع الـدول والمنظمات الدولية.

٣. توجـه الحركـة نحـو إقـرار العمل السـلمى من أجـل إنهـاء الصراع عـن طريق المفاوضـات مـع حكومـة الخرطوم.

٤. تعـاون الحركـة مـع القـوى السياسـية السـودانية الأخـرى والوسـطاء المحليـين والدوليـين(٤٦).

٥. محاولة إيجاد الطرق والوسائل الفعالة لتصل الحركة لجميع أفراد الشعب لتحقيق الوحدة وحشدهم حول أهداف السودان الجديد وتقرير المصير.

٦. تكثيف العمل السياسى بين جموع الشعب وقوى الجيش وإشراك الجيش فى الأعمال المدنية.

٧. وضع آليات للإدارة المدنية بالسودان الجديد وضوابطها من أجل تفعيل الدور المدنى للحركة فى كافة المجالات: الصحة، والتعليم، والإعلام، واللاجئين، وغيرها من المجالات الأخرى(٤٧).

كما تضمن هذا المؤتمر إعلان الحركة عن اتجاهها لمساندة لواء السودان الجديد، ليصبح مشروعًا مفتوحًا لكل السودانيين دون اعتبار لانتماءاتهم السياسية السابقة، وبدأ بالفعل بإصدار وثيقة تأسيسية فى عام ١٩٩٥، مستهدفة بناء حركة قومية جديدة تأخذ من الحركة الشعبية والحركة الديمقراطية فى الشمال أرقى وأكثر مكونات تجاربها السابقة إيجابية، ويهدف لواء السودان الجديد كما تصوره قائد الحركة إلى تمكين الأقاليم المهمشة من التغلب على واقع التنمية غير المتوازنة(٤٨).

هذا وقد سبق وكونت الحركة الشعبية فى بداية التسعينيات جناحًا لها باسم لواء السودان الجديد فى العاصمة الإريترية أسمرة لاستقطاب دفعات جديدة من الشماليين، وكان من أنشطته إصدار دورية تحت اسم «مسارات» الناطقة باسمه، وتوالت بعد ذلك قائمة الشماليين المنضمين تحت اللواء للحركة والجيش الشعبى(٤٩).

ظهر اتجاه آخر داخل الحركة تزعمه الأكاديميون الذين اعتبروا أن تحقيق السودان الجديد على أرض الواقع يتطلب بالضرورة تأسيس مؤسسات تعليمية أولًا لمساعدة كل من بداخل الحركة أو يريد أن يلتحق بها على محاولة الانتقال بالحركة لمرحلة جديدة يتغلب فيها النشاط السياسى على العقلية العسكرية، كما طالبوا بضرورة ابتعاث قيادات الحركة لدول المعسكر الشرقى وشرق أوروبا بغرض تلقى العلوم الأكاديمية والعسكرية والعودة بهذه الخبرات لإعادة ضخها فى عروق الحركة وكياناتها، وإنشاء مدارس فكرية لدراسة الفكر الثورى التحررى فى كافة المناطق التى تسيطر عليها الحركة(٥٠).

وفـى كلمـة الحركـة فى نـدوة «الحقوق والعدالـة» فى فبرايـر ١٩٩٤، أكدت أن أهـل الجنـوب تعرضـوا لأكثر الجرائم وحشـية وعدم إنسـانية، ومن ثـم فعليه الآن أن يعـزز مطلبـه السياسـى الداعـى لممارسة حقه فـى تقرير المصير، وهنا تراجعت الحركـة فـى خطابهـا لتتحدث عن قضية الجنـوب والمطالبة بتقريـر المصير، وتنازلت عن الخطاب القومى[٥١]، وخلال مؤتمر القضايا المصيرية فى أسمرا ١٩٩٥، طرحت الحركة مطلب حق تقرير المصير، ووسـعت رؤيتها لكى تشـمل مناطق جبال النوبا، والانجسـنا واعتبـار أبيـى جزءًا من الجنوب، ووافقت القوى الشـمالية فيه على مبدأ حـق تقريـر المصـير للجنـوب[٥٢]، ومع بداية عـام ١٩٩٨، أصدرت الحركة الشـعبية وثيقـة أطلقـت عليهـا «Vision and Programme»، والتـى عرضـت فيها لطرح جديـد وموسـع لأهدافها وتوجهاتها، علـى النحو التالى.

١- رؤية الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان:

طرحـت الحركـة فى رؤيتهـا مفهومًا جديدًا لمشـكلة الجنـوب وجذورها يختلف كثيرًا عن رؤيتها فى منفيسـتو ١٩٨٣، فقد أوضحت أن المشـكلة الرئيسـة للسـودان أن واقـع حالـه يتناقـض مـن منظـوره التاريخى وسياقه المعاصر على حد سـواء مع السياسـات التى انتهجتها كل الحكومات المتعاقبة على سـدة الحكم منذ الاستقلال، فقد تجاهلت تلك الحكومات التنوع والتعدد الذى تتميز به البلاد من ناحية التاريخ والجغرافيا والبشـر والثقافات[٥٣]، فتاريخ المجتمعات البشـرية فى السـودان ممعن فى القدم ويرجع لعهود بعيدة، والواقع السـودانى يرتكز على مكونين رئيسـين: التنوع التاريخـى والتنـوع المعاصـر[٥٤]، إلا أن هـذا الواقـع قد أغفل تمامًا مـن قبل كل هذه الحكومات عسـكرية كانت أو مدنية، فقد فشـلت فى تطوير وبلورة هوية سـودانية ورابطة سياسـية واقتصادية واجتماعية ينتسـب لها كل السـودانيين دون تمييز.

حـددت الحركـة أيضًا مميزات السـودان الجديـد الذى نادت به وفـق رؤيتها؛ أنه يتميز بسيادة العدالة والمساواة على الجميع، وأن يكون سودانًا ديمقراطيًا يقوم الحكم فيه على أساس الإرادة الشعبية وسيادة القانون، سودانًا تنفصل فيه الدولة عن الدين دسـتوريًا. أما عن أهدافها للمرحلة القادمة فقد صاغتها فى ثلاث نقاط، هى:

- السـودان الجديـد، حيـث تهدف الحركة الشـعبية إلى الهدم الكامـل لنظام حكم السودان القديم المستبد بكل أشكاله وإحلاله بالسودان الجديد الذى سيؤسس على نظام حكم علمانـى حر عادل وديمقراطى.

- حق تقرير المصير لشعب السودان الجديد.

- تطويـر الوعـى القومـى، وتحريـر الفـرد مـن جميـع أشـكال القيـود الاجتماعية والاقتصاديـة والسياسـية(٥٥).

٢- برنامج الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان:

بعد أن صاغت الحركة الشـعبية أهدافها لتلك الفترة وضعت برنامجًا سياسـيًا من أجـل تحقيق تلك الأهداف، وقد تألف هذا البرنامج من النقاط الآتية:

أ- نمو الحركة الشعبية لتحرير السودان وتعزيزها:

إن الحركـة الشـعبية حركة سياسـية مكلفـة بتوفير الرؤية ووجهـة النظر والقيادة من أجل تعزيز السـودان الجديد وتحقيقه، وعليه فإن جميع الهيئات والبنيات الخاصة بحركة التحرير بما فيها الجيش الشعبى ستظل جزءًا من الحركة، وعليه فإن التنظيمات الإدارية للحركة ستحدد بوضوح فى جميع المناطق داخل السودان الجديد (بحر الغزال، والاسـتوائية، وجنوب النيل الأزرق، وأعالى النيل)، وأيضًا فى المناطق الأخرى من السـودان، ولذلـك فإن الحركة ستسـتمر فى إقرار وتشـكيل قوميتهـا وتعزيز بنياتها السياسـية والإدارية فى جميع أنحاء الدولة، وكذلك لتوفير الرؤية السياسـية والتوجيه والقيادة لجميع المناطق المهمشـة فى السودان.

ب- نمو وتعزيز الجيش الشعبى لتحرير السودان:

اعتبرت الحركة أن الجيش الشعبى هو الأداة العسكرية الأساسية لتحقيق التحرير وإقامـة سـودان جديـد والدفاع عن سـيادته، بالإضافة إلى مواصلة حـرب التحرير، ولذلك فإن هذا الأمر يتطلب أن يندمج الجيش الشعبى فى الأنشطة الإنتاجية لكى يسـاهم فـى زيادة الكفاءة والقـدرة الداخلية له، وكذلك المشـاركة فى المشـروعات العامة من أجل تطوير ونمو السـودان الجديد.

ج- إقامة وتعزيز سلطة مدنية للسودان الجديد:

حددت الحركة السلطة المدنية للسودان الجديد فى السلطة السياسية والإدارية العليا له، وتكون من مجلس التحرير الوطنى واللجنة التنفيذية السياسية، ومنظمات أخرى للحركة من المستوى الإقليمى حتى مستوى القرية.

د- تبنى استراتيجية للتحرير ولتحقيق اقتصاد مشترك:

حددت الحركة شكل اقتصاد السودان الجديد بأنه سيكون اقتصاد سوق حر مشترك، تكمل فيه القطاعات العامة والخاصة بعضها من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، والتنافس والكفاءة مع توفير الخدمات الاجتماعية، وعليه فإن الحركة تتعهد بعمل اللازم من أجل البدء فى تطوير ونمو الاقتصاد مع استمرار حرب التحرير، كما ستعمل على تشجيع توافد الاستثمارات الأجنبية، وعليه يكون المجلس القومى للتخطيط الاقتصادى-الاجتماعى، مكلفًا بالإشراف على النشاط الاقتصادى داخل السودان الجديد.

هـ- تطوير وتعزيز الديمقراطية:

تؤسس الحركة الشعبية نفسها على أساس ديمقراطى من خلال تقديم المشاركة الفعالة وتشجيعها لجميع المواطنين على جميع المستويات، فجميع أفراد الشعب داخل السودان الجديد سيكون لهم الحق فى تولى المناصب القيادية على جميع المستويات داخل الحركة.

و- إقامة وتعزيز الحكم الجديد:

ستعمل الحركة على إقامة حكم ديمقراطى يقوم على الممارسة السياسية والاقتصادية والإدارية للسلطة فى إدارة شئون الدولة على جميع المستويات وعلى أساس شعبى، ولذلك فإن الأفراد والجماعات سيكون لهم تأثير فعال فى توزيع المناصب وإدارة الموارد واتخاذ القرارت، فنظام حكم الحركة الشعبية وسيطرتها سيكونان على أساس نظام مجالس التحرير Liberation Council System، وستكون القرية هى الوحدة الإدارية الأصغر بحجر الأساس بالنسبة للحركة

وإدارتها، وأكدت الحركة أن نظام الحكم اللامركزى الذى ستتبعه من خلال مجالس التحرير يهدف إلى تحقيق ضمان أن نظام اللامركزية يعتمد على مجالس منتخبة تتسم بالديمقراطية، والقيام بدور فعال فى التجمع الوطنى الديمقراطى.

س- ممارسة حق تقرير المصير:

ستعمل الحركة على خلق البنية والظروف المواتية لممارسة حق تقرير المصير لشعب السودان الجديد، وإقرار ذلك فى وثيقة دولية معلنة، فقد أصبح حق تقرير المصير مؤكدًا من قبل كل القوى السياسية السودانية، وهو أيضًا مبدأ وهدف رئيس للحركة الشعبية.

ص- التعاون الدولى وحقوق الإنسان:

أقرت الحركة أنها ستعمل على الارتقاء بالمصلحة القومية للسودان الجديد، وتحترم القانون الدولى والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، كما ستبحث عن عقد صداقات جديدة وخلق فرص للتعاون المشترك مع جميع الدول والمنظمات الدولية والدول المجاورة، وستعمل على تشجيع تأسيس مجلس السودان الجديد للكنائس New Sudan Council of Churches، والمجلس الإسلامى للسودان الجديد New Sudan Islamic Council، كما ستنشئ مفوضية مستقلة لحقوق الإنسان.

ط- إعادة التأهيل وتوفير الخدمات الاجتماعية:

تعهدت الحركة بأن تولى اهتمامًا كبيرًا فى برنامجها بالخدمات الاجتماعية داخل السودان الجديد مثل الصحة، والتعليم، والنقل والمواصلات، والإعلام والثقافة[٥٦].

يبدو واضحًا مما سبق أن الحركة الشعبية طرحت خيارين للسودان الجديد: الأول، تقسيم السودان لدولتين، والثانى، بناء سودان جديد وفقًا لمفاهيمها وأطروحتها التى رأت أنها ستوفر الحل لكل تلك المعضلات التى وضحتها. وهكذا يتضح أنها حاولت من خلال هذا الطرح الجديد أن تعيد تعريف نفسها كحركة ذات تنظيم عريض له سياسات وبرامج وسلطات منظمة فى المناطق المحررة فى السودان الجديد، وتعمل على توفير الرؤية والدليل والقيادة للسودان الجديد.

ابتعدت الحركة الشعبية كثيرًا عن تلك الأحاديث البراقة، فالناظر للواقع في المناطق الخاضعة لها في جنوب السودان لا يجد تطبيقًا لأى من تلك الوعود والتعهدات التى قطعتها على نفسها أمام أهل الجنوب. وفى فبراير ٢٠٠٠، أصدرت الحركة برنامج السلام من خلال التنمية الذى حدد استراتيجية السلام كالتالى:

أ- بناء الحركة ويقصد به إنشاء مؤسسات مدنية.

ب- تحويل الجيش الشعبى إلى جيش عضوى للسودان الجديد.

ج- بناء السلطة فى السودان الجديد على كافة المستويات.

د- تمليك السلطة للمجتمع المدنى.

هـ- تنمية الاقتصاد وتوفير الخدمات الاجتماعية(٥٧).

ويبقى لنا فى هذا السياق أن نستكشف أوجه الاختلاف فى الطرح السياسى للحركة خلال المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى، ويمكن أن نجملها فى الآتى:

أ- اختفاء الشعارات الاشتراكية من خطابها السياسى ليحل محلها مصطلح السودان الجديد العلمانى رغبة فى استقطاب الدعم الغربى.

ب- رجوع قائد الحركة للترابط التاريخى المشترك بين السودانين فى تشخيصه لمشكلة الجنوب، يعنى وعيه بهذا، لأن التاريخ المشترك الذى استند إليه لا يوجد فى الذاكرة الجنوبية؛ وبالتالى كانت وسيلة ناجحة استخدمها جارانج ليجدد دعوته لحل القضية وإيجاد قواسم مشتركة تؤسس مستقبل ركائز القومية السودانية.

ج- انخفاض النبرة العسكرية، فالحركة خلال مرحلتها الأولى لم تكن ترى غير الحل العسكرى وسيلة لتحقيق أهدافها، ومن ثم لم يأخذ مصطلح التفاوض حيزًا فى طرحها السياسى آنذاك، ولكن فى المرحلة الثانية وضع التفاوض جنبًا إلى جنب مع الخيار العسكرى، ربما لأنها أذعنت لمطالب المجتمع الدولى رغبة فى كسب وده وعطفه أو رهبة من نتائج قد تأتى لغير صالحها إذا رفضت هذا، ولهذا فقد عرضت مبدأ التفاوض مع حكومة الخرطوم على أن يستمر فى الوقت نفسه الضغط العسكرى لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى عدم قدرة الجيش الشعبى على تحقيق انتصار مؤكد

علـى القوات الحكومية، خاصة مـع التفوق النوعى للقوات الحكومية بعد أن بدأت حكومة الخرطوم فى اسـتخدام عائدات النفط فى تقوية تجهيزات الجيش السودانى، ممـا خلق نوعًا من التوازن فى قوة الطرفين.

د- التخلى عن فكرة تقسيم وتصنيف الأصدقاء والأعداء، فقد اتجهت الحركة فى هذه المرحلة إلى كافة الأطياف والكتل السياسية فى الداخل، وكل الدول والمنظمات الدولية من أجل تحقيق مزيد من التعاون مع المجتمع الدولى.

هـ- تبنى حق تقرير المصير كهدف أساسـى، والتراجع عن شـعار المرحلة السـابقة وهو النضال من أجل سـودان موحد جديد، ولا شـك فى أن بروز مبدأ حق تقرير المصير فى أجندة الحركة السياسـية كان نتيجة لعديد من الأسـباب أهمها -إدراكها عقب انشقاق الناصر- أن طرحها الوحدوى أمر صعب المنال، وأن انفصال الجنوب هو أقصر الطرق وأقربها إلى عقول الجنوبيين، بالإضافة الى ما أعلنته حكومة الخرطوم عن الجهاد المقدس فى حربها مع الحركة والفكر السياسى الإسلامى المتأصل للبشير، من هنا أدركت الحركة أن خيار السودان الموحد العلمانى لن يتحقق.

ثالثًا- العمل السياسى للحركة الشعبية:

واجهـت الحركـة كثـير مـن المصاعب عقب حدوث الانشـقاق، فعلى المستوى الداخلـى، تفككـت وحـدة الحركـة وجيشـها وأصبحت مهـددة بالانهيـار، وقويت شـوكة حكومة الإنقاذ، بعد أن تصورت أن انقسـام الحركة بداية لانهيارها والقضاء عليها، ومن ثم كثفت من نشـاطها العسـكرى على كافة الجبهات. أما على المستوى الخارجى، فقد سـقط نظام منجسـتو فى إثيوبيا، وأغلقت معه معابر الدعم الكثيف الـذى كانـت تتلقاه الحركة عـبر إثيوبيا، ومن ثم واجهت الحركـة منعطفًا خطيرًا فى تلـك الفـترة، ألزمهـا بضرورة تكثيف نشـاطها السياسـى على كافـة الأصعدة حتى تتمكـن من إعادة بناء ما تهدم فى جسـدها. لذلـك نلقى الضوء على ملامح العمل السياسـى للحركـة الشـعبية فـى فترة من أصعب الفـترات التى مـرت عليها، والتى وصفهـا قائدها بأنها كانت: «فترة قاسـية كادت تـؤدى لانهيارها لولا صمود القيادة وتماسك الجبهات»[٥٨].

١- موقف التجمع الوطنى الديمقراطى من انشقاق الحركة الشعبية:

أدان حلفاء الحركة الشعبية داخل التجمع الوطنى المنشقين وساندوا جارانج بشدة، ولكنهم لم يستطيعوا إخفاء مخاوفهم من أن يجنح جارانج نحو الانفصال لكى يحافظ على سلطته داخل الحركة، فقد تردد قادة التجمع من حزبى الأمة والاتحادى بين عامى ١٩٩١-١٩٩٢، فى مناقشات حول دستور إسلامى أم علمانى، الأمر الذى زاد من عدم الثقة بين الجنوبيين وقيادات التجمع وجدوى انضمام الحركة له، وتكررت مراوغتهم فى أكتوبر ١٩٩٢، ولكن خلال المناقشات المكثفة التى أجريت بنيروبى فى أبريل ١٩٩٣، والتى تم الإعداد لها لمساندة جارانج فى مفاوضات أبوجا الثانية[٥٩]، صدر بيان رسمى من التجمع ورغم أنه ظل صامتًا عن تقرير المصير[٦٠]، إلا أنه تضمن عديدًا من البنود الأخرى مثل:

أ- دعم النضال المسلح الذى تقوده الحركة الشعبية وضرورة عودة المنشقين لها.

ب- تعتبر المواثيق والتعهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان جزءًا من القوانين السودانية، ويبطل أى قانون يصدر مخالفًا لها.

ج- يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسًا على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين[٦١].

وفى أعقاب فشل مفاوضات أبوجا الثانية، جاءت الفصائل المتنافسة فى الجنوب تحت ضغط كبير لتسوية خلافاتهم، وفى ظل الوساطة الأمريكية وقع جارانج ومشار على إعلان واشنطن فى ٢١ أكتوبر ١٩٩٣[٦٢]، حيث وافق الطرفان من حيث المبدأ على حل خلافاتهم وقبول حق تقرير المصير للجنوبيين.

أثار ظهور حق تقرير المصير فى بيان رسمى بين الفصائل المنشقة بما فيهم جارانج، رعبًا داخل قيادات التجمع الوطنى، وبدا واضحًا لبعض المحللين أن هذا التحالف الهش بين التجمع والحركة الشعبية مصيره الانهيار بعد إعلان واشنطن، وأصبح هناك إدراك متزايد داخل التجمع وخصوصًا لدى حزب الأمة أن عليهم قبول إعلان واشنطن وحق تقرير المصير، أو أن يصبحوا غير ذى صلة بالبحث عن سودانهم الجديد[٦٣]، إلا أنه وبصفة عامة بدت العلاقة بين الحركة الشعبية وتكتل

المعارضة داخل التجمع غير واضحة المعالم، سواء بالنسبة للدوافع أو الأهداف بعد أن ظهر عوامل جديدة على رأسها انشقاق الحركة ومبدأ حق تقرير المصير، تلك العوامل التى تستلزم من كل طرف أن يعيد التفكير فى قائمة حساباته وأولوياته.

٢- التقارب بين حكومة الإنقاذ والفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية:

لم تكتف حكومة الإنقاذ بتشجيع وإذكاء التصدع الذى وقع داخل الحركة، بل سعت لاستثمار هذا الموقف بمحاولة استقطاب المنشقين[٦٤]، فقد جهزت أسلحتها العسكرية والمادية، وفعلت كل شىء فى إمكانها من أجل إثارة الانقسامات العرقية داخل الحركة واستغلالها ورفعت مقولة «أقتل العبيد بالعبيد»، لتطبقها على أرض الواقع[٦٥]، فكان الانشقاق بمثابة حصان طروادة الذى استطاعت به حكومة الإنقاذ النفاذ إلى قلب الحركة الشعبية (جناح توريت) مع صياغة برنامج محدد لقتال جارانج وهزيمته[٦٦].

كانت وجهة نظر حكومة الخرطوم أن احتواء المجموعات المنشقة يجعل من الممكن تحقيق تسويات جزئية بقدر أقل من المساوامات كوسيلة لإضعاف التيار الرئيس للحركة[٦٧]، وبما أن المجموعات المنشقة ضعيفة وغير فاعلة فإنها تجد نفسها مرغمة للتعاون مع الحكومة التى سبق وشنت ضدها حربًا ضارية، فقد كان أقصى ما تتوقعه المجموعة المنشقة يتمثل فى تسوية جزئية تمنح الوضع الفيدرالى لأعالى النيل (المنطقة الخاضعة لسيطرة المنشقين)، كما أنه من الممكن أن تكون حكومة الخرطوم قد وضعت فى حساباتها أنه فى حالة استتباب الأمن فى أعالى النيل يصبح فى مقدورها استغلال حقول البترول هناك لإنقاذ اقتصادها[٦٨]؛ مما يدعم الحكومة فى مواصلة الحرب فى الجنوب، وترسيخ وضعها فى الشمال أيضًا[٦٩].

أما جناح الناصر فقد شكل موقعه البعيد نسبيًا عن الحدود الدولية؛ وبالتالى كان ضعف وسائل وطرق الإمداد دافعًا لمحاولة التقرب من حكومة الخرطوم[٧٠]، وبالفعل التقت حكومة الإنقاذ مع وفد جناح الناصر المنشق فى مدينة فرانكفورت الألمانية ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩٢[٧١]، ترأس وفد مجموعة الناصر لام أكول، وتوصل الطرفان إلى اتفاق تضمن البنود الآتية:

أ- تكون هناك فترة انتقالية يتفق عليها من يوم توقيع الاتفاق بين الطرفين.

ب- يتمتع جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية بنظام قانونى ودستورى خاص فى إطار السودان الموحد.

ج- بعد نهاية الفترة الانتقالية يجرى استفتاء عام فى الجنوب لاستطلاع آراء المواطنين حول نظام الحكم الذى يناسب تطلعاتهم السياسية دون استبعاد أى خيار.

د- لتجنب النزاع المسلح مستقبلًا بين الجنوب والحكومة المركزية اتفق الطرفان على وضع قواعد دستورية وقانونية لحل الخلافات عبر المؤسسات السياسية والدستورية.

هـ- اتفق الطرفان على أن يكون وقف إطلاق النار شاملًا لكل الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب فى الشمال.

و- تعقد جولة المفاوضات القادمة فى مدة أقصاها مارس ١٩٩٣، فى أبوجا بالوساطة النيجيرية.

ز- يتقدم الطرفان بمقترحات مفصلة للتفاوض حول قضايا نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية واقتسام السلطة، والثروة، والأمن، والإغاثة، وإعادة التوطين وإعادة التعمير(٧٢).

أحيت هذه الاتفاقية الآمال داخل قادة الناصر فى إمكانية هزيمة جارانج وقواته، خاصة بعد تعاون رياك ولام أكول من أجل لم شمل قواتهم وأطلقوا عليها اسم «النجاحات الكبيرة»، التى كان تكوينها جزءًا من تنفيذ اتفاقية فرانكفورت(٧٣)، ومن أهم الملاحظات على الاتفاقية هى عدم رفض وفد جناح الناصر مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما كانت ترفضه مجموعة توريت باستمرار، كما كان التفاوض حول مسألة الجنوب فقط دون التطرق لقضايا أخرى إلا فى مسألة وقف إطلاق النار بأنه يشمل المناطق المتأثرة بالحرب فى الشمال، كما ركز وفد الناصر على وضعية الجنوب خلال الفترة الانتقالية، وكذلك ظهر لأول مرة بند الاستفتاء وعدم استبعاد أى خيار بما فيها خيار حق تقرير المصير، ذلك المصطلح الذى ظهر فى أدبيات السياسة السودانية وأصبح موضوعًا أساسيًا فى كل أجندات الحوار بين

شمال السودان وجنوبه[٧٤]، وعندما أدرك جارانج حقيقة نوايا الخرطوم وسعيها لاستمالة الأجنحة المنشقة عنه اجتهد فى تأكيد تقاربه مع المعارضة السودانية التى تسعى لإيجاد امتداد لها داخل الأراضى السودانية لإسقاط النظام دون أن تلتفت إلى أهداف جارانج من وراء هذا التقارب[٧٥].

شنت حكومة الإنقاذ حملات عسكرية موسعة لمحاولة استرداد المدن والمواقع التى سيطرت عليها قوات جارانج من قبل، مستغلة حالة الضعف والتفكك التى عانت منها قوات الجيش الشعبى (جناح توريت)، بالإضافة لانضمام جناح الناصر المنشق ليعمل جنبًا إلى جنب مع القوات السودانية[٧٦]، وقد هدفت حكومة الإنقاذ من وراء هذا التصعيد العسكرى إلى تحقيق عدة أهداف؛ منها كسر شوكة التمرد عسكريًا وسياسيًا، وفتح الطرق الجوية والبرية والممرات المائية، وتهيئة الأسباب الأمنية لعودة النازحين، وتمكين المواطنين من استئناف حياتهم الطبيعية، وإجبار الحركة الشعبية على قبول مبدأ الحل السياسى، وإبعاد فكرة الحرب كخيار لتحقيق الأهداف السياسية[٧٧]، هذا بجانب أهم أهدافها وهو إعادة السيطرة على المناطق الغنية بالنفط[٧٨]، وبالفعل حقق نظام الإنقاذ بعضًا من هذه الأهداف، وكان أولها قبول جناح الحركة الرئيس التفاوض دون شروط مسبقة[٧٩].

أما عن الفصيل المنشق، فعقب توقيع اتفاقية فرانكفورت انفصل رياك مشار ولام أكول، وكون الأخير الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان المتحد، أما رياك مشار فكون حركة استقلال جنوب السودان[٨٠]، وواصلت حكومة الإنقاذ لقاءاتها مع الفصائل المنشقة، فالتقت مع وفد الفصيل المتحد فى أغسطس ١٩٩٣، بمدينة فاشودة، وتمخض عن هذا اللقاء عقد اتفاق حول تأمين السلام الذى تحقق بولاية أعالى النيل، وانسياب عمليات الإغاثة والالتزام بعدم استهداف مشروعات التنمية فى الجنوب[٨١].

وهكذا حاولت حكومة الإنقاذ التقاط الفرصة لتضييق الحصار على الحركة الشعبية وإجبارها على الخضوع والتراجع عبر تكتيكات عسكرية تؤكد بها تفوقها، ومناورات سياسية مع الفصائل المنشقة لاجتذابها واستغلالها فى هذا الصراع.

٣- المؤتمر العام الأول للحركة الشعبية شقدوم ١٩٩٤:

عقدت الحركة الشعبية «جناح توريت» مؤتمرها العام الأول فى شقدوم بشرق الاستوائية فى ٢ أبريل ١٩٩٤، واعتبر المؤتمر نقطة تحول مهمة فى تاريخ الحركة، فقد أعلن خلاله عن مولد السودان الجديد من أقاليم «بحر الغزال، والاستوائية، وجنوب النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وأعالى النيل»، وتجميد منفيستو عام ١٩٨٣، الذى لم يعد مواتيًا للمتغيرات داخليًا وخارجيًا، وتضمن المؤتمر تشكيل الهياكل التنظيمية للحركة وتحديد أدوارها ووظائفها، ووضع التوجهات العامة للتفاوض السلمى مع حكومة الخرطوم برعاية ووساطة إقليمية أو دولية، إضافة للتأكيد على رؤية الحركة ومشاركتها فى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض، وقرر المؤتمر الفصل التام بين الوظائف العسكرية والمدنية -أبرز قرارات مؤتمر توريت ١٩٩١- وفى نهاية المؤتمر أعلن عن تشكيل المجلس الوطنى الذى ضم إلى جانب الأعضاء الجنوبيين عددًا من ممثلى منطقة جبال النوبا والأنجسنا وقبائل المسيرية(٨٢).

أما الجيش الشعبى فقد اجتمع ما يقرب من ٨٠٠ ضابط بعد عام واحد من المؤتمر الأول، وتبنوا خططًا لتحويل الجيش الشعبى إلى جيش نظامى، هذا بجانب تنظيم الحركة الشعبية لعديد من المؤتمرات الأخرى مثل مؤتمر المجتمع المدنى للسودان الجديد، ومؤتمر السلاطين، والمؤتمر الاقتصادى(٨٣).

اعتبر البعض أن أهم القرارات المنبثقة عن هذا المؤتمر هو تعديل ميثاق الحركة الشعبية ليشمل حق تقرير المصير الذى مثل تحولاً رئيسيًا للأهداف التى عبرت عنها الحركة فى سنواتها الأولى وهى خلق سودان جديد موحد علمانى، هذا التحول الذى فسرته الحركة على أنه تكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة(٨٤).

فى الواقع لم تطبق توصيات المؤتمر وورش العمل التى أدارتها الحركة منذ أبريل ١٩٩٤ وحتى مايو ١٩٩٦، حتى تلك التوصيات المتعلقة بالتطور الاجتماعى والاقتصادى فى المناطق المحررة لم تترجم لسياسات وأعمال، ولم يتم إرساء قواعد راسخة للسودان الجديد مستوحاة من دينامية الوضع الداخلى، والذى يعكس مدى الاستفادة من الأخطاء السابقة(٨٥).

٤- لقاءات الحركة الشعبية وقوى المعارضة السودانية (التجمع الوطنى الديمقراطى):

واكب تلك التطورات حراك سياسى بين الحركة الشعبية والقوى السياسية داخل التجمع الوطنى وخاصة حزبى الاتحادى والأمة، فبعد أن ظل هذان الحزبان يرفضان بشدة فكرة تقرير المصير، تبدل الوضع وساندت هذه الأحزاب مطلب الحركة بحق تقرير المصير، هذا المطلب الذى دخل فى متون كل الاتفاقيات الثنائية التى جمعت بين الحركة الشعبية وتلك القوى السياسية، ففى ١٣ يوليو ١٩٩٤، وقع الحزب الاتحادى اتفاقية بالقاهرة مع الحركة الشعبية حملت فى سطورها حق تقرير المصير، فجاء البند السادس منها: «فى حالة الإخلال أو العدول عن المبادئ الأساسية التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمر القومى الدستورى يكون للطرف أو الأطراف المتضررة الحق فى تقرير مصيرها، وذلك عن طريق الاستفتاء للطرف المعنى، ويجب الالتزام بنتيجة الاستفتاء». وكانت هذه الاتفاقية فاتحة لعديد من الاتفاقيات الأخرى، حيث إن الصراع الخفى بين حزبى الأمة والاتحادى جعل الحزبين دائمًا يتتبعان خطوات بعضهما كى لا يسبق أحدهما الآخر بخطوة[٨٦].

لم ينقض العام حتى وقع حزب الأمة اتفاقًا مع الحركة الشعبية فى شقدوم فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٤[٨٧]، اعترف فيه حزب الأمة بحق أهل الجنوب فى تقرير مصيرهم، وإقرار قبول إعلان المبادئ الصادر عن منظمة الإيجاد IGAD، كقاعدة وأساس يمكن من خلاله تحقيق استقرار دائم، إلا أن هذا الاتفاق كشف أيضًا عن وجود تباين فى رؤى الطرفين بشأن مناطق جبال النوبا وإقليم أبيى وتلال الأنجسنا، حيث رفض حزب الأمة حق تقرير المصير لهذه المناطق التى اعتبرها قائد الحركة الشعبية تقع فى إطار الجنوب سياسيًا، بينما نظر إليها حزب الأمة على أنها خارج حدود الجنوب، كما أعطت الاتفاقية للجنوب الحق فى إقامة دولة على أساس كونفيدرالى أثناء الفترة الانتقالية مع إدارة فيدرالية للولايات الشمالية، ويتم تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والدولة الكونفيدرالية فى الجنوب بواسطة لجنة تقنية يتم تشكيلها من قبل الأحزاب[٨٨].

هكذا نجحت الحركة الشعبية من خلال الاتفاقيتين السابقتين فى أن تقيد الحزبين الكبيرين بقضية تقرير المصير إلى جانب الاعتراف بالتنوع الثقافى والدينى(٨٩)، كما جاء اتفاق آخر بعد حوالى أسبوعين بين الحركة الشعبية والحزب الاتحادى وحزب الأمة وقوات التحالف السودانية عرف باسم «إعلان أسمرا للقوى الرئيسية» فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤(٩٠)، وهو أول اتفاق سياسى بين قوى المعارضة بصورة علنية فى الأراضى الأريترية، وقد نص على قبول حق تقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية على أن تظل وحدة السودان هى الخيار الأول، والطلب من دول منظمة الإيجاد العمل على عقد مؤتمر دستورى سياسى تحت إشراف دولى يضم كل القوى السياسية لإحلال السلام والديمقراطية فى السودان(٩١). وقد أثار هذا الاتفاق غضب بعض القوى السياسية الأخرى مثل الحزب الشيوعى الذى اعتبر هذا الاتفاق محاولة لشق الصف ونهاية للتجمع الوطنى الديمقراطى(٩٢).

تواصلت لقاءات واتفاقات المعارضة السودانية والحركة الشعبية من أجل مزيد من التقارب على مبدأ وأصبح ثابتًا لا يتغير فى لقاءاتهم وهو حق تقرير المصير، فقد التقت فصائل المعارضة السودانية المنضوية تحت مظلة التجمع الوطنى الديمقراطى بالحركة الشعبية فى أسمرا فى الفترة ١٧-٢٣ يونيه ١٩٩٥، وهو ما أطلق عليه مؤتمر القضايا المصيرية(٩٣)، كان من أهم القضايا التى اتفقت عليها أطراف المؤتمر:

أ- إيقاف الحرب وإحلال السلام فى السودان، من خلال إقرار:

- التأكيد على مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسى للشعوب، ومن ثم فإن مواطنى الجنوب بحدوده المعتمدة فى عام ١٩٥٦، لهم الحق فى تقرير مصيرهم قبيل نهاية الفترة الانتقالية.

- يتم استطلاع رأى سكان أبيى، وجنوب كردفان، وجبال النوبا، وتلال الأنجسنا فى استفتاء يحدد رغبتهم فى الانضمام للشمال أو الجنوب.

- أكد المؤتمر ضرورة اتخاذ قوى التجمع الوطنى الديمقراطى بجدية موقف موحد من الخيارين اللذين سيطرحان للاستفتاء وهما الوحدة (فيدرالية أو كونفيدرالية)، أو الاستقلال التام.

- يحكم السودان خلال الفترة الانتقالية على أساس الحكم اللامركزى مع وضع دستور انتقالى.

- وضع برنامج وآليات تصعيد النضال لإسقاط النظام القائم تقوم على مشروعية العمل المسلح الذى تقوم به فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى(٩٤).

ب- سودان المستقبل:

لإرساء دعائم السودان الجديد اعتمد المؤتمر عددًا من المشاريع مثل، البرنامج الاقتصادى للفترة الانتقالية، وبرنامج للسياسة الخارجية وسياسات التعاون الإقليمى والدولى، وبرنامج لإسقاط الجبهة الإسلامية.

جـ- هيكلة التجمع وتعديل الميثاق:

تم إقرار الهيكل التنظيمى الجديد للتجمع الوطنى الديمقراطى والذى تكون من هيئة القيادة، والمكتب التنفيذى، والأمانة العامة وأمانات متخصصة، مع إدخال بعض التعديلات على ميثاق التجمع(٩٥).

هكذا تعهدت الحركة الشعبية بالعمل مع القوى الشمالية لترجيح كفة الوحدة عند ممارسة حق تقرير المصير طالما التزمت القوى الشمالية نصًا وروحًا بما اتفق عليه فى أسمرا(٩٦)، واتفقت مع تلك الأطراف على إقرار خطة عمل مفصلة من أجل إسقاط نظام الخرطوم(٩٧)، واعتبر جارانج أن وفاق أسمرا قد عالج نظريًا بأسلوب توافقى كل الأسباب الجذرية التى دفعت الجنوب لحمل السلاح(٩٨)، كما خلص المجتمعون إلى اتفاق دمج العمل السياسى والعسكرى، وهو الأمر الذى يضفى من وجهة نظرهم مشروعية على الأعمال العسكرية التى تقوم بها الحركة الشعبية فى الجنوب، وقد ساعد فى التوصل لهذا القرار عدد من الأسباب وهى:

- التقارب بين فصائل المعارضة السودانية التى تمتلك إمكانيات عسكرية مثل القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية، وقوات التحالف الوطنى ومؤتمر البجا.

- تركيز الحركة الشعبية على الحصول على دعم مادى من دول الجوار (أوغندا، أريتريا)(٩٩).

أمـا مؤتمـر أسمرا الثانى يناير ١٩٩٦، فقد عـاد ليفضل خيار الوحدة القائم على الطوع والاختيار من أهل الجنوب مع تجديد التمسك بقرار حق تقرير المصير[١٠٠]، ثم جاء مشـروع دستور الفترة الانتقالية الذى أعدته أمانة الشئون الدستورية والقانونية للتجمـع، وأصدرتـه فى أسمرا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨، وهدف للعودة بالبلاد إلى ما قبـل انقـلاب البشـير، حيث تحدث عن دولة موحدة ونظـام حكم برلمانى تعددى لا مركزى، والعودة لتقسـيم السـودان إلى سـت ولايات على النحو الذى كانت عليه البلاد قبل قرار تقسيم الجنوب فى عام ١٩٨٣، ثم عاد المشروع ليفصح عن تفضيل التجمـع لخيـار الوحـدة، ولكـن لم يخـل الأمر من خلافـات فرعية لبعـض الفصائل المنضويـة داخـل التجمع، فالحـزب الاتحادى يعطـى الأولوية لوحدة السـودان، فى الوقت الذى قبل فيه حزب الأمة حق تقرير المصير مع تحفظه على إعطاء هذا الحق للمناطق الأخرى الخارجة عن حدود الجنوب التى تطالب الحركة بضمها لحق تقرير المصير، وفى المقابل رفضت الحركة الشعبية كليًا مشروع السودان الإسلامى العربى الموحـد، كما رفضت الخيار الفيدرالى، ورتبت أفضلياتها وأولوياتها بإقامة السـودان الديمقراطـى العلمانـى الموحـد، وتمر بخيـار الكونفيدرالية بين دولتـين، وتنتهى بخيار الانفصـال، وبين هذه الخيارات الثلاثة يتغـير موقف الحركة من وقت لآخر[١٠١].

٥- لقاءات الحركة الشعبية والفصائل المنشقة عنها
عقب إعلان الناصر ١٩٩١:

كثفت الحركة الشـعبية من نشـاطها السياسـى تجاه المعارضة السـودانية الشمالية بمحاولـة عقـد مزيد من الاتفاقيات، الأمر الذى كان له انعكاسـات سياسـية إيجابية علـى الحركـة أهمهـا ضمان تأييد قـوى المعارضة الشـمالية لمبدأ حـق تقرير المصير، وعسـكريًا حيـث قويت شـوكة الجيش الشـعبى بانضمام مزيد من قـوات المعارضة الشـمالية المسـلحة له، والتى مكنته من تحقيق مكاسـب عسـكرية خلال هذه الفترة. وعلى هذا المنوال لم تسـتثن الحركة الفصائل التى انشـقت عنها عقب إعلان الناصر من عملها السياسى، فقد أجرى جارانج اتصالات مكثفة مع رياك مشار قائد حركة استقلال جنوب السودان، بهدف محاولة إقامة علاقة تحالف مع تلك الفصائل[١٠٢]،

فخلال محاولات منظمة الإيجاد لتحقيق تسوية سلمية للنزاع فى الجنوب، دعت الفصائل المنشقة للاتفاق على موقف موحد بالنسبة لقضية الجنوب، التقى على إثر هذه الوساطة جارانج ومشار فى يناير ١٩٩٤، وبعد محادثات طويلة أطلق عليها «وساطة داخل وساطة»، تم الاتفاق على عدد من القضايا كان أهمها:

- التفاوض فى وقف إطلاق النار بإشراك جميع أطراف الصراع على أن تتم مراقبته عبر إشراف مراقبين دوليين.

- ممارسة حق تقرير المصير عن طريق إجراء استفتاء فى الجنوب وجبال النوبا وكافة المناطق المهمشة الأخرى.

- اتخاذ ترتيبات انتقالية تتفق عليها جميع الأطراف وتنسيق الترتيبات الدائمة(١٠٣).

وفى ٢٧ أبريل ١٩٩٥، تم توقيع اتفاق آخر بين جارانج ومشار عرف بإعلان «لافون»، اتفق فيه الطرفان على عدد من القضايا:

- الوقف التام لإطلاق النار فى كل مناطق الصراع اعتبارًا من تاريخ توقيع الاتفاقية ويتم تشكيل لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار فى كل المناطق.

- إعادة توحيد الحركة ودعوة المجموعات الجنوبية المسلحة لوقف إطلاق النار والانضمام للاتفاق.

- تشكيل لجنة فنية مشتركة لتوحيد الفصائل المنشقة وإعادة تكامل قوات الطرفين.

- العفو العام غير المشروط والمصالحة بين السكان المدنيين الذين تأثروا بهذا الانشقاق.

- حرية تحرك القوات والسكان فى المناطق التى يسيطران عليها، وكذلك إقرار حرية الحركة لوكالات الإغاثة والعاملين بها(١٠٤).

واجهت الجهود التى بذلها جون جارانج لمحاولة توحيد الفصائل الجنوبية تحت قيادة سياسية وعسكرية واحدة عديدًا من العثرات فى طريقها كان أهمها: عدم الاتفاق على طرح موحد بالنسبة لمستقبل جنوب السودان السياسى، وصعوبة تحقيق تنسيق وتعاون عملياتى كبير ضد القوات الحكومية، خاصة فى ضوء بروز قيادات

عسكرية تنتمى إلى الفصيلين لا تقبل التفريط فيما حققته من مكاسب ومواقع عسكرية، فضلًا عن انعدام الثقة المتبادلة بينهما، وشيوع الفواصل والتعددية العرقية والإثنية، وكثرة الاختلافات حول البنى السياسية والعسكرية بين الفصيلين، وتزايد التقارب بين جارانج وقوى المعارضة الشمالية كما اتضح خلال مؤتمر القضايا المصيرية فى أسمرا ١٩٩٥، والتى كان من نتائجها وضع خيار وحدة السودان كخيار أول لمعالجة قضاياه[١٠٥]، وتتابع الانشقاق داخل الحركة الشعبية «جناح توريت»، واشتعال الصراع بين قبيلتى الدينكا والنوير الذى راح ضحيته آلاف القتلى[١٠٦].

٦- اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧:

من جانبها قامت حكومة الإنقاذ بمحاولات من أجل تقويض النشاط السياسى والعسكرى المتصاعد للحركة الشعبية، فسعت هى الأخرى لمزيد من التقارب مع الفصائل المنشقة فى الجنوب التى سبق أن عقدت معها اتفاقية فرانكفورت ١٩٩٢، فعقدت حكومة الخرطوم ما عرف بالميثاق السياسى مع كلٍ من رياك مشار قائد حركة استقلال جنوب السودان، وكاربينو كوانين بول قائد الحركة الشعبية (جناح بحر الغزال) فى أبريل ١٩٩٦، بالقصر الجمهورى بالخرطوم، أهم قضاياها:

أ- اللجوء للحل السلمى والسياسى لإنهاء الصراع فى السودان.

ب- الحفاظ على وحدة السودان على حدوده المعروفة.

ج- عقب انتهاء الفترة الانتقالية يجرى استفتاء بين مواطنى الجنوب لتحقيق التطلعات السياسية للمواطنين.

د- الوعى بالتطور الدستورى وتطبيق النظام الفيدرالى.

هـ- الشريعة والعرق هما مصدرا التشريع ويجوز للولايات الجنوبية سن تشريعات مكملة للقانون.

و- التزام جميع الأطراف بحرية التدين والعبادات.

ز- التوزيع العادل للسلطة والموارد.

ي- إنشاء مجلس تنسيقى فى الولايات الجنوبية للمساهمة فى تنفيذ هذه الاتفاقية[١٠٧].

ومن جانبها وصفت الحركة الشعبية «جناح توريت»، الاتفاق بأنه اتفاق مهزومين (الحكومـة والأطـراف الجنوبيـة)، وأعلنت أن ما تم التوقيـع عليه إنما هو مجرد إعلان إعلامـى لاتفـاق قديم بين هذه الأطراف فى فرانكفورت عام ١٩٩٢، وأشـارت إلى أن الغرض الرئيس له هو تحويل الصراع السودانى إلى صراع جنوبى-جنوبى يقتتل فيه أبناء الجنوب(١٠٨).

تم تطوير هذا الميثاق بعد عام واحد إلى اتفاق سلام عرف باسم اتفاقية الخرطوم للسـلام، وذلـك بعـد انضمام فصائل أخرى منشـقة عـن فصيل جارانـج إلى ميثاق السلام السابق، تم توقيعه فى ٢١ أبريل ١٩٩٧، بين حكومة الإنقاذ وحركة استقلال جنوب السودان، والاتحاد السودانى للأحزاب الأفريقية، والحركة الشعبية (جناح بحر الغزال)، وقوة دفاع الاسـتوائية، ومجموعة جنوب السـودان المستقلة، تلك الفصائل التى انضوت تحت ما عرف بجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة لجنوب السـودان(١٠٩)، وشمـل هذا الاتفاق عددًا من البنود، كالآتى:

أ- التأكيـد علـى أن السـودان مجتمع متعدد الأعـراق والثقافـات والديانات، وأن الشـريعة والعرف هما مصدرا التشـريع.

ب- اقتسام السلطة والثروة ومشاركة مواطنى الجنوب فى المؤسسات الاتحادية.

ت- إنشاء مجلس تنسيق للولايات الجنوبية خلال فترة انتقالية مداها أربع سنوات، وتكـون مهمتـه الإشـراف العـام علـى قضايا السـلام والعـودة الطوعيـة للنازحين والعائديـن، وإعـادة التأهيل والتعمـير للمناطق التى دمرتهـا الحرب فى الجنوب.

ث- يسبق التدابير الانتقالية إعلان وقف دائم لإطلاق النار وإعلان العفو العام.

ج- تحديد الفترة الانتقالية بأربع سـنوات يجرى بعدها اسـتفتاء لمواطنى الولايات الجنوبية حـول الوحدة أو الانفصال(١١٠).

هكذا أصبحت هذه الاتفاقية أول وثيقة رسمية تعترف فيها حكومة الخرطوم بحق تقرير المصير للجنوب، ولم تحتو على نص صريح يؤكد الحفاظ على وحدة السودان، كما كان فى الميثاق السياسـى(١١١)، وبمقتضى هذا الاتفاق تم دمج القوات العسـكرية

التابعة للفصائل الموقعة على اتفاق السلام فى قوات الجيش السودانى تحت مسمى قوات دفاع جنوب السودان Southern Sudan Defence Forces[١١٢]، من أجل إعادة تنشيط التصعيد العسكرى ضد قوات جارانج، وأيضًا للمشاركة فى الإدارة الإقليمية والمحلية المعروفة بمجلس تنسيق جنوب السودان[١١٣].

لم ترض هذه الاتفاقية آمال كثير من أهل الجنوب، حيث نظروا إليها على أنها شكل من أشكال الاستسلام الكامل بدون شروط لأجندة الحكومة الإسلامية، فقد ظلت تساورهم الشكوك بدرجة كبيرة حول نوايا الحكومة[١١٤]، التى أرادت فقط أن توفر غطاءً سياسيًا يحفظ لحلفائها الجدد ماء وجههم ويوفر غطاءً دستوريًا لمشاركتهم لها الحكم[١١٥]، هذا الشعور الذى تأكد لدى أهل الجنوب بعد صدور دستور ٢٨ مارس ١٩٩٨، الذى نص على قيام النظام الاتحادى، وتفعيل قرار تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية، الذى سبق وصدر عام ١٩٩٤[١١٦]، كما نصت المادة ١٣٩ منه على: «للجنوب نظام انتقالى يكون فيه مجلس تنسيق للولايات الجنوبية وينتهى بممارسة حق تقرير المصير»، والتى اتضح منها عدم تحديد المدة الزمنية للفترة الانتقالية، كما أنها لم تحدد الهدف من حق تقرير المصير هل الوحدة أم الانفصال على نحو ما نصت عليه اتفاقية السلام من جهة أخرى[١١٧].

بقيت أطراف رئيسة فى المعارضة على اعتقادها بأن الحكومة تناور لاحتواء الضغوط التى تواجهها لتعميق التناقضات بين جارانج والفصائل المنشقة عنه، من ناحية، وفى داخل التجمع الوطنى الديمقراطى من ناحية أخرى، وتحسين صورتها على الساحة الدولية، ومن الناحية العملية تمثل الفصائل الجنوبية أقلية لا تجعلها طرفًا مؤهلًا بالقدر الكافى للتحدث باسم الجنوب الذى تشكل قبائل الدينكا (قاعدة جارانج) الأغلبية الكبيرة بينهم (خمسة ملايين نسمة)، كما أن تطبيق اتفاق أبريل يظل مرهونًا باستعادة الحكومة السيطرة على الجنوب وتحقيق السلام فيه، وهو الأمر الذى بات بعيد المنال[١١٨].

أضف لذلك محاولات الحكومة غرس بذور الصراع والشقاق بين الفصائل الموقعة على الاتفاق بعد محاولاتها تقليص الدعم العسكرى والسياسى لرياك مشار،

فقد عينت كربينو كوانين لواءً بالجيش السودانى فى عام ١٩٩٧، وبعد عام تم تعيينه نائب رئيس مجلس تنسيق الجنوب، ولكن انقلب كاربينو على حكومة الإنقاذ فى أواخر عام ١٩٩٨، بانضمامه لقوات جارانج بعد أن شن هجومًا عسكريا على واو[١١٩]، وهى مدينة رئيسية وحامية عسكرية تابعة للجيش السودانى فى ولاية بحر الغزال، وكان هذا الهجوم بمثابة كارثة لأهل الدينكا هناك[١٢٠]، إلا أن حكومة الإنقاذ قررت بعدها الاستفادة من باولينو ماتيب لتصنع به توازنًا عسكريًا وسياسيًا بديلًا عن كربينو ورياك مشار، وبالفعل عين باولينو لواءً فى الجيش السودانى وانشقت قواته التى كانت تحت قيادة رياك مشار بمساعدة الحكومة لتكون حركة وحدة جنوب السودان، تلك القوات التى اعتمدت عليها حكومة الإنقاذ فى طرد المدنيين من النوير من مناطق البترول فى شمال وجنوب بانتيو[١٢١]، وقد نجحت تلك القوات بالفعل فى إجلاء سبعين ألف من أهل المنطقة بحلول ديسمبر ١٩٩٩، ومن ثم فقد أتاحت للحكومة بالمشاركة مع مجموعة من شركات البترول العالمية تطوير مشروعات استخراج البترول[١٢٢]، تلك الاستثمارات التى تجاوزت قيمتها ٤٥٠,٠٠٠ مليون دولار فى تلك الفترة[١٢٣].

هكذا يتضح لنا أن حكومة الإنقاذ لم تكن تنوى من عقد اتفاقية السلام ١٩٩٧، مع الفصائل المنشقة وإقرارها فيها بحق تقرير المصير للجنوبيين سوى استقطاب مزيد من الفصائل المنشقة للانضواء تحت سيطرتها، وإثارة الشك فى مصداقية جارانج وجدوى عمله السياسى والعسكرى، بعد أن أعطت الحكومة حق تقرير المصير لتلك الفصائل لتكسبها مزيدًا من المصداقية والندية أمام أهل الجنوب، لكن استمرار حكومة الخرطوم فى الانتهاك المتكرر لشروط هذه الاتفاقية واتباع سياسة فرق تسد بين تلك الفصائل، جعل الاتفاقية فى نظر أهل الجنوب تبدو قضية ميتة، فكانت مجرد إقرار بالوضع السياسى وليس تغييرًا فى سياسة حكومة الإنقاذ. إلا أن حكومة الإنقاذ فى مواقفها الرسمية اعتبرت أن قبولها حق تقرير المصير فى تلك الاتفاقية كان مغامرة، على حد تعبير وزير خارجيتها الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، الذى أوضح أن سبب قبول حكومة الإنقاذ لهذا المبدأ يرجع لمقررات مؤتمر أسمرا ١٩٩٥، الذى أقرت فيه الأحزاب المعارضة مع جون جارانج بمنح الجنوب حق

تقرير المصير، ولهذا فقد وجدت الحكومة نفسها فى وضع لا تحسد عليه، ومن ثم فرض عليها الموقف أن تعيد النظر فى استراتيجيتها[١٢٤].

رأت الحركة الشعبية «جناح توريت» اتفاقية السلام ١٩٩٧، مجرد صفقة بين حكومة الإنقاذ والفصائل المنشقة وليست آلية لحل الصراع فى الجنوب، فقد أعطت الحكومة وعدًا بحق تقرير المصير للجنوب فى المقابل أدمجت القوات العسكرية للفصائل فى الجيش السودانى، واستولت حكومة الإنقاذ من خلاله على مناطق البترول فى بانتيو[١٢٥]، فضلًا عن احتوائها على بعض البنود الغامضة والمبهمة فى معانيها وأهدافها، كالبند الخاص بتشكيل مجلس تنسيق للولايات الجنوبية، والتى لم تحدد فيه مهامه واختصاصاته ولم يكن له سلطة تنفيذية أو تشريعية، بل كان مجرد حلقة وصل بين هذه الولايات وحكومة الخرطوم، فضلًا عن تعيين رياك مشار رئيسًا للمجلس دون موافقة أو انتخابه من أهل الجنوب، الأمر الذى يجعله أداة طيعة فى يد حكومة الخرطوم[١٢٦]، كما استخدمت الحكومة هذا المجلس أيضًا من أجل تحقيق حماية لمناطق إنتاج البترول فى ولاية الوحدة[١٢٧]، لفترات طويلة[١٢٨]، وقد وجهت الحركة ضربة قاسية للاتفاق باستغلال الخلاف بين كاربينو كوانين ورياك مشار حول المناصب الدستورية، مما أدى إلى تمرد كاربينو وعودته لصفوف الحركة الشعبية الأم، وعلى إثر هذا الموقف أعلنت الحركة الشعبية أن هذه الضربة قد قضت على ما سمى بالسلام من الداخل[١٢٩].

مع هذا فقد نجحت حكومة الإنقاذ عقب توقيع اتفاقية السلام ١٩٩٧، فى تحقيق عدة أهداف: أولها، دفع الأحداث داخل الحركة الشعبية لمزيد من التأزم والانشقاق والتصفيات الجسدية داخل صفوفها، ومنع أى اتجاه مستقبلى لإعادة توحيد الفصائل الجنوبية المتحاربة، ثانيها، تزويد الفصائل المنشقة بالمؤن العسكرية والسلاح والدعم المالى والعينى والمعنوى واستيعاب بعض قادتهم فى وظائف عليا بالدولة مثلما حدث مع رياك مشار، ثالثها، العزف على وتر القبلية لإحداث مزيد من الانشقاق داخل الحركة الشعبية[١٣٠]، فبنهاية عام ١٩٩٩، بلغ عدد الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية الأم نحو عشر فصائل[١٣١]، هذا بالإضافة لتداخل عوامل عدة عقب توقيع هذا الاتفاق والتى أعطت للصراع فى الجنوب أبعادًا أخرى متعددة وهى:

- الصراع الذى نشأ بين القوى الداخلية والتى انتهجت نهجًا سلميًا لحل مشكلة الجنوب، وبين القوى الخارجية التى سعت لإسقاط نظام الإنقاذ بالصراع المسلح.

- الصراع الذى نشأ بين القيادات الجنوبية نتيجة التنافس حول المناصب الدستورية، وسرعان ما تحول إلى صراع ميليشيات، ذلك لأن الانتماءات الحقيقية فى القواعد تظل للقيادات القبلية رغم وجود قيادة موحدة فى الظاهر(١٣٢).

٧- الحركة الشعبية والتطورات السياسية

منذ توقيع اتفاقية السلام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢:

بعد أن تبنت المعارضة الشمالية أسلوب الكفاح المسلح لإسقاط النظام فى الخرطوم، اتسم العمل العسكرى للحركة الشعبية والقوات الحليفة بالسرعة والمباغتة فى تلك الفترة(١٣٣)، وكان النشاط السياسى لقوى المعارضة متزامنًا وداعمًا لنشاطها العسكرى، وكان هدف الحركة السياسية المعارضة محددًا فى تصوير الحرب فى الجنوب على أنها حرب أهلية وإبطال دعاوى حكومة الإنقاذ بأن هناك تدخلًا خارجيًا لا يهدف لإسقاط النظام فحسب، وإنما هو مؤامرة صهيونية لتفتيت الأمة الإسلامية، فقام الصادق المهدى بجولة خليجية، وقام الميرغنى رئيس التجمع بعمل جولة أخرى أفريقية، أما جون جارانج لم يكن بمعزل عن هذا النشاط الدبلوماسى فكان فى تجول مستمر بين كمبالا وأديس أبابا من أجل طلب المساعدات والتسهيلات العسكرية لقواته التى تحتل شريطًا حدوديًا متاخمًا لتلك الدول، كما امتد النشاط الدبلوماسى أيضًا إلى الولايات المتحدة التى زارها عبد العزيز خالد قائد قوات التحالف، وأكد خلالها للأمريكيين أن هدف التجمع هو إقامة سودان ديمقراطى علمانى(١٣٤).

ولكن مع كل النشاط الدبلوماسى لقوى المعارضة داخل التجمع الوطنى الديمقراطى، فإن الشكوك وفقدان الثقة بين قادة الفصائل تحت مظلة التجمع، خاصة بالنسبة لنوايا جارانج، أديا إلى قبول الحزبين الكبيرين أن يلعب الجيش الشعبى والقوى المتوحدة معه دورًا فى إضعاف النظام واستنزافه من بعيد، ولكنهم لا يطيقون رؤيته وهو يلعب دورًا داخل حدود الشمال(١٣٥)، حتى لا يؤثر ذلك على قاعدتها التقليدية، بالإضافة إلى أن استيلاء جارانج على جوبا يعنى بداية انفصال

الجنوب عمليًا عن السودان، كما لم يلق انتقال الفصائل للكفاح المسلح تأييدًا من كل الأطراف بما أدى إلى انشقاق صفوفها محمولًا بمخاوف من أن يؤدى التحالف العسكرى مع جون جارانج إلى تغيير فى موازين القوى التقليدية بين الطرفين[١٣٦]، واستمرت تلك التناقضات داخل كيان التجمع الوطنى، فلم يكن التباين فى الكتل المكونة للمعارضة فحسب، بل حتى داخل الكتلة الواحدة توجد انشقاقات حادة، الأمر الذى أعطى لحكومة الخرطوم الفرصة لاختراق تلك القوى واستقطاب بعضها، مثل بعض من أبناء النيل الأزرق والبجا الذين كانوا فى صفوف المعارضة[١٣٧].

وعلى الرغم من محاولة التجمع الوطنى اتخاذ تدابير أكثر فاعلية من أجل الخروج من حالة الجمود وإعادة تفعيل دوره وإعادة هيكلته، خلال المؤتمر الثانى له بمصوع فى سبتمبر ٢٠٠٠، والذى اتُخذ فيه قرار بخوض الانتخابات النقابية التى أعلن عنها فى فبراير ٢٠٠١، إلا أن حزب الأمة انسحب من التجمع[١٣٨]، عقب الخلافات التى نشبت بين الحزب وقائد الحركة الشعبية، تلك الخلافات التى ظهرت بجلاء فى مجموعة الخطابات المتبادلة بين جارانج والمهدى فى الفترة من ١٩٩٩، وحتى مارس ٢٠٠٠، التى حوت عديدًا من الاتهامات العلنية التى ألصقها كل منهما بالآخر[١٣٩].

كثفت حكومة الإنقاذ نشاطها على المستوى الدولى لحث المجتمع الدولى على تغيير تصوره تجاه نظام الحكم فى الخرطوم وتحسين العلاقات بينهم، فقد طلبت حكومة الخرطوم من مجلس الأمن رفع العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٦، وعبرت عن رغبتها فى التعاون مع المجتمع الدولى من أجل محاربة الإرهاب وتعزيز التعاون المستقبلى فى هذا المجال[١٤٠]، ولا شك فى أن مستودعات النفط فى السودان، التى تزايدت التوقعات حينذك بحجم مخزونها قد دفعت كثيرًا من الدول الأوروبية والآسيوية لتحقيق مزيد من التقارب مع حكومة الخرطوم[١٤١]، فقد وصل حجم الإنتاج السودانى من البترول الخام إلى ٩,٥ مليون طن مترى فى عام ٢٠٠٠[١٤٢].

لم تكن حكومة الإنقاذ وحلفاؤها من الفصائل الجنوبية بمعزل عن التناقضات والخلافات الداخلية، التى سرعان ما نشبت بينهم وتطورت إلى حد القتال المسلح الذى وصلت أطراف منه إلى العاصمة الخرطوم، خاصة بعد أن استبعدهم النظام

من مفاوضات السلام التى تمت تحت مظلة الإيجاد مما عمق لديهم الشعور بالتهميش والإهانة المتعمدة من قبل النظام[١٤٣]. هذا بالإضافة لتصاعد الخلافات بين طرفى حكومة الإنقاذ البشير والترابى وانفصام العلاقة بينهما عقب إصدار البشير فى ديسمبر ١٩٩٩، عددًا من القرارات كان من بينها القبض على حسن الترابى وقيادات الجبهة الإسلامية وحل المجلس الوطنى، وذلك عندما استشعر أن هذه القيادات تحاول سن تشريعات تحد من سلطة رئيس الجمهورية وتقيد حركة القوى السياسية والأفراد داخل السودان لصالح الجبهة القومية الإسلامية[١٤٤]، ومن هنا استشعرت القوى الجنوبية أن هذا التحالف أصبح لا يصلح لإكمال برنامج السلام[١٤٥].

أما داخل الحركة الشعبية «الجناح الرئيسى» فقد تواصلت الانقسامات، حيث انشق عنها جون لوك أحد قياداتها البارزين الذى كان يشغل منصب مسئول أمانة المعلومات بالحركة، وهو من أبناء قبيلة النوير، وقد علل لوك انفصاله عن الحركة بظهور بعض التيارات العرقية داخل الحركة والتى تهدد الحركة بتحولها إلى حركة قبلية بدلًا من أن تكون حركة ثورية، وقد رافق جون لوك فى هذا الانشقاق بيتر أدوك نيابا[١٤٦]، وأعلنا فى ٣ فبراير ٢٠٠٠، تكوين حركة استقلال جنوب السودان[١٤٧].

وفى فبراير ٢٠٠٠ أيضًا، أصدرت الحركة الشعبية «برنامج السلام من خلال التنمية»، حددت من خلاله استراتيجيتها نحو السلام لتقوم على بناء الحركة ويقصد به إنشاء مؤسسات مدنية، وتحويل الجيش الشعبى إلى جيش عضوى للسودان الجديد، وبناء السلطة فى السودان الجديد على كافة المستويات، وتسليم السلطة للمجتمع المدنى، وتنمية الاقتصاد وتوفير الخدمات الاجتماعية. وطبقًا لهذا البرنامج فقد أعلنت الحركة الشعبية سعيها لتأسيس نفسها كمنظمة ذات قاعدة عريضة لديها صلاحيات وبرامج وسياسات وسلطات تغطى كل مناطق سيطرتها، ولكن هناك من نظر إلى تلك الإصلاحات على أنها كانت مجرد معانٍ وأمانٍ سامية لم تنل حظها من التطبيق على أرض الواقع، ولكنها نجحت فقط فى استمرار تدفق المعونات وأرضت طموحات المانحين الذين كانوا فى حاجة إلى أن تظهر الحركة نفسها فى ثوب الإصلاح المستمر[١٤٨].

ومع نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠، استأنفت قوات الجيش الشعبى نشاطها العسكرى بفتح عدد من المعسكرات فى الاستوائية، وأقامت لها مراكز ثابتة فى حوض السوباط وفنجاك وحول بانتيو لاستهداف مناطق النفط فى أعالى النيل[١٤٩]، حيث احتلت مناطق حقول البترول أسبقية فى ترتيب العمليات العسكرية لقوات الجيش الشعبى[١٥٠]، لذلك واصلت هجومها على المناطق الجنوبية فى بحر الغزال فى مايو ٢٠٠١[١٥١]، وذلك بعد أن تلقت الحركة مزيدًا من المساعدات اللوجستية من الولايات المتحدة مكنتها من قيادة حملتين عسكريتين: سميت الأولى Operation Thinner Bolt /OTB، والثانية Operation of Deng Nhial /ODN، والتى استطاعت من خلالهما احتلال منطقة جغرافية واسعة من الجنوب وأصبحت تهدد مناطق استخراج النفط[١٥٢].

أما داخل المشهد السياسى فقد حمل بداية عام ٢٠٠١، حدثًا أثار خلافات حادة، ألا وهو توقيع حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الترابى على مذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى التاسع من يناير بجنيف[١٥٣]، وقد اتفقا فيها على:

- إن أزمة السودان منذ الاستقلال تعود إلى هيمنة المشاريع السياسية أحادية الرؤى وغياب مشروع وطنى مجمع عليه.
- خلق بيئة خصبة للسلام والديمقراطية من خلال تنشيط المقاومة السياسية الشعبية ضد النظام الحالى حتى يمكن الوصول لسلام عادل ديمقراطى وتحقيق تداول سلمى للسلطة.
- ضرورة إبرام عقد اجتماعى جديد يستند على الطبيعة التعددية للمجتمع السودانى.
- تأكيد حق تقرير المصير كحق إنسانى مشروع لجميع السودانيين.
- إدانة النهج الانقلابى لإسهام الانقلابات العسكرية فى تفاقم الأزمة الوطنية وفشلها فى إدارة البلاد وإيجاد حل وطنى ودائم وشامل للصراع.
- اعتماد اللامركزية الإدارية بالقدر الذى يراعى الحجم الجغرافى للبلاد وخصائصها الإقليمية.

- التعاون الإقليمى وتأسيس علاقات جديدة مع البلاد المجاورة.

- تبقى الحركة ملتزمة بعهدها مع التجمع وترحب برغبة المؤتمر الشعبى لإجراء حوار بناء معه.

- إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وحالة الطوارئ وإطلاق سراح كافة المعتقلين.

- صياغة برنامج عمل مشترك يؤدى لتحقيق الأهداف السابق ذكرها.

أثار اجتماع جينيف لغطًا داخل صفوف التجمع حول مدى الحكمة من توقيع هذه المذكرة، أما الحركة الشعبية فقد أوضحت وجهة نظرها من توقيع هذه المذكرة وأعلنت أن الترابى أصبح لا يمثل النظام بل أصبح قائدًا لقوة معارضة لا يستهان بها تعمل ضد النظام داخل السودان، ورأت أن نبذ الترابى لنظرية الجهاد مثل تحولًا فكريًا مهمًا لا يمكن للحركة أن تغفله، كما أثبتت المذكرة أن هناك عناصر فاعلة داخل التيار الإسلامى مستعدة للحوار حول المسلمات الأيديولوجية التى حاربوا من أجلها لأكثر من أربعين عامًا، لذلك لا يعقل تحريم الحوار مع الترابى بحكم أخطائه السابقة، حتى بعد تجريده من كافة صلاحياته ومجاهرته بحرب النظام، وإعلان المؤتمر الشعبى خلال المذكرة عن موافقته على مبدأ المحاسبة على كل الأخطاء التى ارتكبتها الأطراف المختلفة، كما اعتبرت الحركة الشعبية أن هذه هى المرة الأولى التى تدخل فيها قوة معارضة فى حوار مع التيار السياسى الإسلامى، الأمر الذى سيكون له أبلغ الأثر على التطور السياسى للسودان فى المستقبل[١٥٤].

أما بالنسبة للترابى فقد رأى البعض أنه لم يتحالف مع جارانج من أجل تعزيز وحدة السودان، ولم يتنازل عن ثوابته الدينية والسياسية التى روع بها أهل السودان على ساحة المواجهات العسكرية مع جارانج مقابل التخلى عن خيار البندقية، والولوج عن اقتناع إلى ساحة الوحدة والحوار الوطنى حتى يكتمل نصاب الحل التفاوضى الشامل حول الأزمة السياسية، وإنما كان مجرد استقواء بجارانج فى صراعه مع البشير فحسب، بينما لم يخسر جارانج شيئًا، بل كسب اعتراف غريم الأمس اللدود بمصداقية دعوته ومشروعية تمرده المسلح على سلطة الخرطوم[١٥٥].

ولكـن مـع اختلاف الأسباب أو التحليـلات لهذا الحدث الذى أثـار كثيرًا من التسـاؤلات وعلامـات الاسـتفهام، إلا أن هنـاك عديدًا من الأمـور التى تتضح لنا: أولها، أن اندفاع تيار إسـلامى مهم وقوى ومؤثر فى المشـهد السياسى السودانى نحو تقارب مع المعارضة في الجنوب لاشـك أنه سيفضى إلى تقريب وجهات النظر بغية الوصول إلى سـلام شـامل وعادل، ثانيها، أن هذا التقارب كشـف عن خلل عميق داخـل جبهـة الإنقاذ وعن قصورها فى التعامل حتـى مع حلفائها، ولكن مما نلحظه أيضًـا أن مذكـرة التفاهـم لم تتناول الحديث عن الشـريعة الإسـلامية وقضية الفصل بين الدين والدولة، وهو ما يجعلنا نرجح أن الترابى ظل على ثبات موقفه تجاه تلك القضيـة رغم هذا التقارب مع الحركة الشـعبية.

ومثلما مر العمل السياسـى للحركة الشـعبية بمراحـل مختلفة تغيرت فيها سماته وتوجهاته، فقد مر النشـاط العسكرى للجيش الشعبى أيضًا بفترات مختلفة، تنوعت ما بين المد والانحسار، نتيجة عديد من العوامل، وهو ما سنتناوله فى الفصل التالى.

# هوامش الفصل الثانى

(١) العضو الرديف؛ هو عضو لا يتمتع بحقوق العضو الدائم، ومع أنه يحضر اجتماعات القيادة العليا فلم يكن لديه حق التصويت، أو الحق فى أن يطلب من الرئيس أن يدعو إلى اجتماع للقيادة، وبجانب ذلك فإن القيادة العليا لم تكن تملك قوانين داخلية تخول للعضو أن يطلب من الرئيس الدعوة لعقد اجتماع. بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٢) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٣) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 172, 173.

(٤) إبراهيم محمد آدم حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٥) أروب مادوت أروب: حوار مع جارانج، صحيفة هريتج ١٩٨٧، وكالة السودان للانباء: إدارة المعلومات والبحوث، ٢٠٠٥.

(٦) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٣.

(٧) النذير صالح خليفة عباس: مرجع سابق، ص ٤٣.

(٨) إبراهيم محمد آدم حامد: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية، دراسات أفريقية، العدد الثلاثون، السنة التاسعة عشر، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٨٥.

(٩) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(١٠) إبراهيم محمد أدم حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(١١) The First National Convention for the Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army, Chukudum, New Sudan, April 12, 1994, p. 33.

(١٢) راجع الهيكل التنظيمى للحركة الشعبية فى ضوء قرارات مؤتمر شقدوم ١٩٩٤، شكل رقم ٣، الملاحق، ص ٣٠١.

(١٣) إبراهيم محمد آدم حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ص ١٨٣، ١٨٨.

(١٤) The First National Convention for SPLM\ SPLA, Op. Cit., p. 34.

(١٥) راجع الهيكل التنظيمى للحركة الشعبية فى ضوء قرارات مؤتمر شقدوم ١٩٩٤، شكل رقم ٣، الملاحق، ص ٣٠١.

(١٦) The First National Convention for SPLM\ SPLA, Op. Cit., pp. 21, 22, 23, 31, 32, 36, 37.

(١٧) طبعت الحركة الشعبية عملة خاصة بها سميت بجنيه السودان الجديد، إضافة إلى عملات السودان القديمة والعملات الأجنبية المتداولة حينذاك، وظلت هذه العملة تتداول إلى أن حسم أمرها بالتوقيع على اتفاقية السلام الشامل التى أقرت بإلغائها عقب إصدار الجنيه السودانى الجديد الذى يتم التداول به حاليًا. عادل أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ص ٢٢، ٢٣.

(١٨) The First National Convention for SPLM\ SPLA, Op. Cit., pp. 22, 23.

(١٩) إبراهيم محمد آدم حامد: الأبعاد الفكرية والتنظيمية والسياسية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ص ١٨٣، ١٨٤.

(٢٠) Young, John: Sudan People's Liberation Movement, Regional Armies, Ethnic Militas and Peace, Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97, the Horn of Conflict (Sep., 2003), pp. 425, 426, 428.

(٢١) Constitution of the Sudan People's Liberation Movement (SPLM),1998, Chapter Five, Central Organs, Article 10, 15, 16, pp. 30- 79.

وراجع الرسم الهيكلى للسكرتارية المحلية والسياسية للحركة الشعبية، شكل رقم ٤، ٩، الملاحق، ص ص ٣٠٢، ٣٠٧.

(٢٢) Constitution of SPLM, Chapter Five, Central Organs, Article 18, 19, pp. 60, 62, 64.

(٢٣) راجع الرسم الهيكلى للسكرتارية العامة للمقاطعة التابعة للحركة الشعبية، شكل رقم ٨، الملاحق، ص ٣٠٦.

(٢٤) Constitution of SPLM Chapter Five, Central Organs, Article 20, pp. 64, 65.

(٢٥) راجع الهيكل التنظيمى السياسى والتنفيذى للحركة الشعبية، شكل رقم ١٠، الملاحق، ص ٣٠٨.

(٢٦) Constitution of SPLM, Chapter Five, Central Organs, Article 21, 22, pp. 65, 67, 68.

(٢٧) راجع الرسم الهيكلى للسكرتارية العامة للقرية (Boma) التابعة للحركة الشعبية، شكل رقم ٥، الملاحق، ص ٣٠٣.

(٢٨) Constitution of SPLM, Chapter Five, Central Organs, Article 22, pp. 69, 70.

(٢٩) راجع الهيكل التنظيمى السياسى والتنفيذى للحركة الشعبية، شكل رقم ١٠، الملاحق، ص ٣٠٨.

(٣٠) Constitution of Sudan People's Liberation Movement, 1998, Chapter 9, Article 24, pp. 70, 73.

(٣١) راجع الرسم الهيكلى للسكرتارية العامة للمدينة (Payam)، شكل رقم ٦، الملاحق، ص ٣٠٤.

(٣٢) Constitution of SPLM, 1998, Chapter 9, Article 26, pp. 73, 74.

(٣٣) راجع الهيكل التنظيمى الخاص بالفصيلة التابعة للحركة الشعبية، شكل رقم ٧، الملاحق، ص ٣٠٥.

(٣٤) Constitution of SPLM, Chapter Ten, Article 27, 28, pp. 74- 77.

(٣٥) سيد محمد الحسن الخطيب (رئيس التحرير): التقرير الاستراتيجى السودانى ٢٠٠٠، قضية السلام فى السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

(٣٦) Young, John: Sudan People's Liberation Movement, Op. Cit., p. 429.

(٣٧) Metelits, Claire: Op. Cit., p. 77.

(٣٨) وكالة السودان للأنباء: إدارة المعلومات والبحوث، فبراير ٢٠٠٥، مصدر سابق.

(٣٩) أبو الحسن فرح: جنوب السودان بين قوة السلام وسلام القوة، (د. ن)، ٢٠٠٠، ص ٢٨.

(٤٠) وكالة السودان للأنباء: إدارة المعلومات والبحوث، فبراير ٢٠٠٥، مصدر سابق.

(٤١) إبراهيم محمد آدم حامد: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٤٢) فرانسيس دينق: مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٤٣) إبراهيم محمد آدم حامد: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٤٤) Constitution of SPLM, Chapter Five, Article 10, Op. Cit., p. 24.

(٤٥) Metelits, Claire: Op. Cit., p. 70.

(٤٦) The First National Convention of SPLM\ SPLA, Op. Cit., pp. 13, 14.

(٤٧) Ibid., pp. 15, 16; Metelits, Claire: Op. Cit., pp. 73, 74.

(٤٨) لواء السودان الجديد؛ عرفه جارانج بأنه لا تنظيم ولا تحالف ولا تجمع، وإنما هو عبارة عن صيغة للعمل المشترك بين قوى السودان فى ريف الشمال والحركة والجيش الشعبي والمناطق المهمشة من أجل تنسيق الكفاح المشترك. حلمى شعراوى: مرجع سابق، ص ١٧، ٤٢٩، ٤٣٠.

(٤٩) وكالة السودان للأنباء: إدارة المعلومات والبحوث، الشماليون فى الحركة الشعبية، فبراير ٢٠٠٥.

(٥٠) عادل أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٣

(٥١) زين العابدين صالح عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ص ١٥، ١٦.

(٥٢) أبو الحسن فرح: جنوب السودان بين قوة السلام وسلام القوة، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٥٣) Vision of the Sudan People's Liberation Movement (SPLM), 1998, the central problem of the Sudan, p. 4.

وراجع أيضًا: حسن الحاج على وآخرون: مرجع سابق، ص ص ٥١، ٥٢.

(٥٤) يقصد بالتنوع التاريخى تاريخ السودان القديم الذى ضم حضارات قديمة مثل كوش، والحقبة المسيحية الأولى، والحكم المصرى التركى. ويقصد بالتنوع المعاصر الإثنيات المختلفة والمجموعات الثقافية المتنوعة من عرب وأفارقة وأصحاب لهجات ولغات وديانات وثقافات مختلفة ومتنوعة.

(٥٥) Vision of the SPLM, Op. Cit., pp. 4, 5, 7, 25.

(٥٦) Programme of the Sudan People's Liberation Movement 1998, pp. 4-20.

(٥٧) إبراهيم محمد آدم حامد: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ص ٨٥، ٨٦.

(٥٨) New York Times, June 5, 1993

(٥٩) لمزيد من التفاصيل عن مفاوضات أبوجا الثانية، راجع؛ الفصل الرابع.

(٦٠) Collins, Robert O.: Africans, Arabs, and Islamists: From the Conference Tables to the Battle Fields in the Sudan, African Studies Review, Vol. 42, No. 2, Sep., 1999, Published by African Studies Association, pp. 116, 117.

(٦١) السيد يس (رئيس التحرير): التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣٥.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل عن إعلان واشنطن والدور الأمريكي في الجنوب، راجع؛ الفصل الخامس.

(٦٣) Collins, Robert O.: Op. Cit., pp. 117, 118.

(٦٤) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 3.

(٦٥) New York Times, March 3, 1996, Op. Cit., p. 5.

(٦٦) بيتر أدوك نيابا، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٦٧) Leesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 158.

(٦٨) راجع الخريطة رقم (٤)، توزيع الحقول المنتجة للبترول في السودان، الملاحق، ص ٢٨٨.

(٦٩) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 312؛ فرانسيس دينق: مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٧٠) Jok, Jok Madut: Op. Cit., p. 129.

(٧١) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 4.

(٧٢) محمد الأمين خليفة، مصدر سابق، نص اتفاقية فرانكفورت، ص ص ١١٧، ١٢٠.

(٧٣) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٧٤) منصور خالد: جنوب السودان في المخيلة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار تراث للنشر، لندن ٢٠٠٠، ص ٣٧.

(٧٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مرجع سابق، ١٣٤.

(٧٦) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 4.

(٧٧) موسى يعقوب: مرجع سابق، ص ص ٩٦، ٩٧.

(٧٨) Martin, Randolph: Op. Cit., pp. 118, 119.

(٧٩) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٨٠) Young, John: Sudan People's Liberation Movement, Op. Cit., p. 430.

(٨١) محجوب الباشا: مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٨٢) The First National Convention for SPLM\ SPLA, Op. Cit., pp. 30, 37.

(٨٣) وكالة السودان للأنباء: إدارة المعلومات والبحوث، مؤتمر الحركة الأول ١٩٩٤.

(٨٤) Metelits, Claire: Op. Cit., p. 73.

(٨٥) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٨٦) زين العابدين صالح عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ص ٨٧، ٨٩.

(٨٧) ترأس وفد حزب الأمة الدكتور عمر نور الدائم السكرتير العام، ومبارك الفاضل المهدي، وعن الحركة الشعبية القائد سلفاكير نائب القائد الأعلى، وجيمس واني السكرتير العام.

(٨٨) Political Agreement between the Umma Party and the Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army (SPLM\ SPLA) on Transitional Arrangements and Self Determination, 12 Dec., 1994, Chukudum, New Sudan.

(٨٩) زين العابدين صالح عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ٩١.

(٩٠) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 118.

(٩١) محمد السيد سعيد (رئيس التحرير): التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٥٠.

(٩٢) زين العابدين صالح عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ٩٢؛ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٩٣) شارك فى هذا المؤتمر حزب الأمة، والاتحادى الديمقراطى، والشيوعى السودانى، وتجمع الأحزاب الأفريقية السودانية، والنقابات، ومؤتمر البجة، وقوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة، واتحاد الأحزاب الجنوبية الذى تشكل من ستة أحزاب؛ وهى التجمع السياسى لجنوب السودان، وحزب الشعب التقدمى، وحزب سانو، ومؤتمر الشعب السودانى الأفريقى، والمؤتمر الأفريقى السودانى، والحزب الفيدرالى السودانى.

(٩٤) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٢٠١، ٢٠٨.

(٩٥) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ص ٦٢، ٦٣.

(٩٦) منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٩٧) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 119.

(٩٨) منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٩٩) محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص ص ١٤٨، ١٤٩.

(١٠٠) أبو الحسن فرح: جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص ٧١ ـ ٧٥.

(١٠١) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ص ١٩٦، ١٩٨.

(١٠٢) New York Times, March 3, 1996, Op. Cit., p. 5.

(١٠٣) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٢٩.

(١٠٤) Lafon Declaration between Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army (SPLM\ SPLA) and Southern Sudan Independence Movement and Southern Sudan Independence Army, April 27, 1995, Chukudum. (In) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 322, 325.

(١٠٥) محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص ص ١٤٩، ١٥٠.

(١٠٦) New York Times, March 3, 1996, Op. Cit., p. 5.

(١٠٧) The Political Charter between the Sudan Government and Southern Sudan Independence Movement and SPLM\ BAG, April, 1996, Khartoum. (In) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 362, 327.

(١٠٨) أبو الحسن فرح: جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٧٩.

(١٠٩) محمد الأمين خليفة: المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(١١٠) جمهورية السودان: المجلس الأعلى للسلام، اتفاقية السلام السودانية، الخرطوم، ٢١ أبريل ١٩٩٧، ص ص ٤، ٢٠؛ القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ص ٦٥، ٦٧؛ كذلك:

- The United Nations: Year Book 1997, Vol. 51, Department of Public Information United Nations, New York, Printed in U.S.A., p. 161.

(١١١) محجوب الباشا: مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١١٢) لمزيد من التفاصيل حول مكونات قوات دفاع جنوب السودان، راجع:

Young, John: Sudan People's Liberation Movement, Op. Cit., pp. 432, 434.

(١١٣) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 121.

(١١٤) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 322.

(١١٥) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٧٧٠.

(١١٦) بموجب هذا التقسيم قُسم الجنوب إلى عشر ولايات هي؛ أعالى النيل، والبحيرات، والاستوائية، وشرق الاستوائية، وجنوب الاستوائية، وجونجلى، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، والوحدة، وواراب. مما يؤدى إلى تلاشى خطوط التماس القبلية المتوارثة والحيلولة دون تماسك الجنوب، ومن ثم غياب التوازنات القبلية التى كانت تحكم الأوضاع السياسية فى الجنوب.

– محمد أبو الفضل: جنوب السودان وحق تقرير المصير، السياسة الدولية، السنة الثلاثون، العدد ١١٦، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل ١٩٩٤، ص ص ١٨٤، ١٨٥.

(١١٧) إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص ١٩٦.

(١١٨) وحيد عبد المجيد (رئيس التحرير): التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٠٢.

(١١٩) وكالة السودان للأنباء: الاتحاد (أسمرا)، الثانى من فبراير ١٩٩٨.

(١٢٠) Human Rights Watch: HRW Background Paper on the 1998, Famine in Bahr El Ghazal, Sudan, p. 3.

(١٢١) Jok, Jok Madut: Op. Cit., p. 130; Human Rights Watch: Op. Cit., p. 3.

(١٢٢) راجع الخريطة رقم (٥)، توزيع مناطق امتياز شركات التنقيب عن البترول فى السودان، الملاحق، ص ٢٨٩.

(١٢٣) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 322.

(١٢٤) زين العابدين صالح عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ص ١٠٣، ١٠٤.

(١٢٥) راجع الخريطة رقم (٤)، توزيع الحقول المنتجة للبترول فى السودان، الملاحق، ص ٢٨٨.

(١٢٦) SPLM\ A Position on the So-Called "Peace Agreement". (In) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 329, 333.

(١٢٧) راجع الخريطة رقم (٤)، توزيع الحقول المنتجة للبترول فى السودان، الملاحق، ص ٢٨٨.

(١٢٨) أمانى الطويل: موقف القوى الجنوبية المستقلة عن الحركة الشعبية من مفاوضات السلام، السياسة الدولية، عدد ١٦٠، السنة الحادية والأربعون، أبريل ٢٠٠٢، ص ص ٩٤، ٩٥.

(١٢٩) بهاء الدين حنفى (رئيس التحرير): التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٩، ص ص ٥٨، ٥٩.

(١٣٠) سيد محمد الحسن الخطيب: مرجع سابق، ص ص ١٠٨، ١١٠؛ بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ٢٤٧، ٢٤٩.

(١٣١) محمد هارون كافى: نزاع السودان، الخرطوم، ١٩٩٩، ص ٤٥.

(١٣٢) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٥٣.

(١٣٣) لمزيد من التفاصيل عن التطورات العسكرية، راجع؛ الفصل الثالث.

(١٣٤) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ٦٣، ٦٦.

(١٣٥) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٥٥.

(١٣٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ٢٠٠، ٢٠١.

(١٣٧) التقرير الاسترتيجى السودانى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٢.

(١٣٨) Collins, Robert O.:.Op. Cit., p. 122.

(١٣٩) رسائل تاريخية بين الصادق المهدى رئيس حزب الأمة للدكتور جون جارانج رئيس الحركة الشعبية وقائد قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، إعداد إخلاص مهدى: خطاب جون جارانج رئيس الحركة الشعبية وقائد قوات الجيش الشعبى للصادق المهدى رئيس حزب الأمة فى ٣١ يناير ٢٠٠٠، ص ص ١٥ - ٣٧.

(١٤٠) The United Nations Year Book 2000, Vol. 54, pp. 218, 219.

(١٤١) Martin, Randolph: Op. Cit., p. 116.

(١٤٢) سلطان فولى حسن: مرجع سابق، ص ٤٩٢.

(١٤٣) Young, John: Sudan People's Liberation Movement, Op. Cit., p. 438.

(١٤٤) The Washington Post, 20 December 1999.

(١٤٥) الطيب زين العابدين: التجربة الديمقراطية فى السودان، النجاحات والأخفاقات، دراسات أفريقية، العدد الحادى والثلاثون، السنة العشرون، يونيو ٢٠٠٤، ص ٢٩.

(١٤٦) كان عضوًا بالحزب الشيوعى السودانى فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢، ثم التحق بالحركة الشعبية وتدرج فى المناصب حتى أصبح عضوا فى المجلس التنفيذى الوطنى.

(١٤٧) Young, John: Sudan People's Liberation Movement, Op. Cit., pp. 425, 426.

(١٤٨) إبراهيم محمد آدم حامد: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ص ٨٥، ٨٦.

(١٤٩) سيد محمد الحسن الخطيب: مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(١٥٠) راجع الخريطة رقم (٤)، توزيع الحقول المنتجة للبترول فى السودان، الملاحق، ص ٢٨٨.

(١٥١) ألوان، ١٢ أبريل ٢٠٠٢، عدد ٢١١٥.

(١٥٢) حيدر إبراهيم على (رئيس التحرير): التقرير السودانى السنوى ٢٠٠٠-٢٠٠١، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ص ٩، ١١.

(١٥٣) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ٣٠٥؛ التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٤٣٣.

(١٥٤) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦.

(١٥٥) يوسف الشريف: مرجع سابق، ص ٣٤.

# الفصل الثالث

## الجيش الشعبى فى الميدان

شكل الجيش الشعبى الذراع المسلح للحركة الشعبية، وقد اختلفت العناصر المكونة له من حيث البناء الفكرى والثقافى وأيضًا المستويات العمرية، فقد ضم بين كتائبه وفصائله أنماطًا مختلفة من الفكر والعادات والتقاليد والتوجهات، مما كان له أبلغ الأثر على أساليب قيادته وأنماط العمليات العسكرية التى قام بها فى ميدان القتال، فكيف تم تكوين وتجميع تلك العناصر التى تشكل منها؟ وما هو شكل الهيكل التنظيمى الذى تولى إدارته؟ وما هى مراحل تطور عمله العسكرى، وأهم العوامل التى أثرت فيه سلبًا وإيجابًا؟ هذا ما سنعرض له فيما يلى.

أولاً- تكوين الجيش الشعبى لتحرير السودان:

عقب الإعلان عن تكوين الحركة الشعبية فى يونيو ١٩٨٣، اتخذ جون جارانج من بلغام جنوب شرق إثيوبيا معسكرًا لتدريب قوات الجيش الشعبى، وكانت المهمة الأولى عقب حل مسألة القيادة داخل الحركة هى إعادة التنظيم والتسليح لبقايا كتائب ١٠٤، ١٠٥، وعناصر الأنيانيا ٢، الذين شكلوا نواة الجيش الشعبى، وأيضًا التوجه للقبائل الحدودية لاستقطاب الشباب للتدريب والالتحاق بالجيش[1].

اتبعت الحركة أساليب عديدة لتحقيق أهدافها، منها الأسلوب القسرى، بأن تمر قوة مسلحة على القبائل وإجبار الشباب على الذهاب لمعسكرات التدريب، أو الخداع بأن تقنع الآباء بأن الحركة أنشأت مدارس للأطفال ووجدت فرصًا لطلبة المراحل العليا فى الخارج فى شكل بعثات دراسية فى الدول التى تتعاون مع الحركة، ويطلبون من الآباء السماح لأطفالهم بالذهاب معهم إلى إثيوبيا، وهناك يتم الزج بهم فى معسكرات التدريب، أو بالإقناع عن طريق بث الحركة بعض الشعارات التى تجد قبولًا لدى بعض الشباب من الأقاليم الجنوبية تدعوهم لمحاربة الاستعمار (استعمار الشمال للجنوب)، وإثارة النعرة العنصرية والدينية[2].

تنامى الجيش الشعبى سريعًا وازدادت قوته، حيث مثل معظم أهل الجنوب مضافًا إليهم أعداد من جبال النوبا والأنجسنا ووسط السودان وغربه(٣)، حتى الأطفال لم يستثنوا من لائحة المنضمين لمعسكرات التدريب، فقد شجعت دعاية إذاعة الجيش آلاف الصغار والشباب للسير إلى إثيوبيا من أجل الذهاب للمدارس لتلقى التعليم، ولكنهم وجدوا أنفسهم فى معسكرات التدريب(٤)، وكونت بهم الحركة جيشًا من الأطفال عرف بالجيش الأحمر، تراوحت أعمارهم بين ١٢-١٣ سنة، ووصل عددهم حوالى ١٧,٠٠٠ طفلًا -طبقًا لبعض ضباط الجيش- عند خروج قوات الجيش الشعبى من إثيوبيا فى منتصف ١٩٩١(٥)، وأثناء تلقيهم التدريب العسكرى يتم إلحاقهم بالمعهد الأكاديمى للدراسات السياسية والعسكرية، التابع لإثيوبيا إداريًا والحركة الشعبية فنيًا، والممول من صندوق دعم الحركات التقدمية بكوبا(٦).

التفتت الحركة أيضًا لمحاولة استقطاب حركات التمرد الأخرى فى الجنوب التى كانت نشطة بالفعل فى تلك الفترة، مثل قوات الأنيانيا ٢، فى منطقة أعالى النيل، التى التحق عدد كبير منها بالحركة فى أكتوبر ١٩٨٣، وتولى كل من Oyai Deng Ajak، والقائد Gohn Kulang Pot، قيادة هذه الوحدات، فى نوفمبر ١٩٨٣، التحقت أيضًا حركة تحرير جنوب السودان التى تركزت فى منطقة شرق أعالى النيل، بالجيش الشعبى، بالإضافة لباقى قوات أنيانيا ٢، ببحر الغزال، تلك القوى التى انضمت للحركة وهى تحمل رؤى سياسية مختلفة حاولت بقدر الإمكان توفيقها وصهرها فى بوتقة الجيش الشعبى(٧)، كما نجحت الحركة أيضًا فى استقطاب أعداد هائلة من أبناء الجنوب المثقفين منهم والبسطاء والأميين، حتى وصل عدد المقاتلين داخل الجيش الشعبى إلى أربعين ألف مقاتل فى عام ١٩٨٦(٨).

انضمت كذلك مجموعات سياسية جنوبية، مثل حركة العمل الوطنى، واللجنة الاستوائية المركزية، ومجلس وحدة جنوب السودان، ومجلس القوات الجديدة الذى ضم عناصر من الفور والنوبا والبجا(٩)، هكذا تنامى الجيش الشعبى حيث بلغت قواته التى تخرجت من معسكرات التدريب فى إثيوبيا(١٠)، بنهاية عام ١٩٨٩، أكثر من سبعين ألف مقاتل، مقابل ستة آلاف وخمسمائة جندى، وهو تعداد القوات المسلحة السودانية آنذاك(١١).

اختلفت نوعية الكوادر المنضمة للجيش الشعبى كثيرًا عن تلك التى كونت الأنيانيا، فأغلب الكوادر والضباط والجنود فى الجيش الشعبى قد سمحت لهم الظروف التى وفرتها اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، بتلقى التعليم الأوسط والثانوى وعدد كبير منهم كانوا حاصلين على تعليم جامعى، فقد أتيحت لهم فرص التعليم فى السودان أو خارجه وخصوصًا فى مصر(١٢)، هذا بالإضافة لضباط الجيش السودانى من الجنوبيين الذين تركوا الخدمة به وانضموا للجيش الشعبى محملين بخبرات عسكرية كبيرة مما جعلهم يشكلون قوة مؤثرة داخله(١٣).

تكون الجيش الشعبى من تشكيلات متعددة، فكانت أصغر وحدة فيه هى الفصيلة وتراوح عدد جنودها بين اثنى عشر وسبعة عشر جنديًا يرأسها ضابط صف برتبة جندى أول(١٤)، ثم تتدرج التشكيلات حتى تصل إلى الكتيبة وهى أكبر تشكيلات الجيش الشعبى وتتألف من ألف وخمسمائة جندى وضابط، وهو ما يوازى تقريبًا لواء من الجيش السودانى(١٥)، أُطلق على كتائب الجيش الشعبى أسماء بعض الحيوانات مثل كتيبة (Jamus)، أول كتائب الجيش الشعبى وكانت تحت قيادة الرائد كاربينو كوانين بجانب كتائب ١٠٤، ١٠٥، وبمرور الوقت واتساع حجم التمرد تكون عديد من الكتائب، مثل كتيبة (Jarad ،Locust)، التى تكونت فى عام ١٩٨٤ وكانت تحت قيادة سلفاكير(١٦)، وكتائب (Mour Mour) ١٩٨٥، (Kazuk) ١٩٨٦، (Zalzal) ١٩٨٧، (Intifadha) ١٩٨٨، (Intisar) ١٩٨٩، وانتشرت معسكرات التدريب داخل الأراضى الإثيوبية، فبجانب بلغام كان هناك معسكرات فى ديما Dima، وبوما Buma، وبونجا Bonga، بالإضافة للقوات المتحركة.

وبحلول عام ١٩٩١، تراوح عدد قوات الجيش الشعبى بين ١٠٠٠٠٠ و١٢٠٠٠٠ مقاتل، مما مكنه من خوض المعارك ضد القوات الحكومية وتسجيل انتصارات مدوية وسريعة(١٧)، فمنذ ١٧ نوفمبر ١٩٨٣، وهى أولى معارك الجيش الشعبى فى ملوال وإسقاطه لأربع طائرات هيلوكوبتر، وإجبار الشركات العاملة فى التنقيب عن البترول على الرحيل(١٨)، فقد نجح الجيش الشعبى فى السنوات التالية فى شل حركة الحياة فى الإقليم الجنوبى بصورة كاملة، بل تمكن فى نهاية عام ١٩٨٧، من

احتلال مدينتى الكرمك وقيسان فى جنوب شرق السودان[١٩]، بمساعدة سلاح الطيران الإثيوبى، فكانت تلك المرة الأولى التى تمكن فيها الجيش الشعبى من نقل الحرب إلى شمال السودان باستثناء منطقة جبال النوبا التى استطاع الجيش الشعبى أن ينشئ فيها قواعد ومعسكرات مختلفة[٢٠].

كان لهذا الحادث رد فعل حاد فى العالم العربى بسبب قرب هذه المناطق من محطة توليد الكهرباء الاستراتيجية فى الروصيرص والدور الإثيوبى فى المعركة، فقدمت بعض الدول العربية مثل العراق والأردن معدات عسكرية بصورة علنية للحكومة السودانية[٢١]، هذا بجانب سيطرته على مدينة بيبور وكبويتا فى العام نفسه، ومع حلول عام ١٩٩١، فإن المناطق الممتدة من شرق نهر النيل من الحدود مع كينيا وأوغندا صعودًا إلى مصب نهر السوباط[٢٢]، كانت تحت سيطرة الجيش الشعبى، وكذلك غرب إقليم الاستوائية ما عدا (ياى، روكون، تريكاكا، جوبا)[٢٣]، كانت أيضًا تحت سيطرة الجيش الشعبى.

صاحب هذه الانتصارات العسكرية المدوية أعمال سلب ونهب وقتل مروعة لأهل الجنوب، ارتكبها جنود الجيش الشعبى، ففى ديسمبر ١٩٨٤، عبرت مجموعة من قوات الجيش الشعبى نحو منطقة تريكاكا موطن قبائل المندارى وقامت بعمليات سلب ونهب واغتصاب للنساء، وهو الحادث الذى دفع قبائل المندارى للتحالف مع الحكومة والانضمام للميليشيات الحكومية، وتكررت هذه الحوادث فى مناطق متفرقة من الجنوب، ومرت دون مسائلة أو عقاب لمرتكبيها.

كان الجيش الشعبى يعرف بأنه جيش ريفى مؤلف من متطوعين مدفوعين للعمل عبر عواطفهم الوطنية والقومية، كان تدريبهم قاسيًا، وعلى الرغم من ذلك كان الجنود يثابرون حتى نهاية تدريبهم ليلتحقوا بالجبهات المختلفة، وكانت معنوياتهم مرتفعة تتنامى مع كل انتصار عسكرى يسجل وتغطية وسائل الإعلام العالمية، فتسارع وتيرة الانتصارات العسكرية ضد نظام نميرى، والتى كانت صورته ومصداقيته تتهاوى عالميًا ومحليًا نتيجة لفرض أحكام الشريعة الإسلامية والمزيد من القوانين التعسفية، تعززت صورة الجيش الشعبى ومصداقيته فى المقابل، ولكن هذه

الصـورة الإيجابيـة لم تدم طويلًا، وبـدأت تخبو نتيجة التصرفات والأعمال الطائشـة لبعـض أفراده وضباطه مـع أهل الجنوب[٢٤].

كانـت أول فكـرة تتأصل فى ذهن جندى الجيش الشـعبى هى خطاب زعيمهم، «البندقيـة هى كل شـىء بالنسبة لـك، إنهـا والدك..والدتك.. إنهـا زوجتك.. إنها طفلـك.. إنهـا كل شـىء آخر تحتاج إليه فى حياتك»، عندمـا يكرر الزعيم مثل هذه الشـعارات مـرات ومرات فـى كل حفل تخريج للمجنديـن وبالأخص عندما يكون ذلك البيان مصحوبًا بأغان عسـكرية، وعندما تتواصل تلك الممارسـات طوال ٢٢ عاماً دون تصحيح أو دون قواعد سـلوك أو سـيطرة فلا شـك إذن أن زعامة الجيش الشـعبى قد خلقت ثقافة هيمنة البندقية فى مجتمع جنوب السـودان[٢٥].

هكذا ركزت برامج التدريب على عسـكرة الجنود مع إهمال وتجاهل للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، فكانت الأولوية والهدف الأسمى هو تدمير العدو وما يسـتلزم ذلك من كفاءة عسـكرية، الأمر الذى انعكس على المدن والقرى التى احتلها الجيش الشعبى وأصبحت تحت إدارته، فقد فشل فى إدارة هذه المدن وهو ما تبعه تدهور فى مسـتوى المعيشـة هناك؛ مما دفع بسـكانها للفرار منها إلى المناطق التى تخضع لسـيطرة الحكومة، حيث التحق عدد منهم بالميليشيات الحكومية[٢٦].

لم يقتصر الأمر على برامج التدريب التى كان يتلقاها المجندون داخل المعسكرات، ولكـن بلـغ إلى حد التلاعب بالمعتقدات الدينية لبعض القبائل بالجنوب حتى يتقبلوا فكـرة أن يقاتـل أهـل الجنـوب بعضهـم البعض، فالنوير، على سـبيل المثـال، كانت معتقداتهـم تقضـى بضرورة أن يتطهر مـن يقتل أحد بالرصاص من دم المقتول حتى لا يحرم الثواب الذى يلاقيه بعد الموت، لذلك أدرك رياك مشـار عقب انشـقاقه عن الحركة أن مثل تلك المعتقدات لدى النوير ستجعلهم يرفضون الانضمام لقواته التى تحـارب قـوات جارانـج، ولذلك قام بمحاولة تمزيـق هذا الارتبـاط الروحى لديهم، حيـث حـاول جاهـدًا إقناعهـم بوجود نوعين من الحـرب ونوعين مـن القتلى، وأن القتـل تحـت مسـمى حرب الحكومـة -كما قال- يخلـو تمامًا من أى عقـاب إلهى أو روحـى، فقد هدف مشـار إلى تشـجيع المجنديـن من أهل النوير إلى إبعاد أى مشـاعر

تتعلق بالمسئولية الشخصية عن القتل الذى يتم تنفيذه عن طريق الأوامر الصادرة من القيادة العسكرية، هكذا حاول رياك إضعاف بل هدم أى حاجز يقف بينه وبين ولاء قواته له حتى ولو كان هذا الحاجز هو معتقدات دينية أو روحية[٢٧].

إن العسكرة على كافة المستويات الحياتية فى الحركة والجيش على حساب التجييش السياسى والتوعية أدت إلى عسكرة مؤسساته، وإلى خلق أمراء حرب وقوات متوحشة وسلطة عسكرية مطلقة، فقد تنازع ضباط الجيش الشعبى على المراكز والرتب العسكرية حتى ولو كان فى ذلك تعريض مبادئ التحرير للخطر، فالهوس بالنظام العسكرى أنتج قيادة عليا معزولة عن الكتل الشعبية، وأدت العسكرة والتخلى عن الدور السياسى والاجتماعى إلى تدهور الآليات السياسية والعسكرية[٢٨]، فقد كان الهدف الأساسى للقيادة هو التعبئة من أجل استلام السلطة ثم تأتى كافة الإجابات حول خلق تحول ضرورى فى المجتمع السودانى وخلق سودان اشتراكى موحد[٢٩]، وهو الأمر الذى ظهرت تداعياته جلية فى عام ١٩٩١، بعد انقسام مجموعة الناصر وما عكسه من انهيار داخلى للحركة وذراعها المسلح، واستتبعه محاولات قائد الحركة الشعبية لإعادة إصلاح الوجه العسكرى لها، كما تم عرضه خلال الفصلين السابقين.

ثانيًا- الهيكل التنظيمى للجيش الشعبى:

بعد أن تم تكوين الجيش الشعبى، مثلت القيادة العسكرية العليا أعلى قمة هيكله التنظيمى Military High Command (MHC)[٣٠]، وتألفت من جون جارانج القائد الأعلى للجيش، والملازم كربينو كوانين (نائب القائد الأعلى)، والملازم وليم نون (نائب رئيس هيئة الأركان)، والرائد سلفاكير (نائب رئيس هيئة العمليات الاستخباراتية)، والرائد أروك طون أروك (نائب رئيس هيئة الخدمات اللوجستية وشئون إدارة الجيش)[٣١].

سيطرت القيادة العسكرية بعد ذلك على الموقف برمته داخل الحركة، وتم الترويج لعدم جدوى العمل السياسى، وأن المطلوب فقط فى تلك الفترة هو القوة العسكرية لانتزاع النصر، واتخذت الحركة منحى حاد نحو الاعتماد المفرط على

القوة العسكرية[٣٢]، خاصة عقب مقتل بنجامين بول فى أديس أبابا فى سبتمبر ١٩٨٤، وكان بنجامين وقتها ممثلاً للحركة فى لندن وغرب أوروبا، تم اختطافه فى مطار أديس أبابا وإعدامه بمساعدة قوات الأمن الإثيوبى، وذلك بعد أن اختلف مع جارانج حول الجمع بين قيادة الجناح العسكرى والسياسى للحركة[٣٣]، ويعد هذا الحادث بقليل تم تجريد العضوين المدنيين فى اللجنة التنفيذية التى تم إنشاؤها حينذاك (جوزيف أودوهو ومارتن ماجير)[٣٤]، من كافة سلطاتهم، وأجبروا على البقاء دون عمل فى مدينة نازريت على بعد ١٠٠ كم جنوب شرق أديس أبابا، ثم وجهت لهم تهمة محاولة تدبير انقلاب عسكرى، وتم اعتقالهم فى مارس ١٩٨٥[٣٥]، ثم أعدم ماجير فى يناير وأودوهو فى مارس ١٩٩٣، بواسطة قوات الجيش الشعبى[٣٦]، وكان اعتقال هاتين الشخصيتين خاتمة لمصير اللجنة التنفيذية المؤقتة التى كانت تمثل آخر مظهر من مظاهر القيادة الجماعية داخل الحركة[٣٧].

ظلت القيادة العسكرية العليا تتولى تنظيم العمل العسكرى للجيش الشعبى إلى أن تم حلها عام ١٩٩١، عقب إعلان انقلاب الناصر، وتم إنشاء مجلس قيادة هيئة الميدان العام General Field Staff Command Council (GFSCC)، الذى ضم كل قادة الجيش الشعبى (سبعين قائدًا)، ويدأ هذا المجلس فى تشكيل لجان متخصصة ومتنوعة يتولاها صفوة من القادة الشباب المدربين على عمليات صنع القرار، وكانت مهمة تلك اللجان دراسة أوضاع الجيش وصياغة توصيات حول كيفية تطوير وتعزيز الأداء العسكرى على كافة محاور العمليات العسكرية[٣٨].

أعقب ذلك انعقاد مؤتمر توريت، الذى اجتمع خلاله كافة القادة داخل الجيش، فى محاولة من قائد الحركة لإعادة بناء وتنظيم الجيش على أسس وبنى جديدة[٣٩]، لذلك فقد اقترحت القيادة العليا خلال المؤتمر الفصل بين الإدارة المدنية والجيش فى المناطق المحررة، أما فى المناطق التى تشهد نزاعًا عسكريًا فإن قائد الجبهة هو الذى يحدد نوع الإدارة الذى يطبق فيها[٤٠].

وخلال مؤتمر شقدوم الذى عقدته الحركة الشعبية فى أبريل ١٩٩٤، تم وضع هياكل جديدة لإدارة الجيش الشعبى[٤١]، الذى خولت له السلطات التنفيذية

والقضائية[٤٢]، وأعيد تنظيمه، وأصبح جون جارانج على قمته ليشغل منصب القائد العام للقوات ووزير للدفاع، لتتفرع بعد ذلك الهيئات المختلفة لقيادة الجيش، تأتى فى مقدمتها هيئة المخابرات والأمن الخارجى، ثم هيئة الأركان، والاستخبارات العسكرية ثم نواب رئيس هيئة الأركان ليتدرج الهيكل التنظيمى[٤٣]، بعد ذلك من قادة الوحدات العسكرية إلى قادة المناطق ثم قادة المقاطعات وأخيرًا قادة المحليات[٤٤]. كما أنشئ أيضًا المجلس العسكرى العام / The General Military Council GMC، وهو الهيئة الاستشارية التقنية للرئيس والقائد الأعلى للقوات فيما يتعلق بالشئون العسكرية التقنية والاستراتيجية والتخطيط والقضايا الإدارية، وأنشئ أيضًا المجلس القومى للأمن والحرب / The National Security and War Council NSWC، وهو عبارة عن هيئة استشارية تقنية للمجلس التنفيذى الوطنى فيما يتعلق بالتخطيط وإدارة الحرب والأمن العام، وتكون من الرئيس ونائبه، وسكرتير الدفاع، وسكرتير الشئون الداخلية، وسكرتير الشئون القانونية، واللجنة القومية للبوليس، ومدير المخابرات العسكرية، ومدير الأمن العام[٤٥].

واصل جارانج بعد ذلك محاولاته من أجل إضفاء مزيد من التحسينات على الوجه العسكرى للحركة، ففى سبتمبر عام ١٩٩٥، عقد مؤتمرًا لضباط وقيادات الجيش الشعبى، وكانت من أهم موضوعات أجندة المؤتمر، النظام داخل الجيش، والعلاقات بين الجيش والسكان المدنيين، والفساد الداخلى، والنظام الطبقى، والتعبئة، والترقية والتقاعد والضوابط الحاكمة، وتأثير سلوك الجيش على صورة الكفاح داخليًا وخارجيًا[٤٦].

وفى الأول من مارس ١٩٩٨، أعادت الحركة الشعبية صياغة أجهزتها الإدارية وهيكلتها وفق نمط ومسميات جديد[٤٧]، ووضع المجلس العسكرى المركزى على رأس الهيكل التنظيمى للجيش الشعبى، ومع كل المحاولات التى بذلها قائد الحركة الشعبية من أجل التخفيف من حدة العمل العسكرى وإيجاد دور أكبر للعمل السياسى بين أهل الجنوب، إلا أنه عاد خلال اجتماعات الحركة ٢٢-٢٩ ديسمبر ١٩٩٩، للتوصية بتفعيل دور العمليات العسكرية فى جبهات القتال، وتنفيذًا لتلك التوصيات أصدر قائد الحركة قرارًا آخر بإعادة تكليف مجموعة من قيادات الجيش

الشعبى كقادة للعمليات العسكرية على الجبهات المختلفة للقتال (إقليم أعالى النيل، وإقليم الاستوائية، وإقليم جنوب كردفان، وإقليم بحر الغزال، وإقليم جنوب النيل الأزرق، وإقليم شرق السودان)، كما اشتملت توصيات أخرى لقائد الحركة على ضرورة الاهتمام بإنشاء مشروعات البنية التحتية للمناطق التى يتم تحريرها(٤٨).

ثالثًا– العمل العسكرى للجيش الشعبى

منذ النشأة حتى انتهاء المرحلة الديمقراطية:

تصاعد العمل العسكرى عقب إعلان ميلاد الحركة الشعبية وذراعها المسلح، فى الجنوب على شكل حرب عصابات، فقد بدأت أولى عملياته العسكرية فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٣، استولى فيها على ملوال وتقدم بعد ذلك لمدينة الناصر فى ١٢ ديسمبر، واستطاع الجيش بقيادة وليم نون إسقاط أربع طائرات هليكوبتر وأسر تسعة عمال من الشركة الفرنسية العاملة فى مشروع قناة جونجلى(٤٩)، وكذلك ثلاثة عمال من شركة شيفرون العاملة فى مجال التنقيب عن البترول(٥٠)، وأصدرت الحركة الشعبية منشورًا تطالب فيه الحكومة الفرنسية بأن تعترف بالحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان، وأن توقف عملها فى قناة جونجلى فورًا(٥١).

وفى ٨ فبراير ١٩٨٤، بدأ الهجوم الثانى للجيش الشعبى بقيادة الرائد كربينو كوانين بقصف مدينة ملكال(٥٢)، والاستيلاء عليها(٥٣)، وخلال الشهر نفسه أعاد الجيش الشعبى هجماته على مناطق عمل الشركة الفرنسية فى قناة جونجلى، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أفراد من طاقم عملها، وسقط عدد من القتلى من طاقم عمل شركة شيفرون الأمريكية مما دفع بهاتين الشركتين لإنهاء عملهما فى الجنوب وتوقف مشروعات التنمية الاقتصادية فى الإقليم الجنوبى(٥٤)، وأعلن الجيش الشعبى أنه قد أعطى تحذيرات متكررة لهاتين الشركتين بأن الإقليم الجنوبى قد أصبح منطقة حرب، وعليهم إخلاء المنطقة(٥٥)، وقد اعتبرت الحركة أن ما قامت به من إغلاق للمشروعات القائمة فى الجنوب قد حرم نميرى من ثروات الجنوب التى قد تمكنه من الاستمرار فى السلطة ومحاربتهم(٥٦)، كما واصل الجيش الشعبى أعماله العسكرية فى تلك الفترة فى منطقة جنوب أعلى النيل، فاستولى على منجلا

وتاراكيـكا Tarekeka[٥٧]، وبحلـول منتصـف عـام ١٩٨٤، أصبح كثـير من مناطق شـرق النيل الأبيض[٥٨]، تحت سيطرة الجيش الشـعبى[٥٩].

توالـت هجمـات الجيش الشـعبى طوال فصلى الربيع والصيف من العام نفسـه فـى مناطـق أعالى النيل وبحر الغزال، وشملت تلك الهجمات تحطيم كوبرى السـكة الحديد فوق نهر لول الذى كان يربط مدينة واو بالشمال، ومن ثم فقد عزلها هذا عن باقى مناطق الشـمال، كما زادت الهجمات على بوشـالا Pochala، واسـتولى أيضًا علـى مدينة بيبور وتمركزت قوات الجيش الشـعبى حـول واو[٦٠]، وبعد فترة قصيرة من الهدوء النسبى شنت قوات الجيش الشعبى هجومًا فى نهاية أغسطس على باخرة نيلية فى نهر السـوباط، وقضت على عدد كبير من قوات الجيش السـودانى قوامها ٣٩٣ جنديًا، واسـتولت على ما تحمله الباخرة من مؤن وذخيرة[٦١].

وقبل نهاية عام ١٩٨٤، شـن الجيش سلسـلة من الهجمات فى منطقة أعالى النيل بدأها بالاستيلاء على مدينة بيليت Bailiet، على بعد اثنى عشر ميلًا شرق ملكال، وفى منطقة بحر الغزال هاجمت مدينة رومبيك، وقد كسبت أنشطة الجيش الشعبى فى نهاية ديسمبر من العام نفسه أهمية أكبر عندما باتت تهدد مدينة جوبا العاصمة[٦٢]، هذا ولم تبلغ قوات الجيش الشعبى حينذاك سوى ما يقرب من خمسة آلاف مقاتل[٦٣]، فقد كان من الصعب على الجيش السودانى أن يهزم قوات الجيش الشعبى التى تتبع أسلوب حرب العصابات وتنتشر فى الأدغال الكثيفة بالجنوب[٦٤].

ومع بداية عام ١٩٨٥، واستمرار فرار كثير من قوات الجيش السودانى والتحاقها بالجيش الشـعبى، أصبح الجيش الشـعبى قادرًا على توسـيع نشـاطه العسـكرى فى الجنوب، فقد تراوح عدد قواته ما بين سـتة آلاف وعشـرة آلاف مقاتل[٦٥]، مما مكنه مـن مضاعفـة هجماته، فبدأ العام بالهجوم على حاميـة ونكاى Wankai، فى أعالى النيـل وتونجـا Tonga، ونفـذت سلسـلة من الهجمـات فى منطقة بحـر الغزال على مناطـق Yirol، Aluakluak، Kaiok، ورومبيـك[٦٦]، وتمركزت فى مناطق أخرى فـى الاسـتوائية مهددة بالاسـتيلاء علـى جوبا[٦٧]، وتخلل ذلك النشـاط العسـكرى أعمـال قتـل لأسـرى من جنـود الجيش السـودانى وخطف مسـئولين مـن الحكومة

السـودانية[٦٨]، ووصلت هجمات الجيش الشعبى إلى مناطق الليرى ومشاريع منطقة البيضا، ومدينة كالوقى، وتمكنت من إحراق مشروع كورو التابع لمؤسسة جبال النوبا الزراعيـة بمنطقـة جنـوب كردفان[٦٩]، واسـتولت على قرية وانيـت، وفايوار جنوب مدينة الرنك[٧٠]، وبلغ القتلى فى صفوف الجيش السودانى جراء هذه الهجمات فى منطقة جنوب كردفان والنيل الأبيض حوالى ٢٨٩ قتيلاً، هذا بجانب إغلاق مشاريع الزراعة بالبيضا ومشـاريع مؤسسـة جبال النوبا الزراعية[٧١].

هكذا حققت الحركة الشـعبية بقوتها العسـكرية فى غضون سنوات قليلة عديدًا من أهدافها السياسية والعسكرية لتلك المرحلة[٧٢]، بالإضافة إلى نجاحها لدرجة كبيرة فـى نشـر دعوتها فى الدول الأوروبيـة[٧٣]، كما حمل وصول قوات الجيش الشـعبى لمناطـق بالقـرب من حدود الشـمال رسـالة قوية لقادة الشـمال بأن الحركة الشـعبية ليسـت فقط حركة أهدافها الجنوب وإنما تسـتهدف تحرير السودان بأكمله[٧٤]، ولهذا فقـد شملـت عمليات الجيش الشـعبى فى آنذاك أهدافًا مختـارة بعناية تخدم أهدافها، ونتيجة لذلك أعلنت حكومة الخرطوم فى ٢٩ أبريل ١٩٨٤، حالة الطوارئ فى كل الإقليـم، وكان هذا اعترافًا من جانبهـا بتدهور الحالة الأمنية بالجنوب[٧٥].

انتقلت السـلطة للجيش فى ٩ أبريل ١٩٨٥، وأعلن راديو الجيش الشـعبى عدم اعترافه بسلطة المجلس العسكرى، الأمر الذى أعقبه تجدد القتال بعد أن انقضت المهلة التـى أعطاها جارانج للمجلس العسـكرى حتى يسـلم السـلطة لحكومـة مدنية[٧٦]، ولكـن فـى هذه المرة تجاوز العمل العسـكرى للجيش الشـعبى محـاوره التقليدية فى الجنـوب، ليصـل إلى مناطـق شمالية شـرقية وشمالية غربية داخل حدود السـودان، فقـد شـهدت تلـك الفترة هجمات للجيش الشـعبى على منطقة جبال الأنجسـنا فى الشمال الشرقى من مدينة الكرمك وتمركزها بالقرب من مناطق آهلة بالسكان ذات بُعـد اسـتراتيجى مهم، إذ تفتح الطريق مباشـرة إلى منطقة النيـل الأزرق، حيث يقع خزان الروصيرص ومشـروع الدمازين الزراعى[٧٧]، تلك المشـروعات ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة[٧٨]، هذا مع استمرار تدفق أعداد ليست بالقليلة من قوات الجيش السـودانى للانضمام لصفوف الجيش الشعبى[٧٩].

أحكمت قوات الجيش الشعبى قبضتها على أجزاء كبيرة وواسعة من منطقة أعالى النيل، وشنت غارات على مدن الإقليم الكبيرة مثل بانتيو، وبور، وملكال، ووسعت العمليات العسكرية فى بحر الغزال، وسيطرت على يرول فى ديسمبر ١٩٨٥، وتحركت شرقًا لتحتل أهم مدن المنطقة وهى رومبيك[٨٠]، فى ٥ مارس ١٩٨٦[٨١]، وفى الاستوائية قطعت الطريق الحيوى الذى يربط العاصمة جوبا بمدينة بور، ثم هاجمت بعد ذلك مدينة كبويتا[٨٢]، التى تقع بالقرب من الحدود الكينية[٨٣]، وواكب ذلك أيضًا محاصرة الجيش الشعبى لمدينة الناصر وضرب البواخر التى تمر بين كوستى وملكال، الأمر الذى قوبل برفض الحكومة أى هدنة مع الحركة الشعبية[٨٤].

هكذا شهدت ساحة الصراع العسكرى فى جنوب السودان تصعيدًا خطيرًا، خاصة بعد أن تحول الجيش الشعبى من أسلوب حرب العصابات إلى أسلوب الدفع بآلاف من الأفراد المسلحين للسيطرة على محاور ممتدة لمحاصرة مواقع الجيش السودانى فيها لإجباره على تركها وإعلانها مناطق محررة، وهو الأمر الذى طرح احتمالاً قويًا وقتها أن تدخل الحرب بين الطرفين مرحلة جديدة من التصعيد والتصعيد المضاد، خاصة بعد أن أعلن المجلس العسكرى رفض أى هدنة مع الجيش الشعبى، الأمر الذى أضعف فرص التوصل لأى حلول بين الطرفين[٨٥]، فقد أصبح موقف الحركة العسكرى أكثر قوة بمرور الوقت مع تزايد نشاطها العسكرى الموسع[٨٦].

تسلم الصادق المهدى السلطة فى البلاد عقب الانتخابات التى أجريت فى أبريل ١٩٨٦[٨٧]، ومع تضارب مواقف الأحزاب التى شكلت الحكومة آنذاك[٨٨]، حول إعلان كوكادام[٨٩]، وما أعقبه أيضًا من تأرجح موقف حكومة المهدى من مبادرة السلام السودانية[٩٠]، وانسحاب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة[٩١]، تصاعدت العمليات العسكرية للجيش الشعبى مستغلة الفترة الحزبية التى انشغل فيها رجال السياسة بالصراع من أجل المناصب وكراسى الحكم، بالإضافة لعجزهم عن دعم القوات المسلحة[٩٢]، واحتلت قوات الجيش الشعبى مدينة الجكو الواقعة بالقرب من الحدود الإثيوبية[٩٣]، فى ٣١ مايو ١٩٨٧، مدينة الكرمك[٩٤]، وقيسان فى أكتوبر من العام نفسه، والبيبور فى مارس ١٩٨٨، كما أطلقت قوات الجيش

الشعبى النار على طائرة وزير الدفاع الفريق عبد الماجد حامد خليل فى سماء مدينة واو[٩٥]، فى نفس يوم وصول السيد الميرغنى بعد توقيعه على مبادرة السلام[٩٦]، ثم سقطت مدينة كبويتا والناصر فى يناير ١٩٨٩، ثم تبعهم سقوط مدينة توريت، وكايا، ونيمولى، وجميزة، ومنجلا، وبور، وأكوبو فى العام نفسه[٩٧]، هكذا شهد هذا العام سقوط عدد من المدن المهمة الرئيسة وحاميات أساسية للجيش السودانى[٩٨]، بالإضافة لانتقال نطاق العمليات العسكرية للجيش الشعبى نحو الشرق باحتلالها لمدينتى الكرمك وقيسان، وهو الأمر الذى دفع حكومة الخرطوم لطلب العون العسكرى من الأقطار العربية مثل العراق، والأردن، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وإيران[٩٩]، بل شاركت قوات عسكرية لهذه الدول فى عمليات استرداد هذه المدن[١٠٠]، فقد كان أكثر ما يقلق حكومة الخرطوم هو احتمال سيطرة قوات الجيش الشعبى على خزان الروصيرص الذى يبعد عن الكرمك بنحو ١٨٠ كم فقط، وبذلك يستطيع أن يتحكم فى شريان المياه الرئيسى لشمال السودان[١٠١]، وقد بدا واضحًا أن القوات المسلحة السودانية تواجه مأزقًا وعجزًا خطيرًا فى مقابل التفوق العددى والتقنى لقوات الجيش الشعبى، التى كسبت كثيرًا من النقاط والمدن والحاميات واتسعت الرقعة التى يسيطر عليها فى الجنوب[١٠٢].

ومع بداية عام ١٩٨٩، كانت الحركة فى قمة قوتها ونشاطها السياسى والعسكرى، وكانت الحركة وقياداتها يشعرون بقرب تحقيق أهدافهم وبناء السودان العلمانى الاشتراكى الموحد على أنقاض جيش الشمال الرجعى وحكومة النخبة الشمالية والجنوبية الانتهازية فى الخرطوم[١٠٣].

رابعًا- العمل العسكرى للجيش الشعبى فى مواجهة حكم الإنقاذ:

مع وصول حكومة الإنقاذ للسلطة بعد الانقلاب العسكرى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، أعلنت الحركة الشعبية عن موقفها الرافض لهذه السلطة[١٠٤]؛ وطالب جارانج فى تصريح لإذاعة الجيش الشعبى باستقالة حكومة الإنقاذ وعودة الأحزاب للحكم متهمًا الجبهة الإسلامية بالعمل من أجل فصل الجنوب عن الشمال[١٠٥]، خاصة بعد أن كثف البشير من اتصالاته لعقد مزيد من صفقات الأسلحة[١٠٦].

صعّد الجيش الشعبى من عملياته العسكرية فى منطقة أعالى النيل[١٠٧]، وتمكنت قواته التى أطلق عليها «النجم الساطع»، المقسمة لثلاث كتائب (بلفام، وفاشودة، وشمس)، من عمل كمين لقوات الجيش السودانى فى خور تيبور على بُعد ستة أميال غرب مدينة كاكا، وكبدت قوات الجيش السودانى خسائر كبيرة[١٠٨]، هذا فى الوقت الذى واصلت فيه حكومة الإنقاذ من تعزيز قوات الدفاع الشعبى Popular Defence Forces، ورفع راية الجهاد ودعوة أهل الشمال للشهادة فى حربهم بالجنوب[١٠٩]، وألزمت كافة الشباب السودانيين الشماليين بضرورة الحصول على شهادة تثبت حصولهم على تدريب عسكرى ضمن صفوف قوات الدفاع الشعبى قبل التحاقهم بأى جامعة[١١٠].

لم يستمر الأمر كثيرًا على هذه الوتيرة، ففى بداية عام ١٩٩١، شهد الجيش الشعبى عديدًا من الانقسامات والصراعات داخلية، أدت إلى تراجعه أمام الجيش السودانى فى كثير من المواقع[١١١]، واستعادت حكومة الخرطوم مدينة كاكا، ودمرت معسكرات الجيش الشعبى هناك، كما تمكنت من فك الحصار عن مدينة روميك، ولكن فى يناير ١٩٩١، تمكن الجيش الشعبى من إحكام قبضته على مدينة كاجوكاجى الواقعة بالقرب من الحدود الأوغندية[١١٢]، فى المنطقة الاستوائية، وفى أول فبراير من العام نفسه تمكنت قوات الجيش السودانى من استرجاع مدينة ياى فى أقصى جنوب الاستوائية[١١٣].

وإلى جانب إضافة حكومة الإنقاذ بُعد الجهاد فى سبيل الله على الحرب ضد أبناء الجنوب الكفرة[١١٤]، استمرت فى تسليح القبائل العربية فى مناطق التماس، التى لبت نداء الجهاد الذى أعلنته حكومة البشير، وفى المقابل قبلت القبائل الجنوبية بتحدى خوض المعارك مع القبائل العربية فى شمال بحر الغزال وجنوب كردفان لتسقط أرواح لا تعد ولا تحصى من الطرفين[١١٥]، ولم يقتصر هذا التسليح على القبائل العربية فقط، وإنما امتد بعد ذلك ليشمل بعض القبائل الجنوبية مثل المنداری، والددينقا، والبارى، والمورلى، التى رأت فى الحركة والجيش الشعبى تهديدًا لها، ولذلك قامت بدور الوكلاء لحكومة الخرطوم فى حرب الجنوب[١١٦].

وفـى المقابل كان للجيش الشـعبى بـين عامـى ١٩٨٩-١٩٩١، اليد الطولى على تلـك القـوات وذلـك بعـد احتلاله للمنطقـة الاسـتوائية بالكامل، ما عـدا حاميات جوبـا ويـاى ومنطقة بحر الغزال الريفية، ومسـاحة من منطقة أعالى النيل جنوب نهر السـوباط، فكان الشـعور العام بين ضباط الجيش الشـعبى وجنوده فى الجنوب هو القدرة على السـيطرة على جوبا ودفع الحرب نحو نهايتها، إلا أن إعلان الناصر فى أغسـطس ١٩٩١، مثل صفعة مأسـاوية لتلك الآمـال والطموحات(١١٧).

### ١- إعلان الناصر أغسطس ١٩٩١ وأثره على العمل العسكرى للجيش الشعبى لتحرير السودان:

كان للتطـورات السياسـية التـى حدثـت علـى المسـتوى الإقليمى عظيـم الأثر على أوضاع الحركة والجيش الشـعبى، فقد سـقط عرش الرئيس الإثيوبى منجسـتو هايلاميريـام(١١٨)، فـى مايـو ١٩٩١، تـاركًا السـاحة السياسـية فـى القـرن الأفريقى لوضـع جديـد مغاير لسياسـاته وتحالفاته(١١٩)، وبهذا فقد خسـرت الحركة الشـعبية الدعـم الخارجى الأكبر لها، وكذلك خسـرت قواعدها فى الأراضى الإثيوبية، فبعد انسـحابها من تلك المناطق واجهت قيادة الحركة الشـعبية وضعًا سياسيًا وعسـكريًا وإنسانيًا خطيرًا، فإعادة توطين العائدين والتحرك من أجل الحصول على مساعدات عاجلـة للتخفيـف عنهـم لم تكـن مهمـة سـهلة، خاصـة مـع تركيـز القـوات الجوية السـودانية قصفها لمخيمات العائدين فى منطقة نهر السوباط، بالإضافة لشيوع حالة مـن الاسـتياء من أسـلوب القيادة داخل صفـوف الحركة والجيش(١٢٠)، مما أدى إلى انشـقاق ثلاثة من كبار أعضاء القيادة السياسـية والعسـكرية العليا للحركة والتمرد على قيادتها وتكوين ما عرف بجناح الناصر، وبهذا انقسمت الحركة الشعبية والجيش الشـعبى لجناحـين متصارعين: جناح توريـت وجناح الناصر.

ما لبث هذا الانشقاق بين الفريقين أن تحول إلى شرارة أدت إلى اندلاع مواجهات واسـعة النطاق بين أكبر مجموعتين عرقيتين فى الجنوب الدينكا والنوير، فقد حارب أهـل الجنـوب بعضهـم البعض، وأصبحت أرض السـودان مشـهدًا لصـراع شمالى جنوبى وصراع آخر جنوبى-جنوبى(١٢١). فعندما تحدى رياك مشار النويرى الأصل

ولام أكول المنتمى لقبيلة الشلك قيادة جون جارانج الدينكاوى الأصل، أطلق ذلك العنان للحرب بين قبيلتى الدينكا والنوير على أوسع أشكالها، والتى خلفت ثلاثمائة ألف قتيل من الجانبين، واعتبر أهل النوير أن الحركة تسيطر عليها الدينكا، ممثله فى سبعة أعضاء من مجلس قيادتها[١٢٢].

فى أكتوبر ١٩٩١، توغلت قوات رياك مشار إلى بور معقل قائد الحركة الشعبية جون جارانج، وقتلوا مئات المدنيين وتهجير أكثر من ٧٠٪ من أهلها فيما أطلق عليه مذبحة بور[١٢٣]، الأمر الذى واجهه جارانج بنفس الحدة والعنف والدموية فقامت قوات الجيش الشعبى بهدم عدد من قرى النوير، وتتابعت الأحداث على الوتيرة نفسها، وغرق الجنوب فى مستنقع العنف والصراع الجنوبى-الجنوبى، كما أضاف عنصر وجود الثروة البترولية بمناطق النوير غرب أعالى النيل عاملًا إضافيًا دفع كلًا من مشار وجارانج وحكومة الخرطوم لمزيد من التكثيف للعمليات العسكرية فى هذه المناطق لمحاولة السيطرة عليها[١٢٤]، وهو الأمر الذى تفاقمت على إثره حدة الجرائم التى ارتكبت بحق أهل هذه المنطقة[١٢٥]، التى ضمت أيضًا قبائل من الدينكا، مما دفع الأمم المتحدة لوقف عمليات الإغاثة التى كانت تقوم بها المنظمات التابعة لها فى الجنوب لمعسكرات اللاجئين فى شرق الاستوائية، بعد أن تم اغتيال عدد من العاملين فى هذه المنظمات[١٢٦].

وهكذا انقسمت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أكثر من فصيل، ودارت رحى الحرب بين تلك الفصائل بين عامى ١٩٩٥-١٩٩٦، فقد دار الصراع بين القوات الموالية لرياك مشار، وأخرى موالية لوليام نون يانج وجون لوك جوك، كذلك اصطدم مناصرى جارانج مع مؤيدى كاربينو كوانين[١٢٧]، وأصبح الصراع الجنوبى-الجنوبى ظاهرة تغذى نفسها بنفسها وتزيد من تعقيد الوضع الإنسانى لغياب هوية أهل الجنوب وعدم وجود استراتيجية موحدة تربط بين القبائل [١٢٨].

بدأت حكومة الإنقاذ شن حملات عسكرية موسعة لمحاولة استرداد المدن والمواقع التى سيطرت عليها قوات جارانج من قبل، مستغلة حالة الضعف والتفكك التى عانت منها قوات الجيش الشعبى (جناح توريت)، بالإضافة لانضمام جناح الناصر

المنشق ليعمل جنبًا إلى جنب مع القوات السودانية[١٢٩]، بدأت حكومة البشير عملياتها العسكرية منذ ٩ مارس ١٩٩٢، مستغلة موسم الجفاف فى الجنوب، وأطلقت عليها اسم «عمليات صيف العبور»، واستطاعت خلالها طرد قوات الجيش الشعبى من منطقة شرق بحر الغزال حتى حدود الاستوائية، وذلك بحلول ٢٧ مايو، ثم استردت كبويتا وتوريت فى العام نفسه[١٣٠]، وهى مركز قيادة جارانج وتبعد ١٣٠ كم عن جوبا، الأمر الذى دفعه للانسحاب إلى المناطق القريبة من الحدود الأوغندية، ثم تبعها استيلاء الجيش السودانى على بور[١٣١]، وأصبحت على مقربة من جوبا العاصمة الإقليمية للجنوب الواقعة تحت حصار الجيش الشعبى منذ ١٩٨٧، هذا وقد دعمت إيران الحملات العسكرية للحكومة، فقد أمدت السودان بالبترول والأسلحة، بينما انخفض حجم الإمدادات للحركة الشعبية (جناح توريت)، ماديًا وسياسيًا، وخاصة من نظام الحكم الجديد فى إثيوبيا[١٣٢]، هذا بالإضافة لانخفاض عدد مجندى الجيش الشعبى، إذ بلغت قواته نحو أربعين ألف جندى فى مقابل ثمانين ألف جندى فى قوات الجيش السودانى[١٣٣].

وفى ٢٤ يونيه ١٩٩٣، واصلت قوات الجيش السودانى عملياتها العسكرية بالجنوب لتحرز انتصارات جديدة، وقد حملت هذه العمليات مسميات مختلفة مثل «خريف السلام» و «سيف السلام»، والتى حققت تقدمًا بالجنوب على حساب تقهقر قوات الجيش الشعبى «جناح توريت»، فقد سيطرت على مدينة بونجا على بعد عشرين ميلًا غرب جوبا، وكاجوكاجى، وفى بحر الغزال استردت واو وطمبرة فى غرب الاستوائية، هذا بجانب عمليات التعبئة التى قام بها رياك مشار للمدنيين من النوير من أجل خوض حرب ضد الجيش الشعبى «جناح توريت»، فى مناطق متفرقة من شرق الاستوائية[١٣٤].

ومع انتهاء عام ١٩٩٣، حققت قوات الجيش السودانى انتصارات عسكرية غير مسبوقة بدأتها منذ سبتمبر على ثلاثة محاور تنطلق من مدينة جوبا هى جوبا --أمادى، جوبا- كايا، وجوبا- تيستو، كما انطلقت محاور أخرى من واو نحو طمبرة، ومن ياى إلى كايا، وقد ساعد على تحقيق هذه الانتصارات دفع الحكومة بأعداد

كبيرة من قوات الدفاع الشعبى التى تتراوح أعدادها ما بين ستين وخمسة وثمانين ألف مقاتل، والتى حاربت فى الجنوب تحت مسمى الحرب المقدسة[١٣٥]، انتشرت هذه القوات فى الأقاليم الجنوبية: بحر الغزال، وأعالى النيل، وكردفان، ودارفور، والنيل الأزرق، ونجحت فى إخراج قوات الجيش الشعبى «جناح توريت»، من كثير من معاقلها وحصرتها فى منطقة حدودية ضيقة مع كينيا وأوغندا وزائير[١٣٦].

هكذا لجأت حكومة الإنقاذ لمحاولة التقاط الفرصة لتضييق الحصار على الحركة الشعبية وإجبارها على الخضوع والتراجع عبر تكتيكات عسكرية متعددة تؤكد بها تفوقها العسكرى وتعيد سيطرتها على الجنوب. لكن على الرغم من كل تلك الانتصارات التى حققتها حكومة الإنقاذ، إلا أنه كان هناك مردودات سالبة صاحبت مساعى الإنقاذ لتحقيق السلام عن طريق الحل العسكرى، حيث نزحت أعداد كبيرة من أهل الجنوب إلى المدن المختلفة فى الشمال خاصة العاصمة الخرطوم، ولجأت مجموعات مماثلة إلى الدول المجاورة، وخلفت تلك العمليات الخراب والدمار، والتى صورتها الحركة الشعبية والمنظمات الإنسانية بأنها حرب عنصرية عقائدية، وتمكنت تلك الجهات من إقناع دول عديدة أفريقية بتوقيع اتفاقيات لمساندة جارانج ودعمه ماديًا وعسكريًا ليحقق انتصارات عسكرية فى ميدان العمليات[١٣٧].

من جهة أخرى كان إصرار رياك مشار على استمرار القتال خلال عام ١٩٩٤، فى أجزاء مختلفة من الاستوائية وأعالى النيل بهدف الوصول إلى الحدود مخططًا له لضمان إحكام سيطرة حكومة الإنقاذ عليها، ولكن كان ذلك على حساب خسائر جسيمة فى الأرواح، ومزيد من النفقات المادية والتى لم تصل فى النهاية لتحقيق الأهداف المرجوة منها بسبب عديد من العوامل: أولاً، المسافات البعيدة التى تفصل بين قواعد زمرة الناصر فى أعالى النيل وتلك الحدود، هذا الأمر الذى طرح صعوبات كبيرة بالنسبة للتجهيزات والتعزيزات، ثانيًا، كانت خطوط تموين قوات الناصر معرضة باستمرار للضغط العسكرى من قبل قوات الجيش الشعبى بحكم سيطرته على الأراضى الواقعة بين أعالى النيل والحدود الدولية الجنوبية، وبالفعل قاوم الجيش الشعبى بشراسة فى منطقة شرق الاستوائية مانعًا رياك مشار

من الاحتفاظ بقواعد دائمة هناك، كما لم تضعف هذه الحرب قوات الجيش الشعبى «جناح توريت» فقط، إنما كان لها تأثير نفسى على قوات الجيش مؤدية لترك واسع للجندية فى صفوفه، بعد أن استشعر الجميع أن هذه الحرب تحولت لحرب قبلية وابتعدت كثيرًا عن أهدافهم[١٣٨].

٢- العمل العسكرى للجيش الشعبى (١٩٩٤-٢٠٠٢):

على الرغم من أن حكومة الخرطوم منذ بداية عام ١٩٩٤، أعلنت أن النصر على الأبواب، وأن زعيم المتمردين قد انتهى به المطاف لاجئًا فى الدول المجاورة، وأن هذا العام هو خاتمة المطاف وهو اسم الحملة العسكرية التى عبأها النظام فى نهاية العام، إلا أن هذا العام قد شهد هزائم متلاحقة لحكومة الإنقاذ[١٣٩]، فقد قصف الجيش الشعبى مراكز ومواقع مهمة للقوات الحكومية[١٤٠]، كما استطاعت قوات جارانج خلال وقت قصير استعادة السيطرة على جبهة نيمولى فى أكتوبر ١٩٩٥، ثم بوشالا وخور يابوس فى أعالى النيل فى أبريل ١٩٩٦، وصاحب هذا عودة كثير من الضباط والجنود الذين تركوا مراكزهم من قبل، وأصبح الجيش الشعبى «جناح توريت» قادرًا على استعادة زمام المبادرة على الجبهة العسكرية[١٤١].

وعلى الصعيد السياسى، وخلال لقاءات المعارضة السودانية والحركة الشعبية تحت مظلة التجمع الوطنى الديمقراطى فى أسمرا ١٧-٢٣ يونيه ١٩٩٥، وهو ما أطلق عليه مؤتمر القضايا المصيرية[١٤٢]، فقد ظهرت عديد من نقاط الاختلاف خلال هذا اللقاء، كان أهمها مسألة مشروعية نقل العمل العسكرى إلى الشمال سواء من خلال تسليح الفئات السودانية المهمشة والدفع بها إلى الخرطوم والمدن الكبرى، والتمهيد لإحداث انتفاضة مسلحة فى فترة تالية، أو عبر تشكيل لواء مدرب ومجهز يتولى هذه المهمة، ويتم تشكيله من عناصر تنتمى إلى كافة فصائل المعارضة، ومن ثم فقد ظهر اتجاهان قويان أحداهما تقوده الحركة الشعبية ويرى تشكيل هذا اللواء تحت أى مسمى من أجل تجسيد ودمج ما هو سياسى وما هو عسكرى، إلا أن فصائل المعارضة رفضت الاشتراك فى هذا التشكيل نظرًا لما يعنيه من احتمالات المواجهة مع الجيش السودانى، وما يستتبع ذلك من اتساع دائرة الحرب الأهلية،

ومن هنا خلص المجتمعون إلى اتفاق دمج العمل السياسى والعسكرى، وهو الأمر الذى يضفى من وجهة نظرهم مشروعية على الأعمال العسكرية التى تقوم بها الحركة الشعبية فى الجنوب، وساعد فى التوصل لهذا القرار عدة أسباب وهى:

- التقارب فصائل المعارضة السودانية التى تمتلك إمكانيات عسكرية مثل القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية، وقوات التحالف الوطنى ومؤتمر البجا.

- تركيز الحركة الشعبية على الحصول على دعم مادى من دول الجوار (أوغندا، اريتريا)[١٤٣].

وعلى أثر التوصل لهذا الاتفاق تم تشكيل لجنة عليا للتنسيق والمراقبة من قادة التجمع الوطنى بهدف تنظيم العمليات العسكرية، وعلى الرغم من احتوائها على عدد من الزعامات السياسية مثل محمد عثمان الميرغنى، إلا أن عملية التخطيط الفعلى تركت لقائد الحركة الشعبية جون جارانج، الذى شن هجومًا عسكريًا مكثفًا بالجنوب بدءًا من أكتوبر ١٩٩٥، واستطاع خلاله الاستيلاء على حاميات فى غرب ووسط الاستوائية التى كان يسيطر عليها الجيش السودانى مدعومًا بقوات الدفاع الشعبى[١٤٤]، وفى المقابل فشلت القوات السودانية فى استرداد مدينة نيمولى الاستراتيجية الواقعة فى الجانب الشرقى من الاستوائية[١٤٥]، والتى تعتبر أقصى نقطة حدودية سودانية فى الجنوب، وتسعى الحكومة للسيطرة عليها لقطع خط الإمداد الحيوى الوحيد لقوات الجيش الشعبى فى الجنوب، وقد أثبتت هذه التطورات أن الميزان العسكرى قد بات فى صالح قوات الحركة الشعبية[١٤٦].

ومع مطلع عام ١٩٩٧، وبعد أن تبنت المعارضة الشمالية أسلوب الكفاح المسلح لإسقاط نظام الخرطوم منذ ١٩٩٥، تم تكوين ما عرف بالقيادة العسكرية المشتركة Joint Military Command، التى مثلت الجناح العسكرى للتجمع الوطنى فى شرق السودان[١٤٧]، وبدأت فى استهداف نقاط استراتيجية داخل الجنوب مثل جوبا العاصمة، ومنطقة الدمازين[١٤٨]، التى استهدفتها قوات التجمع فى هجومها من الاتجاه الجنوبى الشرقى (منطقة الحدود الإثيوبية-السودانية)، عبر جنوب النيل الأزرق، ثم طريق بورسودان-الخرطوم، الذى شنت هجومًا عليه منطلقة من الحدود

الإريترية-السودانية عبر كسلا، وهو الممر الوحيد الذى يربط العاصمة وبقية المناطق على البحر الأحمر[١٤٩].

أما قطاع الاستوائية فقد ظل هو مسرح المحاولات التى تقوم بها قوات الجيش الشعبى لاحتلال بعض المدن الرئيسية مثل جوبا، وكبويتا وتوريت فى إطار العمل لإحداث تغيير لخارطة العمليات العسكرية واكتساب مواقع جديدة[١٥٠]، إلا أن قلة حجم قوة وتسليح قوات المعارضة مقارنة بالجيش الحكومى، ونقص الدعم اللوجستى بالإضافة للشكوك المتبادلة بين قادة الفصائل بعضهم البعض، وعدم رغبة الأحزاب الشمالية فى تكثيف نشاطها العسكرى شمال السودان حتى لا يؤثر ذلك على قاعدتها التقليدية، كل تلك العوامل حدت من قدرة تلك القوات فى السيطرة على النقاط الاستراتيجية التى كان مخططًا السيطرة عليها[١٥١]، إلا أنها نجحت فى السيطرة على عدة مدن حدودية مثل قيسان، والكرمك وكاجوكاجى[١٥٢]، وتقدمت نحو عشرين ميلًا تجاه جوبا[١٥٣].

أما بالنسبة لقوات الجيش السودانى، فرغم نجاحها فى صد الهجمات المتتالية لقوات الجيش الشعبى خاصة على شرق الاستوائية، والتى جاءت مدعومة من دول الجوار وأطلق عليها «الوثبة الأخيرة»[١٥٤]، بالإضافة إلى تزايد عائدات النفط فى تلك الفترة التى قدرت بـخمسمائة مليون دولار، وهو الدخل الذى لم تستخدمه حكومة الخرطوم فى شراء واستيراد الأسلحة المتطورة فقط، وإنما لتبدأ أيضًا فى تصنيعها[١٥٥]، إلا أنها عانت هى الأخرى من تدهور كفاءتها بسبب ضعف خطوط الإمداد اللوجستى وعدم امتلاك قوات الدفاع الشعبى أى خبرة قتالية، كما لم تقدم عمليات التعبئة الشعبية تحت شعار الجهاد فاعليتها المطلوبة، ومن هنا فإن نقاط الضعف فى القوة العسكرية التى عانى منها الطرفان كانت عديدة، الأمر الذى فرض نوعًا من توازن الضعف، الذى يصعب على كل طرف أن يحقق من خلاله أهدافه الاستراتيجية رغم قدرته على إحباط هجمات الطرف الآخر[١٥٦].

على أية حال، واصلت قوات الجيش الشعبى محاولاتها منذ عام ١٩٩٨، للاستيلاء على توريت وكبويتا[١٥٧]، بالإضافة لمحاولات استهداف مواقع استخراج

النفط فى غرب أعالى النيل[١٥٨]، إلا أنها فشلت فى اختراق السياج الأمنى الذى وضعته قوات الجيش السودانى مدعومة بقوات الدفاع الشعبى وقوات دفاع جنوب السودان على تلك المناطق[١٥٩]، هذا بالإضافة لإمداد حكومة الإنقاذ المستمر لتلك القوات بالمعدات والتجهيزات العسكرية التى كانت تمدها بها كل من كوريا الشمالية ودول شرق أوروبا[١٦٠]، واستمرت العمليات العسكرية بين الطرفين ما بين الكر والفر، فلم يستطع أى منهما حسم الموقف عسكريًا لصالحه، بل ظل الوضع العسكرى بينهما فى حالة من التوازن إلى أن انتهى بجلوس الطرفين للتفاوض فى مشاكوس فى عام ٢٠٠٢، الأمر الذى ترتب عليه إيقاف العمليات العسكرية فى الجنوب وحقن دماء السودانيين، وذلك بعد محاولات تسوية سلمية عديدة، نعرض لها فى الفصل التالى.

## هوامش الفصل الثالث

(١) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٥٢؛ أبو الحسن فرح: جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٤) Leonardi, Cherry: Liberation or Capture: Youth in between Hakuma, and home during civil war and its aftermath in Southern Sudan, African Affairs Vol. 106, No. 424, July, 2007, Oxford University Press, p. 39.

(٥) Human Rights Watch: Africa Human Rights Watch, Children's Rights Project, Sudan, the Lost Boys, Vol. 5- 6, No. 10, Nov., 1994, pp. 7- 15.

(٦) Scott, Philippa: Op. Cit., p. 73.

(٧) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 146, 148.

(٨) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٧٣.

(٩) Scott, Philippa: Op. Cit., p. 73.

(١٠) راجع الخريطة رقم (٦)، أماكن معسكرات الفصائل الجنوبية داخل جنوب السودان وإثيوبيا، الملاحق، ص ٢٩٠.

(١١) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(١٢) أبو الحسن فرح: جنوب السودان بين قوة السلام وسلام القوة، مرجع سابق، ص ٢٨.

(١٣) Scott, Philippa: Op. Cit., p. 74.

(١٤) Malok, Elijah: Op. Cit., p. 145.

(١٥) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٧٨.

(١٦) Garang, John: John Garang speaks, Op. Cit., p. 57.

(١٧) بيتر أدوك نيابا: نفس المرجع، ص ٧٨.

(١٨) Garang, John: John Garang speaks, Op. Cit., p. 55.

(١٩) راجع الخريطة رقم (٧)، التوزيع القبلي والمدن بالسودان، الملاحق، ص ٢٩١.

(٢٠) محجوب الباشا: مرجع سابق، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

(٢١) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٥٥؛ Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 90.

(٢٢) راجع الخريطة رقم (٧)، التوزيع القبلي والمدن بالسودان، الملاحق، ص ٢٩١.

(٢٣) راجع الخريطة رقم (٨)، خريطة السودان التفصيلية، الملاحق، ص ٢٩٢.

(٢٤) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ٧٨، ٧٩، ٨٠.

(٢٥) بونا ملوال: هل خلقت زعامة الجيش الشعبي هيمنة ثقافة البندقية في جنوب السودان، الشارع السياسي، عدد ٢٥١٢، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٢٦) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ١٠٠، ١٠١.

(٢٧) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., p. 314.

(٢٨) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ١٠١، ١٠٣.

(٢٩) أبو الحسن فرح: جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٣٠) راجع الرسم الهيكلى للقيادة السياسية العسكرية للحركة في السنوات الأولى من نشأتها، شكل رقم ١، الملاحق، ص ٢٩٩.

(٣١) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٣٢) لام أكول: مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٣٣) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ص ٢١٤، ٢١٥.

(٣٤) راجع الهيكل التنظيمى للحركة؛ الفصل الأول.

(٣٥) لام أكول: مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٣٦) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٥.

(٣٧) لام أكول: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٣٨) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 172, 173.

(٣٩) إبراهيم محمد آدم حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٤٠) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

(٤١) The First National Convention for the SPLM\ SPLA, Op. Cit., p. 33.

(٤٢) لام أكول: مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٤٣) راجع الرسم الهيكلى لإدارة الجيش الشعبى فى ضوء مؤتمر شقدوم ١٩٩٤، شكل رقم ٢، الملاحق، ص ٣٠٠.

(٤٤) عادل أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٢؛ إبراهيم ميرغنى: مرجع سابق، ص ٦٦.

(٤٥) The First National Convention for SPLM\ SPLA, Op. Cit., pp. 29, 30.

(٤٦) Malok, Elijah: Op. Cit., p. 184.

(٤٧) راجع الهيكل التنظيمى السياسى والتنفيذى للحركة الشعبية، شكل رقم ١٠، الملاحق، ص ٣٠٨.

(٤٨) سيد محمد الحسن الخطيب: مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٤٩) محمد المعتصم: مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٥٠) Garang, John: The Call for Democracy, Op. Cit., p. 54.

(٥١) الصحافة السودانية، ١٧ نوفمبر ١٩٨٣، عدد ٧٥٦٥.

(٥٢) راجع الخريطة رقم (٩)، الأقاليم والمدن الرئيسية بالسودان، الملاحق، ص ٢٩٣.

(٥٣) Garang, John: John Garang Speaks, Op. Cit., p. 56.

(٥٤) U.S.A., Digital National Security Archive, the Middle East Reporter, Middle East Terrorism, May 24, 1986, p. 12; The Economist, 18 Feb., 1984.

(٥٥) Scott, Philippa: Op. Cit., pp. 76, 77.
(٥٦) Bechtold, Peter K.: Op. Cit., p. 588.
(٥٧) Garang, John: The Call for Democracy, Op. Cit., p. 56.
(٥٨) راجع الخريطة رقم (٨)، خريطة السودان التفصيلية، الملاحق، ص ٢٩٢.
(٥٩) Niblock, Tim: Class and Power in Sudan, Op. Cit., p. 288.
(٦٠) راجع الخريطة رقم (٨)، خريطة السودان التفصيلية، الملاحق، ص ٢٩٢.
(٦١) CIA, FOIA: Terrorism Review, July 1985, Terrorism in Sub- Saharan Africa: Patterns.
(٦٢) Scott, Philippa: Op. Cit., pp. 75; Malok, Elijah: Op. Cit., p. 144.
(٦٣) The Economist, 14 Jan., 1984, Issue 7324.
(٦٤) Mawson, Andrew: Op. Cit., p. 520.
(٦٥) The Washington Post, April 19, 1985, Op. Cit.
(٦٦) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية، الملاحق، ص ٢٨٧.
(٦٧) Scott, Philippa: Op. Cit., pp. 75, 76.
(٦٨) CIA, FOIA: Terrorism Review, Op. Cit.
(٦٩) الراية السودانية، ١٠ أغسطس ١٩٨٥، عدد ١٢.
(٧٠) الراية السودانية، ١٣ أغسطس ١٩٨٥، عدد ١٥.
(٧١) الراية السودانية، ٧ سبتمبر ١٩٨٥، عدد ٢٩.
(٧٢) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ص ١٣٨، ١٣٩.
(٧٣) لام أكول: مرجع سابق، ص ٤٠.
(٧٤) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 91.
(٧٥) The Washington Post, April 19, 1985, Op. Cit.
(٧٦) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٣٨٦.
(٧٧) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية، الملاحق، ص ٢٨٧.
(٧٨) محمد الزين محمد أحمد: مبادرات واتفاقيات السلام وتأثيرها على الأمن القومى، مرجع سابق، ص ١٤٠.
(٧٩) Scott, Philippa: Op. Cit., p. 80.
(٨٠) راجع الخريطة رقم (٧)، التوزيع القبلى والمدن بالسودان، الملاحق، ص ٢٩١.
(٨١) حسن على الساعورى: مرجع سابق، ص ص ٣٧، ٣٨.
(٨٢) راجع الخريطة رقم (٧)، التوزيع القبلى والمدن بالسودان، الملاحق، ص ٢٩١.
(٨٣) سراج الدين عبد الغفار: مرجع سابق، ص١٤٠.
(٨٤) محمد الزين محمد أحمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى فض النزاع، مرجع سابق، ص ٢٤٥.
(٨٥) الأهرام، الخامس من سبتمبر ١٩٨٦.

(٨٦) Garang, John: John Garang Speaks, Op. Cit., p. 78.
(٨٧) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٦.
(٨٨) ضمت الحكومة كلاً من حزب الأمة، والاتحادى الديمقراطى، والتجمع السياسى لجنوب السودان، والحزب الفيدرالى، وحزب سابكو.
(٨٩) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٧٦.
(٩٠) لمزيد من التفاصيل عن مواقف الأحزاب الشمالية من مبادرة السلام، راجع؛ الفصل الثانى.
(٩١) مداولات ندوة برجن: مرجع سابق، ص ص ٢٠٦، ٢٠٧.
(٩٢) Woodward, Peter: Op. Cit., p. 212.
(٩٣) السياسة السودانية، عدد ٣٣٥، ٧ يونيو ١٩٨٧.
(٩٤) تمام مكرم البرازى: مرجع سابق، ص ٦٤.
(٩٥) راجع الخريطة رقم (٩)، الأقاليم الرئيسية بالسودان، الملاحق، ص ٢٩٣.
(٩٦) السياسة السودانية، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٨
(٩٧) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية، الملاحق، ص ٢٨٧.
(٩٨) سراج الدين عبد الغفار: مرجع سابق، ص ١٤٢.
(٩٩) فرانسيس دينق: مرجع سابق، ص ص ٣٥١، ٣٥٢.
(١٠٠) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ١٩٩.
(١٠١) صلاح الدين حافظ: محاور الصراع على حدود السودان، الأهرام، ١٨ ديسمبر ١٩٨٧.
(١٠٢) حسن أحمد الحسن: مرجع سابق، ٥٣؛ موسى يعقوب: مرجع سابق، ص ٣٤.
(١٠٣) طلعت رميح: مستقبل السودان، أزمة الهوية، أزمة الحكم، أزمة الجنوب، دار جهاد، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٧٢، ١٧٣.
(١٠٤) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨.
(١٠٥) محجوب الباشا: مرجع سابق، ص ١٥٥.
(١٠٦) Yongo-Bure, Benaiah: Op. Cit., p. 10.
(١٠٧) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية، الملاحق، ص ٢٨٧.
(١٠٨) عبد القادر إسماعيل: قيادات الدينكا العسكرية فى أزمة الجنوب، (فى) ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، قسم الأنثروبولوجى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٧١.
(١٠٩) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٢٥٩.
(١١٠) Human Rights Watch: Africa Human Rights Watch, behind the Red Line Repression in Sudan, 1996, pp. 7-10.
(١١١) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١١٧.

(١١٢) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية، الملاحق، ص ٢٨٧.

(١١٣) فتحى على حسين: مشكلة الجنوب والتطورات الأخيرة فى السودان، تقارير، السياسية الدولية، العدد المئوى، أبريل ١٩٩٠، ص ص ١٩٤، ١٩٥.

(١١٤) يوسف الشريف: مرجع سابق، ص ٧٥.

(١١٥) Martin, Randolph: Op. Cit., p. 117.

(١١٦) محمد عبد الرحيم محمد صالح: المليشيات القبلية والجيش، الحركة الشعبية لتحرير السودان والدولة السودانية "نبيذ جديد فى قنانى قديمة" (فى) مداولات ندوة برجن: مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١١.

(١١٧) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١٣٤.

(١١٨) لطفى جعفر فرج: مرجع سابق، ص ٣.

(١١٩) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ١٠٢.

(١٢٠) New York Times, March 3, 1996, Op. Cit., p. 5.

(١٢١) F. O. 973\ 695: Op. Cit., pp. 3, 4.

(١٢٢) Young, John: Sudan People's Liberation Movement, Op. Cit., p. 425.

(١٢٣) Jok, Jok Madut: Op. Cit., p. 128.

(١٢٤) Martin, Randolph: Op. Cit., p. 119.

(١٢٥) Hutchinson, Sharon E.: Op. Cit., pp. 308, 309.

(١٢٦) New York Times, Sep., 16, 1992, Op. Cit.

(١٢٧) محمد الزين محمد أحمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى فض النزاع، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(١٢٨) كريم القاضي: مرجع سابق، ص ١٢٩.

(١٢٩) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 4.

(١٣٠) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ص ١٤٥.

(١٣١) بور؛ مدينة ذات أهمية سياسية وجغرافية، إضافة لأهميتها العسكرية والاستراتيجية؛ فضلاً عن أنها قنطرة وصل بين ولايتى بحر الغزال والاستوائية. موسى يعقوب: مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١٣٢) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 3.

(١٣٣) New York Times, May 26, 1992.

(١٣٤) SPLM\ SPLA Up Date: Vol. 26, 11\ 93, July 4, 1993, pp. 7, 8.

(١٣٥) New York Times, May 26, 1992, Op. Cit.

(١٣٦) New York Times, Dec., 20, 1993.

(١٣٧) أسامة على زين العابدين: سياسة السودان الخارجية فى عهد حكومة الإنقاذ الوطنى (دراسة تحليلية)، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٣٥.

(١٣٨) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ص ١٧٠، ١٧١.

(١٣٩) منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية، مرجع سابق، ص ٤٥.

(١٤٠) حوار حول مشكلة الجنوب السودانى، تقرير حول الوضع العسكرى، الحركة الشعبية لتحرير السودان، مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١١.

(١٤١) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(١٤٢) شارك فى هذا المؤتمر عدد من الأحزاب السياسية الشمالية، والنقابات، ومؤتمر البجة، وقوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة، واتحاد الاحزاب الجنوبية.

(١٤٣) محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص ص ١٤٨، ١٤٩.

(١٤٤) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 120.

(١٤٥) راجع الخريطة رقم (٨)، خريطة السودان التفصيلية، الملاحق، ص ٢٩٢.

(١٤٦) محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص ١٤٩.

(١٤٧) Collins, Robert O.: Op. Cit., pp. 121, 122.

(١٤٨) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية، الملاحق، ص ٢٨٧.

(١٤٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ١٩٩، ٢٠٠

(١٥٠) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٧٤.

(١٥١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(١٥٢) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 122; BBC, Feb., 5, 1997.

(١٥٣) New York Times, March 3, 1997.

(١٥٤) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٥٩.

(١٥٥) Martin, Randolph: Op. Cit., pp. 118, 119.

(١٥٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(١٥٧) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(١٥٨) راجع الخريطة رقم (٤)، توزيع الحقول المنتجة للبترول فى السودان.

(١٥٩) Human Rights Watch: Op. Cit., p. 1.

(١٦٠) CIA, FOIA: Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology (167) Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions, 1 January through 30 June 1998, p. 5 of 7.

# الفصل الرابع

## محاولات التسوية السلمية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية

## ١٩٨٩ - ٢٠٠٢

منذ ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣، وتجدد الحرب الأهلية الثانية فى عمر السودان الشقيق، لم تتقدم أى من حكومات السودان حتى عام ١٩٨٩، بمبادرة أو رؤية متكاملة لحل المشكلة، وإنما تولى الأفراد والأحزاب التقدم بمبادرات السلام، بينما ظلت حكومات السودان المتوالية تنظر وتراقب وأحيانًا تعرقل تحركات هذه الجهات، فجاءت كل المبادرات ابتداءً من كوكادام فى مارس ١٩٨٦، وحتى عام ١٩٨٨، ولقاء الميرغنى-جارانج، عبارة عن مبادرات مكررة لم تخرج أى منها إلى حيز التنفيذ، نظرًا لتباين مواقف الأحزاب تجاهها، فكل منهم لا يريد للحزب الآخر أن يحقق ما ظنه أنه سلام، فكانت هذه المناورات السياسية أهم لديهم من الدماء التى تسيل والأرواح التى تذهق كل لحظة.

ومع مجىء حكومة الإنقاذ وما صاحبه من تغيرات على المستويين الإقليمى والدولى، وتغيرات طاحنة على المستوى الداخلى للحركة الشعبية خاصة والجنوب عامة، بدأت أولى اللقاءات الرسمية بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان «الفصيل الرئيسى» فى عام ١٩٨٩، لتتوالى بعد ذلك جولات المفاوضات بين الجانبين، وقد حملت كل جولة طابعًا خاصًا وظروفًا أكثر خصوصية تبعًا لطبيعة الموقف السياسى والعسكرى على أرض السودان، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاق مشاكوس فى عام ٢٠٠٢، الذى أوقف حربًا دامت أكثر من عشرين عامًا.

نعرض فيما يلى لجولات المفاوضات بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية فيما بين ١٩٨٩-٢٠٠٢، مع إيضاح وتحليل الظروف والأوضاع فى المشهدين السياسى والعسكرى داخل الجنوب ومدى تأثيرها على مسار المفاوضات، تأثير التدخلات الدولية على هذه الجولات.

أولًا- المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية عام ١٩٨٩:

تطرقت ثورة الإنقاذ فى بياناتها الأولى لمشكلة الجنوب، حيث أعلنت رغبتها فى الحل عبر التفاوض ورفضها الشديد للحرب، هذا بالإضافة للجوء الحركة الشعبية للوسطاء الإقليميين من أجل محاولة التوسط بينها وبين حكومة الخرطوم، ومن ثم وجهت دعوات للحركة الشعبية من أجل الجلوس على مائدة التفاوض وبحث القضايا الخلافية من أجل حلها وإنهاء الحرب الدائرة فى الجنوب.

١ - مفاوضات أديس أبابا أغسطس ١٩٨٩:

عُقدت هذه الجولة من المفاوضات بعد مرور حوالى ست سنوات من اندلاع الحرب فى الجنوب للمرة الثانية، وبعد شهرين من تولى حكومة الإنقاذ السلطة فى الخرطوم، وقد كُلف العقيد الركن محمد الأمين خليفة -عضو مجلس قيادة الثورة ومسئول ملف السلام- بمخاطبة الحكومة الإثيوبية للتوسط فى الجلوس مع الحركة الشعبية، وتمخضت تلك المساعى عن قرار إثيوبيا باستضافة ملتقى يجمع طرفى النزاع، وعُقد الاجتماع بأديس أبابا(١)، فى ٩ أغسطس ١٩٨٩، وترأس وفد الحكومة السودانية محمد الأمين خليفة، بينما ترأس وفد الحركة الشعبية لام أكول(٢).

أعلنت الحركة الشعبية خطتها الاستراتيجية من أجل حل النزاع، والتى قامت على قضايا أساسية وهى؛ الوحدة الوطنية، والدين والدولة، ونظام الحكم، وإعادة هيكلة السلطة المركزية، وحقوق الإنسان والاقتصاد، كما أشار قائد الحركة الشعبية إلى أن الظروف الراهنة حملت على عاتق الحركة مسئوليات جسام باعتبارها القوى السياسية الوحيدة المؤهلة للتفاوض مع حكومة الخرطوم، كما أكد جارانج أن منطلقات الحركة تأتى من المصلحة العليا لشعب السودان كله، تلك المنطلقات التى أوضحتها الحركة كدوافع شجعتها لفتح حوار مع حكومة الإنقاذ(٣).

ألزم البشير وفد الحكومة(٤)، المتوجه لأديس أبابا بثلاثة أمور يتحركون من خلالها وفى إطارها خلال محادثتهم مع وفد الحركة الشعبية؛ وهى عدم إعطاء حركة التمرد أكثر من حجمها الطبيعى، التأكيد لوفد الحركة أن جميع الاتفاقيات التى وقعتها الحركة مع قادة الأحزاب غير ملزمة لثورة الإنقاذ باعتبارها لم تكن طرفًا فيها،

ولكن لا مانع من الرجوع إلى النقاط الإيجابية فيها(٥).

أما وفد الحركة الشعبية فقد جاء لتلك المفاوضات بمطالب أساسية محددة تلخصت في خمس نقاط هي:

١. تكوين حكومة وحدة وطنية انتقالية ذات قاعدة عريضة خالية من الطائفية بمختلف أنواعها.

٢. تكوين جيش قومى غير طائفى من الجيش الشعبى لتحرير السودان والجيش النظامى.

٣. عقد المؤتمر القومى الدستورى بواسطة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لحل مشاكل البلاد الأساسية اعتمادًا على اتفاق كوكادام ومبادرة السلام السودانية.

٤. التحضير لانتخابات عامة وإجازة الدستور بواسطة الجمعية التأسيسية المنتخبة.

٥. إلغاء التحالفات العسكرية بين السودان والدول الأخرى مثل مصر وليبيا، وتجميد قوانين الحدود الإسلامية(٦)، وفصل الدين عن الدولة(٧).

كان هذا اللقاء بمثابة جس نبض واستشعار عن مدى الإرادة وتوفر النية، فقد عمدت الحركة فى تشكيل وفدها(٨)، إلى إعطاء رسالة للحكومة بأن القضية التى تفاوض عليها الحركة الشعبية ليست الجنوب فقط وإنما السودان بأكمله، إلا أن ما تم التوصل إليه خلال تلك المحادثات من نتائج تعد إيجابية لصالح الحكومة، حيث تم التفاوض مع الحركة الشعبية مباشرة دون وسيط، وهذا اعتراف ضمنى بالسلطة فى الخرطوم، كما تم التوصل لأمور مهمة أخرى مثل وقف إطلاق النار، واستمرار تدفق مواد الإغاثة، واعتبار سفارة السودان بأديس أبابا وسيط الاتصال المباشر لمواصلة الحوار والتفاوض حول مساعى السلام(٩).

٢- مفاوضات نيروبى نوفمبر- ديسمبر ١٩٨٩:

تواصلت المفاوضات بنيروبى العاصمة الكينية(١٠)، وسط جو ملىء بعدم الثقة بين الطرفين، خاصة بعد تجدد العمليات العسكرية فى الجنوب، جاءت هذه اللقاءات مقرونة بوساطة من الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر Jimmy Carter(١١)،

الذى بذل جهدًا مكثفًا من أجل محاولة التوصل لاتفاق بين الطرفين(١٢).

عُقدت المفاوضات فى مطلع ديسمبر، وكان واضحًا أن الفجوة فى الرؤية بين الطرفين، والتى كشفت عنها اجتماعات أديس أبابا السابقة ما زالت واسعة، وقد طرحت الحكومة وثيقتها للحوار فى إطار نظام حكم فيدرالى يناسب ظروف وأحوال البلاد، كما طرحت مبدأ توسيع قاعدة الحكومة(١٣). أما وفد الحركة الشعبية(١٤)، الذى قبل الجلوس للتفاوض دون شروط مسبقة، فقد قدم الأجندة ذاتها التى عرضها فى أديس أبابا والتى تلخصت فى النقاط الآتية:

- إلغاء أو تجميد قوانين الشريعة الإسلامية لعام ١٩٨٣.
- إلغاء الاتفاقات العسكرية المبرمة بين السودان وكلٍ من مصر وليبيا.
- رفع حالة الطوارئ.
- وقف إطلاق النار.
- تكوين حكومة وحدة وطنية انتقالية ذات قاعدة عريضة بعيدة عن الطائفية.
- إنشاء جيش قومى غير طائفى وغير إقليمى يتكون من الجيش الشعبى وجيش السودان النظامى(١٥).

لم يتوصل الطرفان لاتفاق حول معظم القضايا التى طرحت للنقاش من قبل وفد الحركة الشعبية، فقد ظلت قضية قوانين الشريعة الإسلامية(١٦)، والاتفاقيات العسكرية، ورفع حالة الطوارئ، وتكوين حكومة ذات قاعدة عريضة وتكوين الجيش القومى كأحد أهم القضايا التى ظلت عالقة بين الطرفين، والتى أدت بدورها لانهيار المفاوضات(١٧). فقد رأت حكومة الإنقاذ أن إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية غير منطقى بعد أن أقرت بنظام الحكم الفيدرالى الذى يعتمد على حق كل إقليم فى استثناء نفسه من أية قوانين ووضع أخرى بديلة لها، أما بالنسبة لإلغاء الاتفاقيات العسكرية فقد رأت الحكومة أن هذه الاتفاقيات ليست موجهة ضد الداخل، وإنما هى لحماية الأمن القومى للبلاد، أما إلغاء حالة الطوارئ فقد رأت الحكومة أنه لا يمكن تفعيله قبل إعلان وقف إطلاق النار وإنهاء حالة الحرب، أما بالنسبة لطلب

الحركة حل الحكومة وتكوين حكومة موسعة، فقد رأت الحكومة أن الدولة قررت حل الأحزاب؛ وبالتالى فهى لا تتعامل معها كمنظمات قائمة[١٨].

شعرت حكومة الإنقاذ أنها حققت عديدًا من المكاسب خلال هذه المفاوضات، فقد أبعدت قضية الإغاثة من أجندة الاجتماعات وركزت على المسائل الجوهرية بدلًا من المسائل الإجرائية، وكذلك ابتعدت عن مناقشة الأمور المتعلقة بسيادة الدولة كالاتفاقيات العسكرية وإجراءات الطوارئ وأسقطتها من بنود جدول الأعمال، وأيضًا حرمت الحركة الشعبية من مصدر رئيس للتأييد السياسى والمعنوى بعد أن تمتعت بمناخ الموالاة والرخاوة السياسية فى العهود السابقة فى مباحثات كوكادام واتفاقية السلام السودانية[١٩].

أعقب انهيار مفاوضات نيروبى تصعيد سياسى وعسكرى تمثل فى اضطرابات سياسية نظمتها فصائل اليسار السودانى وقوى المعارضة الأخرى، وهجمات عسكرية من قوات الجيش الشعبى[٢٠]، فى مختلف مدن الجنوب[٢١]، كما اشترك الجيش السودانى مع ثوار إريتريين فى تنظيم هجمات على مواقع للجيش الشعبى بالقرب من الحدود الإثيوبية[٢٢].

يمكن أن نحدد أهم النقاط التى أدت لانهيار هذه الجولات من التفاوض والوساطات، فقد اعتبرت الحركة الشعبية أن حكومة الإنقاذ غير راغبة فى إقرار السلام على أسس عادلة وإنما تريد فرض برنامجها السياسى كصورة من صور الحلول المثالية للقضية، وربما بنت الحركة الشعبية هذا الانطباع للعوامل الآتية:

أ- تشبث حكومة الإنقاذ بعدم إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، هو أبلغ تعبير عن نيتها فى الاستمرار فى سياسة التمييز والتفرقة بين الشمال والجنوب.

ب- رفض حكومة الإنقاذ إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع مصر وليبيا، التى اعتبرتها الحركة لا تمثل سوى انتهاك للسيادة السودانية ووحدة أراضيه، وعلاوة على ذلك فإن حكومة الخرطوم قد استمرت فى البحث عن تحالفات أخرى مع اليمن الشمالى والأردن وإيران، الأمر الذى اعتبرته الحركة أنه محاولة من حكومة الإنقاذ للاستقواء بهذه الدول ماديًا ومعنويًا لكى تستمر فى حربها مع الحركة الشعبية.

ج- سياسة حكومة الإنقاذ فيما يتعلق بحل الأحزاب السياسية وإيقاف العمل بالدستور وحل البرلمان والزج بكثير من الشخصيات السياسية فى المعتقلات.

د- رفض حكومة الإنقاذ كل الاتفاقيات السابقة التى وقعتها الحركة الشعبية مع الأحزاب السياسية السابقة أظهر بدوره للحركة أن البشير والترابى لهما أجندتهما السياسية الخاصة التى تتلائم مع أهدافهم وبرامجهم التى لن تتخلى عن الشريعة الإسلامية، ولن تقدم أى تنازل من أجل إقرار السلام، فكيف تلتقى الدولة الإسلامية والسودان العلمانى الديمقراطى؟

**ثانيًا- مفاوضات السلام من خلال الوساطة النيجيرية:**

مع مطلع عام ١٩٩١، حدث عديد من المتغيرات على المستوى الداخلى، وأيضًا على المستوى الإقليمى والدولى، فعلى المستوى الداخلى كثفت حكومة الإنقاذ هجماتها العسكرية فى الجنوب، وأحرزت تقدمًا كبيرًا استردت من خلاله عديدًا من المدن الجنوبية المهمة(٢٣)، أما على المستوى الدولى والإقليمى فقد انهار الاتحاد السوفيتى وتبعه انهيار نظام الحكم فى إثيوبيا الداعم الأكبر للحركة والجيش الشعبى(٢٤)، وما تبع ذلك من انشقاق لصفوف الحركة والجيش الشعبى أدى إلى تقطيع أوصالها، كل تلك العوامل التى أحاطت بالحركة الشعبية والتى استنزفت كثيرًا من قواها أقنعت حكومة الخرطوم بأن النصر العسكرى الذى استعصى على الحكومات السابقة أصبح ليس فقط ممكنًا، بل وشيك الحدوث، وبالتالى فالوضع مهيأ لها بمزيد من الضغط العسكرى للتخلص من التمرد فى الجنوب بقوة السلاح ومزيد من الدماء، ورأت أنه لا داعى لتقديم أى تنازلات فى أى جولة من المفاوضات، أما جارانج فلم يكن لديه أى خيار غير التفاوض، وخاصة عندما شجعته الولايات المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية الرئيس النيجيرى إبراهيم بابانجيدا.

**١- مفاوضات أبوجا الأولى مايو ١٩٩٢:**

وافقت حكومة الإنقاذ على عرض الرئيس النيجيرى بابانجيدا بأن يقوم بدور الوسيط بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية على الرغم من أنها كانت تشعر بقرب انتصارها عسكريًا، كما واكب ذلك أيضًا محاولات من الجانب النيجيرى

لرأب الصدع بين شقى الحركة الشعبية، لكن باءت جميع هذه المحاولات بالفشل، ولم يمنع ذلك حكومة الإنقاذ من الإصرار على دعوة فصيل الناصر لحضور المفاوضات، الأمر الذى فسره البعض بأنه كان محاولة من الإنقاذ لاستغلال انشقاق الطرفين[٢٥].

اتفقت الأطراف الثلاثة على المشاركة فى المفاوضات التى بدأت فى العاصمة النيجيرية أبوجا فى ٢٦ مايو ١٩٩٢، ترأس وفد حكومة السودان محمد الأمين خليفة، أما وفد مجموعة جارانج فقد ترأسه وليم نون باني، وترأس وفد مجموعة الناصر لام أكول[٢٦].

نشب النزاع خلال المفاوضات بين وفد الحكومة وفصيل الناصر، الذى تمسك بإضافة بند الاستفتاء من أجل تقرير مصير الجنوب، الأمر الذى قُبل بالرفض التام من قبل حكومة الخرطوم وأعلنت أن الانفصال لن يتحقق إلا بالسلاح، وهو الأمر الذى حمل فصيل الناصر على اتهام حكومة الخرطوم بخيانة العهود والمواثيق؛ فقد وافقت من قبل على هذا البند فى إعلان فرانكفورت فى يناير ١٩٩٢[٢٧]، ومن هنا حدث شيء من التقارب بين شقى الحركة الشعبية فى هذه المفاوضات، وتوحد الوفدان تحت رئاسة واحدة وعلى أجندة واحدة هدفها الأول هو حق أهل الجنوب فى تقرير المصير، إلا أنه لم يناقش داخل أروقة القاعات، وانحصرت القضايا المطروحة للنقاش فى التوزيع العادل للسلطة والثروة وإعادة الثقة بين الشمال والجنوب.

خرج البيان الرسمى عقب انتهاء الاجتماعات، وأعلنوا من خلاله أن السودان بلد متعدد الأعراق، واللغات، والثقافات والديانات، ويحتاج إلى تدابير سياسية ودستورية تتماشى مع طبيعته المتنوعة، والاتفاق حول الاقتسام العادل للسلطة والثروة القومية، وكذلك أعلنوا عزمهم مواصلة الجهود الرامية للتوصل لتسوية سلمية للنزاع[٢٨].

هكذا جاءت الحكومة السودانية إلى أبوجا بمزيد من التصلب والتمسك بعدم التنازل عن أى شيء حتى ما اتفقت عليه مسبقًا تخلت عنه، فقد كانت قواتها العسكرية منتشرة فى أنحاء واسعة من الجنوب[٢٩]، من خلال شنها لعمليات صيف العبور التى تمكنت خلالها من استرداد معظم المدن والقرى الواقعة شرق بحر الجبل

وجنوب نهر السوباط[٣٠]، أما جارانج فقد أرسل نيابة عنه وليم نون وهو شخصية عسكرية لم تنل قسطًا وافرًا من التعليم، فأظهر مهارات دبلوماسية محدودة، وقد فسر البعض سبب إرسال جارانج لوليم نون بأنه كان عن عمد متيقنًا أن عدم خبرته ستؤدى لانهيار المفاوضات، ولكن فسر فريق آخر ذلك بأنها كانت محاولة من جارانج لتساعده على إظهار النوايا الخفية للأطراف المفاوضة[٣١].

٢- مفاوضات أبوجا الثانية أبريل ١٩٩٣:

لم يمض وقت طويل بعد جولة أبوجا الأولى حتى شرعت الحكومة النيجيرية فى مسعاها للتحضير للجولة الثانية للمفاوضات، وصل المبعوث الشخصى للرئيس بابانجيدا للخرطوم حاملاً مبادرة مكتوبة من قبل الحكومة النيجيرية، تضمنت عديدًا من المقترحات رأتها نيجيريا أمورًا أساسية لإحلال السلام فى الجنوب يمكن التفاوض حولها[٣٢]، كما أرسلت أيضًا نسخة منها لقيادة الحركة الشعبية «الجناح الرئيسى»[٣٣]. وقد حوت أجندة الحكومة السودانية ثلاثة عشر بندًا[٣٤]، تناولت موضوعات مختلفة، كان أبرزها:

- تطبيق النظام الفيدرالى فى حكم السودان.

- الشريعة الإسلامية محور أساسى للعمل السياسى فى السودان مع استثناء المناطق ذات الأغلبية غير المسلمة من تطبيق الشريعة[٣٥].

- الفترة الانتقالية هى الفترة التى يتم خلالها بناء النظام الفيدرالى، والذى يتأكد عبره التوزيع العادل للسلطة والثروة وبناء الثقة.

- يتم استيعاب العائدين من مقاتلى الجيش الشعبى فى صفوف القوات المسلحة السودانية.

- تشكيل لجنة عسكرية من الطرفين للإشراف على إجراءات وقف إطلاق النار.

سلمت حكومة الخرطوم هذه المبادرة للحكومة النيجيرية، وأرسلت نسخة منها للحركة الشعبية بجناحيها، كان رد جناح الناصر سريعًا وأكد فيه التزامه باتفاقية فرانكفورت السابقة كإطار لحل مشكلة الجنوب وإنهاء الحرب، أما الحركة الشعبية

«جناح توريت» فلم ترسل أى رد على هذه المبادرة، بل أعلن قائدها فى العاصمة الأوغندية كمبالا عدم اعترافه باتفاق أبوجا الأولى، وعلل ذلك بأن الذين أوفدهم خرجوا عما كان يريده، وأنه لا يعترف بتوقيعهم على البيان المشترك، وقد أدى هذا التصرف لانشقاق وليم نون بعد ذلك عن الحركة الشعبية.

ألقت هذه الأمور ما بين اختلاف رؤى الفصائل المنشقه والحكومة حول القضايا التى ستطرح للتفاوض، وتسارع وتيرة الانشقاقات داخل الجناح الرئيس للحركة الشعبية بظلالها على عقد هذه الجولة من المفاوضات، ولكن فى نهاية المطاف نجحت الحكومة النيجيرية بعد عدة اتصالات بين الأطراف المتصارعة فى تحديد موعد لعقد جولة المفاوضات فى ٢٦ أبريل ١٩٩٣، فى العاصمة أبوجا[٣٦].

ركزت حكومة الإنقاذ قبل الدخول فى الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا على ضرورة العمل على إلحاق مزيد من الهزائم العسكرية لقوات الجيش الشعبى لكى تتمكن من دخول المفاوضات من مركز قوة، كما قام البشير بزيارة واد مدنى، وأعلن فى تجمع عام أن نظامه لن يوجد أى حلول وسط حول قضية الشريعة، مضيفًا أن أى تغيير فى الشريعة سيكون على جثمانه، وأن الحركة الشعبية لا يمكنها أن تصبح جزءًا من السلطة المركزية القائمة على قوانين الشريعة الإسلامية[٣٧]، وعلى الصعيد الإقليمى تمكنت الخرطوم من تحييد معظم دول الجوار؛ وبالتالى محاصرة الحركة الشعبية إقليميًا، خاصة بعد سقوط نظام منجستو بإثيوبيا[٣٨]، ومن ثم تمكنت الخرطوم من محاصرة جارانج سياسيًا وعسكريًا.

سافر وفد الحركة الشعبية «جناح توريت» إلى أبوجا بقيادة سلفاكير ميارديت ويوسف كوه مكى -كنائب لرئيس وفد الحركة- وقد هدف جارانج من تشكيل وفد الحركة على هذا النحو إلى إرسال عدة إشارات: الأولى، التأكيد لأهل المناطق المهمشة أن الحركة الشعبية لن تغفل أمرهم، الثانية، هى تنبيه الحكومة أن الحركة ليست معنية فقط بالجنوب، وإنما السودان بأكمله، الثالثة، كانت موجهة لدعاة الانفصال بأن الذين يحاربون فى صفوف الجيش الشعبى ليسوا فقط من الجنوبيين، وأن قضية هؤلاء لا تحل بفصل الجنوب[٣٩]، وقد جاء وفد الحركة إلى أبوجا محملًا

باقتراحـات جديـدة للكونفيدراليـة[٤٠]، كسـبيل لحل النـزاع القائم بالبـلاد[٤١]، فقد وضعت الحركة تصورًا قائمًا على تكوين دولتين إحداهما فى الشمال والأخرى فى الجنوب[٤٢]، أما دولة الجنوب ستكون تحت سيادة دستور وترتيبات أمنية، ومتحدة دون قيد مع السلطة الفيدرالية فى الشمال، وعليه سيناقش المؤتمر السلطات المخولة للمركز سـواء كانت فى نطـاق كونفيدرالى أو فيدرالى.

أما بالنسبة للقضايا التى طرحت على مائدة المفاوضات فقد تركزت حول علاقة الدين والدولة وتطبيق الشـريعة الإسـلامية[٤٣]، تلك القضايا التى اعتبرتها حكومة الإنقاذ من الثوابت التى لا يجب الحوار أو المفاوضات بشأنها[٤٤]، بينما أصرت الحركة الشـعبية على ضرورة إعادة تشـكيل السـلطة المركزية لتضم جميع الأطياف السياسية السـودانية، وأن تكون السلطة المركزية والدولة الفيدرالية بالجنوب علمانية[٤٥]. وقد انحصرت أوجه الخلاف بين الطرفين فى طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وتعريف الجنوب، والإجراءات الأمنية فيه خلال الفترة الانتقالية، وتشكيل لجنة لمتابعة وقف إطـلاق النـار، ووضع القضـاء والسـلطة التشـريعية فى السـلطة الفيدراليـة وتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والولايات[٤٦].

انتهـت هـذه الجولـة من المفاوضـات ولم يوقع وفـد الحركة الشـعبية على البيان الختامى بعد احتدام الخلاف حول قضية قسمة السلطات مع وفد حكومة الخرطوم، ولذلـك لم يصـدر بيان رسمى عن هذه الجولة، واكتفـت الحكومة النيجيرية بإصدار بيـان صحفى عنهـا[٤٧]، أوضحت فيه نقاط الاتفاق والاختـلاف بين الأطراف التى فاوضت فى أبوجا[٤٨]. وقد انتهت جولة أبوجا الثانية على أمل أن تستأنف للتباحث مرة أخرى، ولكن انهار وقف إطلاق النار بين الجانبين بعد أن أطلق الجيش السودانى العنـان للعمليات العسـكرية فى شـرق وغـرب الاسـتوائية[٤٩]، وتزايدت الضغوط الخارجية على النظام فى الخرطوم، واستغلتها الحركة الشعبية لإعادة توحيد صفوف الحركة وإقناع المجتمع الدولى بتقديم المسـاعدات لشـعب الجنوب، كما صاحب ذلك إثارتهـا لقضية المناطق الآمنة التى تمـت إثارتها أيضًا من قبل الحكومة النيجيرية[٥٠]، لضمان توصيل المساعدات، كما اتهمت الحركة حكومة الخرطوم بالحيلولة دون قيام منظمات الإغاثة الدولية الحكومية وغير الحكومية بتوصيل مسـاعدتها للجنوب، مما

دفع الغرب وخاصة الولايات المتحدة للقلق من الدور الذى تلعبه حكومة الخرطوم فى انتهاك حقوق الإنسان بالجنوب(٥١).

بعد فشل جولة أبوجا الثانية، أعلن جون جارانج، خلال اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية بالقاهرة فى ٢٨ يونيه ١٩٩٣، على ضرورة اتباع ثلاثة أشكال من الضغط التى يمكن فرضها على حكومة الخرطوم لتقبل بسلام عادل وهى:

- الضغط الوطنى من قبل التجمع الوطنى الديمقراطى الذى يمثل تحالفًا بين المعارضة السودانية والحركة والجيش الشعبى بهدف شن نضال وكفاح وطنى ضد الأصولية الإسلامية، خاصة بعد أن وافق التجمع على تبنى فكرة إقامة دولة علمانية فى السودان من خلال بيان نيروبى فى أبريل ١٩٩٣(٥٢).

- مواصلة النضال المسلح وتكثيفه من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان.

- مواصلة الضغط من قبل المجتمع الدولى بإصدار حزمة من الإجراءات الاقتصادية والدبلوماسية وتفعيل ممارسات أخرى، وتعيين مراقبين دوليين من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وزيادة الضغط على حكومة السودان من قبل المجتمع الدولى بما فيها إصدار قرارات من مجلس الأمن والضغط من خلال فرض الحظر على التجارة وأى ضغوط أخرى ملائمة، والدعم الفعال من قبل المجتمع الدولى لجبهة المعارضة السودانية والتجمع الوطنى الديمقراطى، وتعزيز جهود الإغاثة لجنوب السودان وجبال النوبا والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب، وإقامة مناطق أمنية غير خاضعة للممارسات العسكرية فى الجنوب ومنطقة جبال النوبا(٥٣).

وإجمالًا فقد أظهرت تلك المفاوضات ونتائجها ضرورة قيام كل طرف بحسم عدة إشكاليات سياسية وعملية، بالنسبة للحكومة السودانية بات عليها أن توضح طبيعة العلاقة بين الدين والدولة بالنسبة للجنوبيين، سواء كانوا يعيشون فيه أو فى مناطق أخرى من السودان، ونفس الأمر ينطبق على مسألة إعادة تقسيم الثروة والدخل، أما بالنسبة للحركة الشعبية فقد أصبح من الضرورى أن تحسم هى أيضًا موقفها من انفصال الجنوب والأهداف المتوخاه من طرح حق تقرير المصير(٥٤).

ثالثًا- مفاوضات السلام تحت مظلة الإيجاد.

ظهـر بعد فشـل مباحثات أبوجـا اتجاه قوى لدى دول المنظمـة الحكومية للتنمية ومكافحـة الجفاف(٥٥)، المعروفة باسـم «الإيجـاد»(٥٦)، للتدخل المباشـر بهدف تحقيق معالجـة سـريعة لقضية الحرب فى جنوب السـودان خوفًا من امتداد آثارها السـلبية علـى التوازنـات الداخلية لهذه الدول، فقـد كلفت القمة التى عقدت فى أديس أبابا فـى سـبتمبر ١٩٩٣، رؤسـاء دول إثيوبيا، وإريتريـا، وكينيا، وأوغنـدا بمعالجة النزاع القائـم فى السـودان وإجراء اتصـالات مع الأطراف المعنية بهـدف التوصل لجدول أعمـال لإجـراء محادثات ثم المسـاعدة فى التوصل لصيغة اتفاق سـلمى عادل(٥٧).

١- جولة الإيجاد الأولى ١٧-٢٣ مارس ١٩٩٤.

عُقـدت أولى جـولات التفـاوض تحـت مظلـة الإيجـاد بـين الحكومة السـودانية والحركة الشـعبية لتحرير السـودان وفصيل الناصر فى العاصمة الكينية نيروبى تحت رعايـة الرئيـس الكينى دانيال أروب موى(٥٨)، كما مُثل كثير من التيارات السياسـية وعلى رأسها التجمع الوطنى الديموقراطى(٥٩)، وخلال هذه الجولة قدم وفد الحركة الشعبية(٦٠)، طرحه الذى تركز على قضايا معينة مثل حق تقرير المصير، والإجراءات الانتقالية، وآلية إجراء الاسـتفتاء على تقرير المصير، وإسـناد المهمة لمراقبين دوليين، والعلاقة المستقبلية بين الشمال والجنوب استنادًا إلى نتيجة الاستفتاء، ووقف إطلاق النار وآلية مراقبته، وتدفق الإغاثة للمناطق المتضررة والاسـتفتاء وكيفية إجرائه(٦١)، أمـا عـن القضايا التى طرحهـا وفد حكومة الخرطوم(٦٢)، فقـد ركز على ضرورة أن تبدأ المفـاوضات من حيث ما انتهت إليه جولة أبوجا الأولى والثانية، وفصل القضايا الإجرائيـة عـن القضايـا الجوهرية، وتناقـش كل واحدة على حـدة، وفصل القضايا الإنسـانية عن القضايا السياسية(٦٣).

ظلت طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وشـكل العلاقة بين الشـمال والجنوب والهيكل التنظيمى الذى سـيكون عليه الجنوب، إشـكاليات رئيسـة ثار حولها جدل واسـع خـلال المفاوضـات، وهو الأمر الـذى أدى بـدوره لانتهاء هـذه الجولة دون الاتفاق على أى شىء سوى ضرورة الترتيب لجولة مفاوضات أخرى، كما تأكد أن

وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت وبصورة نهائية كان يلقى اعتراضًا من الحكومة السودانية[٦٤]، ولا شك أن المكاسب السياسية والعسكرية التى حققتها الحكومة السودانية على حساب الحركة الشعبية وجيشها هى التى دفعتها لاتخاذ هذا الموقف من قضية وقف إطلاق النار.

٢- جولة الإيجاد الثانية ١٧-٢٠ مايو ١٩٩٤:

عُقدت هذه الجولة فى العاصمة الكينية نيروبى[٦٥]، طرحت الحركة الشعبية خلالها مبدأ حق تقرير المصير الذى ساندها فيه جناح الناصر، وكذلك بعض دول الإيجاد[٦٦]، بينما أبدى وفد حكومة السودان رفضًا قاطعًا لمبدأ تقرير المصير بالطريقة التى عرضت من وفد الحركة الشعبية، وطالب بألا يتصدر بند تقرير المصير جدول الأعمال، بل ينبغى أن يعطى خيار الوحدة الأولوية[٦٧].

انتهت الجولة الثانية دون مناقشة أى من القضايا الرئيسة، وكانت محصلتها الوحيدة التوقيع على اتفاقية لتوصيل مواد الإغاثة والمساعدات الانسانية للمواطنين المتضررين من الحرب فى الجنوب، كما حدد الاتفاق الطرق والمحطات الواقعة داخل الاتفاق[٦٨]. عقب ذلك أصدرت لجنة الوسطاء داخل الإيجاد إطار عمل فى وثيقة عرفت باسم إعلان المبادئ[٦٩]، وركزت بنود إعلان المبادئ Declaration of Principles /DOP، على ضرورة الحل التفاوضى ورفض الحسم العسكرى، واحتوت على عديد من البنود كالآتى:

أ- اعتراف كافة الأطراف بأن تاريخ النزاع فى السودان وطبيعته تؤكد أن الحسم العسكرى لن يأتى بسلام عادل واستقرار دائم للبلاد، ومن ثم فعلى كل الأطراف التوقف عن استخدام القوة العسكرية.

ب- التأكيد على حق شعب جنوب السودان فى تقرير مصيره وتحديد الوضع المستقبلى لهم من خلال استفتاء شعبى.

ج- يجب أن تعطى جميع الأطراف أولوية للمحافظة على وحدة السودان شريطة إدخال المبادئ الآتية فى صلب التركيبة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد:

– ضمان المساواة السياسية والاجتماعية بين المواطنين فى إطار قانون ملزم.

– تأسيس دولة علمانية ديمقراطية فى السودان وضمان حرية الأديان والمعتقدات والعبادة لكل المواطنين السودانيين، والفصل التام بين الدين والدولة، وأن يصبح الدين مصدرًا للقوانين الشخصية.

– يجب تحقيق قسمة عادلة للثروة بين شعوب السودان المتنوعة.

– أن تكون حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا جزءًا لا يتجزأ من هذه الترتيبات، وأن يتضمنها دستور السودان وقوانينه.

– فى حالة عدم الاتفاق على المبادئ الواردة سابقًا يكون لشعب جنوب السودان الخيار فى تقرير مستقبله بما فى ذلك الاستقلال بعد إجراء الاستفتاء.

– يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على إجراءات انتقالية تشمل تحديد مدة الفترة الانتقالية ومهماتها، واتفاق على وقف إطلاق النار يسرى كجزء من اتفاق شامل لإنهاء الصراع فى السودان[٧٠].

هكذا وضع هذا الإعلان جميع الأطراف أمام خيارين: إما قيام دولة علمانية فى السودان أو السماح للجنوب بتقرير مصيره[٧١]، من جانبها اعتبرت حكومة الإنقاذ أن هذا الإعلان انحياز واضح وصريح من قبل وسطاء الإيجاد للحركة الشعبية ومطالبها، ومن ثم رفضته رفضًا تامًا، وأعلنت أنه لا اقتسام للثروة ولا مشاركة فى السلطة إلا فى ظل الوحدة[٧٢]، أما الحركة الشعبية فقد قبلت به، وأعلنت أن وسطاء الإيجاد لديهم رؤية جيدة لطبيعة الأزمة فى السودان[٧٣].

أخفقت لجنة وسطاء الإيجاد فى الوصول بإعلان المبادئ لهدفها المنشود من أجل حل القضية فى ظل رفض حكومة الإنقاذ للإعلان وما احتواه، لكن الموقف الذى وضعت فيه الإيجاد النظام الحاكم فى الخرطوم لم يدع مساحة للمناورة السياسية فقد قدمت له الرؤية والحلول، وأصبحت حكومة الإنقاذ فى مواجهة الدول الأفريقية لا ترغب فى السلام وليس لديها أى استعداد للتنازل عن أى شئ من أجله[٧٤]؛ مما دفع هذه الدول لإظهار عدم ثقتها وعدائها للنظام السودانى الذى استنفذ جهودهم، وتأكدت شكوكهم حول مدى جدية التوجه الإسلامى فى الخرطوم[٧٥].

٣- جولة الإيجاد الثالثة ١٩-٢٩ يوليو ١٩٩٤:

تواصلت الرعاية الكينية لاحتضان الجولة الثالثة من المفاوضات، شارك فيها وفد حكومة السودان بنفس الشخصيات التى شاركت فى الجولة السابقة، أما وفد الحركة الشعبية فقد ضم شخصيات أخرى(٧٦)، أقرت سكرتارية الإيجاد مسودة إعلان المبادئ الصادرة فى ٢٠ مايو من العام نفسه، أساسًا لأجندة المفاوضات بنودها السابق ذكرها(٧٧)، إلا أن وفد حكومة الخرطوم أبلغ السكرتارية رفضه لإعلان المبادئ ووضعه كأساس لأجندة هذه الجولة(٧٨).

اتجهت جلسات المفاوضات لمناقشة المسائل الخلافية، ودار أكثر الحديث حول مسألة علمانية الدولة، وحق تقرير المصير، والاستفتاء، وفى الوقت ذاته أعلن وفد حكومة الإنقاذ أنه لا تتازل عن مبدأ الأغلبية المسلمة فى الجيش حسب الشريعة الإسلامية، وتطبيق الأحكام المنظمة للدولة ومعاملاتها مع جواز استثناء غير المسلمين من أى أحكام ذات صبغة دينية، أما وفد الحركة الشعبية فقد ظل مصرًا على ضرورة الفصل التام بين الدين والدولة حتى لا يتعرض غير المسلمين للاضطهاد الدينى أو التفرقة لمواطنى الجنوب، أما حق تقرير المصير فقد أصرت الحركة على اعتبار موافقة الحكومة على هذا المبدأ لأهل جنوب السودان وجبال الأنجسنا وجبال النوبا هو مفتاح أى تسوية للنزاع، ومن جانبه رفض وفد حكومة الخرطوم فكرة تقرير المصير شكلًا ومضمونًا وأكد أن الخرطوم ليس لديها أى استعداد للمساومة حول هذا الأمر، وإزاء تعنت كل طرف وإصراره على عدم التنازل تقرر تأجيل المحادثات على أن تستأنف فى سبتمبر من العام نفسه(٧٩).

٤- جولة الإيجاد الرابعة ٦ سبتمبر ١٩٩٤:

بدأت هذه الجولة بنيروبى فى جو مشحون بالغضب من قبل وفد حكومة السودان بسبب طرح إعلان المبادئ الذى وضع أمام حكومة البشير خيارين؛ إما علمانية الدولة أو حق تقرير المصير، لذلك فقد أعلن أثناء اللقاءات الدكتور غازى صلاح الدين رئيس وفد الحكومة السودانية أن الإعلان اقترب من خطوط حمراء بالنسبة لحكومة السودان لا يمكن الاقتراب منها، ألا وهى علمانية الدولة وحق تقرير

المصير[٨٠]، وأضاف قائلًا: إن أفريقيا ليست حكرًا على دين بعينه وعلى دول المنطقة ألا تغالب طبيعة الأشياء، تلك العبارات التى لم تلق ترحيبًا من الحاضرين[٨١].

ومع ختام جولة المفاوضات التى لم تستمر سوى يومًا واحدًا، تأكد فشل دول منظمة الإيجاد فى الوساطة، خاصة مع رفض حكومة الإنقاذ لإعلان المبادئ، وبفشل هذه الجهود بدت مشكلة جنوب السودان على أعتاب مرحلة جديدة من احتمالات التدويل أو البحث عن وسيط آخر يحظى بموافقة الحكومة السودانية والحركة الشعبية معًا، الأمر الذى واكبه تلمحيات من جانب الحكومة السودانية بعدم رغبتها فى استمرار ملف المفاوضات لدى الإيجاد، وأخذت تعمل من أجل تفعيل الوساطة النيجيرية مرة أخرى، وذلك انطلاقًا من الاعتقاد بأن نيجيريا ترفض فكرة تقرير المصير أو الانفصال لأنها تعانى إلى حد كبير من المعضلة السودانية نفسها[٨٢].

٥- جولة الإيجاد الخامسة نوفمبر ١٩٩٧:

بعد إعلان الحكومة السودانية موافقتها على اعتبار إعلان المبادئ كأساس للتفاوض، نشطت الحكومة الكينية لترتيب جولة جديدة بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية التى انضمت لها ست فصائل منشقة عن الحركة، بعثت الحكومة السودانية بوفد يترأسه رياك مشار ووزير الخارجية على عثمان طه[٨٣]، أما وفد الحركة الشعبية فكان على رأسه سلفاكير، بدأت جلسات هذه الجولة فى ٣٠ أكتوبر، واتفق الطرفان على أن يكون إعلان المبادئ هو الورقة التى سيجرى عليها التفاوض، كما أكد وفد الحكومة السودانية أنه ليس لديه اعتراض على مبدأ تقرير المصير[٨٤]. وقد تلخص طرح الحركة الشعبية فيما أسمته بخطة السلام، على الآتى:

أ- قيام دولتين مستقلتين فى السودان تحت مظلة اتحاد كونفيدرالى، تتمتع كل منهما بالسيادة التامة عبر أجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المنفصلة، وتكون لكل من الدولتين علاقاتها الخارجية وجيشها، ووضحت الحركة الشعبية حدود دولة الجنوب المقترحة حسب الخريطة[٨٥]، التى قدمتها لتشمل المناطق الواقعة جنوب خط عرض ١٣° شمالًا، لتدخل فيها ولايات النيل الأزرق، وجنوب كردفان، ومناطق من ولاية سنار، وشمال وغرب كردفان، وجنوب دارفور[٨٦].

ب- أن تكون التعددية السياسية أساس الحكم، وأن تشكل خلال الفترة الانتقالية التى تحدد بعامين، حكومة وحدة وطنية تضم التجمع الوطنى الديمقراطى.

ت- فصل الدين عن السياسة خلال الفترة الانتقالية ما عدا فى مجال الأحوال الشخصية وحظر وضع أى سياسات أو قوانين ذات أصل دينى فى المجال العام.

ج- كفالة حق تقرير المصير لشعب الجنوب، وجبال النوبا وجنوب النيل الأزرق، وتخييرهم فى نهاية الفترة الانتقالية بين الاستقلال أو البقاء ضمن السودان الموحد.

د- عند الاتفاق السياسى على هذه البنود يتم إعلان وقف شامل لإطلاق النار[٨٧].

هدفت الحركة الشعبية من خلال هذا الطرح إلى الوصول لتحقيق عدة أهداف: أولاً، كشف نوايا النظام الحاكم فى السودان أمام أنصاره من القبائل المنشقة وأمام العالم بأنه لا ينوى حقًا ما يلوح به للجنوب من تقرير للمصير أو الانفصال[٨٨]، ثانيًا، شرح ما تعنيه العلمانية؛ هذا المصطلح الذى كثيرًا ما أثار الارتباك والحيرة، ثالثًا، تهدئة مخاوف أعضاء الحركة من غير الجنوبيين الذين حاربوا جنبًا إلى جنب مع الجنوبيين والتأكيد لهم أن الحركة لم تغفلهم، وأن لهم حقًا فى تقرير مصيرهم، رابعًا، تأكيد موقف الحركة من أنها تناضل من أجل الديمقراطية التعددية وحق القوى السياسية الأخرى فى المشاركة فى عملية التحول السياسى ودحض مزاعم النظام بأن التعددية ستحقق عبر تحالف مغلق على النظام والحركة الشعبية[٨٩].

رفضت حكومة الإنقاذ طرح الحركة للكونفيدرالية باعتباره مطلبًا خارجًا عن إعلان المبادئ الذى أعطى الأولوية للوحدة وأجل الحديث عن الانفصال إلى الاستفتاء، ورفضت أيضًا الشكل الذى قدمته الحركة لحدود الجنوب المقترحة والتى ضمت مناطق خارج نطاق الإقليم، ولذلك أعلن وفد الحكومة التزامه بمناقشة المقترحات الواردة فى إطار إعلان المبادئ فقط[٩٠]، وأن موافقته على تقرير المصير تأتى كحل سياسى لمشكلة الجنوب، ولا تعد إقرارًا بحق تقرير المصير بوصفه حقًا للشعوب، وأكد أيضًا أن الشريعة والعرف هما مصدران للتشريع مع مراعاة التنوع العرقى والاجتماعى، أما فيما يختص بعلاقة الدين بالدولة فقد أشار الوفد إلى أن المواطنة أساس للحقوق والواجبات على أن تقر سيادة القانون والمساواة أمامه[٩١].

رغم أن هذه التطورات طرحت مؤشرات حول إمكانية الحل السلمى من زاوية أن الحكومة السودانية أصبحت مستعدة لبحث مشكلة الجنوب على أسس اختلفت عما كانت تتمسك به من قبل بما فى ذلك حق تقرير المصير، فإن الشكوك كانت تثار تجاه نية الحكومة وما دفعها لهذا الاتجاه، وعن مدى جديتها فى الالتزام بما تقرره، وبقيت أطراف رئيسة فى المعارضة على اعتقادها بأن الحكومة تناور لاحتواء الضغوط التى تواجهها لتعميق التناقضات بين حركة جارانج والفصائل المنشقة عنها من ناحية، وداخل التجمع الوطنى الديمقراطى من ناحية أخرى، وتحسين صورتها على الساحة الدولية، كما نلاحظ أيضًا أن الحكومة السودانية مثلت شقًا واحدًا رئيسًا بتفريعاته المختلفة من إطار الحل وهو الشق الخاص بالجنوب، ولم يصدر عنها ما يشير لقبول التعددية السياسية الكاملة القائمة على انتخاب حكومة قومية انتقالية يرتضيها الشارع السودانى[٩٢].

أصدرت اللجنة الوزارية للإيجاد بيانًا صحفيًا ختمت به الجولة أشارت فيه إلى أنهما ناقشا مسائل وحدة السودان، وحق تقرير المصير، وفصل الدين عن الدولة، كما حدد البيان شهر أبريل ١٩٩٨، موعدًا للجولة القادمة[٩٣].

٦- جولة الإيجاد السادسة ٤ مايو ١٩٩٨ :

بدأت المفاوضات فى ٤ مايو وترأس الجلسة وزير الخارجية الكينى بحضور وزراء دول الإيجاد وشركاء الإيجاد[٩٤]، استمر وفد الحكومة السودانية الذى ترأسه رياك مشار على موقفه من أنه ينبغى منح الفرصة أولًا للنظام الفيدرالى على اعتبار أنه مطلب الجنوبيين منذ عام ١٩٤٧، وأن يمنح حق تقرير المصير بوصفه مطلبًا سياسيًا، وأن تسبقه فترة انتقالية يجرى الاستفتاء فى نهايتها ليختار أهل الجنوب بحدوده المعروفة عند الاستقلال فى عام ١٩٥٦، (بحر الغزال، والاستوائية، وأعالى النيل) بين الوحدة والانفصال[٩٥]، وضرورة الوقف الفورى لإطلاق النار[٩٦].

أما وفد الحركة الشعبية[٩٧]، فقد ظل على إصراره على أن حق تقرير المصير يجب أن يشمل جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، وأبيى، وأن تحدد الفترة الانتقالية بسنتين من تاريخ التصديق على الاتفاقية وضرورة الفصل بين الدين

والدولة وإلغاء كل القوانين الصادرة فى سبتمبر ١٩٨٣، مع إلزام الحكومة بعدم إصدار أى تشريعات يكون مصدرها الدين، ووقف كل المحاولات التى تقوم بها حكومة الإنقاذ لإقرار دستور إسلامى، أما عن وقف إطلاق النار فقد رأى وفد الحركة أنه يجب الاتفاق عليه على حدة[٩٨].

هكذا انتهت هذه الجولة من المفاوضات مثل سابقتها دون إحراز أى تقدم يذكر سوى موافقة الحكومة السودانية على مبدأ تقرير المصير، الذى يعتقد أنه كان عندها أفضل من التخلى عن القوانين الإسلامية ومشاركة الأحزاب فى السلطة.

٧- جولة الإيجاد السابعة ٤- ٦ أغسطس ١٩٩٨:

عُقدت الجلسة الافتتاحية لهذه الجولة فى ٤ أغسطس بأديس أبابا، بدأ الجانبان المناقشات وركز وفد الحكومة السودانية برئاسة رياك مشار على ربط موضوع الإغاثة بوقف إطلاق النار، بينما طالب وفد الحركة بتكوين لجنة من الحكومة السودانية والحركة الشعبية والإيجاد لمراجعة الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بتنظيم الممرات تحت مظلة عملية شريان الحياة Operation Life Line Sudan /OLS، منذ عام ١٩٨٩[٩٩]. أما قضية الدين والدولة فقد تباينت وجهات النظر بين الطرفين، ومن ثم تقرر تأجيل النقاش فيها لاجتماعات قادمة، أما بالنسبة لحق تقرير المصير فقد رأى وفد الحركة أنه يجب منح حق تقرير المصير لثلاثة كيانات هى:

- جنوب السودان بحدوده فى بداية عام ١٩٥٦، بما فى ذلك منطقة أبيى.
- منطقة جنوب كردفان.
- منطقة جنوب النيل الأزرق.

هذا بالإضافة لتقديمهم لخريطة توضح هذه المناطق داخل حدود الجنوب، كما طالبوا بأن يُحكم السودان كونفيدراليًا خلال الفترة الانتقالية بقيام دولتين واحدة فى الشمال والأخرى فى الجنوب لكل منها جيش، ودستور، وبرلمان، وسحب القوات المسلحة من الجنوب وأن يجرى الاستفتاء فى نهاية الفترة الانتقالية فى الجنوب متضمنًا المناطق السابق ذكرها تحت إشراف الحركة الشعبية دون تدخل من الحكومة المركزية[١٠٠].

عرض وفد حكومة الخرطوم رؤيته فى عدة نقاط، وهى: أن يجرى الاستفتاء فى الجنوب بحدوده المعروفة عام ١٩٥٦[١٠١]، وأن يحكم السودان خلال الفترة الانتقالية اتحاديًا، ويدار الجنوب شراكة بين الحكومة والحركة الشعبية، ويتم إعداد التفاصيل من خلال لجنة مشتركة حول الترتيبات الأمنية بين الطرفين، وأن تبقى القوات المسلحة فى أماكنها، هذا بالإضافة للتأكيد على وقف إطلاق النار[١٠٢]. ولكن رفض الوفد الدخول فى مناقشات تفاصيل ترتيبات الفترة الانتقالية قبل حسم موضوع تعريف الجنوب حسبما جاء فى إعلان المبادئ عام ١٩٩٤، الذى لم يشمل مناطق جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، وأبيى داخل حدود الجنوب، وطلب من الوسطاء عرض الأمر على لجنة قانونية للفصل فى هذا إذا تعذر ذلك عليهم[١٠٣].

توصل الطرفان فى نهاية الجولة لاتفاق حول حدود الجنوب، حيث قبل وفد الحركة الشعبية تعريف الجنوب بحدوده فى الأول من يناير ١٩٥٦[١٠٤]، ولكنه اشترط إلحاق أبيى بالجنوب[١٠٥]، واستبعاد منطقة جنوب كردفان والنيل الأزرق دون الإخلال بحق السكان فى هذه المناطق تقرير مصيرهم عبر الاستفتاء[١٠٦]، كما وافقت الحركة على مد وقف إطلاق النار فى المناطق المتضررة من المجاعة ريثما تتم إغاثة المتضررين عبر ممرات آمنة[١٠٧].

أُسدل الستار على جولة الإيجاد السابعة بعد إحراز تقدم طفيف فى قضية تعريف حدود الجنوب، ولكن ظلت باقى القضايا الجوهرية عالقة مثل علاقة الدين بالدولة وشكل نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية، فقد ظلت الحركة متمسكة بطرحها حول الوضع السياسى والدستورى تجاه الجنوب. أما عن البيان الختامى لهذه الجولة فقد ناشدت من خلاله الإيجاد المجتمع الدولى بتوفير المساعدات الإنسانية للشعب السودانى المتضرر من الحرب[١٠٨].

٨- جولة الإيجاد الثامنة يوليو ١٩٩٩:

عُقدت هذه الجولة من المفاوضات وسط تغيرات وأحداث محلية وإقليمية ودولية مهمة ومؤثرة على مسيرة السلام، فقد اتسعت رقعة العلاقات الدبلوماسية بين السودان وعدد من دول الجوار لاسيما إريتريا بفضل الوساطة القطرية الليبية،

وكذلك إثيوبيا بعد موقف السودان من القضية الإثيوبية الإريترية، وأوغندا التى عقدت مزيدًا من اجتماعات المصالحة مع الحكومة السودانية(١٠٩)، كما كان لقيام تجمع دول الساحل والصحراء الأثر الكبير فى مجريات الأحداث ووحدة الخطاب فى المنطقة، أما على الصعيد الدولى فقد قطعت الإدارة الأمريكية شوطًا كبيرًا فى محاولة السيطرة على آلية التفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، الأمر الذى تمثل فى مواصلة الضغط على شركاء الإيجاد للإسراع بإنشاء سكرتارية دائمة للمفاوضات وتعيين موفد خاص للوساطة حول قضية الجنوب، هذا بالإضافة لدفع شركاء الإيجاد لعملية المفاوضات بمطالبة الطرفين بوقف فورى لإطلاق النار(١١٠).

عُقدت الجلسة الأولى من المفاوضات فى ١٩ يوليو ١٩٩٩، بنيروبى، ترأس وفد حكومة الإنقاذ رياك مشار، وترأس وفد الحركة الشعبية سلفاكير ميارديت الذى أعلن قبل بدء فاعليات الجلسة الأولى فى مؤتمر صحفى وقفًا جزئيًا لإطلاق النار فى مناطق بحر الغزال وأعالى النيل، واستثنى المنطقة الاستوائية المتاخمة للحدود الأوغندية(١١١)، هذا الأمر الذى قوبل بإدانة من قبل وفد الحكومة السودانية، ودعا المجتمع الدولى للضغط على الحركة الشعبية وإجبارها على وقف إطلاق النار الشامل وتسهيل عملية الإغاثة(١١٢). وتواصلت بعد ذلك المفاوضات التى استمرت لقرابة خمسة أيام متتالية، لم يتم التوصل خلالها إلا لتكوين السكرتارية الدائمة وتحديد مهامها وتشكيل لجانها(١١٣)، وتعيين مبعوث خاص لمباشرة قضية الجنوب(١١٤).

هكذا لعبت منظمة الإيجاد وشركائها أدوارًا متفاوتة لتقريب وجهات النظر بين طرفى النزاع فى جنوب السودان، إلا أنها لم توصل الطرفين لاتفاق نهائى، فقد تفاوت الحركة الشعبية بين الوحدة على أساس علمانى والكونفيدرالية على أساس فترة انتقالية يتم بعدها الاستفتاء وتقرير المصير بالانفصال أو الوحدة، أما نظام الإنقاذ فقد ظلت رؤاه تطرح على أساس إقامة نظام فيدرالى كحل وتوزيع السلطة والثروة بين الطرفين، ولم تنكر حق الجنوبيين فى تقرير مصيرهم فى حدود الجنوب المتعارف عليها فى بداية عام ١٩٥٦، إذا فشلت الوحدة فى تحقيق الاستقرار المطلوب، أضف لذلك الأوضاع التى تغيرت فى القرن الأفريقى وبصفة خاصة اندلاع الحرب الإثيوبية الإريترية.

رابعًا- المبادرة المصرية الليبية أغسطس ١٩٩٩:

مع مطلع عام ١٩٩٩، كانت هناك اتصالات دبلوماسية بين وزيرى خارجية مصر والسودان خلال مسعاهما لحل الخلافات العالقة بين البلدين وتطبيع العلاقات، كان طبيعيًا أن تتطرق النقاشات للصراع الدائر فى جنوب السودان، ومن هنا كثفت مصر من مسعاها لمحاولة التقريب بين الحكومة السودانية والمعارضة فيما أسمته الدوائر الصحفية مبادرة مصرية، فى الوقت الذى حرصت فيه مصر على التأكيد أنها ليست مبادرة ولكنها مسعى لتقريب وجهات النظر[١١٥]. وخلال الفترة نفسها كانت ثمة تحركات فى عواصم أخرى تصب فى الاتجاه ذاته، فقد برز الجهد الشخصى للرئيس الليبى معمر القذافى فى محاولة لتحقيق حوار بين المعارضة والحكومة السودانية، وتبلورت المبادرة الليبية فى مطلع أغسطس فى البنود التالية:

أ- الوقف الفورى لكافة العمليات العسكرية من جميع الأطراف، ووضع آلية لمراقبة ذلك.

ب- الوقف الفورى لكافة الحملات الإعلامية المتبادلة بين جميع الأطراف.

ج- الشروع فى حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطنى[١١٦].

- تتولى الحكومة الليبية الاتصال بمصر، وإريتريا، وإثيوبيا، وأوغندا، وكينيا للتنسيق معهم باعتبارهم أصحاب مبادرات سابقة تتعلق بالشأن السودانى[١١٧].

رحب التجمع الوطنى الديمقراطى بالمبادرة وقدر الجهد الذى بذلته ليبيا للعمل على حل النزاع القائم فى السودان، كما أشار أعضاء التجمع إلى أنه يستوجب أن يكون هناك مناخ مناسب للعمل من خلاله وأن ذلك يستوجب عدة أمور:

- تجميد المواد التى تقيد الحريات فى دستور السودان.
- إلغاء حالة الطوارئ فى المناطق البعيدة عن نطاق العمليات العسكرية.
- رفع الحظر عن النشاط السياسى لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- إلغاء الصلاحيات الاستثنائية فى قانون الأمن العام.

- إلغاء محاكم وقانون النظام العام.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- إعادة الممتلكات المصادرة.
- وقف إطلاق النار مرتبط بالوصول لحل سياسى شامل(١١٨).

تمخضت تلك اللقاءات عن إصدار الحكومة الليبية ما عرف بإعلان طرابلس، الذى أعقبه إجراء ليبيا اتصالات مع مصر التى قبلت أن تدمج مساعيها فى المبادرة الليبية لتصبح مبادرة مشتركة للبلدين، وأعلنت حكومة الإنقاذ قبولها للمبادرة، وعن تشكيل وفدها للاجتماع التحضيرى، إلا أنها فى الوقت ذاته تجاهلت الإشارة للإجراءات التى طالبت بها المعارضة فى إعلان طرابلس، ونظرت إليها باعتبارها مطالب قصد بها تفكيك سلطته(١١٩).

أوضحت الحركة الشعبية موقفها من هذه المبادرة فى بيان صدر فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٩، شددت فيه على أن مبادرة الإيجاد هى وحدها القابلة للاستمرار، وأنه لا يوجد مجال لمبادرات موازية من شأنها أن تتيح للحكومة استمرار سيطرتها(١٢٠)، كما أبدت الحركة تخوفها من أن تؤدى المبادرة المصرية الليبية إلى إجهاض مساعى الإيجاد التى حققت الحركة من خلالها مكاسب عديدة على رأسها اعتراف حكومة الخرطوم بحق تقرير المصير للجنوب، ذلك الحق الذى أغفلته المبادرة المقترحة، واعتبرت أن موافقة الإنقاذ السريعة على هذه المبادرة ما هو إلا مناورة لتحقق غرضين؛ الأول، كسب مزيد من الوقت، الثانى، تدمير إعلان المبادئ مما يعنى خسارة الحركة الشعبية والجنوبيين لكل المكاسب السياسية التى أحرزتها(١٢١)، لكل هذه الأسباب أعلنت الحركة الشعبية رفضها لهذه المبادرة.

ويمكن لنا أن نرصد عدة اختلافات بين المبادرة المصرية الليبية وإعلان المبادئ الصادر عن الإيجاد فى ثلاث نقاط:

-اتسمت المبادرة بالشمولية، فلم تقتصر على الجنوب بل هدفت لإيجاد حل شامل للشأن السودانى بما فيه المصالحة بين النظام الحاكم والمعارضة فى كل أنحاء السودان.

- قصرت الإيجاد الحوار على طرفين فقط؛ هما الحكومة السودانية والحركة الشعبية، واستبعدت إشراك المعارضة، أما المبادرة فقد قامت على أساس إشراك كافة الأطياف السياسية السودانية.

- بينما دعت مبادرة الإيجاد لتبنى حق تقرير المصير لجنوب السودان، فإن المبادرة تبنت قاعدة أساسية وهى عدم التفريط فى وحدة التراب السودانى، الأمر الذى اعتبرته الحركة الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية[١٢٢]، من نقاط ضعف المبادرة وعدم صلاحيتها لتكون نموذجًا للتفاوض[١٢٣].

وفى الجانب العملى لم يحدث تقدم يذكر فى إجراء اتصالات مباشرة أو بداية حوار جاد بين أطراف المبادرة المشتركة، فقد ظل موقف الحركة الشعبية يتسم بالرفض واعتبارها محاولة من حكومة الإنقاذ للالتفاف حول مبادرة الإيجاد وإضعاف موقف الحركة فيها[١٢٤].

ومع إخفاق مساعى السلام، تجددت الاشتباكات العسكرية[١٢٥]، بين الطرفين[١٢٦]، وهو الأمر الذى أعلنت الحركة الشعبية على إثره وقف المحادثات مع الحكومة السودانية فى مايو ٢٠٠٠، ولكنها بعد ما يقرب من أربعة أشهر قبلت العودة لمائدة المفاوضات رضوخًا لضغوط وسطاء وشركاء الإيجاد، إلا أنها أعلنت أنها لن تقبل الدخول فى محادثات أخرى حول ترتيبات الفترة الانتقالية قبل إيجاد حل لقضية العلاقه بين الدين والدولة[١٢٧]، واستأنفت المحادثات فى ٢١ سبتمبر من العام نفسه على ضفاف بحيرة نائية فى كينيا، وقد استمرت المحادثات أحد عشر يومًا دون توقف، قدم الوسطاء خلالها مقترحًا فى إطار الاتحاد العلمانى الذى يسمح للولايات المستقلة بالخروج من تطبيق الشريعة الإسلامية، ولكن مع عدم التوصل لاتفاق حول القضايا الأخرى كحدود الجنوب، واقتسام السلطة والثروة، ولذلك انتهت المحادثات دون تحقيق أى نتائج ملموسة[١٢٨]، وفى بداية عام ٢٠٠١، وصلت مبادرة الإيجاد لطريق مسدود مع إعلان البشير فى مارس من العام نفسه؛ إن مبادرة السلام الوحيدة التى يعتد بها هى المبادرة المصرية الليبية لأنها حسبما أعلن أكثر شمولاً[١٢٩].

خامسًا- بروتوكول مشاكوس يوليو ٢٠٠٢:

امتدادًا لجهود الإيجاد التى بدأت منذ عام ١٩٩٣، انعقدت المفاوضات مرة أخرى تحت رعاية منظمة الإيجاد وبمشاركة أطراف دولية على رأسها الولايات المتحدة، وانجلترا، وإيطاليا، والنرويج، وفى ضاحية مشاكوس الكينية فى الثانى عشر من يونيو ٢٠٠٢، أفضت هذه الجولة للتوقيع على بروتوكول مشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى العشرين من يوليو ٢٠٠٢[١٣٠].

وبوجه عام ينقسم البروتوكول لثلاثة أقسام أساسية؛ تناول القسم الأول المبادئ العامة المتفق عليها بين الأطراف، بينما تناول القسمان الثانى والثالث البنود ذات الصلة بالعملية الانتقالية وهيكل الحكم على الترتيب، وتضمن البروتوكول كذلك النص المتفق عليه حول الدين، وكذلك النص المتفق عليه حول حق تقرير المصير لشعب الجنوب، ويمكن أن نشير لأهم بنود الاتفاق فى الآتى:

- استهل البروتوكول بالإشارة لأولوية الوحدة بالنسبة للطرفين، وحق شعب جنوب السودان فى رقابة شئون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة فى الحكومة القومية.

- الدين والعادات والتقاليد هى مصدر القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السودانى، وأن أهل السودان لديهم أرث وتطلعات مشتركة تدفعهم للعمل من أجل إقامة نظام ديمقراطى للحكم قائم على أساس التنوع والمساواة، وإيجاد حل شامل لعلاج التدهور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان.

- التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة والاقتتال اللذين يعانى منهما الشعب السودانى[١٣١].

- أن تكون هناك مرحلة انتقالية لمدة ست سنوات مع إنشاء مفوضية للمراقبة والتقييم على أساس التمثيل المتساوى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، بالإضافة لممثلين من دول الإيجاد، ويعقب تلك المرحلة الانتقالية استفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية، ويتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية.

- أما فيما يخص قضية الدين والدولة، فقد اتفق الطرفان على أن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق واللغات والأديان، وأن الأديان والأعراق والمعتقدات هى مصدر القوة الروحية والإلهام للشعب السودانى، وأن تنظيم الأمور الشخصية والعائلية يكون وفق القوانين الشخصية بما فيها الشريعة أو القوانين الدينية الأخرى أو العادات والأعراف.

- أما فيما يتعلق بتقسيم السلطات والهياكل المختلفة لأجهزة الحكم، فقد اتفق الطرفان على أن الدستور القومى للسودان هو القانون الأعلى للبلاد، وهو الذى ينظم العلاقة ويحدد السلطات والمهام بين مختلف المستويات للحكم، علاوة على أنه يحدد ترتيبات اقتسام الثروة بين الجهات نفسها، كما يضمن الدستور القومى حرية العقيدة والعبادة والممارسات الدينية، ولذلك يتم خلال الفترة الانتقالية إجراء عملية مراجعة دستورية شاملة ووضع إطار دستورى للفترة الانتقالية تتضمن فيه اتفاق السلام، كما أن التشريعات التى تسن على الصعيد القومى والتى تتأثر بها الولايات خارج الجنوب مصدرها الشريعة والتوافق الشعبى، أما التشريعات المطبقة على الولايات الجنوبية يكون مصدرها التوافق الشعبى وقيم شعب الجنوب وعاداته.

- أقر الطرفان أيضًا بحق شعب جنوب السودان فى تقرير مصيره عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى عقب انقضاء الفترة الانتقالية على أن يعمل الطرفان خلال تلك الفترة من أجل تحسين المؤسسات والأنظمة التى أنشئت بموجب الاتفاق لجعل وحدة السودان جاذبة لشعب جنوب السودان[١٣٢].

وفى ضوء ما تقدم، بدت الظروف مهيأة لاستكمال مسيرة المفاوضات، وبالفعل عقد عديد من جولات التفاوض بعد ذلك وأجريت فى أكثر من مقر داخل كينيا مثل ناكورو وكارن ونيفاشا، ورغم وجود كثير من الأسباب والأحداث التى أدت لتعثر بعض هذه الجولات مثل ما حدث أثناء انعقاد جولة المفاوضات الثانية فى أغسطس ٢٠٠٢، التى توقفت نتيجة سيطرة قوات الجيش الشعبى على مدينة توريت فى مطلع سبتمبر من العام نفسه، الأمر الذى يمكنها من تهديد مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبى وإحداث خلل كبير فى التوازن العسكرى والاستراتيجى

بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية وما استتبعه من محاولات الجيش الشعبى للسيطرة على ولاية الوحدة التى تعد من أكبر مناطق الثروة البترولية[١٣٣]، وقد بررت الحركة الشعبية هذا التصرف بأنه كان استباقًا للإعداد المكثف من جانب قوات النظام لاسترداد مدينة كبويتا التى وقعت تحت سيطرة الجيش الشعبى فى يونيو ٢٠٠٢، هذا بجانب عدم توقف القوات الحكومية عن قصف مواقع الحركة حول بانتيو خلال محادثات مشاكوس الأولى[١٣٤].

ونتيجة الضغوط التى مورست على حكومة الإنقاذ خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عادت مرة أخرى لمائدة المفاوضات، وتوالت اللقاءات بعد ذلك فأسفرت عن توقيع عدد من البروتوكلات مثل بروتوكول الترتيبات الأمنية فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، الذى تناول موقف القوات المسلحة لدى الطرفين، وإعادة انتشارها وموقف المجموعات المسلحة الأخرى بالبلاد، ووقف إطلاق النار، وفى ٧ يناير ٢٠٠٤، تم التوقيع على بروتوكول قسمة الثروة الذى اتفق فيه الطرفان على ملكية الأراضى وتوزيع الموارد البترولية والإيرادات وقسمة الموارد غير البترولية، والسياسات التنفيذية والمالية وأخيرًا إعادة وتطوير صناديق التمويل، ثم وقع الطرفان فى ٢٦ مايو ٢٠٠٤، على بروتوكول قسمة السلطة الذى وصف مستويات الحكم المختلفة وسلطاتها ووظائفها، وحدد نسب الأطراف فى المؤسسة التشريعية (المجلس الوطنى)، وكذلك بروتوكول حل النزاع فى مناطق جنوب كردفان، جبال النوبا والنيل الأزرق، وبروتوكول حل نزاع أبيى فى نفس التوقيت[١٣٥]، وتوجت تلك الجولات بعد ذلك بتوقيع اتفاق السلام الشامل فى نيفاشا ٢٠٠٥.

أحدث نبأ التوقيع على بروتوكول مشاكوس ردود فعل واسعة ومتباينة داخل السودان وخارجه، فعلى المستوى الداخلى، وفى أوساط الحركة والجيش الشعبى وقع تململ كبير وسط القيادات الميدانية التى فوجئت بالاتفاق، فبعض هذه القيادات لمست فى الاتفاق -رغم ما حققه من مكاسب للجنوب- مفاجأة غير سارة، وتساءلوا: هل الهدف من الحرب التى خاضتها الحركة الشعبية هو مشاركة نظام الإنقاذ الحكم فى النهاية ؟[١٣٦]، أضف لذلك الرصيد الضخم من عدم الثقة

فـى المواثيـق التى عقدت مع حكومات الخرطوم، وأكـبر مثال كان اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، الـذى مـا لبث أن نقده من أبرمه، لذلـك فإن غالبية قيادات الحركة والجيش الشعبى وأهل الجنوب اعتقدوا أن هذا الاتفاق ما هو إلا صورة أخرى لاتفاق أديس أبابا السابق[١٣٧].

أما بالنسـبة للقوى السياسـية الشـمالية مثل حزب الأمة، والاتحادى الديمقراطى والمؤتمـر الشـعبى، فقد أظهرت حالة مـن التوافق العام إزاء الاتفـاق، ولكنها أبدت بعض التحفظات التى انصبت بشكل أساسى على استبعاد القوى السياسية المختلفة مـن جـولات التفـاوض، أو عـدم الوعد بأن تشـملها ملحقاتـه مع انتقـادات قليلة لمحتويـات الاتفـاق، ولكنها جاءت تالية لمسـألة تهميش القوى السياسـية الشـمالية، وتجاهـل جارانـج لحلفائـه بالتجمـع الوطنـى وانفراده بالحـل والعقـد دون الرجوع إليهم[١٣٨]، الأمر الذى اعتبرته تلك الأحزاب عائقًا لتحقيق السـلام الشـامل بدون المصالحة مع المعارضة الشـمالية[١٣٩].

وعلـى الرغم مـن الاختلافات والتباينات أو التوافق والتقارب فيما بين هؤلاء، فـلا شـك أن هنـاك عديـدًا من المكاسـب التـى حققتها الحركـة الشـعبية والحكومة السـودانية من توقيع هذا الاتفاق، بالنسـبة لحكومة البشير فقد حافظت على مبادئها الرئيسـة فى الحكم بالشـريعة الإسـلامية حتى ولو حصرته فى حدود الشـمال، فقد ذهبـت حكومة البشـير للتفـاوض وهى مهيأة للقبـول بالانفصال؛ لأنـه نظام حكم يرتكز على الشـريعة الإسـلامية فـإذا لم يقبل الجنوب ذلك فيمكـن أن ينفصل، لأن بقاءه ضمن إطار الدولة السـودانية وهو رافض لتطبيق الشـريعة من شـأنه أن يهدد وجود الإنقاذ فى سدة الحكم[١٤٠]، وقد استفاد النظام الحاكم فى السودان من الدعم السياسـى الأمريكـى ورفع السـودان من قائمة الدول الراعيـة للإرهاب، كما كانت رغبتـه فى الحصول على المسـاعدات الاقتصادية من الـدول الغربية دافعًا آخر، فقد وعد بعضها كبريطانيا بإسقاط الديون الخارجية مع دعم من النرويج وإيطاليا وكندا وألمانيا لانتشـال الاقتصاد السـودانى من عثرته[١٤١].

وكان مـن مكاسـب نظام الإنقاذ من هذا الاتفـاق إضعاف الأطراف ذات الثقل الطائفـى والسياسـى وإحـداث خلل فـى التوازنـات السياسـية بينها، فقـد تعمقت الفجـوة بـين الصـادق المهـدى وابن عمـه الفاضل المهـدى الذى حاولـت الحكومة اجتذابه ومشاركته فى السلطة بعد تأييده لاتفاق مشاكوس. كذلك فقد نجح الإنقاذ فـى تحفيـز الاتحاديـين لإبداء مزيد من المرونـة مع الحكومة، بالإضافـة لتهميش دور حسن الترابى بتجاوز الاتفاق الذى سبق ووقعه مع الحركة الشعبية[١٤٢]، باتفاق آخر حقن دماء السـودانيين، ومن ثم محاولة بناء شـرعية سياسية جديدة للنظام تقوم على السلام والتنمية وكسـر العزلة الدولية[١٤٣].

ومـع كل المكاسـب التـى حققتهـا حكومـة الإنقـاذ فإنهـا واجهـت عديـدًا من الانتقادات التى رأت أنه لا يجوز للبشير أن يتفاوض على الأراضى السودانية، وأن عليه الرجوع لاستفتاء شعبى، كما انتقدت الحكومة أيضًا فى انفرادها بتقرير المسائل المصيريـة دون بقيـة القوى السياسـية السـودانية شمـالًا وجنوبًا كما لو كان المشـهد السياسـى فى السـودان لا يتسع إلا للبشـير وجارانج[١٤٤].

أمـا بالنسبة للحركـة الشـعبية، فقـد نالت أيضًا عديـدًا من المكاسـب، يأتى فى مقدمتهـا اعـتراف الحكومة السـودانية بحق الجنوبيـين فى تقرير مصيرهم، واسـتثناء الجنوب من تطبيق الشريعة الإسلامية، واقتسام السلطة والثروة، والاعتراف بالتعدد الدينـى، والثقافـى، والإثنـى واللغـوى، واحترام هـذا التعدد فعليًا والانطلاق منه واستيعابه فى التشـريع والتنفيذ، وكذلك إيقاف الحرب التى استمرت قرابة تسـعة عشـر عامًـا، وراح ضحيتهـا أكثر من مليونين من السـودانيين، وشـرد داخل الوطن وخارجـه أكثر مـن أربعة ملايين.

ولكـن بنظـرة أكثر تحليلًا للاتفـاق وللظروف القائمة علـى الصعيدين الداخلى والخارجى، نجد أن ما توصل إليه الاتفاق ليس هو ما هدفت إليه الحركة الشعبية منذ نشأتها، وهو ما عبر عنه قائدها بقوله: «كنا نفاوض من أجل سودان علمانى فلم نجده، ففاوضنا على عاصمة علمانية فلم نجدها، ففاوضنا على جنوب علمانى»[١٤٥]، ولهذا يمكـن أن نعتـبر هذا الاتفاق نوعًا مـن أنواع توازن العجز بين طرفين ظلا يتصارعان

لعقود طويلة حتى استنفد كل منهما طاقة الآخر، ومن ثم هبط كل منهما إلى أدنى مستويات طموحه، فارتضت حكومة الإنقاذ بانفصال الجنوب حتى لا تتخلى عن الشريعة الإسلامية، وارتضت الحركة الشعبية بانفصال الجنوب والتخلى عن حلم السودان الموحد العلمانى حتى لا تعود مرة أخرى لتلك العقود الطويلة من الظلم والإقصاء والتمييز.

هكذا بدا واضحًا أن السودان بلد شديد التأثير والتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وهو ما يستتبعه بالتالى تغير وتبدل فى علاقاته الدولية والإقليمية بحسب أنظمة الحكم المتواترة عليه، فإذا كان عقد الثمانينيات قد شهد توترًا ملحوظًا بين السودان وتشاد وإثيوبيا على سبيل المثال، فإن عقد التسعينيات شهد مواجهات عسكرية شبه مباشرة بين السودان وكل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا، فى الوقت نفسه الذى كان يعانى فيه السودان من علاقات دولية متوترة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبين كل هذا وذاك كان للحركة الشعبية مكان واضح فى العلاقات الدولية، وهو ما سنتناوله فى الفصل التالى.

# هوامش الفصل الرابع

(١) راجع الخريطة رقم (١١)، دول شرق أفريقيا، الملاحق، ص ٢٩٥.

(٢) إبراهيم محمد آدم حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ص ١٥٨، ١٥٩.

(٣) منصور خالد: النخبة السودانية وإدمان الفشل، ج٢، دارالأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣، ص ص ٢٨٣، ٢٨٥.

(٤) تكون وفد حكومة السودان من محمد الأمين خليفة، والعميد بابكر نصار، والعميد كمال على مختار، والبروفيسور مدثر عبد الرحيم، وعبد الله إدريس، والسفير عثمان نافع وآخرين.

(٥) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٤٥.

(٦) لام أكول: مرجع سابق، ص ص ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦.

(٧) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٠٥.

(٨) ضم الوفد منصور خالد، وياسر عرمان، وعبد الحميد عباس، ومحمد سعيد بازرعة، أما باقى الوفد فقد مثلت فيه الأقاليم الجنوبية وكبرى قبائلها، بالإضافة للشخصيات الشمالية السابقة الذكر.

(٩) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٥٣، ٥٤.

(١٠) راجع الخريطة رقم (١١)، دول شرق أفريقيا، الملاحق، ص ٢٩٥.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكى فى قضية الجنوب، راجع؛ الفصل الخامس.

(١٢) SPLM\ SPLA Up Date: Op. Cit., p. 3.

(١٣) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 170.

(١٤) تكون وفد الحركة من لام أكول، ومنصور خالد، والقائد المناوب إليجا ملوك، والقائد باتريك إيتانق، والنقيب دانيال كودى انجلو، والملازم ياسر عرمان، والدكتور برنابا مريال بنجامين.

(١٥) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ص ٤٨، ٤٩.

(١٦) لام أكول: مرجع سابق، ص ١٨٣.

(١٧) عبد الوهاب محمد على: مفاوضات السلام السودانية عقبات وآفاق، قراءات سياسية، السنة الثالثة، العددان الثالث والرابع، ١٩٩٣، ص ١٤٥؛ محمد الزين محمد أحمد: مبادرات واتفاقيات السلام وتأثيرها على الأمن القومى السودانى، مرجع سابق، ص ص ٨٠، ٨١.

(١٨) فتحى على حسين: مرجع سابق، ص ص ١٩٤، ١٩٥.

(١٩) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٨٩، ٩٠.

(٢٠) راجع الخريطة رقم (٣)، مناطق نفوذ الحركة الشعبية بجنوب السودان، الملاحق، ص ٢٨٧.

(٢١) عبد الوهاب محمد على: مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢٢) لام أكول: مرجع سابق، ص ص ١٩٢، ١٩٣.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل عن مدى التقدم العسكرى لقوات الجيش السودانى، راجع؛ الفصل الثالث.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن الدعم الإثيوبى للحركة والجيش الشعبى، راجع؛ الفصل الخامس.

(٢٥) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 172.

(٢٦) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ص ٢٩٠، ٢٩١.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل عن اتفاق فرانكفورت، راجع؛ الفصل الثانى.

(٢٨) F. O. 973\ 695: Op. Cit., pp. 4, 5.

(٢٩) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ص ٨١٩، ٨٢٠.

(٣٠) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٥٨.

(٣١) Collins, Robert O.: Op. Cit., pp. 114, 115.

(٣٢) حول تفاصيل بنود هذه المبادرة، راجع؛ محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٣٥، ١٤٥.

(٣٣) SPLM\ SPLA Up Date: Op. Cit., p. 4.

(٣٤) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٤٦، ١٥٥.

(٣٥) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 174.

(٣٦) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٣٠، ١٤٦ - ١٥٥، ١٥٩.

(٣٧) SPLM\ SPLA Up Date: Op. Cit., pp. 1, 4.

(٣٨) محمد أبو الفضل: مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٣٩) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٢٠.

(٤٠) بهاء الدين مكاوى محمد قيلى: تسوية النزاعات في السودان، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٣٢٢.

(٤١) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 114.

(٤٢) راجع الخريطة رقم (١٣)، حدود الدولة الكونفيدرالية كما قدمها وفد الحركة الشعبية، الملاحق، ص ٢٩٧.

(٤٣) SPLM\ SPLA Up Date: Op. Cit., pp. 4, 5.

(٤٤) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٦٣ - ١٦٦.

(٤٥) SPLM\ SPLA Up Date: Op. Cit., p. 4.

(٤٦) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٦٠.

(٤٧) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٢٠.

(٤٨) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٦٣، ١٦٦.

(٤٩) SPLM\ SPLA Up Date: Op. Cit., pp. 5- 8.

(٥٠) Lesch, Ann Mosely: Op. Cit., p. 178.

(٥١) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 114.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل عن بيان نيروبى بين التجمع الوطنى والحركة، راجع؛ الفصل الثانى.

(٥٣) SPLM\ SPLA Up Date: Op. Cit., pp. 5, 6.

(٥٤) السيد يس: مرجع سابق، ص ص ١٣٦، ١٣٧.

(٥٥) راجع الخريطة رقم (١٢)، دول الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، الملاحق، ص ٢٩٦.

(٥٦) طارق عادل الشيخ: التجمعات الأفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، السياسة الدولية، العدد ١٦٩، المجلد ٤٢، يوليو ٢٠٠٧، ص ١٢٩.

(٥٧) السيد يس (رئيس التحرير): التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٤٤.

(٥٨) جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص ١٧١.

(٥٩) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 115.

(٦٠) ضم وفد الحركة كلاً من سلفاكير ميارديت رئيسا للوفد، ودانيال أكوت أتيم، ودينج ألور كول، وجستن ياك أروب، وأمبروز رينى تيك، وبيتر نيوت كوك، وباقان أموم.

(٦١) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ١٧٦.

(٦٢) تكون الوفد من محمد الأمين خليفة رئيسًا للوفد، وعلى الحاج محمد، ونافع على نافع، وأنجلوبيدا بيتر شارلمان، وميثانق ملوال.

(٦٣) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ١٧٦؛ .Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 115

(٦٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٦٥) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٦٦) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٢٨.

(٦٧) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٦٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٦٩) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٢٨.

(٧٠) Declaration of Principles. (In) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 318, 319.
وانظر أيضًا: القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، مصدر سابق، ص ص ٦١، ٦٢.

(٧١) El- Affendi, Abd Elwahab: The Impasse in the IGAD Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Peace Making?, African Affairs, the Journal of the Royal African Society, Vol. 100, No. 401, Oct., 2001, Oxford University Press, p. 585.

(٧٢) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٦٢.

(٧٣) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 115.

(٧٤) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

(٧٥) Collins, Robert O.: Op. Cit., p. 116.

(٧٦) تألف الوفد من سلفاكير ميارديت رئيسًا للوفد، ويوسف كوه مكى، وإليجا مالوك، باقان أموم.

(٧٧) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ١٨٦- ١٩٠.

(٧٨) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٦٣.

(٧٩) عبد الله رمضان ناصر بانتو: دور السلام فى الاستقرار السياسى بجنوب السودان ١٩٧٢- ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، شعبة العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٧، ص ص ٦٦، ٦٧.

(٨٠) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٦٢؛ أيضًا:

- El- Affendi, Abd Elwahab: Op. Cit., p. 586.

(٨١) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٢٠٠، ٢٠٢.

(٨٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٨٣) ترأس رياك مشار وفد الحكومة باعتباره رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية، كما ضم الوفد محمد الأمين خليفة، وأروك طون أروك وآخرين.

(٨٤) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ص ٦٧، ٦٨.

(٨٥) راجع الخريطة رقم (١٣)، حدود الدولة الكونفيدرالية، الملاحق، ص ٢٩٧.

(٨٦) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٨٧) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٣٢.

(٨٨) منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٨٩) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٣٣.

(٩٠) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ٢٧٩؛ أيضًا:

- United Nations Year Book 1997, Op. Cit., p. 161.

(٩١) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ص ٦٧، ٦٨.

(٩٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٩٣) محمد الزين محمد أحمد: مبادرات واتفاقيات السلام وتأثيرها على الأمن القومى السودانى، مرجع سابق، ص ٩١.

(٩٤) ضمت مجموعة شركاء الإيجاد الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإيطاليا، والجلترا، وفرنسا، والأمم المتحدة، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين.

(٩٥) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ٢٨٨.

(٩٦) United Nations Year Book 1998, p. 185.

(٩٧) ترأس وفد الحركة الشعبية نيال دينج نيال، وعضوية جون لوك جون، وإليجا ملوك، وباقان أموم، وياسر عرمان، وعبد العزيز الحلو.

(٩٨) United Nations Year Book 1998, Op. Cit., p. 185.

(٩٩) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٢٩٠، ٢٩٢؛ التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦١.

(١٠٠) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(١٠١) راجع الخريطة رقم (١٤)، حدود الجنوب الإدارية وفق تخطيط ١٩٥٦، الملاحق، ص ٢٩٨.

(١٠٢) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٦٨؛ BBC, August 8, 1998.

(١٠٣) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ٢٩٣.

(١٠٤) راجع الخريطة رقم (١٤)، حدود الجنوب الإدارية وفق تخطيط ١٩٥٦، الملاحق، ص ٢٩٨.

(١٠٥) كانت منطقة أبيى تابعة لبحر الغزال وتم تحويل تبعيتها لجنوب كردفان فى عام ١٩٥٢، لأغراض إدارية. التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦٢.

(١٠٦) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(١٠٧) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٣٧.

(١٠٨) United Nations Year Book 1998, Op. Cit., pp. 185,186.

(١٠٩) El- Affendi, Abd Elwahab: Op. Cit., p. 591.

(١١٠) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ص ٢٩٥، ٢٩٧.

(١١١) El- Affendi, Abd Elwahab: Op. Cit., p. 589.

(١١٢) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ٣٠٢.

(١١٣) تم تكوين أربع لجان: لجنة العون الإنسانى، ولجنة وقف إطلاق النار، ولجنة ترتيبات الفترة الانتقالية، ولجنة حل بنود الخلافات.

(١١٤) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٨٣٩.

(١١٥) سيد الخطيب (رئيس التحرير): التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٩، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٠، ص ١٩٦.

(١١٦) محمود عابدين صالح: العلاقات السودانية المصرية وآفاق تطورها، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(١١٧) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(١١٨) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ص ٣٠٧، ٣٠٨.

(١١٩) أبو الحسن فرح: جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٨٧.

(١٢٠) حيدر إبراهيم على: مرجع سابق، ص ١٤١.

(١٢١) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ص ٨٤٥، ٨٤٦.

(١٢٢) لمزيد من التفاصيل عن الموقف الأمريكى من المبادرة المصرية الليبية، راجع؛ الفصل الخامس.

(١٢٣) حيدر إبراهيم على: مرجع سابق، ص ١٤٢.

(١٢٤) أحمد المبارك (رئيس التحرير): التقرير السنوى ٢٠٠٢، علاقات السودان بالشرق الأوسط وافريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ٤١.

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل، راجع؛ الفصل الثالث.

(١٢٦) United Nations Year Book 2000, Op. Cit., p. 219.

(١٢٧) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ص ٨٤٠، ٨٤٢.

(١٢٨) El- Affendi, Abd Elwahab: Op. Cit., p. 590.

(١٢٩) التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢١.

(١٣٠) إبراهيم محمد آدم: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ٩٠.

(١٣١) اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبى لتحرير السودان، نيفاشا، كينيا، مايو ٢٠٠٥، الفصل الأول، بروتوكول مشاكوس، الجزء أ، المبادىء المتفق عليها، ص ٢.

(١٣٢) راجع الفصل الأول من اتفاق السلام الشامل، نفس المصدر، ص ص ٣- ٩.

(١٣٣) هانى رسلان: عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازن حرج، كراسات استراتيجية، السنة الخامسة عشر، العدد ١٤٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤.

(١٣٤) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٩٢٧.

(١٣٥) راجع اتفاق السلام الشامل، الفصول؛ الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس، مصدر سابق، ص ص ٥٣، ٧١، ٩٣، ١٠٦.

(١٣٦) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، مرجع سابق، ص ٩١٢.

(١٣٧) Metelits, Claire: Op. Cit., p. 72.

(١٣٨) محمد ابو الفضل: مواقف القوى السياسية الشمالية من اتفاق مشاكوس، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، السنة الثانية والثلاثون، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٤٩.

(١٣٩) التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١٤٦

(١٤٠) محمود وهيب السيد: مرجع سابق، ص ٧٧.

(١٤١) السيد فليفل (محرر): التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، الإصدار الثانى، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ٢٠٨.

(١٤٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق، راجع؛ الفصل الثانى.

(١٤٣) محمود وهيب السيد: مرجع سابق، ص ٧٧.

(١٤٤) التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(١٤٥) وكالة السودان للأنباء: قراءة فى دفاتر الشراكة بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية، فبراير ٢٠٠٥.

# الفصل الخامس

## العلاقات الإقليمية والدولية للحركة الشعبية

انعكست مدى إيجابية أو سلبية علاقات السودان الإقليمية والدولية بصورة مباشرة على علاقة تلك القوى بالحركة الشعبية لتحرير السودان، الطرف الثانى الفاعل فى معادلة السياسة السودانية، وهو الأمر الذى اتضح جليًا فى الدعم الإثيوبى والليبى للحركة والجيش الشعبى، وكذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الدعم الذى يمكن أن نفسره بأنه جاء فى أوقات كثيرة كرد فعل من تلك القوى الإقليمية والدولية على أنظمة الحكم السائدة فى الخرطوم وأفكارها وتوجهاتها فى المنطقة، ولكن ما أشكال هذا الدعم؟ وما الأسباب والدوافع التى دفعت بتلك القوى لتقديم الدعم للحركة والجيش الشعبى؟ وهل كان الدعم ذا جدوى وتأثير على مجريات الأحداث على الصعيدين السياسى والعسكرى؟ كل هذه التساؤلات وغيرها سنلقى عليها الضوء فى هذا الفصل، ومن خلال استعراض لتطور علاقات الحركة الشعبية بالقوى الإقليمية والدولية المختلفة.

### أولاً- العلاقات الإقليمية:

لعب البعد الإقليمى دورًا مهمًا فى الأزمة السودانية، خاصة مع صعود نظام الإنقاذ لسدة الحكم وارتكازه على المرجعية الإسلامية التى ترسخت فى نظامة السياسى، واقترن ذلك بدور السودان فى المحيط الدولى، حيث ازدادت شكوك دول الجوار تجاه السودان بمحاولات نظامه تسريب أفكاره وقيمه وأيدولوجياته لمجتماعاتهم مما خلق بيئة متدهورة من العلاقات مع بعض دول الجوار، إلا أن صراعات السودان مع جيرانه كانت محكومة بعدد من القيود التى منعت من تصعيدها، وإنما تركزت أهداف الصراع فى ممارسة الضغوط التى تحقق بعض المصالح، ولهذا السبب ولأسباب أخرى سعت بعض دول الجوار لدعم ومساندة الحركة الشعبية وذراعها المسلح من أجل الضغط على نظام الخرطوم لتغيير توجهاته الأيدولوجية، وأيضًا

كنوع من المعاملة بالمثل، فقد قامت الخرطوم أيضًا بتدعيم بعض الحركات الانفصالية فى كثير من دول الجوار هذه، ولهذا فقد لاقت الحركة الشعبية منذ نشأتها مساندة ودعمًا قويين من عديد من دول الجوار، لاسيما إثيوبيا وليبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا، واستفادت كثيرًا من توتر العلاقات بين السودان ومحيطه الإقليمى.

١- الحركة الشعبية لتحرير السودان وإثيوبيا:

كانت إثيوبيا قاعدة انطلاق الحركة الشعبية وجيشها، فقد وفرت لها الدعم والتدريب والعتاد الحربى، وتحمل منجستو مسئوليات كبيرة تجاه تلك الحركة الناشئة[١]، كما أصبحت إثيوبيا جسرًا للدول المجاورة لإيصال معوناتها للحركة والجيش الشعبى[٢]، فعندما تمردت الكتيبة ١٠٥ بسراياها الثلاث انسحبت تلك القوات المتمردة للأراضى الإثيوبية عقب هجوم القوات السودانية عليها، وتواصلت بعد ذلك فلول القوات المتمردة فى اللحاق بتلك القوات داخل الأراضى الإثيوبية وعلى رأسهم العقيد جون جارانج، حيث قامت القوات الإثيوبية بنقلهم إلى أديس أبابا وقدمت لهم كل التسهيلات على كافة المستويات[٣].

كان نجاح الحركة الشعبية بالنسبة لإثيوبيا يعنى الكثير، ذلك أن إثيوبيا الماركسية كانت تشعر بعزلة شديدة نتيجة توجهاتها الشيوعية، ومن ثم فإن نجاح جارانج يكون بمثابة امتداد للنظام الماركسى فى المحيط الإقليمى، وينبعث من الخطر الأمنى داخل إثيوبيا كذلك، فحركات التحرير الإريترية ازداد نشاطها بصورة متصاعدة، ومن ثم فإن قيام نظام ماركسى فى السودان يؤدى لتحالف وثيق بين الجارتين، ليتسنى لإثيوبيا محاصرة الحركات المتمردة داخلها[٤].

كانت القيادة الإثيوبية دائمًا تتهم الخرطوم بدعم ثوار إريتريا تحت مظلة إيواء اللاجئين، وأن الخرطوم هى أهم مصادر إمداد هؤلاء الثوار بالسلاح داخل الحدود الإثيوبية وبالتالى رأت إثيوبيا أنه يستوجب عليها معاملة الخرطوم بالمثل أو بكيل الصاع صاعين، فتلقفت الحركة الشعبية وقدمت لها كافة أشكال الدعم والمساندة[٥]، هذا بالإضافة لاختلاف توجهات كلا النظامين فى الخرطوم وأديس أبابا، فالرئيس جعفر نميرى عقب محاولة اغتياله فى عام ١٩٧١، انقلب على الشيوعيين، واتجه

بكل ثقله للغرب، أما منجستو فهو صاحب توجهات ماركسية، وأصبحت إثيوبيا فى عهده رأس رمح للمعسكر الشرقى فى منطقة شرق أفريقيا[٦]، أضف لذلك إعلان جارانج عن توجهاته الاشتراكية، وهو الأمر الذى زاد من عوامل التقارب بين الحركة الناشئة والنظام الإثيوبى، هكذا أصبحت عوامل الصراع والتصادم بين الخرطوم وأديس أبابا هى الأكثر إلحاحًا[٧]، ومن ثم تدخل الجانب العسكرى مع الجانب السياسى فى الصراع السودانى الإثيوبى[٨].

عندما نشبت النزاعات داخل المجموعات المتمردة حول قيادة الحركة وتوجهاتها السياسية فى أوائل أيام تكوينها، تدخلت القيادة الإثيوبية سريعًا لحسم هذا الصراع، ولكنها قدمت كافة أنواع الدعم لجون جارنج لترجيح كفته على منافسيه، خاصة بعد أن أعلن جارانج عن توجهاته الاشتراكية، وبالفعل تمكن جارانج من إحكام قبضته على الحركة بفضل مساندة إثيوبيا له[٩]، وأعلن تكوين الحركة والجيش الشعبى[١٠]، ولم تخف إثيوبيا دعمها للحركة الشعبية، بل أعلنه منجستو بقوله: «لو تبقى لإثيوبيا فى مخزونها قطعة خبز واحدة لاقتسمتها مع الحركة الشعبية»[١١].

وبجانب الدعم العسكرى الذى قدمته أديس أبابا للحركة الشعبية، قدمت لها أيضًا دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا كبيرًا، فقد تحركت وفود الحركة ورموزها بمختلف بلدان العالم حاملة جوازات السفر الإثيوبية وتحت حماية الدبلوماسية الإثيوبية، هذا بالإضافة للسماح للجيش الشعبى بإنشاء محطة إذاعية خاصة به تبث برامجها وأخبارها من داخل الأراضى الإثيوبية بثًا منتظمًا لمدة ثلاث ساعات يوميًا، وظلت قائمة حتى سقوط منجستو فى مايو ١٩٩١[١٢].

وفى عام ١٩٨٤، بدأت الحركة الشعبية أولى عملياتها العسكرية بهجوم من داخل الأراضى الإثيوبية من منطقة قمبيلا[١٣]، وفى نوفمبر ١٩٨٧، دعمت القوات الإثيوبية هجوم الجيش الشعبى على مدينة الكرمك[١٤]، ومع هذا التصعيد والدعم العسكرى حاول المجلس العسكرى توطيد علاقاته الخارجية بالنظام الإثيوبى واللجوء للاتحاد السوفيتى من أجل محاولة اكتساب تعاطفه وإقناعه بمحاولة الضغط على إثيوبيا لكف الدعم عن الجيش الشعبى[١٥]، كما واصلت بعده حكومة الصادق

المهـدى بلقائها بالرئيس الإثيوبى منجستو فى يوليـو ١٩٨٦، وكان اللقاء عبارة عن محاولة لكشف النوايا ولم يحدث اتفاق على شىء، بل حدث تصعيد للموقف عقب إسـقاط طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السـودانية بالقرب من ملكال[١٦].

وقد دعمت القوات الإثيوبية فى عام ١٩٨٧، الجيش الشعبى فى مواصلة قصفه لمدينة الكرمك وقيسان باستخدام سلاح المدفعية الإثيوبى من داخل أراضيه[١٧]، هذا الدعم الذى فسره البعض بأنه محاولة من جانب إثيوبيا لاحتلال أراضى الدمازين[١٨]، الأمر الذى انعكس وألقى بظلال قاتمة على العلاقات الإثيوبية السودانية[١٩]، وهكذا انتقل الصراع إلى الشرق، وأصبحت الحدود السودانية الإثيوبية نقطة انفجار جديدة بعـد معـارك اجتيـاح الكرمك فى جنـوب مديريـة النيـل الأزرق، وواصلت قوات الجيش الشعبى بعد ذلك هجومها المكثف فى تلك المنطقة بمساعدة القوات الإثيوبية حتى باتت منطقة الدمازين شرق السودان فى حالة حرب دائمة[٢٠].

ظلـت الأوضـاع فـى توتـر مسـتمر بين الجانبـين، حتى مـع بداية عهـد الإنقاذ، حيـث اسـتمرت القـوات الإثيوبيـة فى تدعيـم الجيش الشـعبى لاحتـلال الكرمك للمـرة الثانيـة[٢١]، وقصفهـا مـن داخـل الأراضـى الإثيوبيـة بالمدفعيـة طويلة المدى والصواريخ[٢٢]، الأمر الذى اسـتغلته حكومة الإنقاذ للانتشـار فى العواصم العربية لشرح أبعاد الصراع فى المنطقة وحث الدول العربية على اتخاذ موقف داعم للسودان، خاصـة بعـد أن ربطت سـقوط الكرمـك بالصراع العربى الإسـرائيلى، مسـتندة فى ذلك على عودة العلاقات الإثيوبية الإسـرائيلية[٢٣]، كما دفع سـقوط الكرمك تحت سـيطرة الجيش الشـعبى حكومة الإنقاذ لتغيير نهجها تجاه إثيوبيا والفصائل الإريترية والإثيوبيـة المعارضـة، فبدأت فـى العمل على توحيد تلك الفصائـل وتقديم الدعم المباشـر لها ومسـاعدتها لإسـقاط النظام الإثيوبى وقيام الدولة الإريترية[٢٤].

وفـى منتصـف عام ١٩٩١ تغـير الوضع كثيرًا على المسـتوى الإقليمى والدولى، فقـد بـدأ الاتحـاد السـوفيتى فـى الانهيار مـع بداية التسـعينيات وتلاه سـقوط نظام منجستو على يد الجبهة الإثيوبية الشعبية الديمقراطية بقيادة ملس زيناوى، وبالتنسيق مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بقيادة أسياس أفورقى فى مايو ١٩٩١، وهو الأمر

الذى لعبت فيه السودان دورًا أساسيًا وكبيرًا فى وصول الجبهة الثورية الديمقراطية الإثيوبية للسلطة[٢٥]، وما تبعه من استقرار نسبى فى العلاقات السودانية الإثيوبية، فقد أغلقت إثيوبيا معسكرات الجيش الشعبى هناك، وانتقل المقر الرئيسى للحركة الشعبية إلى كينيا[٢٦].

مثلت تلك الفترة عصرًا جديدًا فى علاقات التعاون بين السودان وإثيوبيا بعد أن ظلت لفترات طويلة مليئة بالتوترات وسيادة مبدأ المعاملة بالمثل، وكان لذلك أثر كبير فى تحقيق القوات المسلحة السودانية انتصارات عسكرية مدوية على قوات الجيش الشعبى فيما عرف بعمليات صيف العبور عام ١٩٩٢[٢٧]، إلا أن خشية الحكومة الإثيوبية من التوجهات الاسلامية لحكومة الإنقاذ خلقت بيئة جديدة للتوترات، فقد وجهت أديس أبابا منذ يناير ١٩٩٤، إشارات مباشرة لحكومة الخرطوم بالكف عن محاولتها لتصدير أفكارها وأيدولوجيتها إليها[٢٨]، خاصة أن الأرضية كانت خصبة بفضل جهود رجال الطرق الصوفية والختمية وعمليات اللجوء المتبادلة بين البلدين[٢٩].

ازداد الأمر سوءًا باتهام إثيوبيا للحكومة السودانية بالتخطيط لاغتيال الرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك فى أديس أبابا أثناء حضوره لاجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٥، الموقف الذى استشعرت إثيوبيا نتيجته بحرج شديد[٣٠]، كما طردت الدبلوماسيين السودانيين وأغلقت مكاتب المنظمات الطوعية السودانية فى الأراضى الإثيوبية، بالإضافة لانضمام إثيوبيا إلى جانب إريتريا وأوغندا كجزء من الاستراتيجية الأمريكية الرامية لمحاصرة السودان عبر جيرانه بعد أن فشلت جهود الحصار السياسى والدبلوماسى والاقتصادى فى إسقاط النظام[٣١].

ألقت هذه الأجواء السياسية المتوترة بين البلدين بظلالها على علاقة إثيوبيا بالحركة الشعبية، فقد أعادت إثيوبيا فتح معسكرات الجيش الشعبى داخل الأراضى الإثيوبية على طول الشريط الحدودى[٣٢]، وفى أواخر ديسمبر ١٩٩٥، تم توصيل كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية داخل إثيوبيا لمعسكرات الجيش الشعبى، وهو الأمر الذى أعقبه شن القوات الإثيوبية لعمليات عسكرية واسعة النطاق على بعض

النقاط السودانية الحدودية، بالإضافة لتكوينها لميليشيات إثيوبية لتأمين المشاريع الزراعية التى تم الاستيلاء عليها، وفى منطقة النيل الأزرق تمركزت قوات الحركة الشعبية فى منطقة يابوس والقرى المجاورة لها بدعم من القوات الإثيوبية[٣٣]، بالإضافة لاشتراك إثيوبيا مع أوغندا وإريتريا فى هجوم على عديد من المواقع الجنوبية بالسودان فيما عرف بعمليات الأمطار الغزيرة[٣٤].

وفى منتصف ١٩٩٨، تفجرت الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا[٣٥]، وأدى القتال المستمر بينهم إلى استقرار نسبى على الحدود السودانية الشرقية، إلا أن المعارضة السودانية الشمالية والحركة الشعبية قامت بنقل عناصرها المسلحة لشرق السودان[٣٦]، إلا أن المواجهات العسكرية بين إثيوبيا وإريتريا كان لها آثار إيجابية على حكومة الخرطوم، فقد ساهمت بشكل كبير فى تخفيف الضغوط عليها، وكان التأثير الأهم هو فقدان الحركة الشعبية دعمًا قويًا كان يوفره لها التعاون بين أديس أبابا وأسمرة[٣٧]، هذا بالإضافة لتزامنه مع انفجار الصراع فى الكونغو وتورط أوغندا فيه على نحو لم يترك للحركة الشعبية وجيشها سوى مجال محدود لدعمها اقتصر على كمبالا لسنوات طويلة[٣٨]، والتى ظلت تلعب دور العاصمة السياسية للحركة الشعبية منذ خروجها من إثيوبيا عقب سقوط منجستو[٣٩].

ساهمت الأوضاع المتوترة بين إثيوبيا وإريتريا فى تحسن تدريجى للعلاقات بين السودان وإثيوبيا، فقد كانت الأخيرة متلهفة لإعادة البناء بعد حربها المرة مع إريتريا[٤٠]، وكان أول مظهر علنى لها فى أغسطس ١٩٩٨، عندما استنكرت حكومة أديس أبابا القصف الصاروخى الأمريكى لمصنع الشفاء فى الخرطوم، فى الوقت الذى أغلقت فيه الخرطوم مكاتب «جبهة تحرير شعب الأورومو»، ضمن أجواء كانت توحى بأن العلاقات السودانية الإثيوبية على مشارف تطور كبير[٤١].

جاءت المصالح الاقتصادية لإثيوبيا لتزيد من عوامل تحسن علاقاتها مع السودان؛ وبالتالى تقليص دعمها للحركة الشعبية، فنتيجة لتدهور العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا فقدت الأولى امتياز استخدام الموانى الإريترية، لذلك سعت إثيوبيا لاستخدام ميناء بورسودان فى حركتها التجارية، كما استوردت ٨٥٪ من احتياجاتها

البترولية من السودان، كما كان هناك اتفاق بين الحكومتين لمد خطوط أنابيب بترول عبر الدمازين ولكن لم يكتمل[٤٢]، ولا شك أن هذا التقارب أثر على علاقات إثيوبيا بالحركة الشعبية، فقد أغلقت أديس أبابا مكاتب الحركة الشعبية وتصفية قواعد الجيش الشعبى فى مناطق الحدود السودانية الإثيوبية.

استمرت العلاقات بين البلدين فى تحسن ولاسيما مع مطلع عام ٢٠٠١، حيث أسفرت الاجتماعات المشتركة بين الجانبين التى شهدتها الخرطوم نهاية ديسمبر من العام نفسه عن الاتفاق على عديد من النقاط مثل الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لكى يتم ترسيم الحدود بينهما فى المناطق التى ظلت مثار نزاع وتوتر، كما شمل الاتفاق أيضًا على بعض الأمور الاقتصادية الأخرى، تلك الأمور التى شكلت انعكاسات إيجابية على العلاقات بينهما[٤٣].

توجت هذه العلاقات بزيارة رئيس الوزراء الإثيوبى ملس زيناوى للسودان فى مطلع عام ٢٠٠٢، التقى خلالها بالرئيس السودانى عمر البشير، وبحثا سبل التعاون المشترك بين البلدين فى المجالات المختلفة، لاسيما فيما يتعلق بقضايا الأمن والاستقرار فى منطقة القرن الأفريقى، ووقعت الحكومتان السودانية والإثيوبية على إثر هذا اللقاء فى مايو من العام نفسه عددًا من الاتفاقيات التجارية والأمنية والثقافية واتفاقات أخرى لإعادة ترسيم الحدود[٤٤]. وهكذا تلاقت المصالح الاقتصادية والسياسية بين الجارتين لتحد من الدعم الإثيوبى للحركة والجيش الشعبى تدريجيًا، مما دفع بالحركة الشعبية للبحث عن بديل لاستمرار دعمها ومساندتها بعد أن ظلت لسنوات طويلة فى كنف النظام الإثيوبى تنعم بالدعم والمساندة الكاملين.

٢– الحركة الشعبية لتحرير السودان وليبيا:

ارتبطت ليبيا والسودان بعلاقات طيبة منذ القدم عززتها عوامل الجوار واللغة والدين والتواصل البشرى. وقد برزت أولى بوادر الخلاف بينهما بعد توقيع ميثاق طرابلس بين السودان ومصر وليبيا حول أسلوب تحقيق الوحدة، وشاب الفتور علاقة البلدين منذ عام ١٩٧٢، نتيجة لرفض السودان للسماح لطائرة عسكرية ليبية تحمل أسلحة وذخائر بعبور الأجواء السودانية فى طريقها لأوغندا إبان الأزمة

الأوغندية التنزانية فى يوليو ١٩٧٦[٤٥]، ويبلغ التوتر ذروته فى أعقاب إحباط جعفر نميرى محاولة الانقلاب التى قادتها الجبهة الوطنية السودانية بدعم عسكرى ليبى[٤٦]، مما أدى لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عقب تأييد السودان لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩، ومع دخول ليبيا حلف عدن (ليبيا وإثيوبيا واليمن الجنوبى)، الذى اعتبره نميرى عملًا عدائيًا موجهًا ضد نظامه[٤٧].

ساندت ليبيا الحركة والجيش الشعبى بسبب معاداتها لنظام نميرى فى الخرطوم[٤٨]، هذا بالإضافة لدعمها الكامل للمعارضة السودانية فى الشمال أيضًا، ومن هنا جاء الدور الليبى فى مساندة الحركة الشعبية فى الجنوب من أجل إسقاط نظام نميرى، والتمهيد لفصل جنوب السودان عن الشمال؛ لأن الجنوب من وجهة النظر الليبية يقف عائقًا أمام تحقيق الوحدة الليبية السودانية التى تمناها العقيد القذافى[٤٩]، كذلك كان الدعم السودانى للمعارضة الليبية فى عام ١٩٨٤، سببًا إضافيًا جعل القذافى يستمر فى مساندة الحركة وجيشها[٥٠].

كان القذافى فى حالة خلاف دائم مع الخرطوم، ولهذا دعمت ليبيا الحركة والجيش الشعبى بكل قوة، فقد أشركت ليبيا جنودها مع قوات الجيش الشعبى فى هجوم الناصر فى أكتوبر ١٩٨٣، كما أعطت ليبيا أيضًا تسهيلات دبلوماسية وإخبارية للحركة الشعبية، فقد منحتها أول محطة إذاعية تبث من خلالها أفكارها وبرامجها من العاصمة طرابلس، وكان القائد لوال دينج ووال Lual Deng Wual، أول ممثل دبلوماسى للحركة الشعبية فى طرابلس[٥١]، ومما لا شك فيه أن إمداد ليبيا للجيش الشعبى بالسلاح والعتاد اللازم شكل له نقطة بدء مناسبة وقوة دفع كان فى أمس الحاجة لها لكسب المعارك أمام القوات السودانية فى هذا الوقت المبكر من عمره[٥٢]، فقد كرست طرابلس مصادر مالية كبيرة من أجل تدريب ومساندة الجيش الشعبى فى مهده، فكانت العمليات العسكرية التى قام بها الجيش الشعبى منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٨٥، مدعومة بالأسلحة والجنود الليبيين[٥٣].

هذا وقد قدرت أعداد القوات التى تولت ليبيا تدريبها وتجهيزها وإعاشتها من قوات الجيش الشعبى بنحو سبعة عشر ألف جندى[٥٤]، وفى الوقت ذاته لم تخف

القيادة الليبية عداءها الواضح لنظام الخرطوم وتأييدها لحركة جارانج، فقد أعلن القذافى: «إن الثورة فى ليبيا قررت التحالف مع الثورة فى جنوب السودان من أجل تحرير كل بوصة فى السودان»[٥٥]، أعقب هذا التوتر الواضح بين الجارتين مباحثات رفيعة المستوى بين الطرفين[٥٦]، بوساطة فرنسية فى باريس فى ٤ فبراير ١٩٨٥، كانت على قدر كبير من السرية، عرضت ليبيا خلالها تسليم جارانج للخرطوم مقابل سحب السودان تأييدها لكامب ديفيد، ورغم رفض نميرى هذا العرض إلا أنه حرص على إقناع طرابلس بكف الدعم عن الحركة الشعبية وجيشها[٥٧].

واصل نميرى محاولاته لتصفية الأجواء المتوترة بين البلدين حتى ترفع ليبيا دعمها عن الحركة الشعبية، ففى أخر مباحثات عقدها نميرى مع الجانب الليبى فى مارس ١٩٨٥، عرض خلالها نميرى أن يوقف بث إذاعة الراديو المضادة للقذافى فى الخرطوم وتسليم المنشقين الليبيين بالسودان فى مقابل أن توقف طرابلس الدعم المادى والعسكرى للجيش الشعبى[٥٨]، ولكن واصلت ليبيا دعمها للحركة الشعبية دافعة إياها لمزيد من العمل لتصعيد الموقف العسكرى آملة فى أن يؤدى هذا لانفصال السودان أو على الأقل إسقاط نظام نميرى فى الخرطوم[٥٩].

استمرت العلاقة بين البلدين فى انحدار شديد، الأمر الذى انعكس فى صورة مزيد من الدعم والمساندة من قبل النظام الليبى للحركة والجيش الشعبى، مما أسهم بشكل كبير فى إسقاط نظام نميرى فى أبريل ١٩٨٥، وتولى الجيش بقيادة سوار الذهب السلطة، فشهدت العلاقات الليبية السودانية تحسنًا ملحوظا تمثلت بوادره فى الدعم الليبى للسودان فى مواجهة الحركة الشعبية فى الجنوب[٦٠]، وإعلان مساندتها للانتفاضة، وهو الأمر الذى أعقبه زيارة القذافى للخرطوم والتى توقع البعض منها أن يسعى القائد الليبى لإقناع السودان بالانضمام للاتحاد الليبى المغربى[٦١].

بادرت الحكومة الانتقالية فى السودان لتحسين علاقتها بليبيا وإزالة أسباب العداء التى تفاقمت إبان فترة نميرى، وبالفعل استجابت ليبيا لتوجهات حكومة الخرطوم، وأبدت استعدادها لتدعيمها[٦٢]، وهو التقارب الذى توج بتوقيع بروتوكول عسكرى بين البلدين فى ٧ يوليو ١٩٨٥، وكانت هذه نقطة تحول جوهرية

فى العلاقات السودانية الليبية، كما واكب توقيع البروتوكول إعادة تطبيع العلاقات وإعادة فتح السفارة السودانية فى طرابلس، وفى الوقت نفسه تلقى السودان وعدًا من ليبيا بإمداده بالنفط وتمويل مشروعات زراعية كبرى فى وسط السودان وتقديم المساعدات من أجل عقد محادثات بين الخرطوم والحركة الشعبية.

من جهة أخرى بدأ القذافى فى انتهاج سياسة جديدة تجاه الحركة الشعبية، أولًا بمحاولة إقناع جارانج بالكف عن مواصلة الحرب والجلوس لمائدة المفاوضات(٦٣)، ولكنها كانت حريصة على استمرار مستوى معين من المساندة للجيش الشعبى، وفى الوقت نفسه مساندة الحكومة الجديدة فى الخرطوم(٦٤)، الأمر الذى قابله المجلس العسكرى فى الخرطوم بشىء من الحذر، فلم يقم سوار الذهب بزيارة طرابلس رغم الدعوات المتكررة له، كما حافظ على مسافة بينه وبين النظام الليبى من خلال الوعود بدراسة النداءات الليبية المطالبة بالاتحاد بين الدولتين(٦٥).

بعد تولى الصادق المهدى رئاسة الوزراء فى مايو ١٩٨٦، بدأت العلاقات بين الجارتين تتدعم بشكل إيجابى، ففى أغسطس ١٩٨٦، زار المهدى طرابلس واختتمت زيارته بعقد اتفاقية اقتصادية سمحت للسودان باستخدام كميات أكبر من النفط الليبى بتبادل البترول بالبضائع السودانية والأموال(٦٦)، وكان المهدى حريصًا على دعم وزيادة حجم التعاون مع ليبيا كأداة للضغط السياسى على الحركة الشعبية(٦٧)، أما القذافى فقد تحول فى تلك الفترة لشريك فى حل مشكلة الجنوب، ففى زيارته للخرطوم فى ٩ سبتمبر ١٩٨٦، دعا الخرطوم للموافقة على الاتحاد مع ليبيا، كما ناشد جارانج لإيقاف القتال وصرح قائلًا: «إنى لا أؤمن بأن السودان فى حاجة إلى التحرير أو إلى أى شخص يحرره»(٦٨)، ولم يكن التحول الليبى عن دعم الجيش الشعبى سياسيًا فقط، بل عسكريًا أيضًا، فقد شاركت الطائرات الليبية مع القوات السودانية فى قصف قوات الجيش الشعبى وفك حصارها عن مدينة روميك فى نهاية يونيو ١٩٨٧(٦٩)، كما قامت طرابلس بدور الوسيط لدى إثيوبيا لحثها على إيقاف مساندتها للحركة الشعبية(٧٠)، وأصبح لطرابلس ثقل وتأثير فى الخرطوم من خلال الدعم الاقتصادى والمعونة العسكرية التى باتت تقدمها للسودان(٧١).

وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨، وقع القذافى والمهدى فى طرابلس ميثاق العمل الوحدوى بين البلدين، والذى قضى بتحقيق وحدة أندماجية كاملة بين الجارتين من إنشاء مجالس مشتركة للرئاسة والوزراء والنواب إلى توحيد السياسة الخارجية والدفاع والأمن وصولًا لإنشاء مجالس متخصصة تعنى بتحقيق التنسيق والتكامل بين البلدين فى كافة المجالات(٧٢)، ذلك التنسيق الذى امتد ليشمل زيادة إمداد السودان بالأسلحة الليبية لمساعدتها فى حسم النزاع مع الجيش الشعبى، وأصبحت ليبيا فى تلك الفترة هى المصدر الرئيس لإمداد الخرطوم بالأسلحة(٧٣).

واصلت حكومة الصادق مساعيها لزيادة التعاون مع طرابلس، وخاصة فى مجال الإمدادت العسكرية للجيش السودانى، الأمر الذى أعلنت عنه إحدى الصحف الليبية بأن ليبيا تعتزم تقديم أسلحة للسودان بقيمة ٥٠ مليون دولار، وذلك فى إطار اتفاقيات التعاون المشترك بين البلدين(٧٤). وعندما آل الحكم فى الخرطوم لثورة الإنقاذ بقيادة عمر البشير فى عام ١٩٨٩، التى أعلنت فى بياناتها الأولى انتهاج سياسة أكثر إيجابية تجاه أفريقيا والعالم العربى(٧٥)، دعمت ليبيا حكومة الخرطوم الجديدة، خاصة بعد النهج الفكرى الذى أعلنت عنه حكومة الإنقاذ، الخاص بتطبيق نظام اللجان الشعبية الذى يتشابه مع اللجان الثورية فى ليبيا(٧٦). وكان أول مظهر لهذا الدعم، هو توقيع إعلان التكامل بين السودان وليبيا فى مارس ١٩٩٠، والذى ترتب عليه تدفق البترول الليبى للسودان بأسعار زهيدة(٧٧)، بجانب الاتفاق على توحيد الرؤى حول المواقف السياسية المختلفة والتنسيق بين هيئات التمثيل الدبلوماسى فى الخارج، وتحول الموقف الليبى لمساندة الحكومة السودانية بتقديم العون العسكرى الكامل لمواجهة الحركة الشعبية فى الجنوب(٧٨).

ولكن فى أوائل عام ١٩٩٢، شهدت العلاقات الليبية السودانية تدهورًا حادًا عقب زيارة الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى للخرطوم، والتى أسفرت عن قيام تحالف استراتيجى وتوقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية بين البلدين، تقوم إيران بمقتضاها بتزويد السودان بالأسلحة والخبرات العسكرية لتدريب أفراد جهاز أمن الثورة وميليشيات الدفاع الشعبى، الأمر الذى دفع القذافى للتعبير عن استيائه الشديد لتعاظم نفوذ الجبهة الإسلامية القومية على حكومة البشير.

تواصلت العلاقة بين الخرطوم وطرابلس بين التحسن والتوتر فى فترات مختلفة فى إطار الفعل ورد الفعل، ومدى التوافق والاختلاف بين توجهات النظامين، ورغم إسهام طرابلس فى محاولات عديدة لإنهاء النزاع فى جنوب السودان كإعلان طرابلس عام ١٩٩٩، والمبادرة المصرية الليبية التى حملت معارضة كاملة لفكرة انفصال الجنوب ودعوتها لجون جارانج لنبذ فكرة الانفصال التى وصفتها بأنها من صنع الإمبريالية(٧٩)، إلا أن كثيرًا من المراقبين نظروا لاتصالات طرابلس بالحركة الشعبية والمعارضة الشمالية بالكثير من الريبة والشك على الرغم من إعلان الجماهيرية أنها تقوم بهذه الاتصالات فى إطار مبادرة لتحقيق الاستقرار فى السودان(٨٠).

٣- الحركة الشعبية لتحرير السودان وأوغندا:

اكتسبت العلاقات السودانية الأوغندية(٨١)، أهميتها من التداخل القبلى(٨٢)، الكثيف بين البلدين على حدود يبلغ طولها ٦٤٠ كم، هذا الوضع الجغرافى الذى أسهم فى خلق بيئة مواتية لنشوب الصراعات، وساهمت عدة عوامل أخرى فى تأزم العلاقة بين البلدين وتباينها بين الود والعداء، وهو الأمر الذى انعكس بدوره على مدى دعم أوغندا للحركة والجيش الشعبى فى جنوب السودان(٨٣)، أو قيامها بدور الوسيط لإمداد الحركة بالمعونات عبر أراضيها(٨٤). وبوصول يورى موسيفنى Museveni(٨٥)، لسدة الحكم فى أوغندا عام ١٩٨٦، دعمت كمبالا الحركة الشعبية لعديد من الأسباب وهى:

- العلاقة الشخصية التى جمعت بين موسيفنى وجارانج، فقد رافق موسيفنى جارانج خلال دراستهما فى تنزانيا وتأثرهما بأفكار جوليوس نيريرى الاشتراكية(٨٦).

- دعم السودان لجيش الرب الأوغندى بزعامة جوزيف كوينى، الذى كان يعمل من أجل الإطاحة بنظام موسيفنى وإقامة دولة مسيحية(٨٧).

- رغبة أوغندا فى الحصول على دعم واشنطن وتل أبيب ومختلف المنظمات الدولية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية، تلك المعونات التى كانت تتدفق على أوغندا من أجل دفعها لتدعيم الحركة والجيش الشعبى ومساندتهما(٨٨)، ومن قبلها قوات الأنيانيا(٨٩).

وقد ساهمت التوجهات المتعارضة بين نظامى موسفينى وعمر البشير فى تأزم العلاقات بين البلدين، فالأخير بعد إعلان تحالفه مع الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابى، والتى أعلنت بدورها الإسلام مشروعًا سياسيًا يحكم السودان، أصبح فى عزلة شديدة مع دول الجوار العربى والأفريقى، وفى المقابل فإن لموسيفنى هو الآخر حلم بإقامة دولة التوتسى الكبرى التى يريد إلحاق جنوب السودان بها[٩٠]، وكان يخشى من هذا المد الإسلامى حيث يوجد ما يقرب من ٤٠٪ من المسلمين على الحدود الشمالية الغربية لأوغندا[٩١].

وعلى خلفية هذه الأوضاع، دعمت أوغندا الحركة والجيش الشعبى دعمًا سياسيًا وعسكريًا[٩٢]، فأوغندا كانت تتعامل مع الجنوب كدولة منفصلة عن الشمال، وظهر ذلك جليًا فى إعطاء قيادات الحركة مركبات بأرقام خاصة باسم السودان الجديد، كما درجت أوغندا على مهاجمة السودان فى المنابر الدولية، وكثيرًا ما دعا موسيفنى إلى إقامة دولة مسيحية بجنوب السودان[٩٣].

فتحت أوغندا أراضيها للجيش الشعبى لإقامة معسكراته[٩٤]، وفى ديسمبر ١٩٨٩، شاركت القوات الأوغندية فى عملية مشتركة مع قوات الجيش الشعبى لاحتلال عدد من المدن فى جنوب السودان مثل نيمولى وكاجوكاجى[٩٥]، وفى عام ١٩٩١، زار جارانج كمبالا عدة مرات اتفق خلالها مع موسيفنى على سبل التعاون بين الحركة الشعبية والنظام الأوغندى[٩٦]، وتدفقت المؤن والعتاد للحركة الشعبية عبر أوغندا، وتم تدريب عناصر الجيش الشعبى فى معسكرات الجيش الأوغندى، كما تبنى موسيفنى أفكارًا تهدف لإكساب القضايا الأفريقية الداخلية بعدًا إقليميًا، فقد نادى بضرورة قيام الدول الأفريقية بتقديم النصح والمشورة لأى دولة أفريقية تواجه مشاكل داخلية، كما نادى بجواز التدخل الجماعى للدول الأفريقية عسكريًا فى أى دولة أفريقية تواجه اضطرابات أمنية تؤثر على الدول المجاورة[٩٧]، هذا بجانب دعوته للمجتمع الدولى بفرض عقوبات اقتصادية على السودان[٩٨].

بدأ فى الظهور معالم لتشكيل محور يضم كلًا من أوغندا وكينيا وزامبيا وزيمبابوى، لتقديم الدعم اللازم للحركة الشعبية وجيشها، وبرزت معالم هذا المحور فى أعقاب

انعقـاد دورة مجموعـة الكومنولـث فى أواخر عام ١٩٩١، وظهـور بريطانيا كمحرك أساسى لهذا المحور الذى ترأسته أوغندا التى استجابت لكل المطالب البريطانية لدعم الحركة الشعبية[٩٩].

وفى عام ١٩٩٤، وصل مطار عنتيبى أكثر من مائة من قوات الجيش الشعبى بعد أن تلقوا تدريبهم فى كوبا، ثم تم ترحيلهم لجنوب السـودان تحت حراسـة السلطات الأوغندية[١٠٠]، وفى أكتوبر عام ١٩٩٥ بدأت عمليات الأمطار الغزيرة التى شـنتها قوات الجيش الشـعبى مدعومة بالقوات الأوغندية[١٠١]، بدعم أمريكى كبير، والتى احتلت خلالها الحركة الشـعبية عددًا كبيرًا من مدن وقرى شـرق الاسـتوائية، الأمر الـذى دفـع الخرطوم إلى اتهام الجيش الأوغندى بغزو الأراضى السـودانية، ورافق ذلك دخول البلدين فى حملات عدائية متبادلة ركز فيها كل طرف على قيام الطرف الآخر بدعم الفصائل المعارضة المسـلحة وانتهاك أراضيه[١٠٢].

ومع بداية عام ١٩٩٧، نظمت قوات الجيش الشـعبى نشـاطها العسكرى لينطلق مـن ثـلاث دول مجـاورة، هـى إريتريـا وإثيوبيا وأوغنـدا، أما الهجوم الذى شـن من الأراضـى الأوغنديـة فقد توغـل فى منطقة غرب الاسـتوائية، وأعلن أن الهدف منه احتلال مدينة جوبا التى أصبحت قوات الجيش الشعبى على بعد ٦٠ كم منها[١٠٣]، وفى العام التالى تكررت محاولات إشراك القوات الأوغندية جنبًا إلى جنب مع قوات الجيش الشعبى فى استهداف مناطق داخل الجنوب، فقد أرسلت الحكومة الأوغندية أعدادًا كبيرة من الجنود والدبابات من أجل الاشتراك فى عملية الوثبة الأخيرة التى قامـت بها قوات الجيش الشـعبى لمحاولة احتلال جوبـا[١٠٤]، وفى ١٣ فبراير ١٩٩٩، بدأت عمليات وثبة الثعلب، والتى شاركت فيها القوات الأوغندية أيضًا والتى كان هدفهـا مواصلـة الزحف لاحتلال جوبا[١٠٥]. وفـى أواخر عام ١٩٩٩، تبدل الموقف كثيرًا بينهـما نتيجة للوساطة الأمريكية التى قام بها الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتـر، وأسـفرت عن اتفاق سـلام عرف باتفـاق نيروبى، الذى ركـز على: «تطبيع العلاقات الدبلوماسـية والسياسـية والبدء فـى تبادل المصالح والمنافـع بين البلدين. وتصفية أسباب التوتر والاحتقان بينهما وأهمها القضايا الأمنية العالقة والمتراكمة».

وهكذا حمل البند الثانى قرارًا بحرمان الحركات المسلحة فى البلدين من الدعم والمدد الذى كانت تتلقاه بل وإخراجها من الحدود المشتركة[١٠٦]، هذا بالإضافة لتبادل البعثات الدبلوماسية، وفى عام ٢٠٠٢ ، أعلن الجانبان فى قمة الإيجاد التى عقدت بالخرطوم أن هذا العام هو عام السلام بينهما، هذا فضلًا عن الدور المهم الذى لعبته أوغندا فى محادثات السلام التى جرت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى مدينتى مشاكوس وكارن الكينيتين، لإتمام التوصل لاتفاق بين الجانبين[١٠٧].

ويمكن لنا أن نرصد أهم العوامل التى ساهمت فى تحول الموقف الأوغندى من العداء الواضح للحكومة السودانية والمساندة والدعم القوى للحركة والجيش الشعبى إلى موقف مغاير تمامًا، يأتى فى مقدمتها المشكلات الداخلية التى واجهها موسيفنى، حيث كان يواجه أكثر من حركة مسلحة داخل بلاده فى وقت واحد (جيش الرب الأوغندى فى الشمال، وجبهة تحرير غرب النيل فى الشمال الغربى، والقوى الديمقراطية الموحدة فى الجنوب الغربى)[١٠٨]، وكلها حركات مسلحة تعادى أقلية التوتسى التى ينتمى لها موسيفنى، كذلك تردى الأوضاع الاقتصادية الداخلية بسبب زيادة الإنفاق العسكرى، وتراجع شعبية موسيفنى التى ظهرت بوضوح فى الانتخابات الرئاسية فى عام ٢٠٠١، بالإضافة لخوف موسيفنى من مساندة الكونغو لحركات التمرد داخل أوغندا ردًا على تورط الأخيرة فى حرب الكونغو بالاشتراك مع رواندا ودول أفريقية أخرى، وهو ما جعل موسيفنى يستشعر بأن اشتراك أوغندا فى الخلافات على أكثر من جبهة سيضعف من قواه الداخلية[١٠٩].

من جهة أخرى نجح السودان، خاصة بعد عزل الترابى، فى تحسين علاقاته مع دول الجوار إثيوبيا وإريتريا والكنغو ومصر، ومن هنا كان لابد أن تعمل أوغندا على الاقتراب من الخرطوم للحيلولة دون دعمها لقوات جيش الرب التى كانت هجماته فى تصاعد مستمر، وبالفعل توصل الطرفان فى مارس ٢٠٠٢، لاتفاق يقضى بالسماح للقوات الأوغندية بملاحقة قوات جيش الرب داخل الأراضى السودانية، وذلك فى مقابل تعهد من الحكومة الأوغندية بألا تؤدى عمليات القوات الأوغندية عبر الحدود لتسهيل تحركات الجيش الشعبى فى جنوب البلاد.

ولكـن هـذا الاتفـاق الذى اعتقـدت حكومة الخرطـوم أنه سيضعف من قوى الجيش الشعبى بقطع إمدادات كمبالا، لم يزده إلا خسارة نتيجة عديد من الأسباب؛ منها أن وجود الجيش الأوغندى فى مسـرح العمليات العسـكرية بالجنوب زاد من معانـاة مواطنـى الإقليـم مع إضافة قـوة جديدة لمسـرح القتال، بالإضافـة لما أحدثه وجود قوات مسلحة تابعة لإحدى دول الجوار على الأراضى السودانية من انتقاص للسيادة السـودانية على جزء من أراضيه، كذلك لم تصدق كمبالا فى وعودها فقد كان وجود الجيش الأوغندى بالجنوب سندًا معنويًا للجيش الشعبى إن لم يكن يقدم له دعمًا مباشـرًا، فقد كان إعلان أوغندا تخليها عن مسـاندة جارانج شـيئًا ظاهريًا، لكـن الحقيقـة كانت غير ذلك، وقد انكشـف الموقف الأوغنـدى عندما طالبت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال اجتماعاتها فى عام ٢٠٠١، بتقسيم السودان إلى شمال مسـلم وجنوب مسيحى.

كما جاء اتفاق مشاكوس فى صالح أوغندا بصورة غير مباشرة، فقد ضمن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية فى الجنوب؛ وبالتالى إبعاد المد الإسلامى عنها، كما أعطى الاتفـاق للجنـوب الحـق فى تقرير المصير، الأمـر الذى توقع منـه الكثيرون انفصال الجنـوب، ومـن ثـم إمكانيـة تحقيق حلم موسـيفنى فى خلـق دولة التوتسـى، وضم جنوب السودان إليها[١١٠].

هكذا يتضح لنا أن أوغندا لعبت دورًا أساسيًا فى دعم الحركة والجيش الشعبى ومساندتها، فقد انطلقت لهذا الدعم من عدة أهداف تنوعت ما بين أهداف سياسية وأطماع شـخصية لموسـيفنى، مثل رغبته فى الحصول على المسـاعدات المباشـرة من الولايات المتحدة، والتى تنوعت ما بين معونات مادية مباشـرة بلغت خمسـين مليون دولار أثناء زيارة موسـيفنى لواشـنطن فى يونيو ١٩٩٤، أو معونات غير مباشرة من خلال الحصول على تسـهيلات ومنح -بوسـاطة واشـنطن- من مؤسسات التمويل الدولية وفى مقدمتها البنك والصندوق الدوليين[١١١]، كما نجح موسـيفنى فى إقناع الولايـات المتحـدة بإدراجـه ضمـن مجموعة القادة الجدد فى شـرق ووسـط أفريقيا الذيـن وقـع عليهم اختيار واشـنطن للعمل كشـركاء لها فـى المنطقـة[١١٢]، فقد حمل علـى عاتقـه مهمة القيام بدور رجل أمريكا القوى فى شـرق أفريقيا، وتزعمه لقيادة

حلف يهدف لإضعاف النفوذ الفرنسى[١١٣]، فى منطقة البحيرات العظمى[١١٤]، هذا بجانب الضغوط الغربية والكنسية التى تعرضت لها أوغندا تحت دعاوى مواجهة المد الإسلامى من التغلغل فى قلب القارة[١١٥].

٤- الحركة الشعبية لتحرير السودان وإريتريا:

تجاور إريتريا السودان من الناحية الشرقية[١١٦]، بحدود طولها ٥٠٠ كم، تربط هذه الحدود الطويلة بين السودان وإريتريا من رأس قصاء على البحر الأحمر حتى الحدود السودانية الإثيوبية، هذا بجانب ما تحمله هذه الحدود الطويلة من تداخل قبلى بين البلدين[١١٧].

واكب استقلال إريتريا عام ١٩٩٣، عدة تغيرات عالمية وإقليمية، فعلى المستوى الدولى جاء الاستقلال مواكبًا لنهاية الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى، وبداية تشكيل العالم وفق نظرية القطب الواحد، وإقليميًا جاء استقلال إريتريا عقب سقوط نظام منجستو فى إثيوبيا ومجىء نظام الإنقاذ فى السودان[١١٨].

شكلت الحدود السودانية التى تمتد لمسافات طويلة بين البلدين ملجأ وملاذًا للثوار الإريتريين منذ انطلاقهم فى أوائل الستينيات، وقد لعب السودان دورًا بارزًا فى تحقيق استقلال إريتريا، فقد قدم الدعم المادى والمعنوى للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا[١١٩]، حتى استطاعت أن تعتلى السلطة فى أسمرا[١٢٠]، بقيادة أسياس أفورقى[١٢١]، وطوال تلك الفترة السابقة ظل السودان يعانى من إفرازات الصراع الإريترى الإثيوبى الأمنية، والسياسية والإنسانية، فقد كانت قضية إريتريا دومًا جوهر الخلاف بين إثيوبيا والسودان[١٢٢].

اتسمت العلاقة بين البلدين[١٢٣]، منذ الوهلة الأولى من استقلال إريتريا بحسن الجوار والتعاون الاستراتيجى فى كافة المجالات، إلا أن النظامين لم يكونا على تراض حول وضع المعارضة الإريترية، ففى الوقت الذى كان السودان يؤكد فيه التزامه بالاتفاقيات القاضية بعدم السماح لنشاط المعارضة الإريترية داخل أراضيه، إلا أن النظام الإريترى كان يرتابه الشك الدائم حول مصداقية الحكومة السودانية فيما يتعلق بالمعارضة الإريترية الإسلامية[١٢٤].

أخـذت العلاقـات الرسمية بين البلدين طريقها إلى الانحدار الشـديد، فمع بداية عـام ١٩٩٤، باتـت أسمرا تتحدث عن مؤامرة سـودانية رسميـة لدعم حركة الجهاد الإسـلامى الإريترية بتزويدهم بالأسـلحة والذخائر وتسـهيلات عمليات عبورهم للحـدود بين البلديـن مـن أجـل محاولة زعزعـة اسـتقرار إريتريـا ومحاولـة تصدير أيدولوجيـة أصوليـة للدول المجـاورة[١٢٥]، وفى ٥ ديسـمبر ١٩٩٤، صعـدت إريتريا الموقف وأعلنت عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع السـودان[١٢٦]، كما رفعت فى ينايـر ١٩٩٥، مذكرة لمجلس الأمن تتهم فيها السـودان بالتدخل فى شئونها وتدعيم فصائـل المعارضة[١٢٧].

وفـى ضـوء هـذا الانحـدار الشـديد فى العلاقـات بـين البلدين، اتجهـت أسمرا لاسـتخدام ملـف الجنـوب كورقـة ضغط على حكومـة الإنقاذ، ومن ثـم بدأت فى توثيق علاقاتها بالحركة والجيش الشعبى، فقد سمحت أسمرا بدخول قوات الجيش الشـعبى لأراضيها كقاعدة لتدريبه وانطلاقه، كما اسـتقبلت فى يونيو ١٩٩٥، مؤتمر قيـادات المعارضـة السـودانية، والذى أصدر مـا عرف بمقررات أسمـرا، هذا المؤتمر الـذى قامت السـودان علـى أثر انعقاده ودعوته بإسـقاط نظام الحكـم فى الخرطوم برفع شـكوى لمجلس الأمن، اتهمت فيها إريتريا بدعم المعارضة السـودانية والدعوة لإسـقاط الحكم فى الخرطوم[١٢٨]، كما سـلمت أسمرا أيضًا مقر السـفارة السودانية للحركة الشـعبية، وسـنت بذلك عرفًا غير مسبوق فى العلاقات الدولية[١٢٩].

ومنـذ ذلـك التاريخ بـدأت تصريحات الرئيس الإريترى أسـياس أفورقى تشـير بوضوح لسـعى أسمرا للتعاون مع الحركة الشـعبية وجيشها لإسقاط حكومة الجبهة الإسـلامية القوميـة، ولم يتوقـف الدعـم الإريـترى للحركة الشـعبية وجيشـها على النواحى السياسية بل تعاظم هذا الدعم للتعاون العسكرى[١٣٠]، فمنذ أكتوبر ١٩٩٥، دعمت إريتريا ماديًا الجيش الشـعبى فى احتلاله لعدد من المدن والقرى مثل مقوى وبالاتاكا وآمى وآشوا[١٣١]، هذا بجانب قيامهما بزرع الألغام داخل الحدود السودانية بالتنسيق مع فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى فى أول مارس ١٩٩٦[١٣٢]، والقيام بهجمـات على بعض النقاط الحدودية الشـرقية، ثم تطـور الأمر بمحاولات احتلال

مدن حدودية بالتنسيق مع الجيش الشعبى مثل مارفت عقيق وطوقان، واشتركت مع القوات الإثيوبية والأوغندية فى عمليات الأمطار الغزيرة فى بداية عام ١٩٩٧، فى منطقة جنوب النيل الأزرق، وقد أعلن أن هدف العمليات المنطلقة من إريتريا هو التوغل داخل منطقة همشكوريب لقطع طريق بورسودان الخرطوم[١٣٣]، كذلك الاشتراك مع الجيش الشعبى فى عملياته المتعددة لاحتلاله مدينة جوبا[١٣٤].

استمرت إريتريا فى محاولتها لحصار السودان وإدانته دوليًا، فرفعت خطابين فى فبراير ١٩٩٨، لمجلس الأمن اتهمت فيهما السودان بالهجوم على مناطق داخل الحدود الإريترية ودعم العناصر الإرهابية المسماه بحركة الجهاد الإريترية[١٣٥]. وشكلت إريتريا منفذًا لتدفق الدعم الغربى للحركة الشعبية عبر أراضيها[١٣٦]، خاصة بعد تزايد حجم الحصار والضغط الإقليمى والدولى على حكومة البشير؛ مما زاد من قوة دفع إريتريا للضغط على السودان والتعاون مع المعارضة فى الجنوب[١٣٧]، وتوافقها مع الولايات المتحدة ونظامها الرامى لحصار العالم العربى والإسلامى خاصة بعد أن رفضت إريتريا الانتماء لعضوية الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى، كما دخلت فى شراكة استراتيجية مع إسرائيل، والتى حقق بمقتضاها الجانبان مكاسب كثيرة على صعيد تقوية النفوذ فى البحر الأحمر[١٣٨]، فقد كسبت إسرائيل وجودًا عسكريًا ومخابراتيًا فى الحوض الجنوبى للبحر الأحمر، أما إريتريا فقد تمتعت بتجهيز وتحديث أسطولها البحرى وتدريب قيادتها على أعلى مستوى[١٣٩].

ظلت إريتريا على موقفها الداعم للمعارضة السودانية، فقدمت ألوان من الدعم السياسى والمادى والعسكرى للحركة والجيش الشعبي، وقد عبر أفورقى علنًا عن أن إريتريا تدعم كل ما من شأنه إسقاط النظام الحاكم فى السودان[١٤٠]، وظل الوضع على هذا المنوال حتى نشبت الحرب الحدودية فى مايو ١٩٩٨، بين إريتريا وإثيوبيا[١٤١]، والتى تكبدت خلالها قوات الدفاع الإريترية خسائر كبيرة[١٤٢]، هذا بالإضافة لما خلفته هذه الحرب من خسائر اقتصادية حادة وعزلة إقليمية ودولية لإريتريا؛ لذلك اتجه أفورقى لمحاولة تهدئة الأوضاع مع الخرطوم، فهو يدرك جيدًا أن السودان يمثل عمقًا استراتيجيًا لبلاده[١٤٣]، كما واكب تلك الفترة مساعٍ قطرية لتحسين الأجواء

بـين أسمـرا والخرطـوم، والتى أثمـرت عن توقيـع البلدين اتفاقية الدوحـة فى مايو ١٩٩٩، والتى نصت فى أول بنودها على إعادة العلاقات الدبلوماسـية بين البلدين واحترام القانون الدولى الذى يحكم عملية التعايش السلمى، والإحجام عن التدخل فى الشـئون الداخلية لأى من البلدين، والعمل على محاولة التغلب على الخلافات وتجاوزها، وتأسـيس لجنة مشتركة لفحص القضايا العالقة بينهما[١٤٤].

توالت بعد ذلك مظاهر التحسن فى العلاقات بين البلدين ما بين لقاءات رسمية ودبلوماسـية[١٤٥]، إلا أن أسمرا لم تكف عن دعم الحركة الشـعبية وجيشها[١٤٦]، فقد دعمت هجمات الجيش الشـعبى على الولايات الشـرقية فى الجنوب فى مطلع عام ٢٠٠١، وفـى منتصـف عام ٢٠٠٢، حشـدت أسمرا قواتها العسـكرية بجانب قوات الجيش الشـعبى على الحدود الشـرقية لاسـتهداف كسـلا والقضارف وبورسـودان ومصافـى البـترول[١٤٧]، وفـى يونيـو مـن العام نفسـه دعمت أسمرا قـوات الجيش الشـعبى فى هجومها على توريت ومدينة همشـكوريب[١٤٨].

هكـذا اتضـح لنا أن العلاقة بين الجارتين حكمتها عدة أبعاد تعلق بعضها بالبيئة الداخليـة للنظام الإريترى، وبعضها الآخر بالبيئة الإقليمية والدولية، وشـكلت كل هـذه البيئـات إطـارًا حكم حـدود الأزمـة وضبط مسـارها وضغط أحيانًـا لدفع أو خفض سرعة تفاعلها[١٤٩]، ومن ثم فقد تدخلت إريتريا فى النزاع المسلح فى جنوب السـودان مـن منطلق الدفاع عـن النفس والمعاملة بالمثل، فدعمت وسـاندت الحركة الشـعبية وجيشها كرد فعل لدعم السـودان للمعارضة الإريترية الإسلامية.

٥- الحركة الشعبية لتحرير السودان وكينيا:

بدأت الحركة الشـعبية اتصالاتها مع كينيا منذ عام ١٩٨٤، عقب إعلان الرئيس نميرى قوانين الشـريعة الإسـلامية فى سـبتمبر ١٩٨٣، فجاء رد الفعـل الكينى بمنح الحركـة الشـعبية مكتبًا باسـم (الإغاثـة والتأهيل) بنيروبى، وذلك لتخـوف كينيا من الإسـلام السياسـى واعتبـاره خطرًا علـى أمنها، حيث إن ثلث سـكانها مسـلمون؛ وبالتالى خشيت من احتمال قيام دولة إسلامية على حدودها، كما اعتبرت أن القصد من تطبيق القوانين الإسلامية إذلال العناصر الأفريقية غير المسلمة فى السودان[١٥٠].

انتقل نشاط الحركة الشعبية لنيروبى بعد سقوط نظام منجستو فى إثيوبيا عام ١٩٩١، وقدمت كينيا دعمًا كبيرًا للحركة وجيشها[١٥١]، وزاد هذا الدعم مع ازدياد توجه جارانج نحو المعسكر الغربى[١٥٢]، فقد مدت نيروبى قادة الحركة والجيش الشعبى بجوازات السفر الكينية، وأمدتهم بالمأوى ومعسكرات التدريب والأسلحة والخدمات الصحية، واعتبرت مدينة لوكوشيكو مقرًا رئيسيًا للحركة، حيث وجدت بها جميع مكاتبها المختلفة السياسية والعسكرية والإعلامية، ومارست نشاطها علانية وبتسهيلات كبيرة من الحكومة الكينية[١٥٣]، وقد اعتبرت نيروبى هى العاصمة السياسية للحركة الشعبية، وكان لها دور رائد فى بقاء الحركة والجيش الشعبى وتقويتهما فى السنوات الخمس الأولى بعد تغير نظام الحكم فى إثيوبيا[١٥٤].

تمتعت الحركة الشعبية داخل كينيا بوضع دبلوماسى مواز للسفارة السودانية، كما حملت نيروبى على عاتقها مهمة استضافة المنظمات الطوعيه التى تبعت الحركة الشعبية، مثل وكالة الإغاثة وإعادة التعمير السودانية Sudan Relief and Habilitation Association /SRHA، وأقامت الحركة ندواتها واحتفالتها بمقرات وزارة الخارجية الكينية نفسها، كما أتاحت نيروبى عمليات نقل العتاد العسكرى والمؤن عبر ميناء ممبسا والأراضى الكينية والإشراف على وصولها وتخزينها ونقلها من قبل القوات الكينية، والعمل على تسهيل الاتصال والتنقل لقادة الحركة لكافة دول العالم مع توفير كامل الحماية لكوادر الحركة والجيش الشعبى[١٥٥].

استطاع الجيش الشعبى من خلال هذا الدعم المقدم من نيروبى تكثيف هجماته المتعددة على مناطق شرق الاستوائية، وهو الأمر الذى دفع بالعلاقات بين السودان وكينيا لحالة من التوتر الشديد هدد السودان فى أعقابها بتقديم ما لديه من وثائق تثبت تورط كينيا فى دعم الجيش الشعبى ماديًا وعسكريًا لمجلس الأمن للفصل فيها[١٥٦]، هذا بالإضافة لقيام نيروبى بدور الوسيط بين الحركة الشعبية والدول الغربية وإسرائيل التى تدعم الحركة بالعتاد العسكرى لإيصاله لمعسكرات الجيش الشعبى[١٥٧]، ففى أغسطس ١٩٨٨، وصل وفد عسكرى إسرائيلى لنيروبى وعقد اجتماعات بمكتب الحركة الشعبية هناك، الأمر الذى أعقبه فى فبراير ١٩٨٩، وصول شحنة من الأسلحة الإسرائيلية للحركة الشعبية عبر نيروبى، وفى فبراير ١٩٩٠،

وصلت باخرتان إسرائيليتان لميناء ممبسا محملتين بالعتاد العسكرى لمعسكرات الجيش الشعبى بكينيا، وفى ديسمبر ١٩٩٨، أرسلت إسرائيل تسع عيادات طبية ميدانية متحركة مجهزة بكوادرها إلى كينيا وتم نقلها عبر الطائرات الإسرائيلية[١٥٨].

بذلت الحكومة الكينية مساعى مكثفة منذ أكتوبر ١٩٩١، لرأب الصدع فى صفوف الحركة الشعبية بمساعدة مجلس الكنائس الأفريقى[١٥٩]، ومع ترأس كينيا لجنة الإيجاد فى عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٢، استضافت كينيا عدة جولات للتفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، والتى حاولت خلالها كينيا تقديم آليات جديدة لتحقيق السلام فى السودان[١٦٠]. فقد لعبت دورًا مهمًا فى توصل طرفى النزاع فى السودان لتوقيع اتفاق مشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢، ثم عادت لتستضيف جولة التفاوض الثانية فى أكتوبر من العام نفسه بعد فترة توقف استمرت قرابة ثلاثة أشهر لعبت خلالها الدبلوماسية الكينية والأمريكية دورًا مهمًا فى الضغط على الحكومة السودانية للعودة لمائدة المفاوضات. ولكن مع كل هذا الدعم الذى قدمته كينيا للحركة والجيش الشعبى، إلا أنها لم تؤيد انفصال الجنوب خوفًا من تنامى النزعة الانفصالية داخل أراضيها؛ فكانت ترى دائمًا أن الحل الأمثل للنزاع فى الجنوب يتمثل فى إقامة دولة واحدة اتحادية ونظامين[١٦١].

فى الواقع لم تكن الضغوط الغربية والتوجهات السياسية المشتركة بين كينيا وقيادة الحركة الشعبية الدافع الوحيد لمساندة نيروبى للحركة، بل كان هناك عوامل عديدة أخرى دفعت هذا التعاون لمزيد من التوافق، فقد شكل التشابه العرقى والقبلى بين قبائل جنوب السودان والقبائل الكينية أحد عوامل التعاطف الكبير الذى أبدته فئات الشعب الكينى مع الجنوبيين، فقد اعتبرت الفئات المثقفة فى كينيا أن الحرب فى الجنوب صراعًا بين العرب المسلمين والأفارقة المسيحيين، كذلك فإن تأثر كينيا بالثقافة الغربية والنفوذ الكنسى الكبير حيث يوجد بها مجلس كنائس أفريقيا والكثير من الهيئات والمنظمات التى تعاطفت مع مواطنى الجنوب بصفة عامة والحركة الشعبية بصفة خاصة، شكل عاملًا آخر لهذا الدعم، فقد نظر مجلس الكنائس الأفريقى والمسيحيون عمومًا فى كينيا لأهل جنوب السودان على أنهم مسيحيون مقهورون من ظلم العرب المسلمين، بالإضافة للأسباب الاقتصادية المتمثلة فى تدفق

الإغاثة والمساعدات الكبيرة عبر كينيا، ووجود عدد كبير من البعثات والمنظمات الإنسانية والطوعية بها؛ مما أسهم فى توفر فرص عمل كثيرة داخل كينيا فى هذه المؤسسات وانتعاش الموانى وبعض المدن مثل لوكوشيكو التى انطلقت منها عمليات الإغاثة والمساعدات للحركة والجيش الشعبى فى جنوب السودان[١٦٢].

٦- الحركة الشعبية لتحرير السودان ومصر:

كان تدمير الحفار المصرى العامل فى مشروع قناة جونجلى عام ١٩٨٣، بجنوب السودان والمطالبة بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان، أولى رسائل الحركة الشعبية لمصر، فقد أصدرت الحركة فى عام ١٩٨٤، بيانًا هاجمت فيه اتفاق الوحدة بين مصر والسودان باعتباره يستهدف تدخل مصر لحماية نظام نميرى[١٦٣]. وقد حرص نميرى طوال فترة حكمه على توطيد العلاقات مع مصر، ولكن مع بدايات توجه نميرى نحو تبنى الفكر الإسلامى فى إدارته للمواقف السياسية داخليًا وخارجيًا، تخوف النظام المصرى من انعكاسات ذلك على تحريك التيارات الإسلامية المصرية، وهو الأمر الذى ترجم فى رفض مصر تقديم المساعدات العسكرية للسودان لمواجهة الجيش الشعبى فى الجنوب بدعوى أن اتفاق الدفاع المشترك لا يبيح التدخل فى الشئون الداخلية للبلدين[١٦٤].

وفى أعقاب انهيار نظام نميرى فى عام ١٩٨٥، سادت التوقعات بحدوث تطورات سلبية فى العلاقات السودانية المصرية تشمل اتفاقية التكامل المشترك نفسها[١٦٥]، إلا أن مصر سعت لاحتواء المعارضين للتكامل بين البلدين بوسائل مختلفة كان أبرزها زيارة الرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك لسوار الذهب فى نهاية عام ١٩٨٥، ورغم ذلك ظلت المخاوف المصرية على مستقبل العلاقات بين البلدين فى تصاعد مستمر، خاصة بعد التقارب الملحوظ بين المجلس العسكرى السودانى والنظام الليبى[١٦٦]، الذى نظرت إليه مصر دائمًا بمزيد من الخوف والقلق[١٦٧].

أما عن الحركة الشعبية، فيبدو أنها بدأت عقب سقوط نميرى فى التقرب لمصر لالتماس عونها، ووضح ذلك من خلال رسالة جارانج التى بعث بها للرئيس المصرى الأسبق، مطالبًا فيها الحكومة المصرية بإعادة العمل فى مشروع جونجلى،

وهو الطلب الذى كرره جارانج لنقيب المهندسين السودانيين عوض محمد أحمد خلال اجتماعات كوكادام بإثيوبيا[١٦٨].

ومع تولى الصادق المهدى مقاليد السلطة فى الخرطوم، ساد الفتور العلاقة بين البلدين؛ نظرًا لعدم التوافق السياسى التاريخى بين المهدى والنظام المصرى[١٦٩]، الأمر الذى وضح جليًا بإعلان الصادق المهدى فى ٢٥ مايو ١٩٨٧، إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك وكل الاتفاقيات التى عقدها النظام السابق فى الخرطوم مع مصر وحل محلها ما عرف باتفاقية الإخاء[١٧٠]. ومع تنامى الفتور بين القاهرة والخرطوم، حاولت مصر التوسط لحل النزاع فى الجنوب، ولكن بعيدًا عن حكومة الصادق المهدى، فاستغلت مصر علاقاتها الجيدة مع الرئيس الإثيوبى منجستو[١٧١]، واستطاع السفير المصرى آنذاك أحمد الزنط توظيف هذه العلاقة لفتح حوار مع جارانج وتهيئة مناخ ملائم للمفاوضات لعقد اتفاقية الميرغنى-جارانج فى عام ١٩٨٨[١٧٢].

ولاشك فى أن دور الوساطة الذى لعبته مصر فى لقاء الميرغنى جارانج بأديس أبابا قد أثار شكوكًا عديدة واتهامات مباشرة من أوساط سياسية مختلفة داخل السودان للحكومة المصرية بأنها تقدم الدعم وترسل الأسلحة للجيش الشعبى عن طريق إثيوبيا فى مقابل رفضها بيع الأسلحة للحكومة السودانية[١٧٣].

ومع قيام ثورة الإنقاذ فى السودان عام ١٩٨٩، رحبت القاهرة بهذه الثورة، بل حملت على عاتقها مهمة تقديمها للأوساط الإقليمية والدولية، ولكن سرعان ما وصلت العلاقة بين البلدين لأسوأ مراحلها عند نشوب أزمة الخليج ١٩٩٠، وتباين وجهات النظر بين النظامين تجاهها وتبادل الحملات الإعلامية بينهما، هذا بجانب النزاع الحدودى بين الدولتين حول منطقة حلايب وشلاتين[١٧٤].

دفع هذا الوضع المتوتر بين الجارتين لاحتضان مصر للمعارضة السودانية، وتكون بالقاهرة ما عرف بالتجمع الوطنى الديمقراطى المعارض فى نهاية عام ١٩٨٩، والذى انضمت له الحركة الشعبية فى مارس ١٩٩٠، وأصبحت الحركة تمثل الجناح العسكرى للتجمع الوطنى. وفى محاولة لشق هذا الجمود فى العلاقات بين لبلدين، زار البشير مصر فى فبراير ١٩٩٠، وأكد خلالها للحكومة المصرية وجود

دعم عسكرى من إسرائيل، الأمر الذى تأكد من خسائر الأسلحة الإسرائيلية التى وجدت أثناء العمليات العسكرية فى جنوب السودان، كما أكد على الدور الذى يمكن أن تقوم به مصر فى تحقيق السلام بين الشمال والجنوب.

لا شك فى أن زيارة البشير للقاهرة فى تلك الآونة حملت فى طياتها عديدًا من الرسائل غير المباشرة التى أراد البشير إيصالها للحكومة المصرية، فقد حاول البشير تذكير مصر بعمقها الاستراتيجى الأمنى فى السودان، وأن أمن مصر المائى مهدد من خلال التدخل الإسرائيلى فى الجنوب، بالإضافة لتطلع البشير لمساندة مصر له فى ظل التدخل الإسرائيلى فى الجنوب عن طريق دفعها لكى تلعب دورًا فاعلًا بحكم ثقلها الإقليمى فى القارة الأفريقية لتحقيق السلام بالسودان والمصالحة بين شماله وجنوبه[١٧٥]. ويمكن اعتبارها أيضًا بمثابة محاولة من البشير لإحداث فجوة وإلقاء بذور الشك بين الحكومة المصرية والمعارضة السودانية التى تحتضنها.

لم تكترث دوائر السلطة فى القاهرة لهذه التنبيهات كثيرًا، ولم تنظر بعيدًا عن أقدامها، ونست، بل تناست أن عدم استقرار جنوب السودان شىء يهدد أمنها القومى، ولم تتذكر سوى أن النظام الإسلامى فى الخرطوم يهدد مصالحها الاستراتيجية وأمنها الداخلى، بالإضافة للنزاع حول حلايب وشلاتين[١٧٦]، واستخدمت أوضاع الجنوب المتوترة كأداة للضغط على الحكومة السودانية والتضييق عليها.

ازداد الدعم المصرى للمعارضة السياسية السودانية عقب محاولة اغتيال الرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك بأديس أبابا عام ١٩٩٥[١٧٧]، بعد اتهام السودان بالتورط فى محاولة الاغتيال، وهو ما دفع القاهرة لاتهام الخرطوم بإيواء الجماعات الإرهابية ومحاولة تصدير الأصولية الإسلامية للبلدان المجاورة، والتقارير الأمريكية المستمرة التى اتهمت السودان بمحاولة تقويض نظام الرئيس المصرى الأسبق[١٧٨]، وقد استخدمت مصر المعارضة السودانية كأداة فى حملتها الدبلوماسية والسياسية والإعلامية الشرسة ضد نظام الإنقاذ بالسودان[١٧٩].

استفادت المعارضة السودانية كثيرًا من الدعم المصرى بكافة أشكاله، فذاع صيتها وقويت شوكتها، كما أصبح للحركة الشعبية مكتب مستقل بها فى القاهرة،

وسمحت السلطات المصرية له بممارسة نشاطه السياسى والإعلامى، بالإضافة لحرية أعضاء الحركة فى التنقل ومخاطبة أعضاء البعثات الأجنبية والمنظمات المقيمة بالقاهرة، بالإضافة لسماح الحكومة المصرية للمعارضة السودانية بإصدار الصحف الخاصة بها كصحيفتى (الاتحاد، والخرطوم)، وإصدار وتوزيع البيانات العسكرية الصادرة عن الحركة والجيش الشعبى وقوات التحالف السودانية.

أما تقديم القاهرة للدعم العسكرى للحركة الشعبية فلا يوجد ما يدلل عليه سوى حديث صحفى لجون جارانج لمجلة المصور فى ديسمبر ١٩٩٧، ذكر فيه أن مصر شاركت فى الهجوم الثلاثى الإريترى الإثيوبى الأوغندى على الجنوب فى عام ١٩٩٦، عن طريق مساهمة طائراتها فى نقل العتاد العسكرى للحركة الشعبية(١٨٠)، ولكن ما يدحض هذه المزاعم التى انتشرت بين الأوساط السودانية هو زيارة الفريق الزبير محمد صالح -النائب الأول لرئيس الجمهورية- آنذاك لمصر فى الأيام الأولى للهجوم، والتى حرص خلالها الفريق الزبير على محاولة مد جسور التعاون بين البلدين وتذكير مصر بدورها التاريخى فى مساندة السودان(١٨١). ورغم ذلك لم تغير الحكومة المصرية من سياستها تجاه السودان، بل استمرت فى دعم الحركة الشعبية سياسيًا وإعلاميًا، وقد جاءت زيارة جون جارانج لمصر عام ١٩٩٧، وما لاقته من انتشار إعلامى وسياسى لتؤكد ذلك(١٨٢).

على الرغم من تلك السياسة القاصرة من قبل القاهرة فى تناولها لقضية الجنوب وفى علاقتها بالسودان بصفة عامة، إلا أنها كانت تستشعر خطورة الطرح الذى نادى بتقرير المصير أو قيام دولتين فى نظام كونفيدرالى بالسودان، فقد ظلت مصر تناهض الدعوات التى انطلقت من بعض الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانت تنادى بتقرير المصير لجنوب السودان، وتمسكت بضرورة استمرار وحدة السودان فى كثير من اللقاءات الرسمية والمحافل الدولية(١٨٣).

ما لبث هذا الفتور فى العلاقة بين البلدين أن تحول لانفراج كبير فى العلاقات بينهما خاصة بعد تلك الضغوط التى تولدت من رحم كثير من الأحداث فى تلك الفترة، فقد تعثرت عمليات السلام فى الشرق الأوسط بسبب تعنت القيادة

الإسرائيلية وضعف الضغوط الأمريكية عليها مما زاد من الخلاف بين مصر والولايات المتحدة، خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلى لمناطق واسعة من جنوب لبنان، وعمليات تهويد القدس المستمرة من قبل الغاصبين الإسرائيليين، فخلقت هذه الأوضاع مناخًا لمزيد من التقارب العربى بصفة عامة والمصرى السودانى بصفة خاصة[١٨٤].

ومع بداية عام ١٩٩٩، نشطت العلاقات السودانية المصرية، وفى أعقاب زيارة البشير للقاهرة فى نهاية العام تلبية لدعوة الرئيس المصرى الأسبق، صدر بيان مشترك دعا خلاله الرئيسان منظمة الإيجاد لتنسيق الجهود المصرية الليبية مع جهود الإيجاد، كما قرر الرئيسان تطبيع العلاقات تطبيعًا كاملًا وعودة السفير المصرى للخرطوم، أما ما يخص مشكلة حلايب فقد اتفق البشير ومبارك على حلها فى إطار تكامل أخوى يشكل رافدًا فى حركة التكامل الشامل بين البلدين[١٨٥].

وعلى الرغم من التقارب الذى حدث بين مبارك والبشير فى تلك الآونة، فإن ذلك لم يمنع الحركة الشعبية من التماس الدعم والعون المعنوى من مصر، وضح ذلك فى زيارة جون جارانج للقاهرة فى مايو ٢٠٠٠، فقد كانت الحركة تؤمن دائمًا بأن مصر دولة ذات ثقل ووضع مهم فى المنطقة، وأن أى اتفاق سلام أو حل للنزاع فى السودان لن يتم دون إشراك مصر فيه، فتم الاتفاق بين الطرفين خلال الزيارة على ضرورة التعاون لإيجاد آلية لدمج المبادرة المصرية الليبية ومبادرة الإيجاد[١٨٦].

استمرت بعد ذلك العلاقة بين البلدين فى مزيد من التحسن على كافة الأصعدة، وخفتت كثيرًا أصوات المعارضة السودانية داخل القاهرة، ولكن ما سر هذا التحول؟ أو ما سر العقلانية التى اتسمت بها سياسة السلطة فى مصر تجاه السودان فى تلك الفترة ؟ ولماذا سعت للتقارب مع شقيقتها بعد فترة طويلة من الرفض والتخلى؟

يمكن لنا أن نفسر سر هذا التحول بأنه كان نتيجة رفض الحركة الشعبية للمبادرة المصرية الليبية المشتركة[١٨٧]، وكذلك رفض منظمة الإيجاد دمجها فى إطار مبادرة الإيجاد، وهو الأمر الذى أعتقد أنه كان بمثابة جرس الإنذار للسلطة المصرية الغافلة بأن جزءًا غاليًا من عمقها الاستراتيجى قد قارب على الضياع والبتر، فى الوقت ذاته استشعرت القيادة المصرية بأن الحركة الشعبية باتت لا ترى سوى الانفصال

سبيلًا للخلاص من المشكلات التى عانى منها الجنوب، أضف لذلك ما وضح جليًا من تعارض متطلبات الأمن القومى المصرى بالمصالح والسياسات الأمريكية فى المنطقة بعد أن أعلنت واشنطن تبنيها لفصل جنوب السودان .

لا يمكن أن نغفل أمرًا مهمًا آخر وهو تغير سياسة البشير فى السودان، خاصة بعد الشقاق الذى حدث بين الترابى وقيادات الجبهة الإسلامية، ومحاولته توطيد العلاقات مع دول الجوار، تلك التغيرات التى حفلت بها الساحة السياسية السودانية بلا شك أنها أعطت تطمينات للقيادة المصرية بأن الأيديولوجية السياسية السودانية قد انتابها كثيرًا من التغير للأفضل، من هنا عدلت مصر من سياستها تجاه السودان للتواصل مع طرفى النزاع فى السودان بشىء من الحيادية.

أما عن موقف مصر من اتفاق مشاكوس، فنلحظه من خلال تصريحات مبارك فى أكثر من مناسبة سواء فى حديثه لشباب الجامعات بالإسكندرية فى ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢، أو فى خطابه لمجلسى الشعب والشورى، أو خطابه للمؤتمر العام للحزب الوطنى وفى المؤتمر الشعبى الذى عقده بأسوان فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢، فقد أكد أن مصر لا تعارض بروتوكول مشاكوس، ولكنها تعارض تقسيم السودان أو انفصاله. ولكن عندما استبعدت مصر وليبيا من جولات التفاوض والاشتراك فيها، وهما دولتا المبادرة المشتركة كان هذا دليلًا واضحًا للقيادة المصرية على استبعاد المفاوضين لخيار الوحدة لصالح خيار الانفصال[١٨٨]، وبرزت المخاوف المصرية من احتمالات انفصال الجنوب وما يستتبعه من مهددات للأمن القومى المصرى[١٨٩].

ولكن وبصفة عامة، يمكن لنا أن نرصد هذا التخبط الواضح فى السياسة المصرية تجاه قضية الجنوب، فقد ابتعدت مصر وتخلت عن دورها الإقليمى الذى كان يفرض عليها معالجة سريعة وفاعلة للصراع فى الجنوب، ولكنها تركت مكانها بحجة إيواء السودان للعناصر الإرهابية والجماعات الإسلامية، فقد تخوفت القيادة المصرية على دعائم حكمها وسلطتها أكثر من خوفها على الأمن القومى المصرى بأكمله، ولكن لا شك فى أن الشعب المصرى قد أدرك تمامًا رسالة أهل السودان والخطر الذى يستهدفه، ولذلك رفع صوته عاليًا من خلال المنابر الإعلامية يدعو لوجوب مساندة

السودان الشقيق ليتجاوز محنته وأجبر القيادة المصرية على التخلى عما اعتبرته شأنًا داخليًا للسودان لتأخذ مصر دورًا أكثر إيجابية وإن كان قد أتى متأخرًا كثيرًا.

ومجمل القول إن التطورات الجوهرية التى لحقت بعلاقات السودان الإقليمية جعلت احتواء الحرب فى الجنوب أمرًا بعيد المنال سياسيًا وعسكريًا، وأن استمرار الحرب فى الجنوب بات مدخلًا لمزيد من الأدوار الإقليمية والدولية، وأن هناك حالة من التشابك والتداخل الشديدين بين مسار الحرب فى الجنوب وبين هذه التدخلات الخارجية وعلاقات السودان الإقليمية والدولية.

ثانيًا- العلاقات الدولية:

لا شك فى أن السودان بما يمثله من ثقل جغرافى وسياسى على مستوى القارة الأفريقية، يتمتع بحضور وتأثير فى أمن البحر الأحمر ودول حوض النيل، فضلًا عن وضعه فى القرن الأفريقى وتنوع سكانه وثقافاتهم، وهو الأمر الذى جعل له تأثيرًا كبيرًا فى مجرى العلاقات العربية الأفريقية، كل هذه الثوابت جعلت من السودان مكانة واضحة فى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، التى مثلت الداعم الأكبر للحركة والجيش الشعبى على المستوى الدولى، خاصة بعد أن أعلن نميرى توجهاته الإسلامية من جهة، وسقوط المعسكر الشرقى وانصراف جارانج تجاه المعسكر الغربى بكل ثقله ملتمسًا الدعم والمساندة من جهة أخرى.

١- موقف الولايات المتحدة من الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان:

بعد أن أطاح نميرى بعلاقاته مع الاتحاد السوفيتى، بادرت الولايات المتحدة بملء الفراغ الذى تركه السوفييت فى السودان، وطورت الولايات المتحدة من سياستها تجاه السودان، خاصة بعد أن أيدت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل[١٩٠]، فأصبح السودان واحدًا من بلدان عدة فى المنطقة وقع عليها اختيار واشنطن من أجل استخدام أراضيه عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع الأمريكية التى شكلت آنذاك لحماية المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج[١٩١]، وفى المقابل كان السودان أكبر متلقى للمساعدات الأمريكية فى أفريقيا[١٩٢].

استمرت الولايات المتحدة فى إمداد نميرى بكميات كبيرة من المساعدات العسكرية والمالية، خاصة بعد اندلاع الحرب فى الجنوب فى منتصف عام ١٩٨٣[١٩٣]، فلا شك أن وجود حركة ثورية فى جنوب السودان ذات توجهات شرقية مثل تهديدًا للولايات المتحدة ومصالحها فى المنطقة، كما شكل تهديدًا لتوازن القوى الاستراتيجية فى منطقة القرن الأفريقى[١٩٤]، ولم يكن موقف واشنطن واضحًا آنذاك تجاه نمو هذه الحركة المسلحة ذات التوجهات الاشتراكية فى الجنوب وتطورها، فربما كانت الولايات المتحدة تعلم أن التوجهات الاشتراكية للحركة الشعبية ليست أمرًا أصيلاً فى فكرها السياسى، أو أنها كان لديها انطباعات أخرى حول عدم أهمية نميرى فى تلك الفترة، أو ربما كانت هناك بالفعل محاولات من الجانب الأمريكى لاستمالة واستقطاب هذه الحركة الوليدة، وهو الأمر الذى يمكن أن نرجحه.

ظلت العلاقة بين نميرى وواشنطن وثيقة وازدادت وتيرة المساعدات الأمريكية للسودان، خاصة بعد اكتشاف النفط فى جنوب غرب السودان بواسطة شركة شيفرون الأمريكية[١٩٥]، وظلت هذه العلاقة مستمرة حتى نهاية عام ١٩٨٣، حيث بداية التوتر فى العلاقة بين واشنطن ونميرى بعد إلغاء قانون الحكم الذاتى للجنوب، وإعلان نميرى تطبيق الشريعة الإسلامية عبر تحالفه مع الجبهة الإسلامية القومية[١٩٦]، وهو الأمر الذى يهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة، ولذلك أخذت واشنطن فى تضييق الحلقة حول نظام الخرطوم[١٩٧]، وأبدت تعاطفها مع مطالب الحركة الشعبية، واستمر هذا الوضع حتى سقوط نظام نميرى فى عام ١٩٨٥[١٩٨].

استمرت العلاقة بين السودان وواشنطن فى تأزمها، فعندما تولى المجلس العسكرى الانتقالى السلطة فى الخرطوم رفض الاشتراك فى المناورات العسكرية الأمريكية (النجم الساطع) فى أغسطس ١٩٨٥، والتى سبق واشترك فيها السودان من قبل[١٩٩]، بالإضافة لسعى المجلس العسكرى السودانى لإعادة العلاقة مع ليبيا وإثيوبيا وسوريا واليمن الجنوبى، الأمر الذى ضاعف من شكوك واشنطن تجاه النظام فى الخرطوم[٢٠٠].

وخلال عهد الحكومات المنتخبة فى الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩، التى تولى فيها الصادق المهدى رئاسة الحكومة لأكثر من مرة، تحسنت العلاقة مع واشنطن بعض الشىء لانسجام سياسة حكومات تلك الفترة مع توجهات واشنطن، وعليه فقد نالت هذه الحكومات دعمًا ماديًا وعسكريًا كبيرًا خلال تلك الفترة(٢٠١)، أما على صعيد الحرب الدائرة فى الجنوب فقد أبدت واشنطن رغبتها فى التوسط لإنهاء الحرب، ومن ثم قامت بكثير من الاتصالات مع الصادق المهدى لإقناعه بضرورة إلغاء القوانين الإسلامية حتى يتسنى لها التوسط بين الطرفين(٢٠٢)، كما بادرت بالاتصال بالحركة الشعبية، وكان أول لقاء أمريكى مع مندوب الحركة العقيد أروك طون أروك فى لندن فى سبتمبر ١٩٨٦(٢٠٣)، وأعلنت واشنطن أيضًا تأييدها لاتفاقية الميرغنى-جارانج(٢٠٤).

أقبلت واشنطن بمزيد من التعاطف لدعم ومساندة الحركة الشعبية عبر المنظمات الطوعية ومجلس الكنائس العالمى متناسية توجهات الحركة اليسارية فى تلك الفترة وتحالفها مع النظام الإثيوبى(٢٠٥)، بالإضافة لعدد من الزيارات قام بها السيناتور الأمريكى فرانك وولف Frank Wolf، عضو الكونجرس الأمريكى الأسبق، لجنوب السودان دون موافقة من الحكومة السودانية(٢٠٦)، فقد أرادت واشنطن أن تضغط على الخرطوم، خاصة بعد أن ترددت فى إلغاء القوانين الإسلامية وتحسنت علاقاتها مع إيران وليبيا وابتعادها الواضح عن مصر(٢٠٧)، بالإضافة لرفض المهدى للاتفاقيات التى أبرمها النظام السابق مع واشنطن، خاصة فيما يتعلق منها بالشئون العسكرية(٢٠٨)، حتى لا يفقد السودان حياده، بالإضافة للعلاقات الوطيدة التى كانت تربط الصادق المهدى وحزب الأمة بالجماهيرية الليبية.

ومع وصول الإنقاذ لسدة الحكم، اتبعت الإدارة الأمريكية سياسة حذرة تجاه السودان، خاصة أن نظام الإنقاذ أتى للسلطة عبر انقلاب عسكرى، إلا أن الاتصال بين الدولتين ظل مستمرًا، ففى ٧ أغسطس ١٩٨٩، زار هيرمان كوهين Herman Cohen، مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية السودان كأول مسئول أمريكى يزور السودان بعد انقلاب يونيو ١٩٨٩(٢٠٩)، عاد كوهين مرة أخرى

للسودان فى مارس ١٩٩٠، ولكن فى تلك المرة عاد بصفة الوسيط من قبل الإدراة الأمريكية، فقد حمل كوهين مبادرة اشتملت على نقاط محددة للحكومة السودانية وللحركة الشعبية، كان أهم بنودها إقرار النظام الفيدرالى كحل للنزاع ولكنها فشلت فى إقناع الجانبين بالموافقة عليها[٢١٠].

اتخذت واشنطن بعد ذلك موقفًا أكثر تحيزًا للحركة الشعبية عقب التطورات التى حدثت على المستويين الداخلى والخارجى فى السودان، ففى مطلع عام ١٩٩٠، أعلن البشير تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية مع استثناء الجنوب، وترافق ذلك مع إعلانه أيضًا لفكرة الجهاد فى حرب الجنوب وتكوين قوات الدفاع الشعبى[٢١١]، كما تزامن ذلك مع بداية سقوط الاتحاد السوفيتى وظهور الهيمنة الأمريكية وفقًا لسياسة القطب الواحد، ثم جاءت أحداث الخليج التى وقف فيها السودان ضمن معسكر الضد للولايات المتحدة[٢١٢].

هكذا تكشفت توجهات نظام الإنقاذ أمام الإدارة الأمريكية، وبدا واضحًا للمراقبين أن الجبهة الإسلامية القومية بزعامة حسن الترابى كانت تقف وراء ثورة الإنقاذ[٢١٣]، الأمر الذى زاد من قلق واشنطن من تكرار تجربة الثورة الإيرانية فى السودان على يد الجبهة الإسلامية[٢١٤]، خاصة بعد أن فتح الترابى أبواب السودان على مصراعيها للجماعات الأصولية وتدريبها على حمل السلاح[٢١٥]. من هنا بدأ فصل جديد من فصول التعاون بين الولايات المتحدة والحركة الشعبية، فبعد أن كان الدعم الأمريكى لها معنويًا وماديًا عبر المنظمات الطوعية، أصبح الدعم الأمريكى بعد ذلك علنيًا وبأكثر من أسلوب، فقد وعدت واشنطن بتقديم الدعم اللوجستى للحركة والجيش الشعبى وبإشراك دول الجوار أيضًا فى هذا الأمر[٢١٦].

صعدت الولايات المتحدة آنذاك من وتيرة اتهاماتها لحكومة الإنقاذ، فقد اعتبرت أن السودان يلعب دورًا كبيرًا كملجأ وملاذ لعدد من المنظمات الإرهابية الدولية مثل حزب الله، وحركة الجهاد الإسلامية الفلسطينية، وحركة المقاومة الفلسطينية «حماس»، ومن ثم عملت على تهيئة الرأى العام الأمريكى وغيره لاتخاذ إجراءات لمحاصرة وإسقاط نظام الإنقاذ، وكانت أولى خطوات واشنطن هى إدراج السودان

ضمن القائمة الأساسية للدول الراعية للإرهاب فى عام ١٩٩٣[٢١٧]، كما حجبت المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن الخرطوم[٢١٨].

اعتبرت واشنطن السودان أحد أكبر التحديات فى السياسة الخارجية الأمريكية؛ لأن الإدارة الأمريكية -وفق زعم ساساتها- لا تسمح بأن تجلس مكتوفة الأيدى فى حين تحتدم الحرب فى جنوب السودان وتنتهك حقوق الإنسان بصورة بشعة وهو ما يصاحبه مخاوف جدية حول انتشار الإرهاب وتعميق عدم الاستقرار الإقليمى[٢١٩].

من جهة أخرى تزامن اتهام السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصرى الأسبق وإدانته من مجلس الأمن بالقرار ١٠٤٤ فى يناير ١٩٩٦، والقرار ١٠٥٤ فى أغسطس ١٩٩٦، بحظر الطيران السودانى، مع قرارات الإدارة الأمريكية بمنع أعضاء الحكومة السودانية وأفراد القوات المسلحة من دخول الولايات المتحدة، وتطبيق حزمة من العقوبات الاقتصادية على الخرطوم[٢٢٠]، شحت بموجبها الواردات وتقلصت عائدات الصادرات وتدنت مصادر النقد الأجنبى، مما أدى لتدهور قيمة العملة السودانية مقابل العملات الأخرى وشهدت البلاد تضخمًا لم تشهده من قبل[٢٢١].

توازت مع هذه السياسة العدائية من قبل الولايات المتحدة لنظام الإنقاذ سياسة أخرى أكثر قربًا وتعاونًا مع الحركة الشعبية، فقد قدمت واشنطن دعمًا أدبيًا كبيرًا لها عندما تبنت أطروحاتها وسهلت سفر قادتها وانتقالهم، وفتحت لها أبواب مؤسساتها الرسمية لطرح أفكارها، بل أعطت الضوء الأخضر لأصدقائها فى المنطقة ليقدموا للحركة كافة أنواع الدعم المالى والعسكرى[٢٢٢]، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى المنطقة، مما جعل قائد الحركة الشعبية يعدل من أفكاره ويبدأ خطًا مواليًا للمعسكر الغربى والدول الرأسمالية، ومن ثم بدأت الإدارة الأمريكية تنظر للجنوب من زوايا أخرى فى ضوء التغيرات التى شهدتها الساحة الدولية والإقليمية فى تلك الآونة[٢٢٣].

قدمت واشنطن فى برنامجها لدعم الحركة والجيش الشعبى ما قيمته ٢٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية تحت زعم حماية حركة ثورية تنادى بالديمقراطية من بطش حكومة الإنقاذ[٢٢٤]، ومن هذا المنطلق بذلت واشنطن جهودًا مضنية لتوحيد

الحركة عقب انشقاقها فى أغسطس ١٩٩١، فعلى الرغم من تفسير الإدارة الأمريكية لهذا الانشقاق على أنه نتيجة دوافع شخصية وعوامل قبلية بين قادتها[٢٢٥]، إلا أنها اعتبرت عمليات الحركة أكثر من كونها حرب عصابات منظمة فى جنوب السودان، لذلك شعرت واشنطن بكثير من الأسى نتيجة الانقسامات التى أصابتها[٢٢٦]، ومن ثم بدأت السفارة الأمريكية فى نيروبى بإرسال عديد من التحذيرات لمجموعة الناصر من التعاون مع حكومة الخرطوم والتقرب منها[٢٢٧]، هذا بالإضافة للقاءات عديدة عقدها السفير الأمريكى دونالد بيترسون Donald Peterson، مع رياك مشار فى محاولة لإعادة توحيد الفصائل المنشقة[٢٢٨].

كذلك نظمت واشنطن المؤتمرات داخل مبانى الكونجرس بغرض توحيد صفوف الحركة الشعبية ورسم استراتيجية جديدة لها وبذل السند الأدبى والمادى للحركة[٢٢٩]، وفى هذا الإطار أقام معهد السلام بواشنطن بالتعاون مع اللجنة الفرعية لشئون أفريقيا بمجلس النواب الأمريكى ٧-١١ أكتوبر ١٩٩٣، ندوة بعنوان «السودان المأساه المنسية»، فى محاولة لدعم قضايا الحركة الشعبية والتى حضرها فصيلا الحركة الشعبية (جارانج-رياك)[٢٣٠]. وعلى هامش الندوة جرت مباحثات بين فصيلى الحركة الشعبية بإشراف رئيس اللجنة الفرعية لشئون أفريقيا هارى جونسون Hari Gonson، وقعا خلالها إعلان واشنطن، وكانت أهم بنوده:

- حق تقرير المصير لجنوب السودان، وجبال النوبا، والأنجسنا والمناطق المهمشة الأخرى.
- وقف فورى لإطلاق النار ومراقبته.
- وضع جدول أعمال للسلام والمصالحة بين الفصائل المنشقة.
- الاعتراف بأن الصراع بين الطرفين لابد أن يحل عن طريق وسائل سلمية.
- الموافقة على تسهيل جهود الإغاثة فى المناطق المتضررة من الحرب.
- الاتفاق على معارضة سياسات حكومة الجبهة الإسلامية فى الخرطوم أو أية حكومات مقبلة فى الخرطوم[٢٣١].

حاولت الإدارة الأمريكية فى الوقت نفسه دفع الحركة الشعبية «جناح جارانج» لمحاولة إعادة بناء الحركة على أسس أكثر ديمقراطية ووضع صياغة جديدة لبرنامجها السياسى تستوعب المتغيرات الإقليمية والدولية[٢٣٢]، والابتعاد عن الأساليب الاستبدادية التى اتبعها جارانج مع رفاقه فى الحركة والجيش الشعبى[٢٣٣].

دفع هذا الوضع المتأزم فى جنوب السودان بعض الأصوات داخل الإدارة الأمريكية للمطالبة باستخدام النفوذ الأمريكى داخل الأمم المتحدة لفرض إجراءات أكثر صرامة على حكومة السودان حتى تتوقف عن انتهاكات حقوق الإنسان فى الجنوب، ومحاولة وقف تدفق الأسلحة التى تأتى للسودان من ليبيا وإيران والعراق والصين[٢٣٤]، وأيضًا المطالبة بتدخل عسكرى من قبل واشنطن فى السودان لإقامة مناطق آمنة فى جنوبه، وقد أيدت الحركة الشعبية ومجلس الكنائس العالمى هذا، وبالفعل سعت الحركة والإدارة الأمريكية لتنفيذ خطة المناطق الآمنة فى الجنوب، خاصة بعد أن فشلت الحركة الشعبية وجيشها فى الاستيلاء على مدينة جوبا فى يوليو ١٩٩٢، حيث قدم جارانج فى زيارته للولايات المتحدة فى عام ١٩٩٣، للأمين العام للأمم المتحدة طلب إقامة مناطق آمنة فى الجنوب[٢٣٥].

تبنت واشنطن هذا الطلب بعد ذلك مستندة على حجة إغاثة المواطنين، وهو ما يعنى توفير المبررات للدعوة للتدخل فى جنوب السودان لأسباب إنسانية وقانونية، وعزز من هذا الأمر التقارير التى بثتها وكالات الإغاثة الدولية العاملة فى جنوب السودان، وكان أخطرها التقرير السرى الذى وضعه الخبير الدولى جاسبار بيرو Gasphar Pero، وعرضه على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى ٢٤ فبراير ١٩٩٣، وكان أخطر الظواهر التى حواها التقرير تشريد المواطنين على نطاق واسع[٢٣٦]، وتمثلت خطورة المسعى الأمريكى فى هذا ليس فقط فى إدانة انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان، وإنما فى التمهيد السياسى والإعلامى لتدويل قضية جنوب السودان[٢٣٧].

وبالفعل رفعت الولايات المتحدة لمجلس الأمن والأمم المتحدة تقارير مختلفة عن الوضع فى السودان، واقترحت على وجه التحديد إجراءات معينة وهى:

- خلق آلية لتحقيق رقابة مجلس الأمن فى الوقت المناسب.

- إعلان مناطق معينة فى الجنوب منزوعة السلاح مع توافر وسائل المراقبة اللازمة.

- إصدار تعليمات لحكومة السودان لإيقاف جميع عمليات القصف الجوى فى مناطق بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل فضلًا عن منطقة جبال النوبا.

- فرض حظر على توريد الأسلحة لجميع أطراف النزاع فى السودان.

- تعيين ممثل خاص من الولايات المتحدة للسودان لمراقبة تنفيذ هذه البنود وتسهيل عملية التفاوض بين الحكومة والحركة الشعبية ومراقبة الأوضاع فى جنوب السودان(٢٣٨).

وفى ٢٦ يونيو ١٩٩٣، زار وفد الكنيسة بالولايات المتحدة نيروبى وذلك فى مهمة محددة لجمع معلومات دقيقة حول موقف الحرب فى جنوب السودان، وقدم الوفد تقريرًا للإدارة الأمريكية أقر فيه بممارسات الحكومة السودانية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان فى الجنوب وقيامها بخطف النساء والأطفال واستعبادهم، دفعت تلك التقارير التى رفعها الوفد برئاسة فرانك وولف عضو مجلس النواب الأمريكى لتوجيه مطالب لإدارة كلينتون بضرورة تعيين مندوب أمريكى يكرس كل اهتمامه لإيقاف الحرب الدائرة فى جنوب السودان، خاصة بعد انهيار محادثات أبوجا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية(٢٣٩)، التى تابعتها واشنطن عن كثب، بالإضافة لتقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية التى أشارت إلى أن الخرطوم تعد لهجوم عسكرى كبير ضد قوات الجيش الشعبى بعد الدعم العسكرى الكبير الذى تلقاه السودان من ليبيا والعراق(٢٤٠).

دفعت الانتصارات العسكرية التى حققتها حكومة الإنقاذ وتمكنها من استرداد عدد كبير من المدن والمناطق التى سبق وسيطرت عليها قوات الجيش الشعبى(٢٤١)، ويأس الإدراة الأمريكية من توحيد صفوف الحركة الشعبية مرة ثانية، واشنطن نحو إيجاد آليات أخرى لتقويض نظام الخرطوم، ومن ثم اتجهت لإيجاد إطار إقليمى معاد للحكومة السودانية ومساند للحركة الشعبية(٢٤٢)، اعتمدت فيه على دول جوار السودان مثل إريتريا، وأوغندا وإثيوبيا وكينيا، ومن هذا المنطلق تدفقت المعونات

الأمريكية لتلك الدول لتدعم بها الحركة الشعبية وجيشها فى حربها مع نظام الإنقاذ[٢٤٣]، أملًا فى دفع حكومة السودان للرضوخ لمطالب الجنوب[٢٤٤]، وبلغت تلك المعونات لـ ٢٠ مليون دولار حتى عام ١٩٩٧[٢٤٥]، كما قدمت واشنطن دعمًا ماليًا للتجمع الوطنى الديمقراطى بقيمة ١٠ مليون دولار[٢٤٦].

وقد أقامت واشنطن أضخم محطة استخباراتية فى شرق أفريقيا بنيروبى، وأنشأت مركز تنصت متطور حول السودان بالتعاون مع هذه الدول، وأصدرت فى ٤ نوفمبر ١٩٩٧، تصريحًا أوضحت فيه أن الحكومة السودانية باتت تشكل تهديدًا للأمن القومى والسياسة الخارجية الأمريكية[٢٤٧]، ثم أعقب ذلك زيارة مادلين أولبرايت Madlin Albright، وزيرة الخارجية الأمريكية لأوغندا، والتى هاجمت خلالها حكومة الإنقاذ على حوادث القتل التى حدثت فى شمال أوغندا فى السنوات السابقة، وأكدت على مواصلة واشنطن مهمتها فى محاصرة النظام السودانى[٢٤٨]، وفى كمبالا قابلت ستة من قيادات الحركة الشعبية (جناح جارانج)، وكانت تلك الزيارة بمثابة رسالة من واشنطن للخرطوم، مضمونها أن الولايات المتحدة ستستمر فى دعم الحركة الشعبية حتى تتمكن من إقامة الديمقراطية فى البلاد[٢٤٩].

كذلك دعمت واشنطن ماديًا تحركات أوغندا وإثيوبيا وإريتريا فى الغزو المسلح على السودان عام ١٩٩٧، فيما عرف بعمليات الوثبة الأخيرة والأمطار الغزيرة[٢٥٠]، فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن تلك الدول بمثابة خط المواجهة الذى تستطيع من خلاله تقويض دعائم نظام الإنقاذ بدعم المعارضة السودانية والسماح لها بالانطلاق من أراضى تلك الدول لشن هجماتها العسكرية عبر مساحات هائلة من الحدود المشتركة بينها وبين السودان[٢٥١]، هذا بالإضافة لتحركاتها على المستوى الدولى لإشراك حلفائها فى أزمة السودان ومنع وصول أى شحنات من الأسلحة لحكومة السودان، وكذلك تعليق جميع المساعدات الإنمائية للخرطوم[٢٥٢]. لكن الأوضاع لم تمض كما خططت لها واشنطن، فقد نشب النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، كما تورطت أوغندا فى حرب البحيرات العظمى، ومن ثم لم تستطع هذه الدول -رغم ما قدمته للحركة الشعبية آنذاك- من أداء الدور الذى رسمته لها الإدارة الأمريكية[٢٥٣].

ومع شعور الولايات المتحدة أن استراتيجيتها التى قامت على استخدام وكلاء لها لإسقاط النظام السودانى لم تؤت ثمارها[٢٥٤]، قررت أن تصيغ بدلًا منها سياسة أخرى قامت على احتواء النظام والتعامل معه خاصة بعد بروز بعض المبادرات العربية لحل النزاع فى الجنوب[٢٥٥]، واستمرار الانشقاق فى صفوف الحركة الشعبية وما واكبه من تصدع جزئى فى التجمع الوطنى الديمقراطى[٢٥٦]، فعينت إدارة كلينتون فى أغسطس ١٩٩٩، هارى جونسون رئيس لجنة الشئون الأفريقية السابق مبعوثًا خاصًا للسلام فى السودان، وقد حصرت مهمته فى ثلاثة أمور رئيسة:

- التركيز على ما وصفته الولايات المتحدة بالأوضاع والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فى جنوب السودان.
- تسليط الضوء على العواقب الإنسانية الخطيرة للحرب الأهلية فى الجنوب والعمل على دفع الأطراف المتحاربة للسماح بتدفق معونات الإغاثة الدولية.
- العمل على تعزيز جهود السلام التى ترعاها منظمة الإيجاد[٢٥٧].

واصلت واشنطن الدعم المادى الكبير للحركة الشعبية، فقد رصدت مبلغ ٤٠٠ مليون دولار ضمن ميزانية عام ٢٠٠٠، تحت اسم «قرار سلام السودان»، بناءً على مشروع قرار دُرِسَ وأجيز بالكونجرس فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٩، وبدأ العمل به من أكتوبر ١٩٩٩، حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢، ونص القرار على اعتماد هذا المبلغ لإعادة تعمير وتحسين الأوضاع الاقتصادية فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة الشعبية[٢٥٨]، وقد أثار هذا القانون جدلًا واسعًا داخل الولايات المتحدة والمجتمع الدولى، خاصة بعد أن ألقت الصحف الأمريكية الضوء على أن هدف هذه المساعدات هو تدعيم العمليات العسكرية للجيش الشعبى فى جنوب السودان[٢٥٩].

ومع تسلم إدارة بوش Bosh، مسئولياتها فى البيت الأبيض، مارست سلوكًا متشددًا تجلى فى مجموعة من السياسات عكست فى مجملها رؤى خاصة تجاه القضايا والملفات التى تتعامل معها الولايات المتحدة داخليًا وخارجيًا وذلك عبر تأكيد إعمال القوة الأمريكية، وتصاعدت حملات مجموعات الضغط الأمريكية على مراكز صنع القرار داخل البلاد والتى أخذت تعمل فى اتجاهين معاكسين: الأول

مجموعة ضمت تحالف اليمين المسيحى والتى دعت لعزل الخرطوم لإنقاذ المسيحيين فـى الجنـوب، أمـا الثانيـة فهى المجموعـة التى مثلت المصـالح النفطيـة، والتى دعت لعلاقـات طيبة مـع الخرطوم لفتح آبار النفط أمام الشـركات الأمريكية.

اعترفـت إدارة بـوش بفشـل الإدارة الأمريكيـة السـابقة فى سياسـتها تجاه عزلة السـودان، وأن الـدور الأمريكـى كان محدود القيمة، وبـات المطلوب من وجهة نظر اليمين الأمريكى الحاكم استعادة السيطرة على زمام الأمور عبر رفع مستوى العقاب الموقع على مهددى المصالح الأمريكية(٢٦٠)، وفى الوقت ذاته كلفت الإدارة الأمريكية المراكـز البحثيـة لدراسـة الوضع فى جنـوب السـودان وتحليله وإمـداد مراكز صنع القـرار الأمريكى بالمعلومات الكافية، لذلك شـكل مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية بالولايات المتحدة لجنة خاصة لدراسـة السياسـة الأمريكية تجاه الأزمة فى السـودان، وقـدم عـددًا من التوصيـات وضعها أمـام الإدارة الأمريكيـة، فاقترح ما أسماه بالمسار الفعال لإنهاء الحرب السودانية والاعتماد على استراتيجية أكثر تشددًا إلى جانب الوسـائل الدبلوماسية بتكثيف ارتباطها بكافة الأطراف المعنية، وتشـديد التدابير العقابية والقيام بمبادرات متعددة الأطراف. ووصل التقرير للسبب الحقيقى للاهتمام الأمريكى بالسودان، بأن إنتاج البترول السودانى السبب فى إحداث تحول فى توازن القوى العسكرية لصالح الحكومة، فى الوقت نفسه الذى تسبب فيه أيضًا فى ظهور عديد من الصراعات بالخرطوم، ومن هذا المنطلق ركزت التوصيات عند التعامل مع القضية السـودانية على النقاط الآتية:

- يجب أن تركز السياسة الأمريكية على هدف وحيد هو إنهاء الحرب فى السودان.
- المشاركة مع الدول المجاورة للسودان فى الضغط على الحكومة السودانية لإجراء مباحثات جادة متواصلة مع المعارضة الجنوبية.
- القيام بمبادرة تتجاوز المبادرات الإقليمية تسـتهدف التوصل لإعلان مبادئ بين الحكومـة والمعارضة من خلال المفاوضات.
- السعى للتوصل لاتفاق مرحلى مؤقت يقوم على صيغة سودان موحد وداخله نظامـان لكـى نحافـظ على السـودان الواحد، ولكـن من خلال إقليمـين ديمقراطيين محكومين ذاتيًا؛ الشـمال والجنوب.

- تكثيف الضغوط متعددة الأطراف لحمل الجانبين على المشاركة فى مفاوضات سلام.

- حشد الجهود الدولية لتأييد صيغة الحكم الذاتى فى الجنوب وضمان التزام المجتمع الدولى لتقديم الموارد الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

- إعطاء أولوية لإجراءات وتدابير بناء الثقة بين الطرفين، والتى تتضمن تحسن أوضاع حقوق الإنسان وآليات اقتسام عائدات الموارد وتحديد حدود الشمال والجنوب وتسمية السلطات المركزية والإقليمية.

- استئناف نشاط السفارة الأمريكية فى الخرطوم.

هكذا عمل التقرير أيضًا على تحفيز الحركة الشعبية والتيار المؤيد لها داخل الإدارة الأمريكية للانخراط فى المفاوضات قبل أن تزداد قوة حكومة الإنقاذ بعد تزايد عائدات النفط التى تستخدمها فى تقوية آلتها العسكرية[٢٦١].

وفى ٦ سبتمبر ٢٠٠١، عُين السيناتور جون دانفورث John Danforth، مبعوثًا خاصًا للسودان، وقد وضعت على عاتقه إدارة بوش مهمة محاولة إنهاء الحرب الأهلية فى السودان[٢٦٢]. ولتسهيل مهمته دعت الولايات المتحدة فى ١ أكتوبر ٢٠٠١، مجلس الأمن لرفع العقوبات عن السودان التى سبق وفرضها فى عام ١٩٩٦، وقررت واشنطن أيضًا وقف تمرير قانون سلام السودان مؤقتًا[٢٦٣]. وفى نوفمبر ٢٠٠١، زار دانفورث السودان وقد اعتمد على استراتيجية محددة الملامح ارتكزت على محورين؛ الأول، طرح ورقة تضمنت أربعة مطالب رئيسة وجهها لحكومة الخرطوم: المطلب الأول، الاتفاق على هدنة فى جبال النوبا، والثاني، إقامة ممرات وملاذات آمنة لتدفق الإغاثة، والثالث، وقف عمليات الاختطاف والاسترقاق، والرابع، وقف القصف الجوى الحكومى للأهداف المدنية[٢٦٤].

أما المحور الثانى؛ فقد ارتكز على تحديد سقف زمنى مدته شهران للحصول على ردود محددة من طرفى النزاع[٢٦٥]. وهكذا هدفت واشنطن إلى ممارسة مزيد من الضغط على الخرطوم للاستجابة لمطالبها، وإلزامها بوقف القصف الجوى فى الوقت الذى لم تلزم فيه الجيش الشعبى بالأمر نفسه.

فى هذا السياق كان تحسين العلاقات مع واشنطن قد أصبح واحدًا من أهم أهداف السياسة الخارجية السودانية(٢٦٦)، وهو الأمر الذى استطاعت الخرطوم تحقيق قدر منه من خلال التعاون الأمنى والاستخباراتى الكامل مع واشنطن بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وقد لقى هذا التعاون مزيدًا من الترحيب من الولايات المتحدة، مما دفع حكومة الإنقاذ لمزيد من التجاوب مع دانفورث(٢٦٧)، فتم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار فى منطقة جبال النوبا، ووقف للقصف الجوى للمدنيين فى مناطق العمليات، والسماح لتدفق العون الإنسانى فى جبال النوبا(٢٦٨).

وهكذا ضغطت واشنطن لدفع الخرطوم لقبول التصور الأمريكى الذى يمكن القول إن ملامحه الأساسية ارتكزت على توحيد المبادرات المطروحة لحل أزمة السودان فى مبادرة واحدة، وإيجاد منبر واحد يحظى بالدعم الإقليمى الأفريقى العربى والأوروبى، وإحداث تغيير جوهرى فى بنية نظام الإنقاذ القائم على شعارات «المشروع الحضارى والشريعة الإسلامية»، مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكية لفكرة دولة موحدة بنظامين؛ أى شكل من أشكال الكونفيدرالية، مع وجود أهداف أخرى لواشنطن، وهى إخراج الشركات العاملة فى حقول النفط السودانى تمهيدًا لإحلال الشركات الأمريكية محلها، وتحقيق المطالب الخاصة بالمنظمات الإغاثية والكنسية وحقوق الإنسان(٢٦٩).

وفى ٢٦ أبريل ٢٠٠٢، قدم المبعوث الأمريكى للسودان تقريره للإدارة الأمريكية، والذى أوصى فيه بعدم اللجوء لخيار تقسيم السودان لدولتين، وأكد أن فرص تحقيق السلام أفضل إذا تم تحقيق ضمانات معينة(٢٧٠)، بالإضافة لتأكيده أن أيًا من طرفى الصراع غير قادر على حسمه لصالحه، كما أنهما غير قادرين على التوصل بمفردهما لحلول سلمية بسبب الطبيعة الممتدة والمعقدة للصراع، وأن هذا يشكل مبررًا لمشاركة أمريكية نشطة فى عملية سلام طويلة الأمد(٢٧١)، وأشار التقرير لقضايا أساسية دارت حول ثلاثة أمور، هى:

- النفط: فقد أولى دانفورث تركيزًا كبيرًا للنفط السودانى، التى لا تنبع أهميته فقط من قيمته الاقتصادية، ولكن من تأثيراته المتعددة على مسألة الحرب والسلام فى

السودان، وفى هذا السياق يمكن الإشارة لمحورين بارزين فى قضية النفط السودانى؛ الأول، إعلان جارانج السابق بأن حقول النفط هدف عسكرى وتمكنه من تهديد بعض منابعه، والثانى، دعوات بعض الدوائر الدولية لإخراج النفط من الصراع بحجة أنه يستخدم فى تمويل العمليات العسكرية ضد قوات الجيش الشعبى والمواطنين فى الجنوب بما يطيل أمد الحرب الأهلية ويضمن تفوقًا للقوات الحكومية.

- تقرير المصير: فقد رفض دانفورث فى تقريره حق تقرير المصير للجنوبيين، حيث رأى أن تقسيم السودان حل غير واقعى للنزاع القائم.

- العلاقة بين الدين والدولة: فقد أكد ضرورة إيجاد ضمانات للحرية الدينية قد تكون داخلية أو خارجية، وأن ذلك يستلزم وجود وسيلة قضائية للتطبيق القسرى والملزم للحقوق الدينية[٢٧٢].

ويمكن القول إن تقرير دانفورث جاء متوازنًا لحد كبير وحظى برضا الحكومة السودانية والقوى السياسية الشمالية، وإن كانت هناك بعض التحفظات الجنوبية، خاصة فيما تعلق بحق تقرير المصير[٢٧٣].

٢- دور الولايات المتحدة الأمريكية فى مفاوضات مشاكوس:

أثبتت تداعيات الأحداث أن الأمور قد صارت وفقًا للأجندة الأمريكية وحلفائها فى الإيجاد، خاصة بعد أن نجحت الحركة الشعبية فى توحيد الفصائل المنشقة عنها مرة أخرى، وقد أعلنت سكرتارية الإيجاد عن دعوة لمفاوضات سلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، والتى أسفرت عن توقيع اتفاق مشاكوس[٢٧٤]. وقد جاء هذا التوقيع مصاحبًا لدور أمريكى فاعل ومؤثر، فقد جاء أقرب للأطر المرجعية الأمريكية حول تحقيق السلام فى السودان ومبادرة منظمة الإيجاد التى كان جوهرها الحق فى تقرير المصير للجنوبيين، أو بديل الدولة العلمانية فى السودان[٢٧٥].

حظيت الوساطة الأمريكية فى بداية مسار المفاوضات بترحيب جميع القوى السياسية السودانية على اختلاف مواقفها وانتماءاتها وأهدافها، بيد أن الدور الأمريكى كان قد اتجه لاتخاذ بعض السمات التى تعلقت بعملية التحكيم أكثر من كونها متعلقة بعملية الوساطة، إلا أن الوساطة دائمًا كانت تميل لصالح الحركة

الشعبية[٢٧٦]. ومما لا شك فيه أن تقرير دانفورث قد شكل أساسًا لاتفاق مشاكوس، ورغم أن التقرير لم يحبذ الانفصال واقترح شكلًا من أشكال الكونفيدرالية كحل للنزاع، إلا أن التقرير فى ناحية أخرى ناور فى شأن تقرير المصير عبر صياغة مراوغة تتيح عديدًا من القراءات وفق استراتيجية الغموض البناء التى يميل لها غالبية الدبلوماسيين الأمريكيين فى صياغة الوثائق والاتفاقيات الدولية حول القضايا الشائكة، فى حين أنه بعد توقيع الاتفاق وفى زيارة دانفورث لبعض دول الجوار ركز على حق تقرير المصير لجنوب السودان[٢٧٧].

اتضح الدور المهيمن والمؤثر للولايات المتحدة على مسار المفاوضات فى مواقف عدة: منها عندما بدأت الجولة الثانية فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٢، وبعد بضعة أيام أعلنت الحكومة السودانية سحب وفدها بعد أن احتلت قوات الجيش الشعبى مدينة توريت[٢٧٨]، ومارست واشنطن حينها ضغوطًا كبيرة ما بين الترغيب والترهيب لإجبار الخرطوم للجلوس مرة أخرى لمائدة المفاوضات، فأعلنت واشنطن عن استعدادها لإسقاط العقوبات الدولية ورفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينها وبين الخرطوم، وإعفاء السودان من ديونه وحذفه من قائمة الدول الراعية للإرهاب شريطة تحقيق السلام، وفى الوقت ذاته هددته بفرض عقوبات سياسية واقتصادية[٢٧٩].

وبعد توالى الضغوط استأنفت جولات التفاوض حتى تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل فى عام ٢٠٠٥، ولا شك فى أن الدور الأمريكى المؤثر فى المشكلة السودانية وما أفرزه كان له أهداف تنوعت ما بين أهداف سياسية واقتصادية:

أ- الهدف السياسى:

سعت الولايات المتحدة لإحراز نصر سياسى فى السودان يمكن أن يكون بديلًا عن الإخفاق على الساحة العراقية آنذاك[٢٨٠]، كما حرصت الإدارة الأمريكية اليمينية بمزاجها الدينى المحافظ لإيجاد حل ثم اعتباره نموذجًا يحتذى به ويطبق على حالات أخرى فى القارة الأفريقية وخارجها، هذا بالإضافة لسعى بعض المؤسسات الدينية الغربية فى إطار تنافسى لإيجاد حل للمشكلة فى إطار سياستها التنصيرية فى الجنوب بين اتباع العقائد الأفريقية التقليدية، وتحديدًا التنافس بين الكاثوليك

والبروتستانتية[٢٨١]، والاستجابة للوبي الأمريكي اليميني المتشدد ولجنة الحريات الدينية الدولية لحماية الحريات الدينية لأهل جنوب السودان من المسيحيين[٢٨٢]، أضف إلى ذلك محاولة تطويق وحصار الدور الإقليمي المصرى فى مناطق حوض النيل لإضعاف مصادر المكانة الإقليمية المصرية فى العالم العربى.

ب- الهدف الاقتصادى:

أصبح الوصول للسلام فى جنوب السودان ضرورى لتحقيق عناصر الاستقرار بالنسبة لواشنطن مطلبًا ضروريًا ليمكن شركات النفط الأمريكية من العمل فى السودان، وذلك فى ضوء توجهات الإدارة الأمريكية القائمة على تنوع مصادر النفط وربط البترول السودانى المتوقع فى غرب السودان بشبكة البنى التحتية والاستثمارات البترولية الأمريكية والبالغة خمسة وخمسين مليار دولار فى غرب أفريقيا[٢٨٣]، وتزايد هذا الدافع مع دخول الصين للمنطقة، وباتت القوى الأكبر فى إنتاج النفط السودانى[٢٨٤]، هذا بالإضافة لسعى واشنطن لاكتشاف أية احتياطات نفطية عالمية بعيدًا عن منطقة الخليج العربى[٢٨٥].

وهكذا لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا محوريًا فى مشكلة الجنوب، وقد شكل سقوط الاتحاد السوفيتى نقطة فارقة فى تطور العلاقة بين الحركة الشعبية والولايات المتحدة، وبداية مرحلة جديدة لعملية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية القومية الأمريكية التى اهتمت بطبيعة المصالح والأهداف الأمنية لها فى جميع أنحاء العالم.

أما بالنسبة للحركة الشعبية فقد وجدت فى الولايات المتحدة الملجأ والملاذ الآمن عقب انهيار المعسكر الشرقى وتغير نظام الحكم فى إثيوبيا، لذلك توجه جارانج بكل ثقله نحو واشنطن وحلفائها ليستمد منهم العون والمساندة، خاصة وقد صنعت واشنطن جبهة خلفية حليفة للحركة الشعبية تمثلت فى دول الجوار (إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، كينيا). وهناك التقى الطرفان ليبدءا طريقًا انتهى بانفصال جنوب السودان عن شماله ليضيف للقائمة الأمريكية حليفًا جديدًا فى المنطقة وفى قلب القارة الأفريقية.

# هوامش الفصل الخامس

(١) CIA, FOIA: Near East and South Asia Review, Op. Cit., p. 47 of 73.

(٢) إبراهيم محمد آدم حامد: جنوب النيل الأزرق: خلفيات الصراع وآفاق المستقبل، العدد الحادى والثلاثون، السنة العشرون، يونيو ٢٠٠٤، ص ١٣٣.

(٣) أبيل آلير: مرجع سابق، ص ٢٥٧؛ محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ص ٣١، ٣٢.

(٤) حسن علي الساعورى: مرجع سابق، ص ص ٥٠، ٥١.

(٥) BBC, November 20, 1986.

(٦) The Economist, 7 July 1984, Issue 7349.

(٧) لمزيد من التفاصيل عن تطور العلاقات بين إثيوبيا والسودان، راجع؛ عثمان صالح سبى: علاقات السودان بإثيوبيا عبر التاريخ، (د.ت).

(٨) صلاح الدين حافظ: مقال سابق.

(٩) لمزيد من التفاصيل عن هذا الدور، راجع؛ الفصل الأول.

(١٠) The Washington Post, April 25, 1985.

(١١) محمد هارون كافى: مرجع سابق، ص ٣١.

(١٢) Malok, Elijah: Op. Cit., pp. 155, 156.

(١٣) إبراهيم محمد آدم: جنوب النيل الأزرق: خلفيات الصراع، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(١٤) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٣٤.

(١٥) CIA, FOIA: Near East and South Asia Review, Op. Cit., p. 50 of 73.

(١٦) الأهرام، ١٦ نوفمبر ١٩٨٨؛ منار الشوربجى: السياسة الخارجية السودانية بعد النميرى، السياسة الدولية، العدد ٨٢، أكتوبر ١٩٨٥، ص ص ١٧٤، ١٧٥.

(١٧) إبراهيم محمد آدم: جنوب النيل الأزرق: خلفيات الصراع، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(١٨) السياسة السودانية، عدد ٥٣١، يناير ١٩٨٨م.

(١٩) نادية محمود سيودة: سياسة السودان الخارجية فى عهدى مايو والإنقاذ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص ٣٠.

(٢٠) صلاح الدين حافظ: مقال سابق.

(٢١) إبراهيم محمد آدم: جنوب النيل الأزرق: خلفيات الصراع، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢٢) الإنقاذ الوطنى، ٣١ أكتوبر ١٩٨٩، عدد ٣٨.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، راجع؛ عبد الباقى عبد الكبير الأفغانى: العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، دراسات استراتيجية، العدد السابع، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، نوفمبر ١٩٩٦، ص ص ٦٢، ٧٢.

(٢٤) أسامة على زين العابدين: مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢٥) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢٦) محمد ابو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢٧) عبد الله رمضان ناصر بانتو، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٢٨) نجلاء محمد مرعى يونس: السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٢، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥٨.

(٢٩) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣٠) Woodward, Peter: U.S. Policy and the Horn of Africa, Ashgate Publishing Limited, 2006, p. 96.

(٣١) إبراهيم محمد آدم: جنوب النيل الأزرق: خلفيات الصراع، مرجع سابق، ص ص ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠.

(٣٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٣٣) United Nations Year Book 1997, Op. Cit., pp. 161, 162.

(٣٤) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول الصراع الإثيوبى الإريترى، راجع؛ عبادة عبد الله خلف الله، الصراع الإثيوبى الإريترى (١٩٩٨- ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠١.

(٣٦) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣٧) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠، ٢٣١.

(٣٨) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣٩) إبراهيم محمد آدم: جنوب النيل الأزرق: خلفيات الصراع، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٤٠) Martine, Randolph: Op. Cit., p. 115.

(٤١) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٤٢) Martine, Randolph: Op. Cit., p. 115.

(٤٣) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١.

(٤٤) التقرير السنوى ٢٠٠٢، علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٤٥) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٩٩.

(٤٦) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٥٢.

(٤٧) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٤٨) The Economist, 7 July 1984, Op. Cit.

(٤٩) F. O. 972\ 154: Relations between Libya and Sudan in the Qadhafi and Nimeiri Period, 1985, pp. 5, 6.

(٥٠) CIA, FOIA: Terrorism Review, Op. Cit., p. 17.

(٥١) F. O. 972\ 154: Op. Cit., p. 6; The Washington Post, April 25, 1985, Op. Cit.

(٥٢) أبيل ألير: مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(٥٣) CIA, FOIA: Terrorism in Sub- Saharan Africa: Patterns and Prospects, 1984 -1985, p. 18.

(٥٤) The Economist, 24 March, 1984.

(٥٥) F. O. 972\ 154: Op. Cit., p. 6.

(٥٦) مثل الجانب الليبى أحمد قذاف الدم، والجانب السودانى عمر الطيب، وبهاء الدين إدريس.

(٥٧) F. O. 972\ 154: Op. Cit., p. 7, 8.

(٥٨) The Washington Post, March 3, 1985.

(٥٩) محمد هارون كافى: مرجع سابق، ص ١٨.

(٦٠) زينب توفيق السيد: العلاقات السودانية الليبية منذ عام ١٩٦٩، رسالة ماجستير، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٣.

(٦١) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٦٢) Holt, P. M., and Daly, M. W.: A History of the Sudan from the coming of Islam to the present day, 4th Ed, Longman, London& New York, 1988, p. 222; The Washington Post, April 25, 1985, Op. Cit.

(٦٣) F. O. 972\ 154: Op. Cit., p. 7.

(٦٤) Scott, Philippa: Op. Cit., p. 81.

(٦٥) F. O. 972\ 154: Op. Cit., p. 8.

(٦٦) CIA, FOIA: Near East and South Asia Review, 1986, Op. Cit., p. 41.

(٦٧) زينب توفيق السيد عليوة: مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٦٨) F. O. 972\ 154: Op. Cit., p. 8.

(٦٩) يوسف الشريف: مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٧٠) زينب توفيق السيد عليوة: مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٧١) CIA, FOIA: Near East and South Asia Review, Op. Cit., p. 41.

(٧٢) زينب توفيق السيد عليوة: مرجع سابق، ص ص ١٣١، ١٣٢.

(٧٣) New York Times, March 27, 1988, p. 22.

(٧٤) الأخبار، ٧ مارس ١٩٨٩، عدد ١١٤٨٦.

(٧٥) أسامة على زين العابدين: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٧٦) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٥٢.

(٧٧) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 4.

(٧٨) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ص ١٠٠، ١٠١.

(٧٩) زينب توفيق السيد عليوة: مرجع سابق، ص ص ١٤٢، ١٤٦.

(٨٠) يوسف الشريف: مرجع سابق، ص ٢٣.

(٨١) لمزيد من التفاصيل عن جذور العلاقات التاريخية بين السودان وأوغندا، راجع؛ أسامة على زين العابدين: العلاقات السودانية الأوغندية عوامل التقارب والتباعد، سلسلة قضايا أفريقية (٥)، المركز العالمى للدراسات الأفريقية، مطابع السودان للعملة المحدودة، ديسمبر ٢٠٠٧.

(٨٢) للتفاصيل حول التداخل القبلى، راجع؛ نداء صباح الكعبى: مرجع سابق، ص ص ٢٩، ٣٧.

(٨٣) الطيب حاج عطية: تداخل النزاع السودانى اليوغندى، دراسات أفريقية، العدد ٢٧، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٢، ص ١٩.

(٨٤) Ga'le, Severino Fuli Boki Tombe: Shaping a free Southern Sudan, memoirs of our struggle 1934- 1985, a Catholic Mission Council, Kenya, 2002, pp. 366- 367.

(٨٥) ينتمى موسيفنى لقبيلة الأنكولى. عمل فى حكومة الرئيس ملتون ابوتى الأولى الذى حكم أوغندا ١٩٦٦-١٩٧١، بصفة مستشار، هرب موسيفنى بعد انقلاب الرئيس الأوغندى الأسبق عيدى أمين ١٩٧١ - ١٩٧٩، إلى تنزانيا، وأسس هناك جبهة الإنقاذ الوطنى (فروناسا)، التى تحولت فيما بعد إلى حركة المقاومة الوطنية، حتى تمكن من إسقاط حكومة الجنرال تيتو أكيلو الأوغندية، وفى مستهل عام ١٩٨٦، وصل للسلطة فى كمبالا. عبد السلام إبراهيم بغدادى: السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

(٨٦) التقرير السنوى ٢٠٠٢، علاقة السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٨٧) أسامة على زين العابدين: العلاقات السودانية الأوغندية، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٨٨) نعيمة فرح عثمان: علاقات السودان بدول الجوار- أوغندا، الملف الدورى (٢٤)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، مايو/ يونيو ٢٠٠٣، ص ٣١.

(٨٩) نداء صباح الكعبى: مرجع سابق، ص ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٩٠) أسحق أحمد فضل الله: الثابت والمتغير فى العلاقات السودانية الأوغندية، الملف الدورى (١٦)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، أبريل ٢٠٠٢، ص ٥٨.

(٩١) نعيمة فرح عثمان: مرجع سابق، ص ٣١.

(٩٢) Prunier, Gerard: Rebel Movements and Proxy Warfare: Uganda, Sudan and the Congo (1986- 99), African Affairs, the Journal of the Royal African Society, Vol. 103, No. 412, July, 2004, p. 359.

(٩٣) أسامة على زين العابدين: العلاقات السودانية الأوغندية، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٩٤) التقرير السنوى ٢٠٠٢، علاقة السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٩٥) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٨٢.

(٩٦) نعيمة فرح عثمان: مرجع سابق، ص ٣٢.

(٩٧) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٨٢.

(٩٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٩٩) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ص ٨٢، ٨٣.

(١٠٠) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٤٦.

(١٠١) Prunier, Gerard: Op. Cit., p. 374.

(١٠٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٤٩، ١٥٢.

(١٠٣) United Nations Year Book 1997, Op. Cit., p. 162.

(١٠٤) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص ٩٥، ٩٦.

(١٠٥) موسى يعقوب: مرجع سابق، ص ٢١٠.

(١٠٦) United Nations Year Book 1999, pp. 175,176; Martine, Randolph: Op. Cit., p. 115.

(١٠٧) نعيمة فرح عثمان: مرجع سابق، ص ص ٣٢، ٣٤؛ التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٥.

(١٠٨) Prunier, Gerard: Op. Cit., p. 359.

(١٠٩) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ٦٥.

(١١٠) سراج الدين عبد الغفار عمر: مرجع سابق، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١.

(١١١) نعيمة فرح عثمان: مرجع سابق، ص ٣٧.

(١١٢) التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٨٠.

(١١٣) عبد السلام إبراهيم بغدادى: مرجع سابق، ص ١٦٣.

(١١٤) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ٦٣.

(١١٥) أسامة على زين العابدين: العلاقات السودانية الأوغندية، مرجع سابق، ص ٥٢.

(١١٦) راجع الخريطة رقم (١١)، دول شرق إفريقيا، الملاحق، ص ٢٩٥.

(١١٧) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٧٦.

(١١٨) محمد عثمان أيلوس: العلاقات الإريترية السودانية المعطيات والواقع، الملف الدورى (٣٠)، مايو/ يونيو ٢٠٠٤، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٤، ص ٤٨.

(١١٩) لمزيد من التفاصيل حول الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، راجع:

- محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضًا وشعبًا، ط ١، القاهرة ١٩٩٤، ص ٥٥٧.

(١٢٠) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٣٧.

(١٢١) محمد عثمان أبو بكر: مرجع سابق، ص ٥٥٤.

(١٢٢) نجوى أمين الفوال: المواقف العربية تجاه الثورة الإريترية، المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد الرابع والتسعون، ديسمبر ١٩٨٦، ص ص ٥٨، ٥٩.

(١٢٣) لمزيد من التفاصيل عن العلاقات السودانية الإريترية، راجع؛ رحاب حسن أحمد مكى عبده: العلاقات السودانية- الإريترية، بحث لنيل الدبلوم العالى فى الدراسات الدبلوماسية، المركز القومى للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السودانية، الخرطوم، ١٩٩٦.

(١٢٤) محمد عثمان أيلوس: مرجع سابق، ص ص ٥٠ , ٤٩.

(١٢٥) أسامة على زين العابدين: سياسة السودان الخارجية، مرجع سابق، ص ٦٧؛ وانظر أيضًا:

- Woodward, Peter: U.S. Policy, Op. Cit., p. 95.

(١٢٦) السودان الحديث، عدد ١٧٧٩، ٧ ديسمبر ١٩٩٤، ؛ محمد أبو الخير: مرجع سابق، ص ٣٨.

(١٢٧) United Nations Year Book 1996, p. 412.

(١٢٨) United Nations Year Book 1995, p. 412.

(١٢٩) محمد أبو القاسم حاج حمد: نحو وفاق وطنى سودانى رؤية استراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، ط ١، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٨، ص ٩٥.

(١٣٠) United Nations Year Book 1996, Op. Cit., pp. 411, 412.

(١٣١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(١٣٢) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٣٩.

(١٣٣) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦١.

(١٣٤) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ص ٧٨، ٧٩.

(١٣٥) United Nations Year Book 1998, Op. Cit., p. 186.

(١٣٦) صديق محمد أحمد مضوى: أثر العلاقات الإسرائيلية الإريترية على السودان، المنتدى، العدد الأول، مركز الراصد، الخرطوم، أبريل ٢٠٠٦، ص ٧٣.

(١٣٧) محمد عثمان أيلوس: مرجع سابق، ص ٥٣.

(١٣٨) حسن على الساعورى: التغلغل الإسرائيلى فى القرن الأفريقى، السودان فى الأجندة الإسرائيلية، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٧.

(١٣٩) صديق محمد أحمد مضوى: العلاقات السودانية الإريترية المواجهة ومحاولات الاحتواء، مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٥، ص ٥٧.

(١٤٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(١٤١) لمزيد من التفاصيل حول تنازع إثيوبيا وإريتريا على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة، راجع؛ التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(١٤٢) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ص ٤٠، ٤١.

(١٤٣) محمد عثمان أبو بكر: الخلفية التاريخية للصراع الحدودى بين إريتريا وإثيوبيا وتأثيرة المباشر على دول الجوار، المركز العالمى للدراسات الأفريقية، الخرطوم، ٢٠٠٤، ص ٤٢.

(١٤٤) United Nations Year Book 1999, Op. Cit., p. 837.

(١٤٥) الصحافة، ٥ أكتوبر، ٢١ نوفمبر و٤ ديسمبر ٢٠٠٠.

(١٤٦) Martine, Randolph: Op. Cit., p. 115.

(١٤٧) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ص ٤١، ٤٢.

(١٤٨) التقرير السنوى ٢٠٠٢، علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا، مرجع سابق، ١٣٦.

(١٤٩) فتحى على حسين: أزمة العلاقات السودانية- الإريترية، السياسة الدولية، السنة الثلاثون، العدد ١١٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أبريل ١٩٩٤، ص ١٩٠.

(١٥٠) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٥.

(١٥١) الميدان، ٢١ ديسمبر ١٩٨٦، عدد ١١٥٣.

(١٥٢) حافظ تميم الدار بابكر: العلاقات السودانية الكينية (١٩٥٥- ٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، غير منشوة، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ١٢١.

(١٥٣) التقرير السنوى ٢٠٠٢، علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤٦؛ محمد أبو الخير سعيد؛ مرجع سابق، ص ٥٠.

(١٥٤) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٨٥.

(١٥٥) حافظ تميم الدار بابكر: مرجع سابق، ص ص ١٢٥، ١٢٦.

(١٥٦) السياسة، ١٣ يونيو ١٩٨٨، عدد ٦٨٥.

(١٥٧) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٣٩١.

(١٥٨) حسن الساعورى وآخرون: السودان فى الأجندة الإسرائيلية، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤، ٢٧.

(١٥٩) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٨٦.

(١٦٠) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ٥١.

(١٦١) التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٧٥.

(١٦٢) حافظ تميم الدار بابكر: مرجع سابق، ص ص ١٢٩.

(١٦٣) محمد أبو الخير سعيد: مرجع سابق، ص ص ٥٦، ٥٨.

(١٦٤) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٩٦.

(١٦٥) نادية محمود سيودة: مرجع سابق، ص ٣٠.

(١٦٦) CIA, FOIA: National Intelligence Daily, 1985, Egypt- Sudan: High-Level Meeting, p. 4.

(١٦٧) The Washington Post, March 3, 1985, Op. Cit.

(١٦٨) منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية، مرجع سابق، ص ٩٠.

(١٦٩) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٩٦.

(١٧٠) السياسة، ٢٦ مايو ١٩٨٧، عدد ٣٢٧.

(١٧١) صلاح الدين حافظ: مقال سابق.

(١٧٢) حسن علي الساعورى: السودان والبحث عن السلام، مرجع سابق، ص ٣٣.

(١٧٣) السياسة، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٨، عدد ٨١٥.

(١٧٤) عبد الله رمضان ناصر بانتو: مرجع سابق، ص ٩٧.

(١٧٥) محمد أبو الخير سعيد: علاقة المصالح الاستراتيجية المصرية مع الأمريكية الإسرائيلية فى السودان (١٩٨٩-٢٠٠٣)، رسالة دكتوراه غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، قسم العلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ص ٧١، ٨١.

(١٧٦) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 4.

(١٧٧) محمد أبو الخير سعيد: علاقة المصالح الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٧٢، ٨١.

(١٧٨) Subcommittee on African Affairs, Committee on Foreign Relations United States Senate, Crisis in Sudan, One Hundred Third Congress, First Session, May 4, 1993, (printed for the use of the Committee on Foreign Relations, Washington 1994), pp. 4-21.

(١٧٩) United Nations Year Book 1995, Op. Cit., pp. 411, 412.

(١٨٠) محمد أبو الخير سعيد: علاقة المصالح الاستراتيجية المصرية الأمريكية فى السودان، مرجع سابق، ص ص ٨٢، ٨٣، ٨٤.

(١٨١) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(١٨٢) BBC, August 15, 1998.

(١٨٣) محمد أبو الخير سعيد: علاقة المصالح الاستراتيجية المصرية الأمريكية فى السودان، مرجع سابق، ص ص ٧٧، ٧٨.

(١٨٤) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ٢١٦، ٢١٧؛ التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص ٩٣، ٩٤.

(١٨٥) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٣٩١.

(١٨٦) التقرير السودانى السنوى الثانى ٢٠٠٠- ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١٢.

(١٨٧) عن موقف الحركة الشعبية من المبادرة المصرية الليبية، راجع؛ الفصل الرابع.

(١٨٨) جوزيف رامز أمين: الموقف المصرى من اتفاق مشاكوس، (فى) ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، مرجع سابق، ص ٤٤٥، ٤٥٨.

(١٨٩) التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ٢٢٧، ٢٣٠.

(١٩٠) Atlas, Pierre M., and Licklider, Roy: Conflict among Former Allies after Civil War Settlement: Sudan, Zimbabwe, Chad and Lebanon, Journal of Peace Research, Vol. 36, No. 1, Jan., 1999, Published by, Sage Publications, Ltd., p. 38.

(١٩١) عبد السلام إبراهيم بغدادى: مرجع سابق، ص ص ١١٢، ١١٣.

(١٩٢) خالد حسين محمد: العلاقات السودانية الأمريكية (١٩٨٩- ٢٠١٠)، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة الخيول، الخرطوم، ٢٠١١، ص ٢٠.

(١٩٣) Scott, Philippa: Op. Cit., p. 77.

(١٩٤) بيتر أدوك نيابا: مرجع سابق، ص ١١٣.

(١٩٥) أحمد محمد محمد الصادق الكاروري: العلاقات السودانية الأمريكية فى فترة مابعد الحرب الباردة (١٩٩٠- ٢٠٠٢)، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص ١٥٧.

(١٩٦) Atlas, Pierre M., and Licklider, Roy: Op. Cit., p. 39.

(١٩٧) عبد السلام إبراهيم بغدادى: مرجع سابق، ص ١١٤.

(١٩٨) طارق محمد عمر محمد: العلاقات الأمنية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩٥٧- ١٩٨٥، رسالة دكتوراه، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ٤١٩.

(١٩٩) أحمد محمد محمد الصادق الكاروري: مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢٠٠) The Washington Post, April 7, 1986.

(٢٠١) عبد السلام إبراهيم بغدادى: مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢٠٢) محمد الزين محمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٢٠٣) عبد الوهاب الأفندى: الصادق المهدى والسياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية فى السودان، الملف الدورى (١٣)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، يناير ٢٠٠٢، ص ١١.

(٢٠٤) محمد الزين محمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٢٠٥) عبد الرسول عبد النور: دول الجوار وأثرها على العلاقات السودانية الأمريكية، (فى) ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ص ٨٨، ٨٩

(٢٠٦) محمد أبو الخير سعيد: الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢٠٧) عبد الرسول عبد النور: مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢٠٨) حمدى عبد العزيز: دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان ونتائجها، (فى): السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٨٧.

(٢٠٩) أحمد محمد محمد الصادق الكاروري: مرجع سابق، ص ص ١٦٢، ١٦٥.

(٢١٠) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: مصدر سابق، ص ٣٥.

(٢١١) لمزيد من التفاصيل عن تكوين قوات الدفاع الشعبى، راجع؛ الفصل الثالث.

(٢١٢) محمد الزين محمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢١٣) أحمد محمد محمد الصادق الكاروري: مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٢١٤) F. O. 973\ 695: Op. Cit., p. 5.

(٢١٥) خالد حسين محمد: مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢١٦) محمد الزين محمد: مرجع سابق، ص ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢١٧) National Security Archive: The Documents that made U.S. Policy, 1968-2002, Patterns of Global Terrorism, 1995, p. 34 of 69.

(٢١٨) خالد حسين محمد: مرجع سابق، ص ٥٣؛ عبد الرسول النور، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢١٩) Subcommittee on African Affairs, Op. Cit., p. 2.

(٢٢٠) Woodward, Peter: U.S. Policy, Op. Cit., pp. 93, 94.

(٢٢١) عبد الله الشيخ: حول العلاقات السودانية الأمريكية، دراسات استراتيجية، العدد السادس، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، يناير ١٩٩٥، ص ٢٦.

(٢٢٢) إبراهيم ميرغنى: مرجع سابق، ص ص ٦٩، ٧٠.

(٢٢٣) أحمد محمد محمد الصادق الكاروري: مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٢٢٤) Hoile, David: Farce Majeure: The Clinton Administration's Sudan Policy 1993- 2000, the European- Sudanese Public Affairs Council, London, 2000, p. 75.

(٢٢٥) Subcommittee on African Affairs, Op. Cit., p. 28.

(٢٢٦) Recent Developments in Sudan, Hearing Before the Subcommittee on Africa of the Committee on Foreign Affairs House of Representatives, One Hundred Third Congress, First Session, March 10, 1993, ( Printed for the use of the Committee on Foreign Affairs, Washington 1993 ), p. 19.

(٢٢٧) SPLM\ SPLA Up Date: Vol. 26, Op. Cit., p. 1.

(٢٢٨) محمد الزين محمد: سياسات الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٢٢٩) عبد الله الشيخ: مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢٣٠) أحمد محمد محمد الصادق الكاروري: مرجع سابق، ٢١٦.

(٢٣١) عبد الله الشيخ: مرجع سابق، ص ٣١.

(٢٣٢) Recent Developments in Sudan, Op. Cit., p. 29.

(٢٣٣) Subcommittee on African Affairs, Op. Cit., p. 30.

(٢٣٤) Recent Developments in Sudan, Op. Cit., p. 5.

(٢٣٥) أحمد محمد محمد الصادق الكاروري: مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢٣٦) محمد أبو الفضل: مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢٣٧) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢٣٨) Subcommittee on African Affairs, Op. Cit., pp. 35, 36.

(٢٣٩) SPLM \ SPLA Up Date: Vol. 25. p. 7, 25.

(٢٤٠) Recent Developments in Sudan, Op. Cit., 35, 36.

(٢٤١) محمد الزين محمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢٤٢) Subcommittee on African Affairs, Op. Cit., p. 14.

(٢٤٣) Hoile, David: Op. Cit., p. 92; New York Times, March 3, 1996, Op. Cit., p. 5.

(٢٤٤) Woodward, Peter: U.S. Policy, Op. Cit., p. 98.

(٢٤٥) New York Times, Dec., 11, 1997.

(٢٤٦) محمد أبو الخير سعيد: الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٢٤٧) عبد السلام إبراهيم بغدادى: مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٢٤٨) Woodward, Peter: U.S. Policy, Op. Cit., p. 99.

(٢٤٩) New York Times, Dec., 11, 1997, Op. Cit.

(٢٥٠) Hoile, David: Op. Cit., p. 92.

(٢٥١) The Crisis in Sudan, Hearing Before the Subcommittee on Africa of the Committee on International Relations House of Representatives, one Hundred Fourth Congress, First session, March 22, 1995, Washington, 1996, p. 47.

(٢٥٢) Subcommittee on African Affairs, Op. Cit., p. 19.

(٢٥٣) حمدى عبد العزيز: مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢٥٤) Woodward, Peter: U.S. Policy, Op. Cit., p. 102.

(٢٥٥) محمد الزين محمد: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٢٥٦) التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

(٢٥٧) رغدة محمود أحمد حسنين: دور الطرف الثالث فى تسوية المنازعات، دراسة حالة، الدور الأمريكى فى مشكلة جنوب السودان (١٩٨٩- ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٨، ص ص ١٠١، ١٠٢.

(٢٥٨) Woodward, Peter: U.S. Policy, Op. Cit., p. 107.
وانظر أيضًا: التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ٣٨٦.

(٢٥٩) Hoile, David: Op. Cit., p. 86.

(٢٦٠) Martin, Randolph: Op. Cit., pp. 112, 123.

(٢٦١) Report of the CSIS Task Force on U.S.- Sudan Policy, U.S. Policy to End Sudan's War, Cochairs, Francis M. Deng, J. Stephen Morrison, Feb., 2001, pp. 1, 2, 3, 4.

(٢٦٢) هانى رسلان: مرجع سابق، ص ص ١، ٣؛ وانظر أيضًا:
- Martin, Randolph: Op. Cit., p. 124.

(٢٦٣) خالد حنفى: مرجع سابق، ص ١١٢؛ حمدى عبد العزيز: مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٢٦٤) Martine, Randolph: Op. Cit., p. 124.

(٢٦٥) محمد الأمين خليفة: مصدر سابق، ص ٣٠٨.

(٢٦٦) Martin, Randolph: Op. Cit., p. 112; BBC, Jan., 12, 1999.

(٢٦٧) هانى رسلان: مرجع سابق، ص ١٢.

(٢٦٨) عبده مختار موسى: مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاق السلام، المستقبل العربى، السنة الثامنة والعشرون، العدد ثلاثمائة وتسعة عشر، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٧٠؛ محمد أبو الخير سعيد: الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢٦٩) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

(٢٧٠) محمد أبو الخير سعيد: الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢٧١) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ص ١٥٠، ١٥١.

(٢٧٢) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٣٤٨، ٣٤٩.

(٢٧٣) هانى رسلان: مرجع سابق، ص ٧.

(٢٧٤) إبراهيم محمد آدم: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢٧٥) نبيل عبد الفتاح: مرجع ساب إطار مشاكوس: المرجعية والبنية والدوافع، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، السنة الثامنة والثلاثون، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٢٩.

(٢٧٦) سالى هانى: اتفاق السلام النهائى فى السودان، آفاق أفريقية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٩.

(٢٧٧) نبيل عبد الفتاح: مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٢٧٨) New York Times, Oct., 16, 2002, Op. Cit., p. 6.

(٢٧٩) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٢٨٠) سالى هانى: مرجع سابق، ص ١٩.

(٢٨١) نبيل عبد الفتاح: مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢٨٢) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢٨٣) سالى هانى: مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢٨٤) نجلاء محمد مرعى يونس: مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٢٨٥) مجدى صبحى: النفط وإنهاء الحرب الأهلية فى السودان، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، السنة الثامنة والثلاثون، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٤٥.

## خاتمة

ظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان كحركة مسلحة، قادت حربًا من أطول حروب القارة الأفريقية، ومثل ظهورها نقطة فارقة فى تاريخ السودان، فقد استطاعت أن تستقطب إليها أبناء الشمال والجنوب على السواء، ومثلت لهم وعاءً تذوب فيه التناقضات والاختلافات العرقية مقدمة لهم محتوى سياسى ووطنى تشكل للمرة الأولى، فقد اختلفت فى طرحها ونظرتها لقضايا الجنوب عن حركات التمرد السابقة، وأصبح بمقدورهم أن يتحدوا حول هدف وطنى، ألا وهو تحرير السودان وإقامة سودان اشتراكى موحد.

شكل الجيش الشعبى الذراع المسلح للحركة الشعبية، وقد استطاعت الحركة من خلاله إحراز انتصارات عسكرية كبيرة مكنتها من السيطرة على مساحات كبيرة من جنوب السودان، وقد ضم بين فصائله أطيافًا مختلفة من أبناء الجنوب، وهو الأمر الذى مهد بعد ذلك لبروز العديد من التناقضات داخل الحركة الشعبية وجيشها، وعلى الرغم من أن الحركة الشعبية قد أعلنت نفسها حركة ثورية لها إطار فكرى وتوجهات سياسية محددة، إلا أن القبضة العسكرية كانت هى المهيمنة على كافة الأمور، فقد ظل الجيش الشعبى تحت قيادة جون جارانج قابضًا على القيادة ومراكز صنع القرار داخل الحركة الشعبية، وأتت العسكرة على كافة المستويات الحياتية داخل الحركة على حساب الوعى السياسى، مما أدى إلى خلق أمراء حرب وسلطة عسكرية مطلقة.

وعلى الرغم من الطبيعة العسكرية للحركة، إلا أن ذلك لم يمنعها من صياغة إطار فكرى خاص بها، فقد نادت الحركة الشعبية منذ ظهورها بسودان موحد اشتراكى، واعتبرت أن القضية لا تنحصر فى الجنوب فقط بل هى قضية السودان بأكمله، الذى يحتاج لإعادة صياغة لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة للجميع لتحقيق حلم السودان الجديد، الذى يتمتع فيه الجميع بحرية العبادة والعقيدة والمساواة فى الحقوق والواجبات ولا تحتكر فيه السلطة قلة متميزة.

امتلأ الخطاب السياسى للحركة الشعبية بالشعارات الاشتراكية، نتيجة تأثرها المباشر بالنظام الشيوعى فى عهد الرئيس الإثيوبى منجستو الذى احتضن الحركة منذ نشأتها، ولكن يبقى السبب الرئيس وراء اتجاه جارانج للمعسكر الشرقى، ألا وهو التكتيك السياسى والاستراتيجى لكسب الدعم العسكرى والمادى والسياسى للحركة الوليدة، فقد أدرك جارانج جيدًا أن إثيوبيا هى أقدر دول الجوار على مساعدته نظرًا لعديد من العوامل السياسية والجغرافية والاقتصادية، والدليل على ذلك أن الناظر الآن للإطار الفكرى للحركة الشعبية لا يرى شيئًا من الشعارات الاشتراكية التى كانت تنادى بها، بل استخدمت ذات التكتيك الاستراتيجى، واتجهت نحو الغرب عقب سقوط الاتحاد السوفيتى -بعد أن أسقطت من خطابها السياسى كافة التوجهات الاشتراكية وأدبيات اليسار الماركسى- بثوب التدين المسيحى من أجل كسب الدعم الكنسى والمساندة الغربية، وبالتالى أصبحت الحركة الشعبية بلا دليل فكرى، فتأثرت بالعوامل الخارجية وارتهنت إرادتها للأبعاد الدولية، واستوعب خطابها السياسى عديدًا من المصطلحات التى بدت فى النهاية متناقضة نظرًا لتبدل وتغير هذا الخطاب بحسب ما تقتضيه المواقف الراهنة.

على الرغم من أن خطاب الحركة السياسى كان ممتلئًا بمصطلحات العدل والمساواة إلا أنها افتقدت الآليات اللازمة لتطبيق الديمقراطية داخلها، واعتبر قائد الحركة الشعبية الديمقراطية رفاهية يدخرها لأيام السلم حين يخلع ثياب النضال المسلح، وتنتهى حرب العصابات التى يقودها، والتى لا يمكن أن يمارس معها رفاهية يمارسها السياسيون، لذلك نجد أن الخطاب السياسى للحركة لم يقدم تصورًا للديمقراطية ولم يشر لها داخل الحركة، وإنما اعتبرها مقصورة على نظام الحكم داخل الدولة فقط، لذلك لم تقدم الحركة اجتهادات نظرية فى ذلك، ولم تقدم أدبًا سياسيًا خلال العشر سنوات الأولى من عمرها، ولم تنتج ثقافة ديمقراطية، وإنما قدمت فقط شعارات فرضتها على الخطاب السياسى السودانى، وظلت عاجزة عن اختراق الواقع وإحداث تغيير كبير فيه يقود لنظام ديمقراطى حقيقى.

ولكن الحركة الشعبية كتنظيم ومؤسسة سياسية ضمت بين قياداتها متعلمين ومثقفين، فهم أكثر من غيرهم كانوا مطالبين بتحقيق الديمقراطية وممارساتها من

أجل توصيل آرائهم وأفكارهم وممارسة النقد لتحديد المهام بوضوح، وكشف أماكن الخلل وتفادى الأخطاء وفتح منافذ جديدة للتفكير تفضى لتحقيق مؤسسة جديدة قادرة على قيادة المجتمع لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة تقود سياسة التحولات الديمقراطية وفق رؤى متجانسة ذات قيم ديمقراطية جديدة تحل محل القيم القديمة.

لم تستطع الحركة الشعبية أن تترجم أو أن تعبر بوضوح عن نفسها طبقًا لمصطلحاتها التحررية، فقد أدى هذا التفكك وعدم الانسجام لظهور عدة مشكلات داخل الحركة، منها أن سيطرة الجيش الشعبى وهيمنته على السلطة المدنية للحركة كان جليًا، فقد ظل الجيش الشعبى قابضًا على القيادة ومراكز صنع القرار داخل الحركة، هذا بالإضافة لعدم قدرة الحركة على تعميق التأييد لها بين أهل جنوب السودان، أو على الأقل تحويل المساندة الظاهرية لتعبئة جماهيرية حقيقية، فقد كانت أكبر سلبيات الحركة هى ضعف علاقاتها مع المجتمع الذى سعت لتحريره.

أما عن قيادة جارانج للحركة الشعبية، فرغم كل عوامل الهدم التى أحاطت بالحركة داخليًا وخارجيًا، وتلك التناقضات التى عانت منها وأفرزت انشقاق بعض قياداتها فى محاولة للقبض على قيادة الحركة فى لحظة من أضعف اللحظات فى تاريخها، بعد أن تراجعت من قواعدها بإثيوبيا وخسرت أكبر وأهم داعميها، إلا أن جارانج استطاع أن يحافظ على قوتها وأن يعيد هؤلاء المنشقين له مرة ثانية، ويمكن أن نرجع أسباب هذا التماسك والقدرة على البقاء الذى تميز بهما جارانج لعدة عوامل؛ أولًا، الشخصية القيادية التى تمتع بها، فقد كانت له قيادة مطلقة القبضة على الأمور، وكان له دور مركزى وحاسم فى الصراعات التى تعرضت لها الحركة، كما تمثلت فيه مشروعية النضال بحسبانه القائد والمؤسس للحركة وصاحب الرؤية الاستراتيجية فى التحول نحو مشروع السودان الجديد وما نتج عن ذلك من مكتسبات. ثانيًا، الشبكة الواسعة من العلاقات الإقليمية والدولية مع الدول والمنظمات التى تعاطفت مع الحركة ومطالبها وقدمت لها الدعم والمساندة، فقد استطاع جارانج أن ينسج من هذه الشبكة درعًا واقيًا للحركة، وقد اتسمت علاقات

الحركة بدول الجوار بطبيعة خاصة، كذلك التحالفات المحلية التى أنشأها جارانج مع القوى السياسية الشمالية جعلته أول قائد سياسى من الجنوب يخترق المكونات السياسية الشمالية ويصل لتحالف وتوافق معها فى إطار من الندية والتكافؤ، كل هذه العوامل أفرزت وجودًا قويًا لجارانج وحركته على الأرض، الأمر الذى ساهم بصورة أساسية فى توحيد الحركة وصمودها.

أما بالنسبة لعلاقة الحركة الشعبية بالمعارضة الشمالية، فقد تحالفت الأحزاب الشمالية مع الحركة، وانضم جارانج لمظلة التجمع الوطنى الديمقراطى، الأمر الذى أضاف بعدًا جديدًا ومعقدًا للصراع، فالمعارضة الشمالية التى أقصيت عن المشهد السياسى بعد وصول الإنقاذ لسدة الحكم لا تمتلك القوة العسكرية التى تعتمد عليها فى مواجهة النظام، ولهذا اتجهت للحركة الشعبية وجيشها للاستقواء على حكومة الخرطوم التى أفقدتهم قواهم السياسية داخل البلاد؛ وبالتالى فإن لعب هذا الدور السياسى والعسكرى مع الحركة الشعبية أضاف لهم مزيدًا من القوة التى سمحت لهم بلعب دور سياسى وعسكرى فاعل على مسرح الأحداث حينذاك.

إن انضمام الحركة الشعبية للتجمع الوطنى يمكن قراءته على أنه كان وسيلة أرادت أن تحقق بها الحركة عدة أهداف؛ فقد أرادت الحركة أن تثبت لكافة المراقبين أن القضية التى تناضل من أجلها قضية وطنية وليست جنوبية، فهى تضم فى تركيبها قوات من كافة أقاليم السودان، ومن ثم فقد اعتبرت الحركة أن التحالف مع المعارضة الشمالية إضافة سياسية لها فى النضال ضد حكومة الخرطوم، كما كان التجمع وسيلة جيدة لتقديم الحركة الشعبية للمجتمع العربى والإسلامى نافيًا عنها توجهاتها الانفصالية ومعاداتها للعروبة والإسلام، هذا بجانب رغبة الحركة فى رد الصفعة لحكومة الإنقاذ التى تحالفت مع المنشقين عن الحركة، وعملت على تقوية تلك الفصائل بكافة السبل من أجل أن تقضى على الحركة الشعبية، هذا بجانب السبب الأهم ألا وهو احتياج الحركة الشعبية للانضمام للتجمع من أجل ترميم ما حدث داخلها من تصدع وشروخ قوية فى بنيانها، بالإضافة للهزائم العسكرية المتلاحقة على يد الجيش السودانى، ومن هنا استشعرت الحركة أن انضمامها للتجمع

سيدعم من وضعها السياسى والعسكرى على المستوى الداخلى والخارجى، وبالتالى كان بمثابة ملاذ آمن لها لتشـد به من أزرها.

أما عن علاقة الحركة الشعبية بدول الجوار، فقد خضعت لمتغيرات العلاقة المباشرة مع النظام القائم فى الخرطوم وهذه النظم، كما أن علاقة هذا الجوار تتحدد أيضًا بموجب التفاعلات الإقليمية والدولية فى منطقة القرن الأفريقى والبحر الأحمر ودول حوض النيل، بل شرق أفريقيا بصفة عامة؛ لذا اختلفت من مرحلة لأخرى، إلا أنه وبصفة عامة ونتيجة للعلاقات المؤثرة بين دول الجوار والنظام القائم فى الخرطوم، اتسمت العلاقة بين الحركة الشعبية ودول الجوار بالتقارب والتعاون الوثيق، وباتت الحرب فى الجنوب مدخلًا لمزيد من الأدوار الإقليمية التى سعت للضغط بكل قوة من أجل تغيير نظام الحكم القائم فى الخرطوم، والتى رأته يهدد استقرارها وبالتالى ضرورة تغييره، هذا بالإضافة للتقارب الفكرى بين جارانج ومعظم زعامات هذه الدول؛ مما ساعد على إحداث مزيد من التقارب بينهم.

كانت إثيوبيا بمثابة الرحم الذى ولدت داخله الحركة والجيش الشعبى، فقد حمل نظام منجستو على عاتقه مهمة رعاية وحماية تلك الحركة المتمردة، وأمدتها بكافة أشكال الدعم العسكرى واللوجيستى، فقد نظرت إثيوبيا لتلك الحركة على أنها امتداد للنظام الماركسى فى المحيط الإقليمى، كما جاء الدعم الإثيوبى للحركة الشعبية كرد فعل لدعم نظام الخرطوم ثوار إريتريا تحت مظلة إيواء اللاجئين، ومن ثم ارتبط الدعم الإثيوبى للحركة الشعبية أيضًا بمراحل تطور العلاقات الإثيوبية السودانية فى كثير من الأحيان.

دعمت ليبيا الحركة الشعبية بشكل مكثف، ولكن التعامل الليبى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور العلاقة بين الخرطوم وطرابلس كأنظمة حاكمة تتغير مواقفها وفقًا لردود الأفعال والمتغيرات الإقليمية والدولية، فليبيا كانت من أكثر الدول التى قدمت الدعم المادى والمعنوى للحركة والجيش الشعبى منذ ميلادها فى عام ١٩٨٣، وذلك فى إطار دعمها لحركات التحرر المناوئة للأنظمة ذات التوجهات الغربية، ولكنها بعد ذلك دعمت السودان ماديًا ومعنويًا

فى مواجهة الحركة الشعبية بعد سقوط نظام نميرى، فالدعم الليبى للحركة والجيش الشعبى كان دعمًا مرحليًا متماشيًا مع أهداف القذافى فى كل مرحلة.

حرصت أوغندا على تقديم الدعم العسكرى واللوجيستى وفتح أراضيها أمام قوات الحركة الشعبية، وذلك ردًا على السياسة التدخلية التى اتبعها النظام السودانى بقيادة الرئيس البشير إزاء دول الجوار، فقد فتح نظام الإنقاذ الأراضى السودانية أمام جماعات المعارضة الأوغندية، كما قدم الأسلحة والدعم اللوجيستى لها خاصة جيش الرب للمقاومة، وجبهة تحرير النيل الغربى. أما فيما يتعلق بجولات التفاوض بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية، فقد اتخذت أوغندا مواقف مؤيدة لمبادرة الإيجاد، التى منحت الجنوبيين حق تقرير المصير، وقد اتضح ذلك عندما استضافت أوغندا فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠، اجتماعًا رباعيًا لوزراء خارجية مصر والسودان وليبيا وأوغندا، بهدف التنسيق بين مبادرة الإيجاد والمبادرة المصرية الليبية، إلا أن أوغندا استبعدت دمج المبادرتين معًا وأعطت الأولوية لمبادرة الإيجاد، كما لعبت أوغندا دورًا واضحًا فى مفاوضات مشاكوس وأيدت ما توصل إليه هذا الاتفاق، رغم كل المخاوف التى ساورتها من احتمال انفصال جنوب السودان، باعتبار أن ذلك لا يصب فى المصالح الأوغندية، خوفًا من انتقال أثر النزعة الانفصالية إليها.

أما كينيا، فقد مثلت الملجأ والملاذ للحركة الشعبية وجيشها عقب سقوط نظام منجستو بإثيوبيا، فقد فتحت كينيا أراضيها أمام الحركة الشعبية، ووفرت لها كافة أشكال الدعم المادى والمعنوى، فقد مدت نيروبى قادة الحركة والجيش الشعبى بجوازات السفر الكينية، وأمدتهم بالمأوى ومعسكرات التدريب والأسلحة والخدمات الصحية بأكبر المستشفيات الكينية، واعتبرت مدينة لوكوشيكو مقرًا رئيسيًا للحركة، حيث وجدت بها جميع مكاتبها المختلفة السياسية والعسكرية والإعلامية، ومارست نشاطها بصورة علنية وبتسهيلات كبيرة من الحكومة الكينية، فقد اعتبرت نيروبى هى العاصمة السياسية للحركة الشعبية، كما لعبت كينيا دورًا مهمًا فى توصل الحكومة السودانية والحركة الشعبية إلى توقيع اتفاق مشاكوس بمدينة مشاكوس الكينية، فقد دعمت كينيا الحركة الشعبية حتى تحصل على أكبر قدر من المكاسب،

وفـى الوقـت ذاته كانـت تتخوف من انفصال جنوب السـودان، لـذا رأت أن الحل الأمثـل لقضية السـودان يتمثل فى إقامة دولـة واحدة اتحادية ونظامين.

وبالنسـبة للـدول العربية، فقد كان موقفهـا متخاذلًا منذ البدايـة وحتى النهاية، وخاصـة الموقـف المصرى، الـذى لم يكترث كثيرًا لما يهدد عمقه الاسـتراتيجى وأمنه القومى من مخاطر، بل إن سياسـة الحكومة المصرية الغافلة فى عهد الرئيس الأسـبق حسـنى مبارك سـاعدت بشـكل أو بآخـر على اسـتفحال تلك المخاطـر بمحاولاتها احتضـان المعارضـة السـودانية وتقويتها مـن أجل الوقوف فى وجـه حكومة الإنقاذ التـى رأت فيهـا الحكومة المصريـة دائمًا مصدر خطر يهدد اسـتقرار ودعائم حكمها فـى مصـر، ومن هذا المنطلق ظلت معضلة السياسـة المصريـة تكمن فى القدرة على الموازنة بين الرغبة فى تغيير توجهات النظام القائم فى السودان المرتكز على المشروع الإسـلامى الذى يسـعى لتصديره وفرضـه على الدول المجـاورة، وبين الحرص على وحدة الدولة السـودانية وعدم تدخل أطراف خارجية دولية أو إقليمية فى شـئونها بمـا يضر بمصالح مصر الاسـتراتيجية وأمنها القومـى، ولكن حينما أدركت الحكومة المصرية أولوية الحرص على وحدة السـودان وضرورة القيام بدور فاعل ونشـط من أجل إزالة أسباب التوتر بين شطرى السودان، كانت هذه الصحوة متأخرة جدًا بعد أن صارت الأوضـاع لنقطة لا عودة منها.

أمـا عـن علاقات الحركة الشـعبية بالقـوى الدولية، فقد حاول المعسـكر الغربى والكنيسة منذ فترة مبكرة من ظهور الحركة اختطافها وجذبها نحوهم حتى لا تسقط ثمارها فى سـاحة المعسـكر الشـرقى، وتكـون داعمًا قويًا للمشـروع الماركسـى فى السـودان، حتى سـنحت الفرصة كاملة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وأصبح الطريق ممهـدًا للولايـات المتحدة لتحتضن الحركـة وتقيلها من عثراتها التـى واجهتها عقب سـقوط حليفهـا الرئيس وداعمها الأول وهو نظام منجسـتو فـى إثيوبيا، ومن وقتها أصبحـت واشـنطن هـى الملاذ الأول للحركة الشـعبية، وخاصـة إدارة الرئيس بيل كلينتـون التى قدمت أشـكالًا شـتى مـن الدعم للحركة سـاعدها فى إعـادة توحيد صفوفهـا مـن جديد، ومن ثم دخل جنوب السـودان ضمن أولويات الاسـتراتيجية

الأمريكية فى المنطقة وأحد أهم أدواتها لتنفيذ سياساتها فى منطقة القرن الأفريقى ودول حوض النيل.

إن أكبر تحول فى تاريخ الحركة الشعبية إثر هذه التداعيات كان مناداتها بحق تقرير المصير كأحد أولوياتها، فقد تحطم حلم جارانج بسودان موحد نتيجة عوامل عدة: أولًا، مجىء حكومة الإنقاذ بتوجهاتها الإسلامية المتشددة، والتى أعلنت ما عرف بالجهاد فى حربها ضد من أسمتهم بالكفرة والمأجورين والخونة فى الجنوب، وصورت الحرب على أنها حرب بين المسلمين وغير المسلمين، ومن هنا أدرك جارانج جيدًا أن حكومة الإنقاذ لا يمكن أن تتخلى عن إسلامها السياسى وعن فرض الدولة الإسلامية. ثانيًا، انشقاق الحركة ومناداة فصيل الناصر بضرورة قيام دولة جنوبية مستقلة، تلك الدعوة التى لاقت ترحيبًا كبيرًا من أهل الجنوب الذين كانوا ينظرون لدعوات الحركة الشعبية الوحدوية على أنها شعارات وآمال بعيدة كل البعد عن الواقع، هذا بالإضافة لموقف حكومة الإنقاذ من دعوات مجموعة الناصر، والتى لاقت ترحيبًا منها، بل سعت حكومة الإنقاذ للتحالف مع هذه المجموعة التى طالبت بالانفصال، ومن هنا أدرك جارانج جيدًا أن حكومة الإنقاذ تفضل انفصال الجنوب عن التخلى عن تطبيق الشريعة الإسلامية. ثالثًا، تأثير كثير من السياسيين المثقفين الجنوبيين فى الخارج أمثال بونا ملوال، وفرانسيس دينج وجوردون مورتات، الذين حققوا قدرًا كبيرًا من النجاح، واستطاعوا أن يخلقوا رأى عام معارض للحركة وسعيها لبناء دولة موحدة، ودخل معظمهم فى مواجهات مكشوفة مع جارانج، فهؤلاء المثقفون القادمون من المهجر والذين كانت لهم علاقات وثيقة بالمنظمات الطوعية الغربية المدافعة عن حقوق الإنسان فى الظاهر، ولكنها فى الباطن تسعى جاهدة لفصل الجنوب حتى تستطيع العمل داخله بكل حرية.

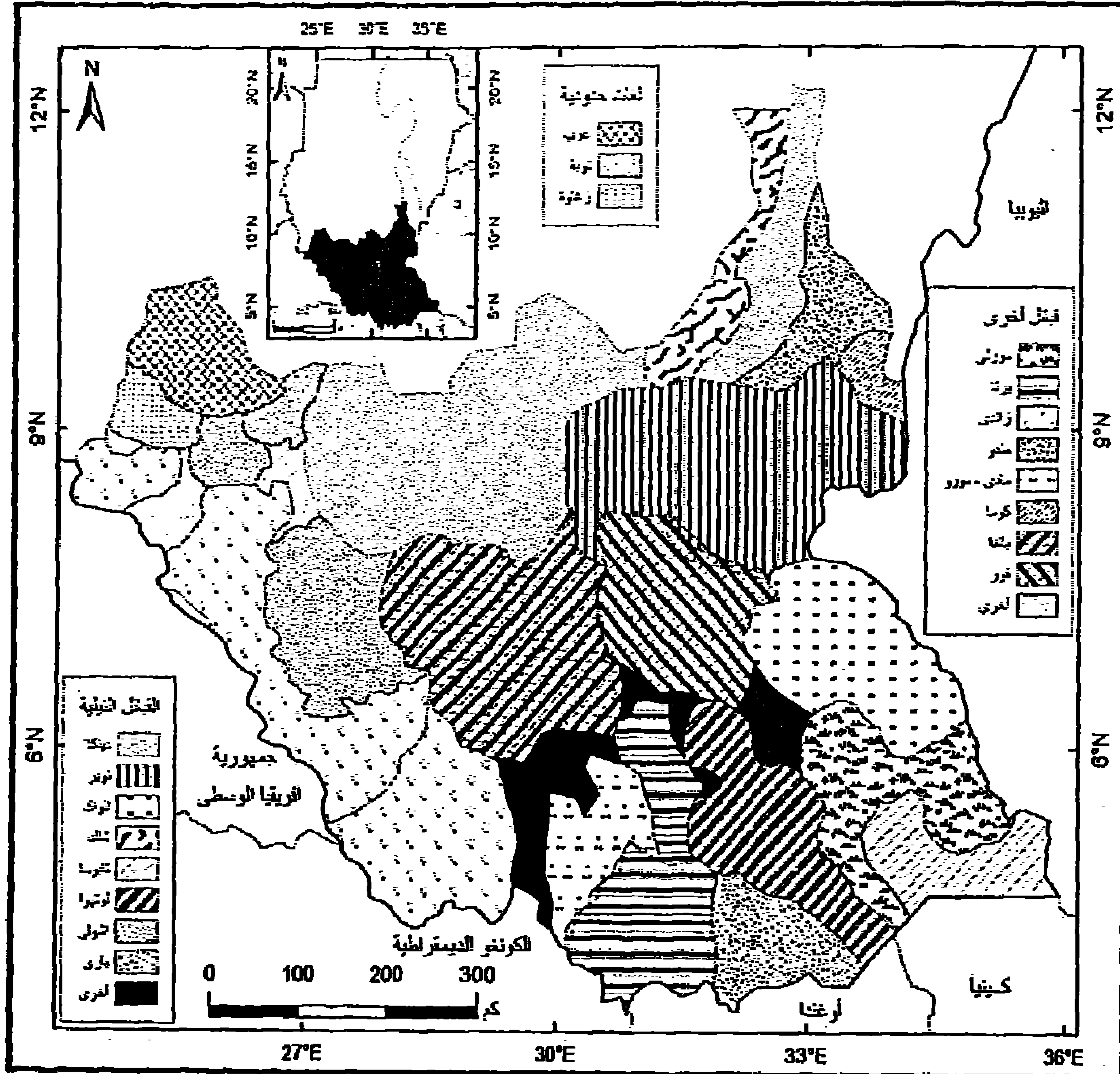
أضف لما سبق بروز عنصر النفط فى الحرب بين الطرفين، والذى أدى لاستقواء حكومة الإنقاذ على الجبهة العسكرية وإحداث نوع من توازن العجز بين الطرفين واستحالة تغلب أى طرف على الآخر، هكذا أصبحت رؤية جارانج لسودان جديد موحد سريعًا حلمًا يحل محله جنوب منفصل، فقد اجتمعت كل الظروف التى دفعت هذا الرجل نحو المطالبة بحق تقرير المصير الذى أفضى لانفصال الجنوب.

أما عن اتفاق مشاكوس، فقد أتى نتيجة طبيعية لكل تلك العوامل؛ تمسك الإنقاذ بالمشروع الإسلامى، ورغبة معظم الجنوبيين فى الانفصال التام، والدور الأمريكى الفاعل فى النزاع، ورغبة واشنطن فى تقسيم أكبر دول القارة الأفريقية مساحة لتحقيق أهدافها فى المنطقة، وتخاذل عربى ومصرى عن القيام بدور فاعل لحل النزاع مبكرًا، ونتيجة لكل هذه العوامل وغيرها، جاء هذا الاتفاق الذى أعطى الحق فى تقرير المصير للجنوبيين، وأعطى لحكومة الإنقاذ الحرية التامة فى تطبيق مشروعها الإسلامى، الذى اعتبرته أهم بكثير من الإبقاء على وحدة البلاد، فقد قدمت حكومة الإنقاذ انفصال الجنوب كثمن لكى تحافظ على سلطاتها ومكتسباتها، أما الحركة الشعبية فقد أصرت على حق تقرير المصير بعد أن ضعفت آمالها فى تحقيق الوحدة وخلق بيئة سياسية واجتماعية يتمتع فيها جميع السودانيين بحقوق دستورية واحدة، فى مقابل إصرار حكومة الإنقاذ على دولة الأغلبية المسلمة والمستقبل ذى الوجهة الإسلامية.

# قائمة الملاحق

## خريطة رقم (١)

## جنوب السودان العرقية واللغوية

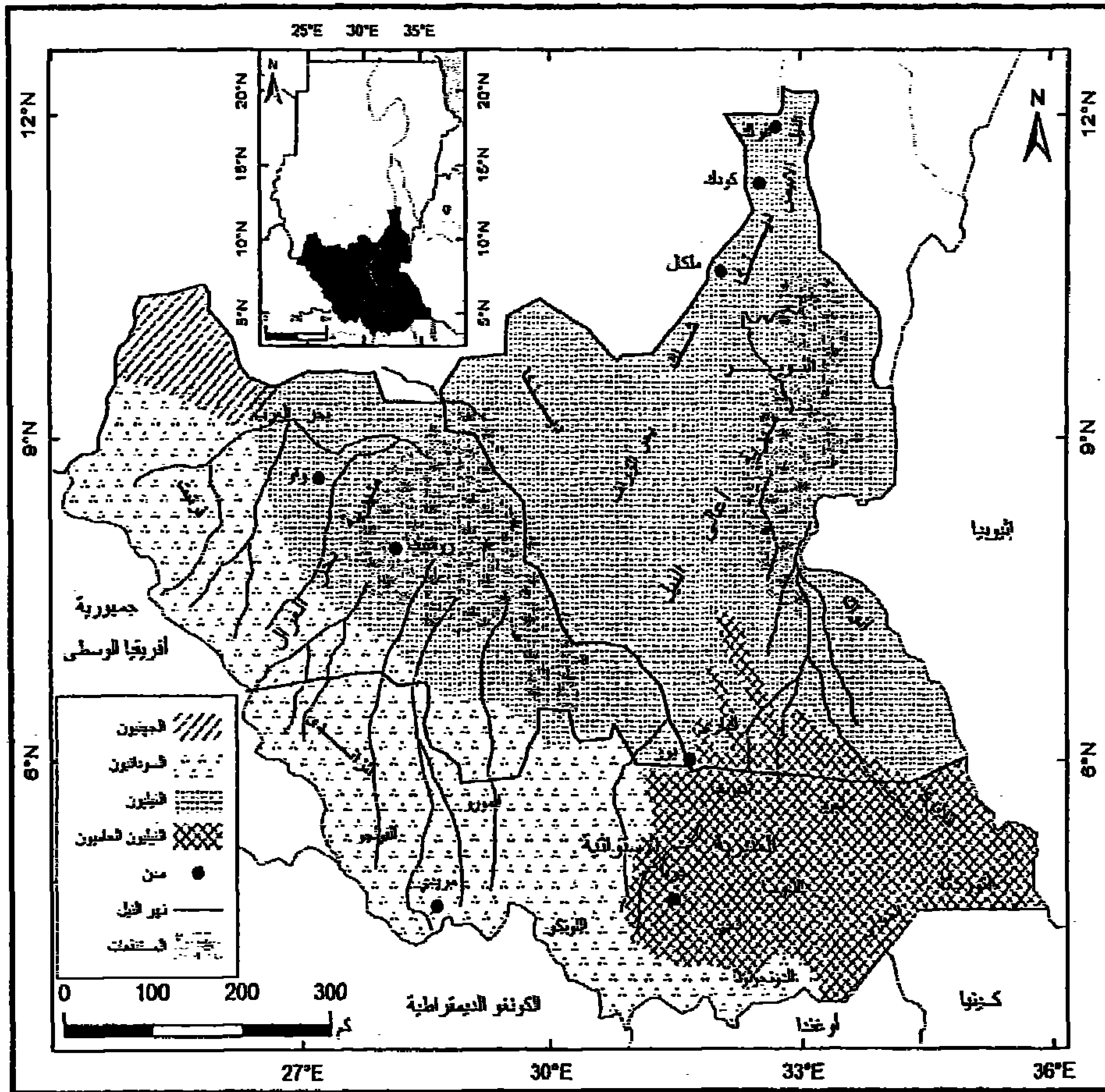



المصدر:

- السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤.

## خريطة رقم (٢)

## التوزيع القبلى بجنوب السودان




المصدر:

- Beshir, Mohamed Omer, The Southern Sudan background to Conflict, C. Hurst and CO., London, 1970.

## خريطة رقم (٣)

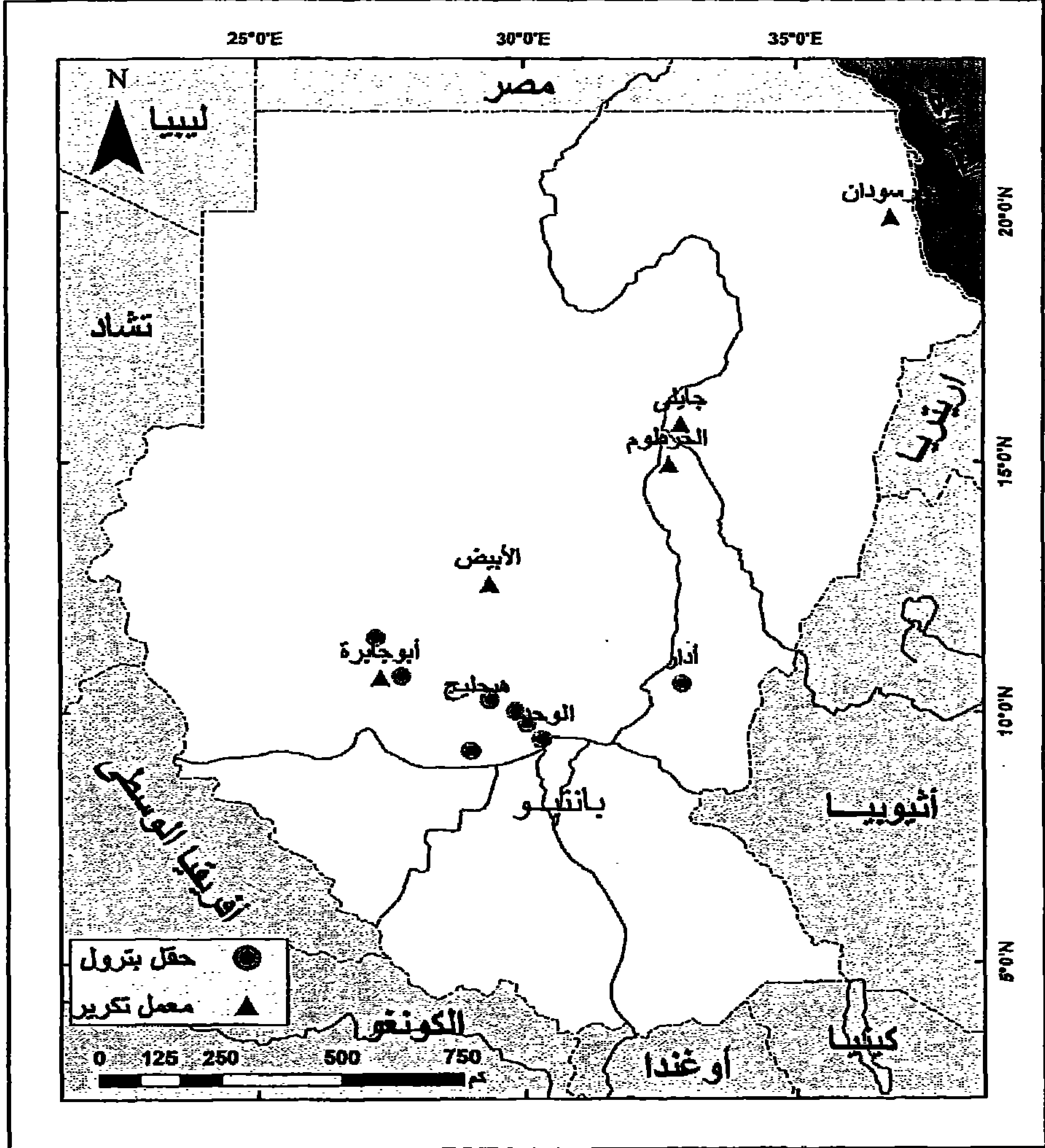
## مناطق نفوذ الحركة الشعبية بجنوب السودان حتى عام ١٩٨٩

المصدر:

- Lesch, Ann Mosely : The Sudan- Contested National Identites, Indiana University Press, Oxford, 1998.

## خريطة رقم (٤)

## توزيع الحقول المنتجة للبترول فى السودان

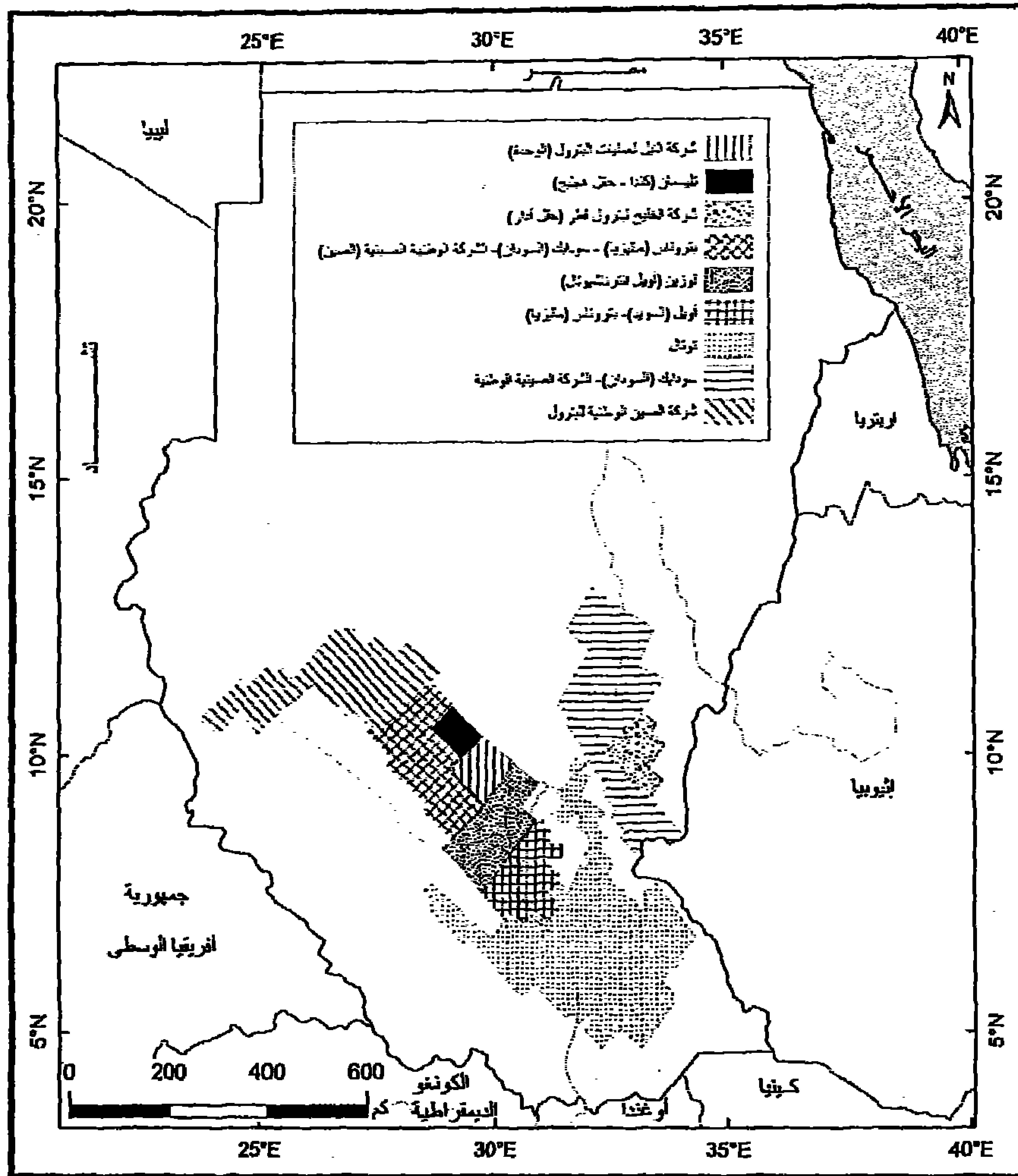



المصدر:

- سلطان فولى حسن: البترول وتوجهات حل مشكلة جنوب السودان، (فى): ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

## خريطة رقم (٥)

## توزيع مناطق امتياز شركات التنقيب عن البترول فى السودان

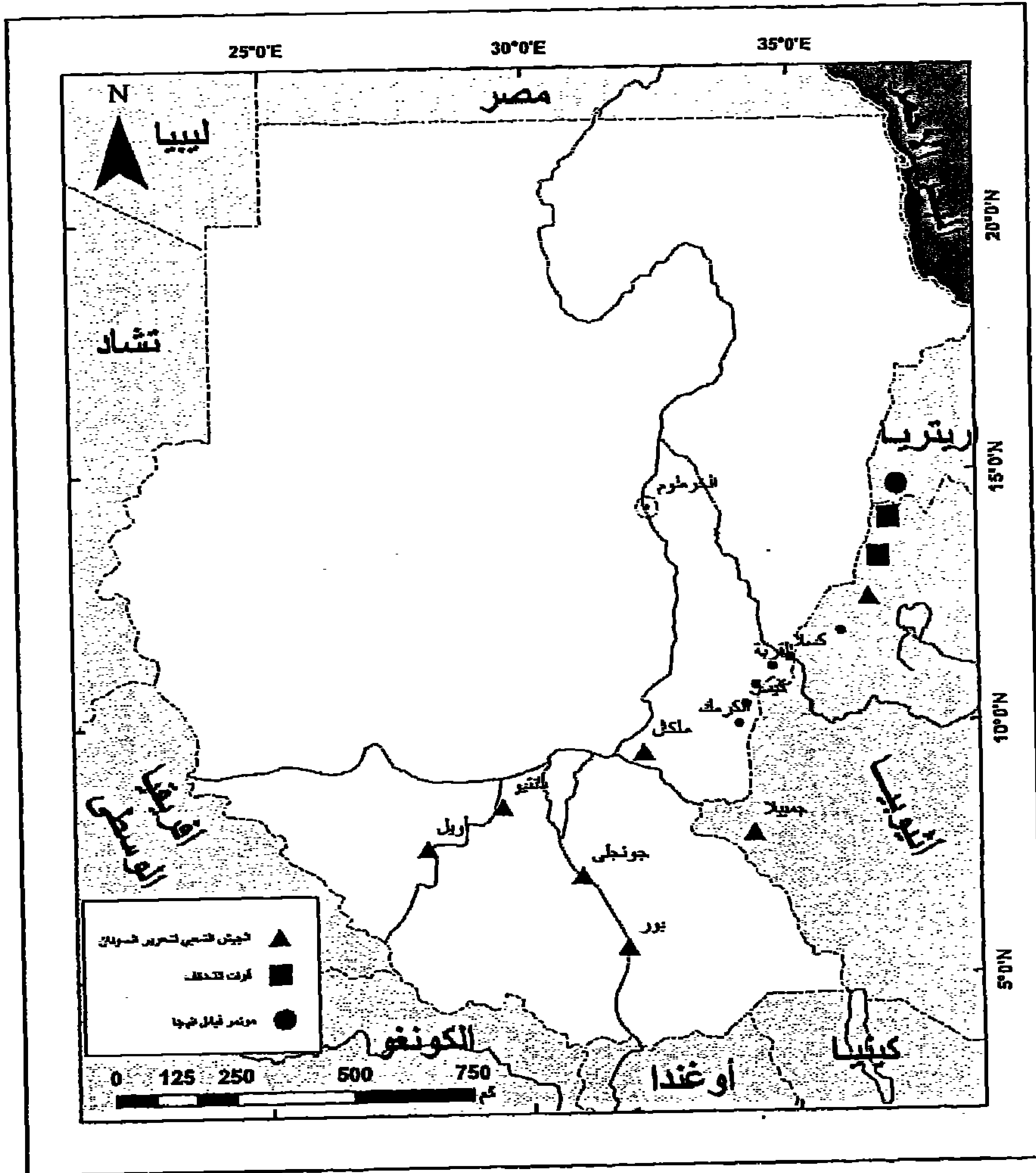



المصدر:

- سلطان فولى حسن: البترول وتوجهات حل مشكلة جنوب السودان، (فى) ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

## خريطة رقم (٦)

## أماكن معسكرات الفصائل الجنوبية داخل جنوب السودان وإثيوبيا




المصدر:

- Lesch, Ann Mosely: The Sudan- Contested National Identites, Indiana University Press, Oxford, 1998.

## خريطة رقم (٧)

## التوزيع القبلى والمدن بالسودان

المصدر: www.maps.com

## خريطة رقم (٨)

## خريطة السودان التفصيلية

المصدر:

- قتيبة عبد العظيم كاظم النعيمى: الحكم الذاتى الإقليمى فى جنوب السودان ١٩٧٢-١٩٨٩، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١١.

## خريطة رقم (٩)

## الأقاليم والمدن الرئيسية بالسودان

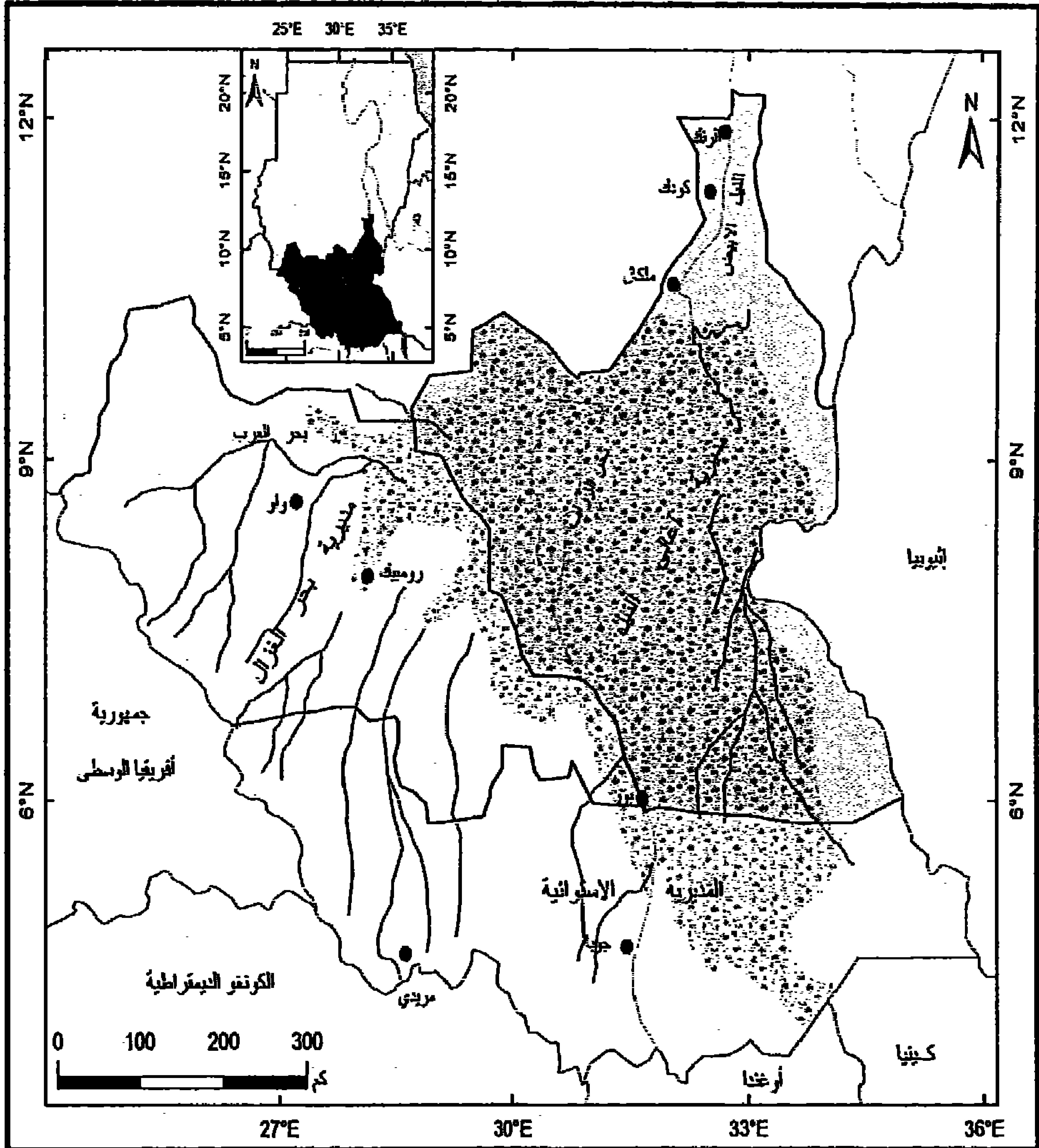
25°0'E
30°0'E
35°0'E
20°0'N
15°0'N
10°0'N
5°0'N
N
مصر
ليبيا
تشاد
الشمالية
الدامر
كسلا
كسلا
اريتريا
الخرطوم
الفاشر
دارفور
كردوفان
الابيض
ود مدني
النيل الأزرق
ملكال
أثيوبيا
افريقيا الوسطى
بحر الغزال
واو
اعالي النيل
الاستوائية
جوبا
الكونغو
أوغندا
كينيا
0 125 250 500 750
كم

المصدر:

- Beshir, Mohamed Omer: The Southern Sudan background to Conflict, C. Hurst and CO., London, 1970.

## خريطة رقم (١٠)

## جنـوب السـودان

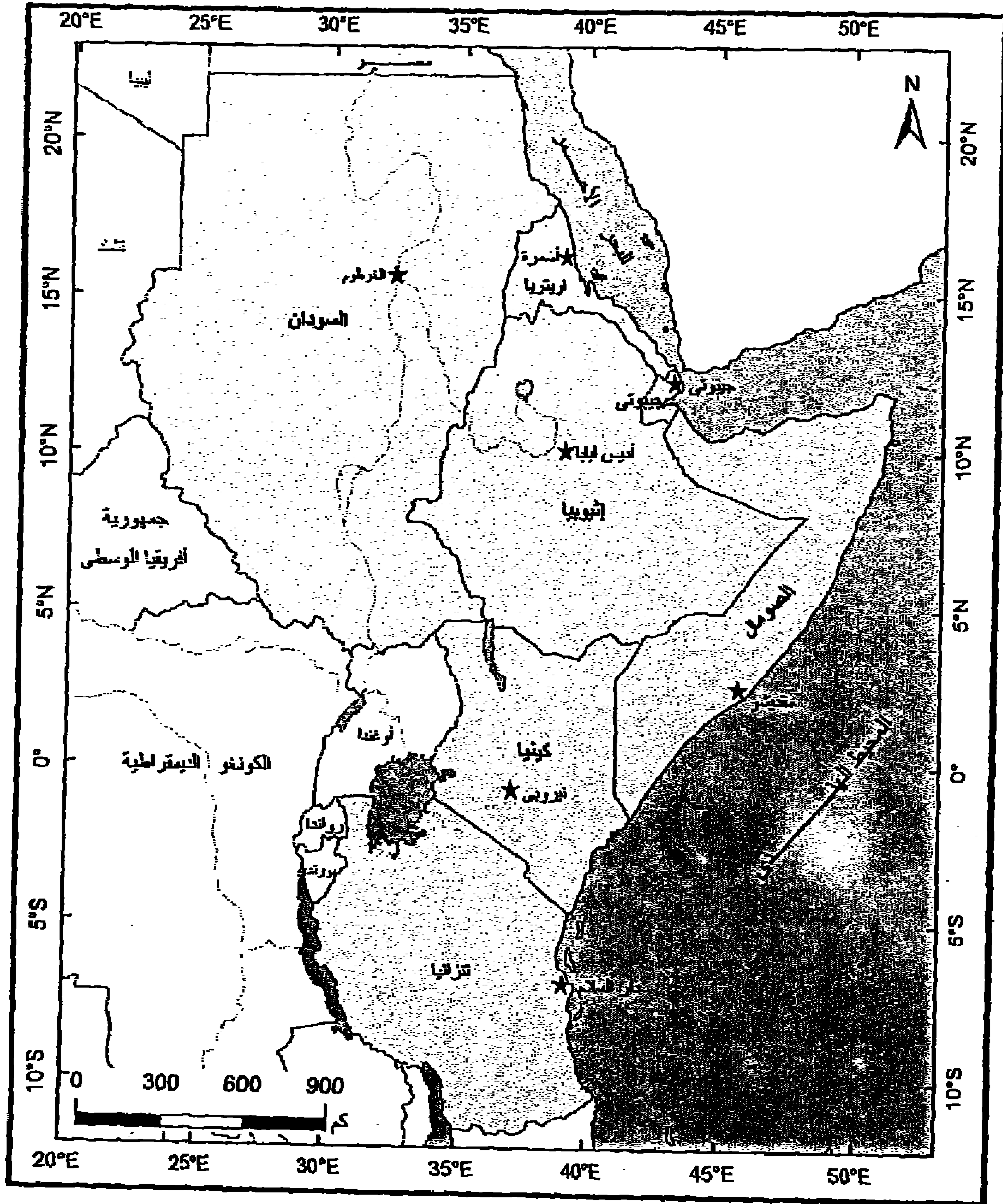



المصدر:

– تمام مكرم البرازى: السـودان بين إقامة الدولة الإسـلامية والحروب المسـتمرة، مطبعة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٣.

## خريطة رقم (١١)

## دول شرق أفريقيا

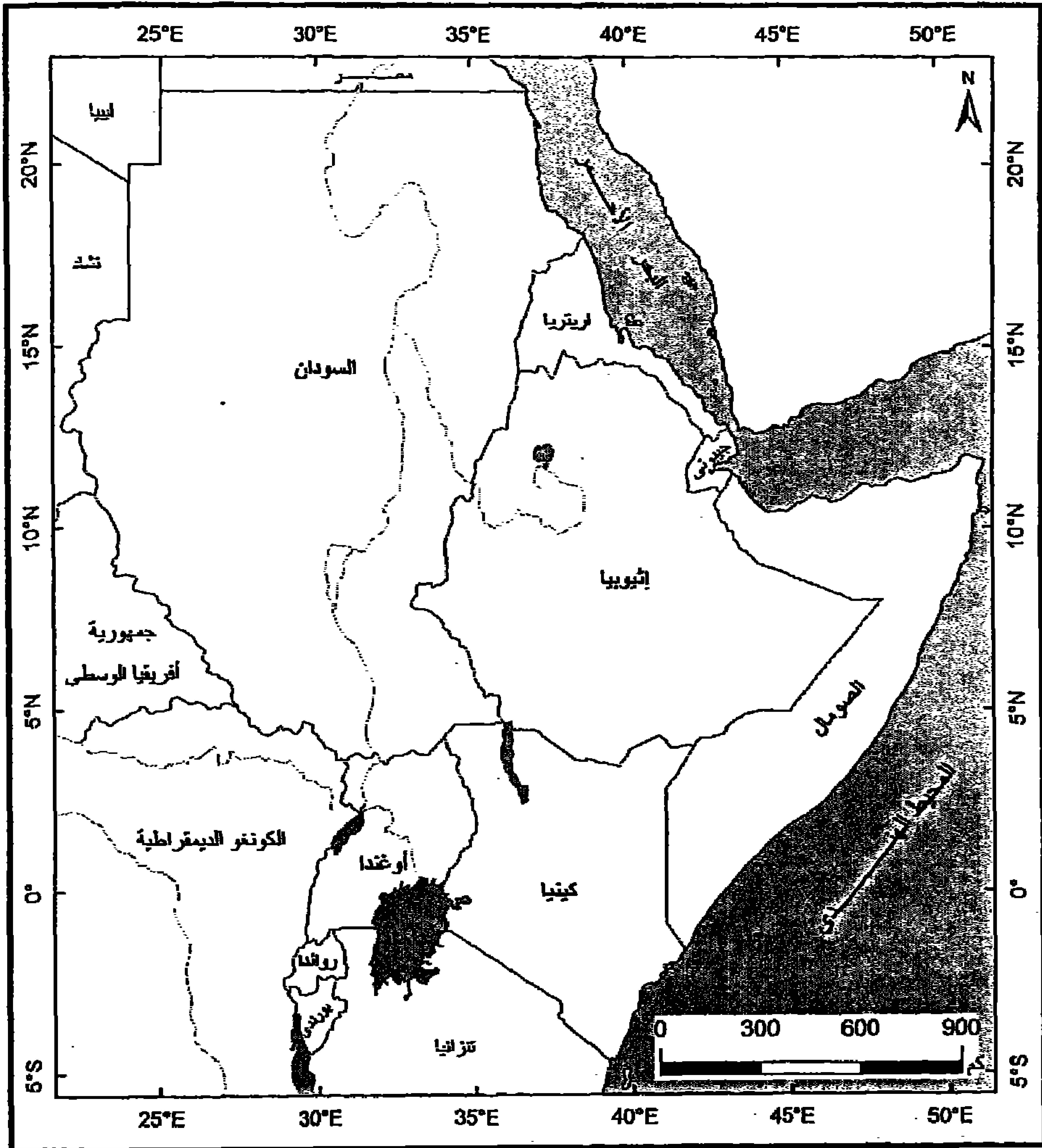



المصدر:

- التقرير السوداني السنوى لعام ٢٠٠٢، علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا.

## خريطة رقم (١٢)

## دول الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)

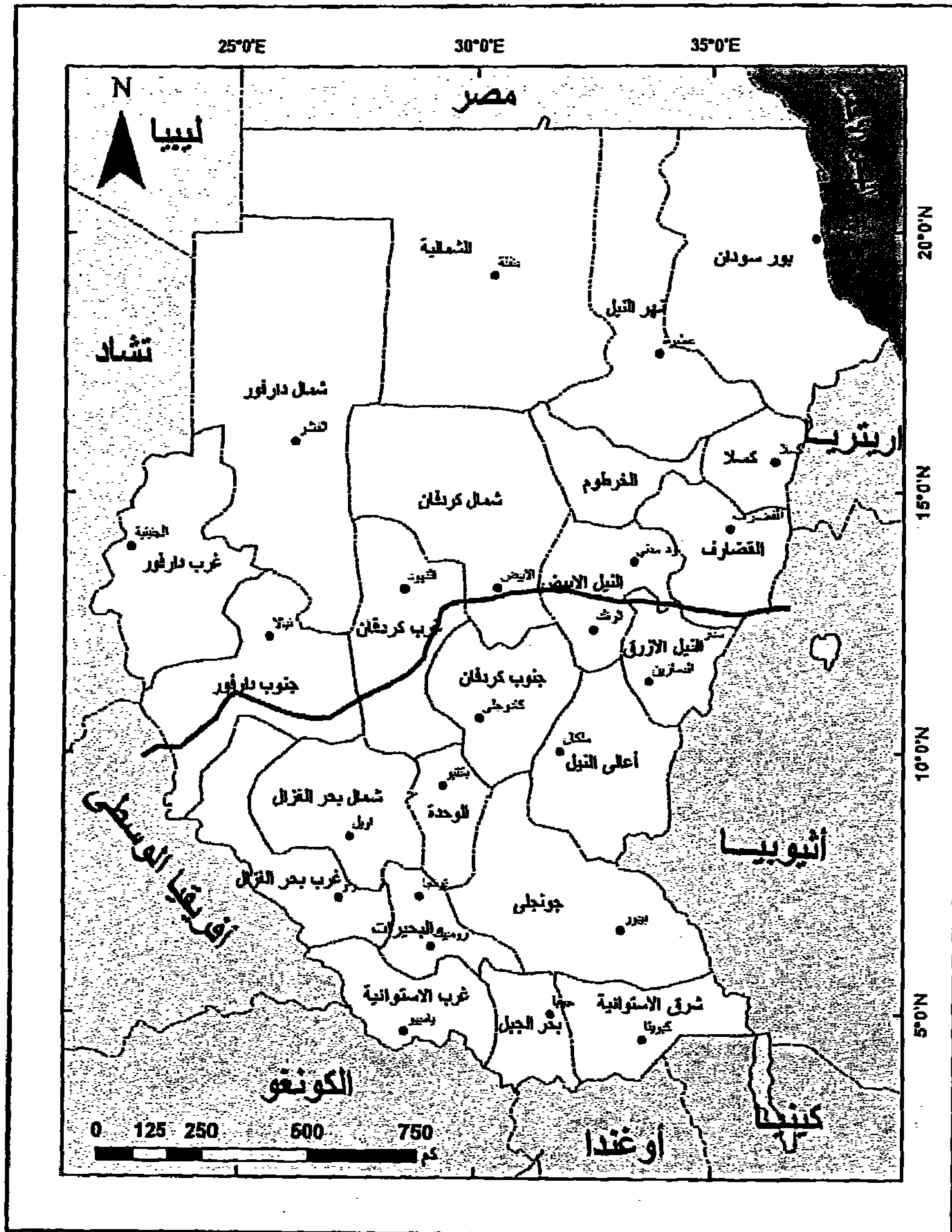



المصدر:

- التقرير السوداني السنوي لعام ٢٠٠٢، علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا .

خريطة رقم (١٣)

حدود الدولة الكونفيدرالية كما قدمها وفد الحركة الشعبية

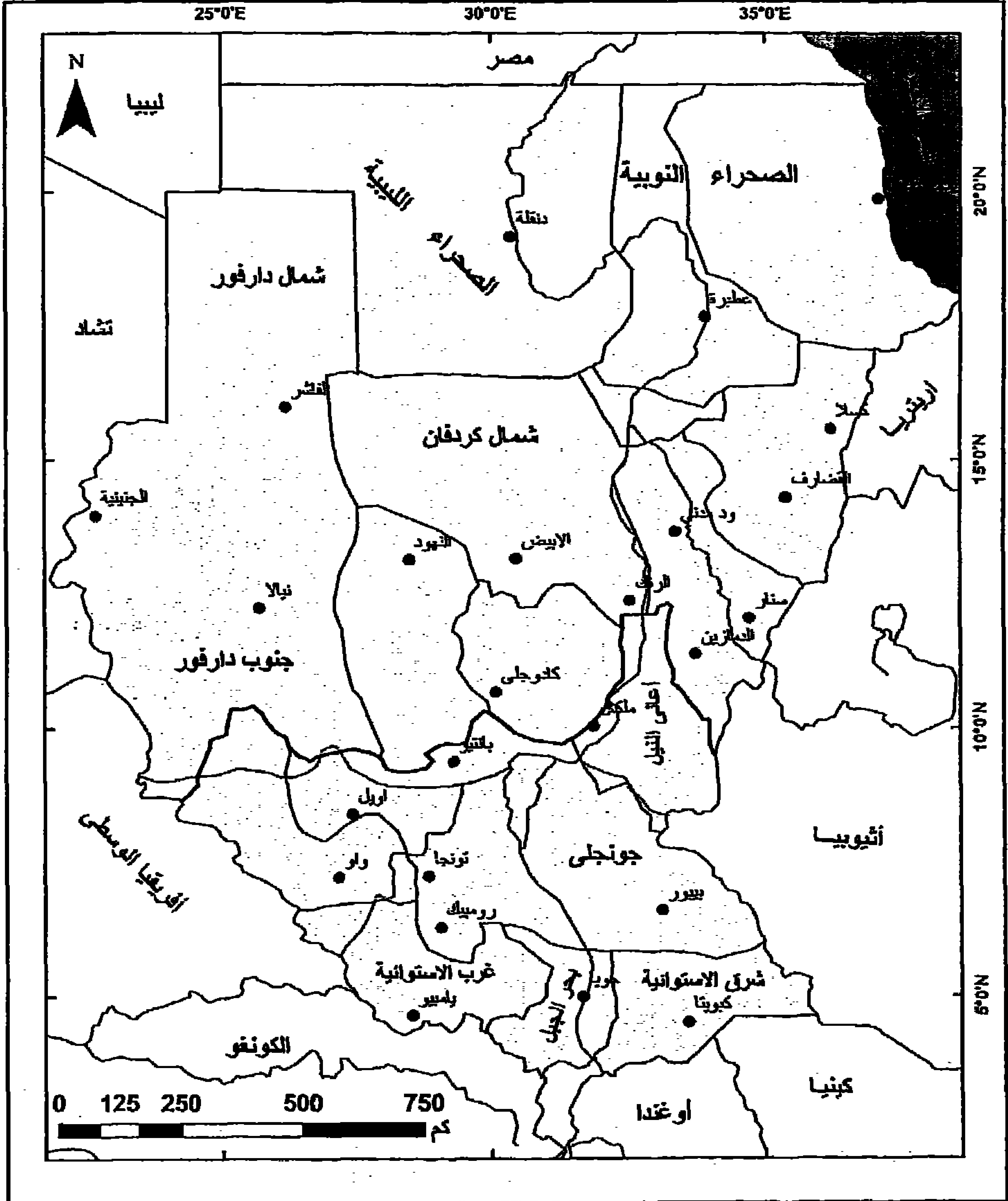



المصدر:

- محمد هارون كافى: نزاع السودان، الخرطوم، ١٩٩٩.

## خريطة رقم (١٤)

## حدود الجنوب الإدارية وفق تخطيط ١٩٥٦



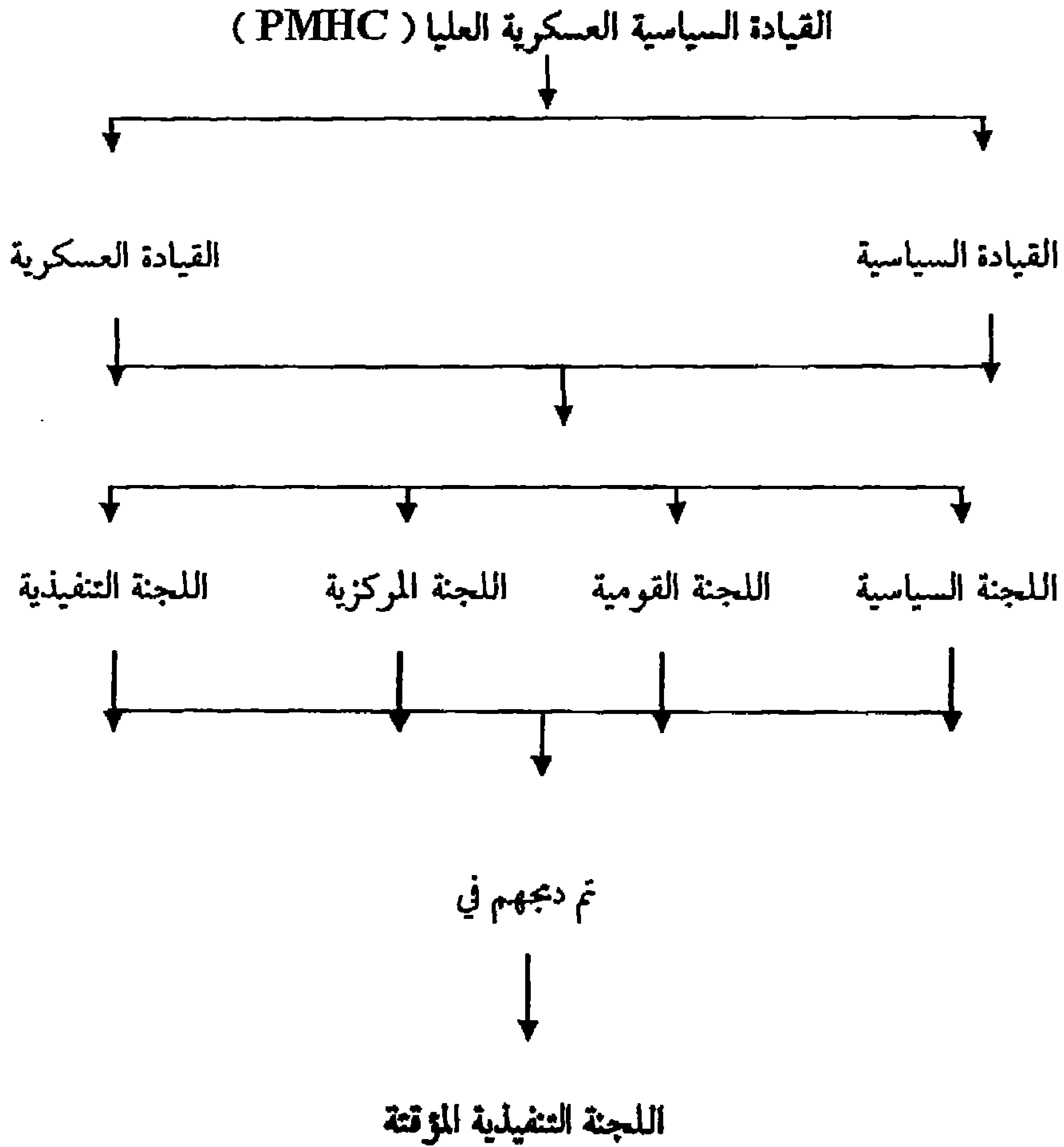

المصدر:

- قتيبة عبد العظيم كاظم النعيمى: الحكم الذاتى الإقليمى فى جنوب السودان ١٩٧٢-١٩٨٩، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١١.

**شكل رقم (١)**

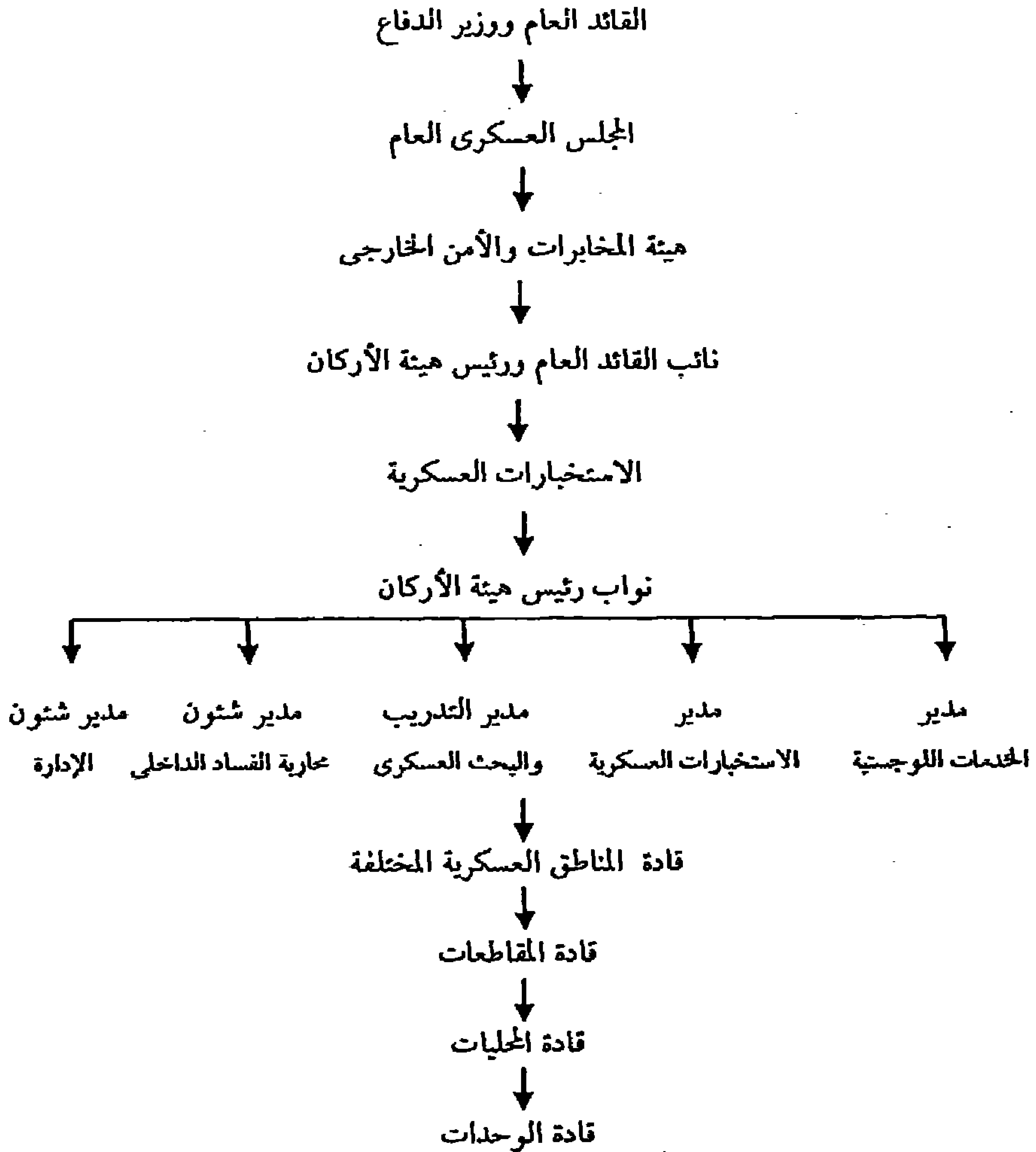
**رسم هيكلى للقيادة السياسية والعسكرية للحركة**

**فى السنوات الأولى من نشأتها**




المصدر: من عمل الباحثة

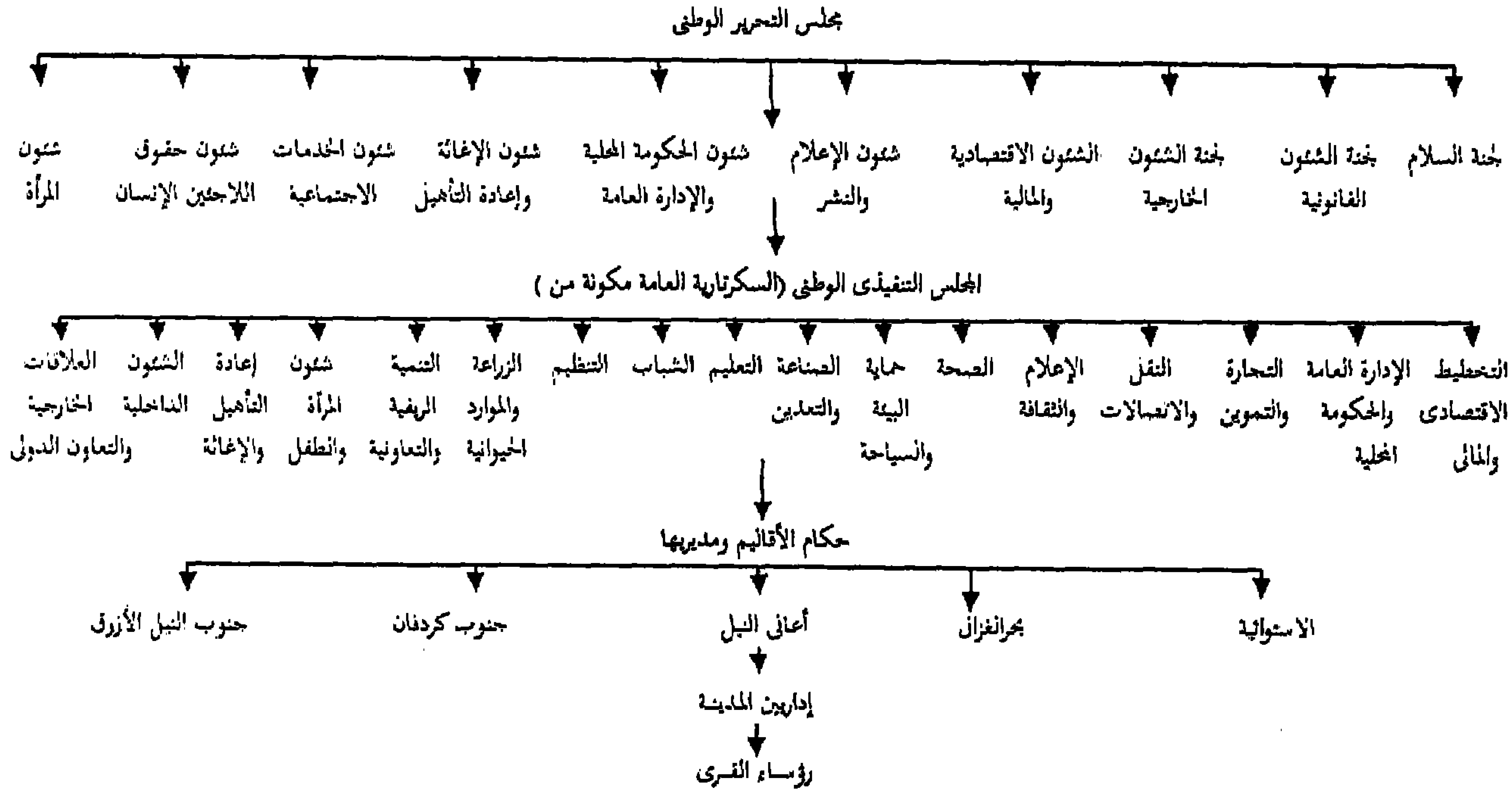
## شكل رقم (٢)
## رسم هيكلي لإدارة الجيش الشعبي
## في ضوء قرارت مؤتمر شقدوم ١٩٩٤




المصدر: من عمل الباحثة؛ اعتمادًا على؛ عادل أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٢ ؛

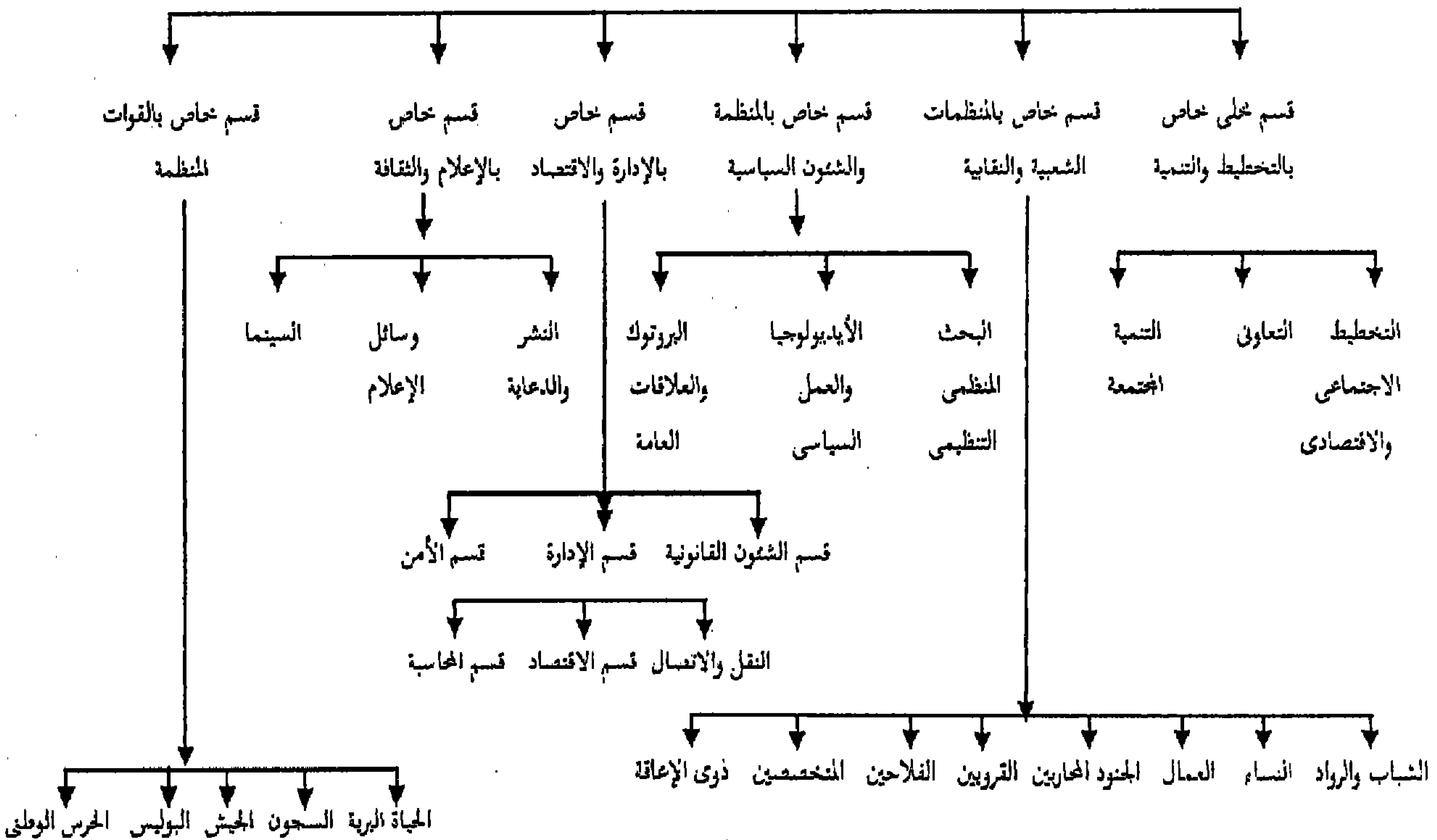
- Malok, Elijah: Op. Cit., 186.

## شكل رقم (٣)
## الهيكل التنظيمى للحركة الشعبية لتحرير السودان فى ضوء قرارات مؤتمر شقدوم ١٩٩٤




المصدر: من عمل الباحثة.

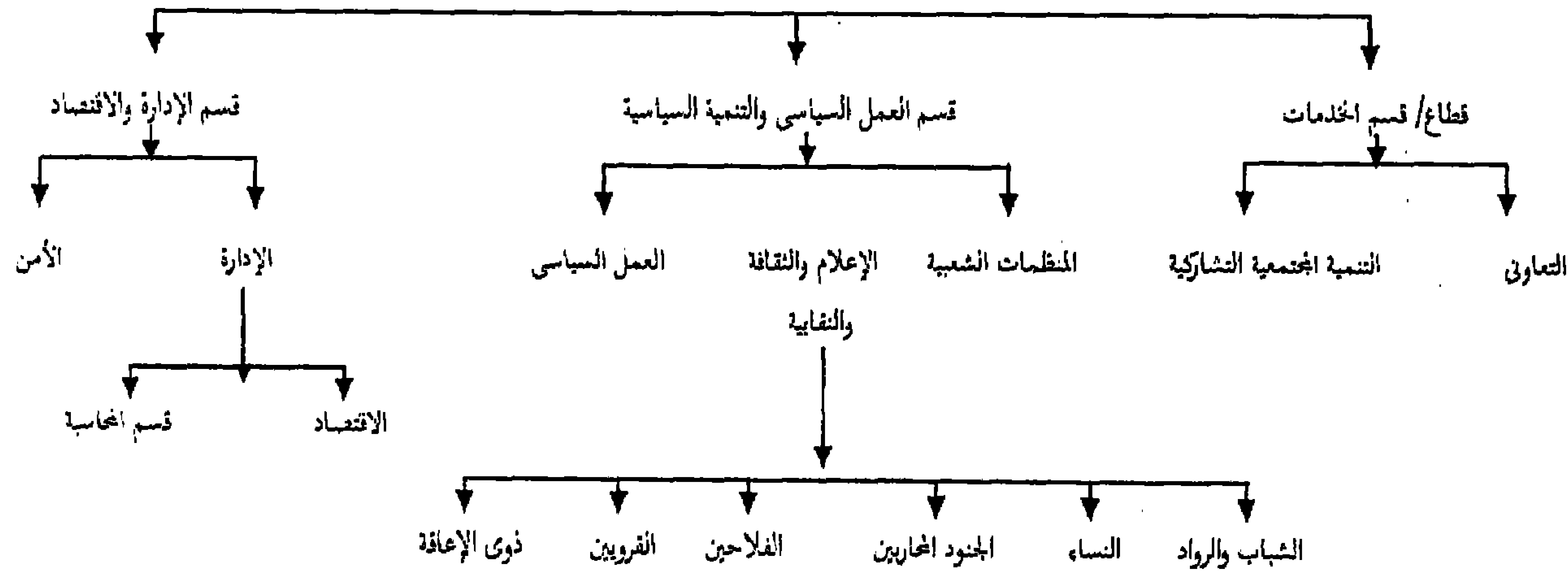
## شكل رقم (٤)
## السكرتارية المحلية التابعة للـ SPLM




المصدر: Constitution of the SPLM , 1998 , Op. Cit., p. 82.

**شكل رقم (٥)**

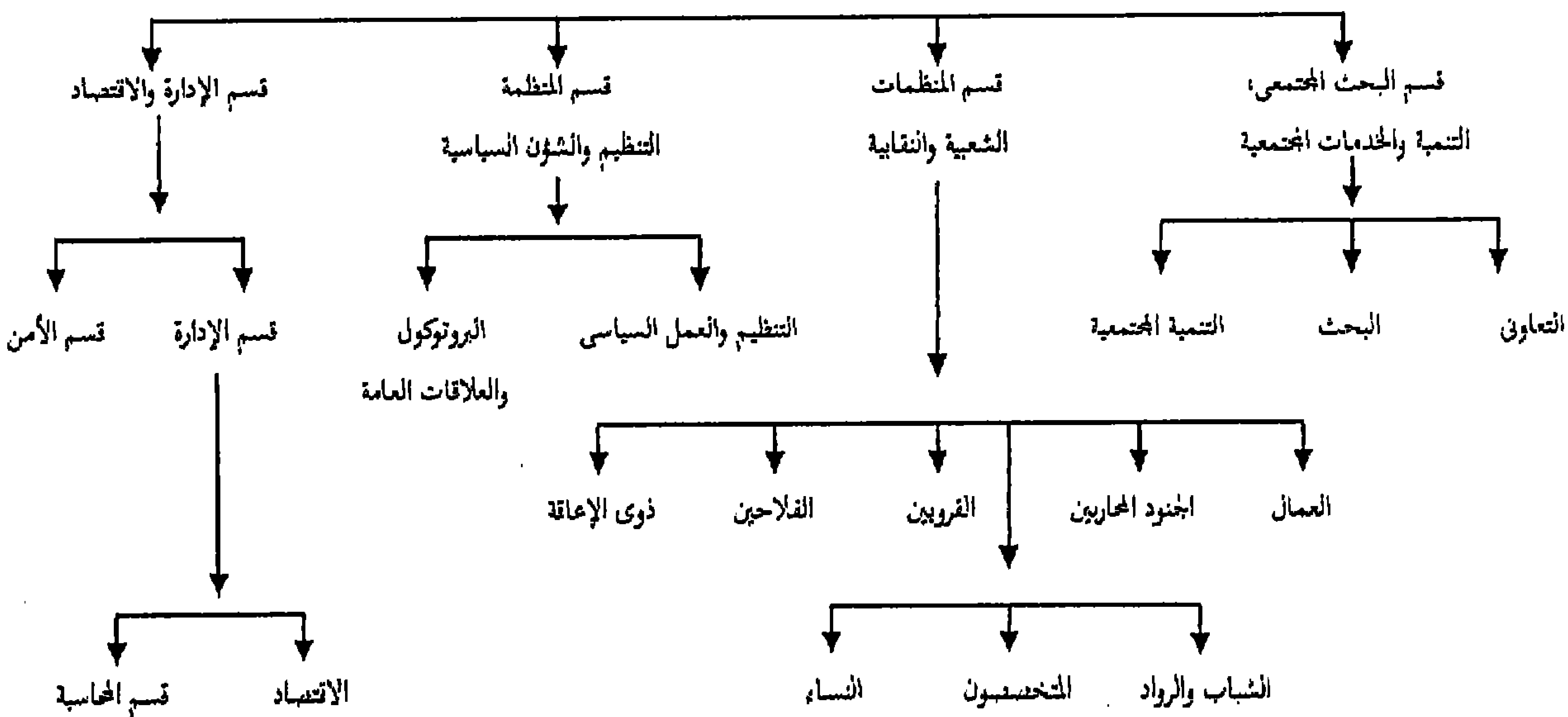
**الهيكل التنظيمى الخاص بالسكرتارية العامة للـ Boma التابعة لـ SPLM**




المصدر: Constitution of the SPLM, 1998, Op. Cit., p. 85.

**شكل رقم (٦)**

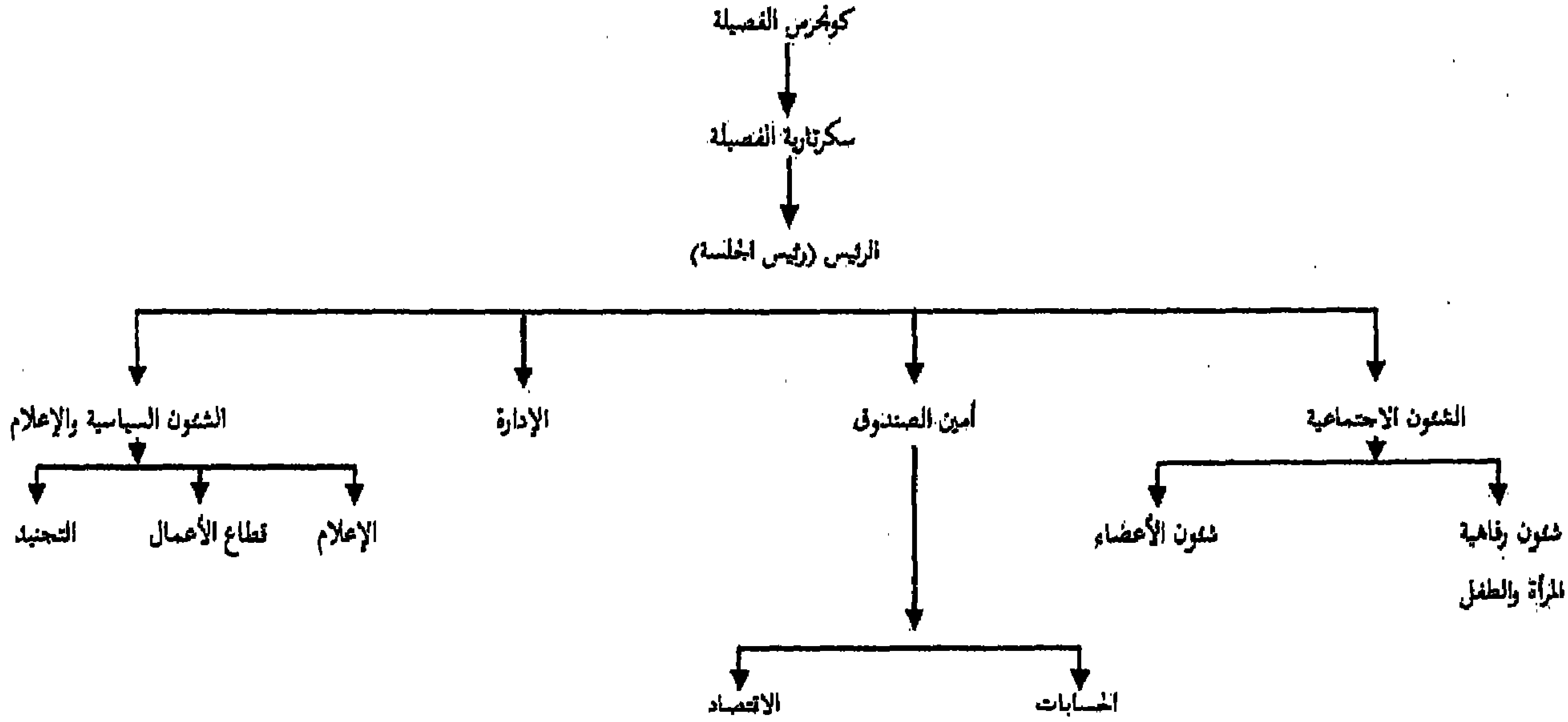
**السكرتارية العامة للـ Payam التابعة للـ SPLM**




المصدر: Constitution of the SPLM, 1998, Op. Cit., p. 84.

**شكل رقم (٧)**

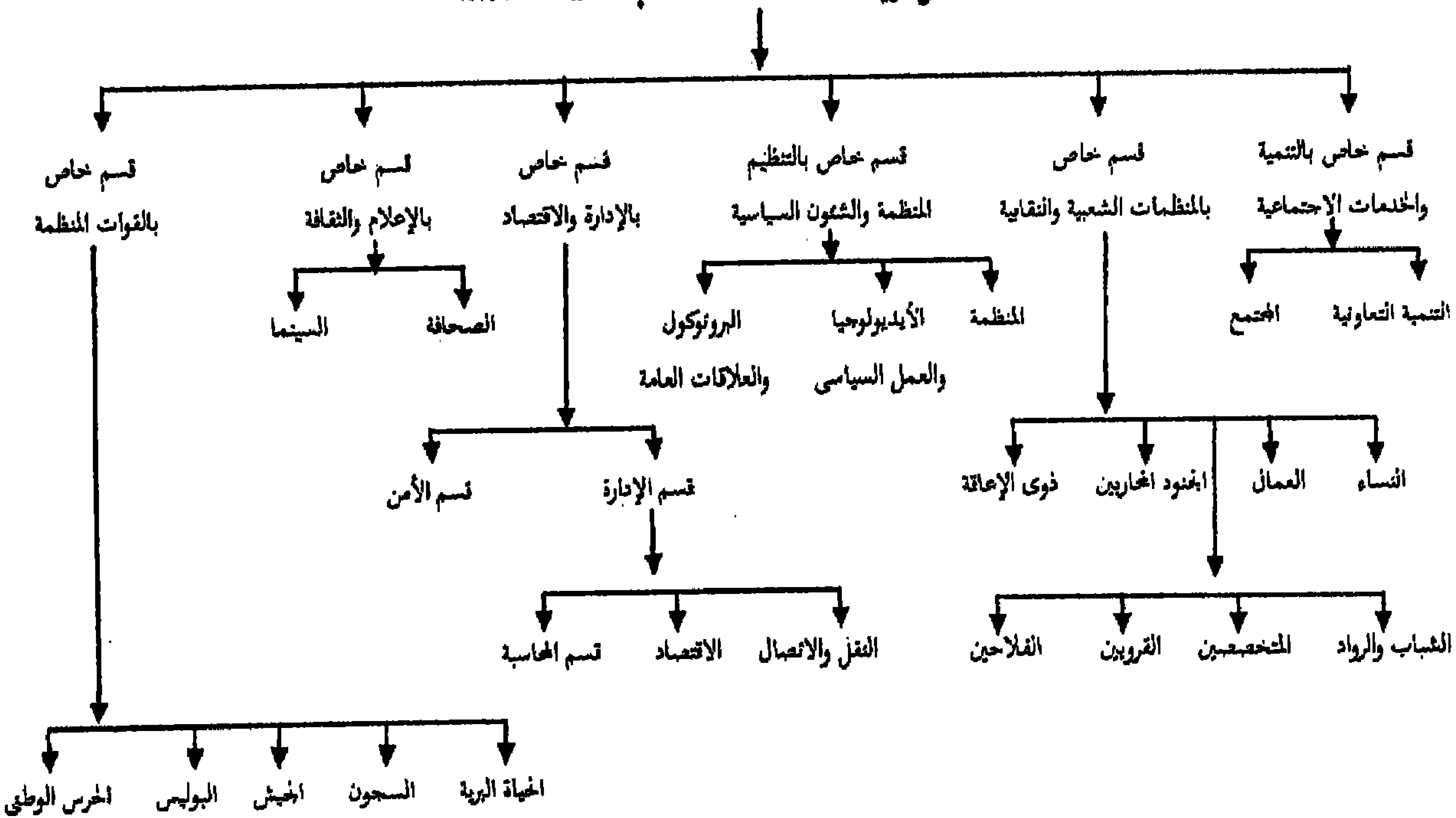
**الهيكل التنظيمى الخاص بالفصيلة التابعة لـ SPLM**




المصدر: Constitution of the SPLM, 1998, Op. Cit., p. 86.

### شكل رقم (٨)

### السكرتارية العامة للمقاطعة التابعة للـ SPLM



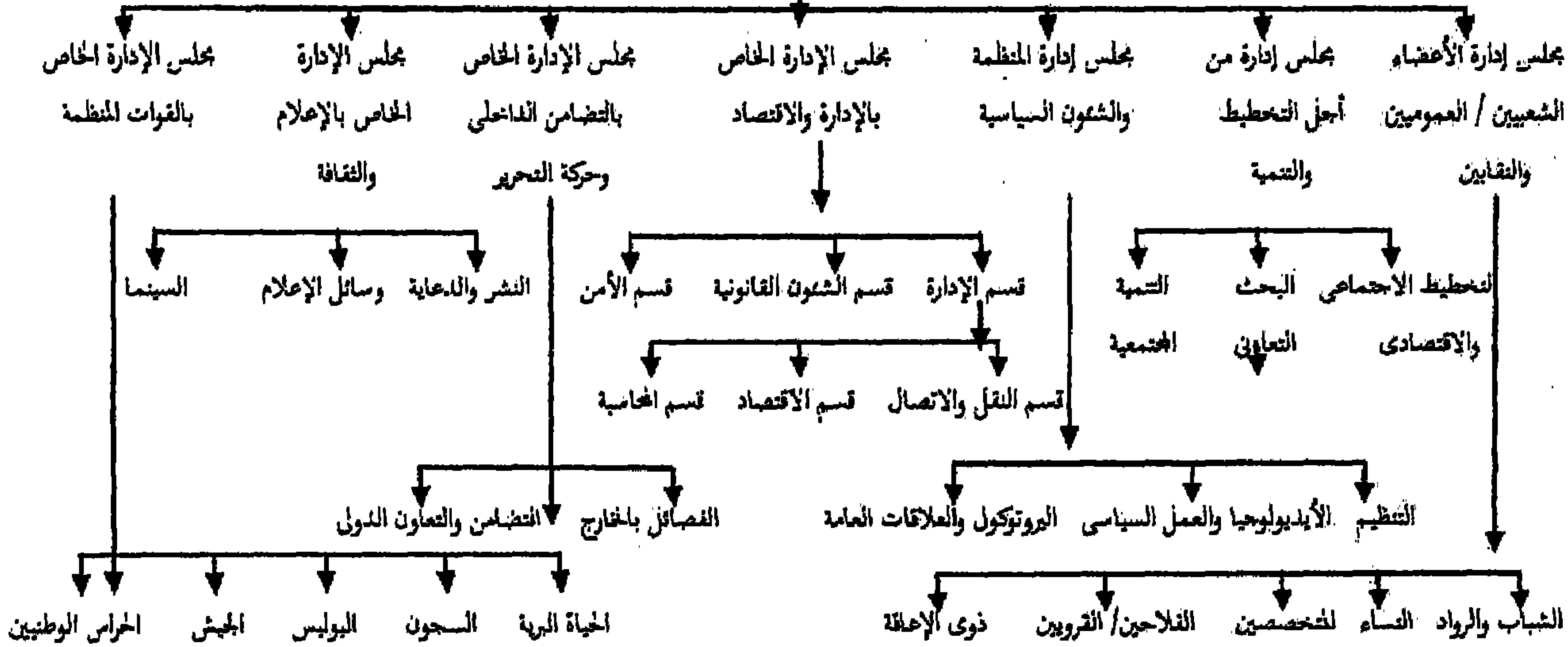

المصدر: Constitution of the SPLM, 1998, Op. Cit., p. 83.

## شكل رقم (٩)

## الهيكل التنظيمى للسكرتارية السياسية التابعة للـ SPLM

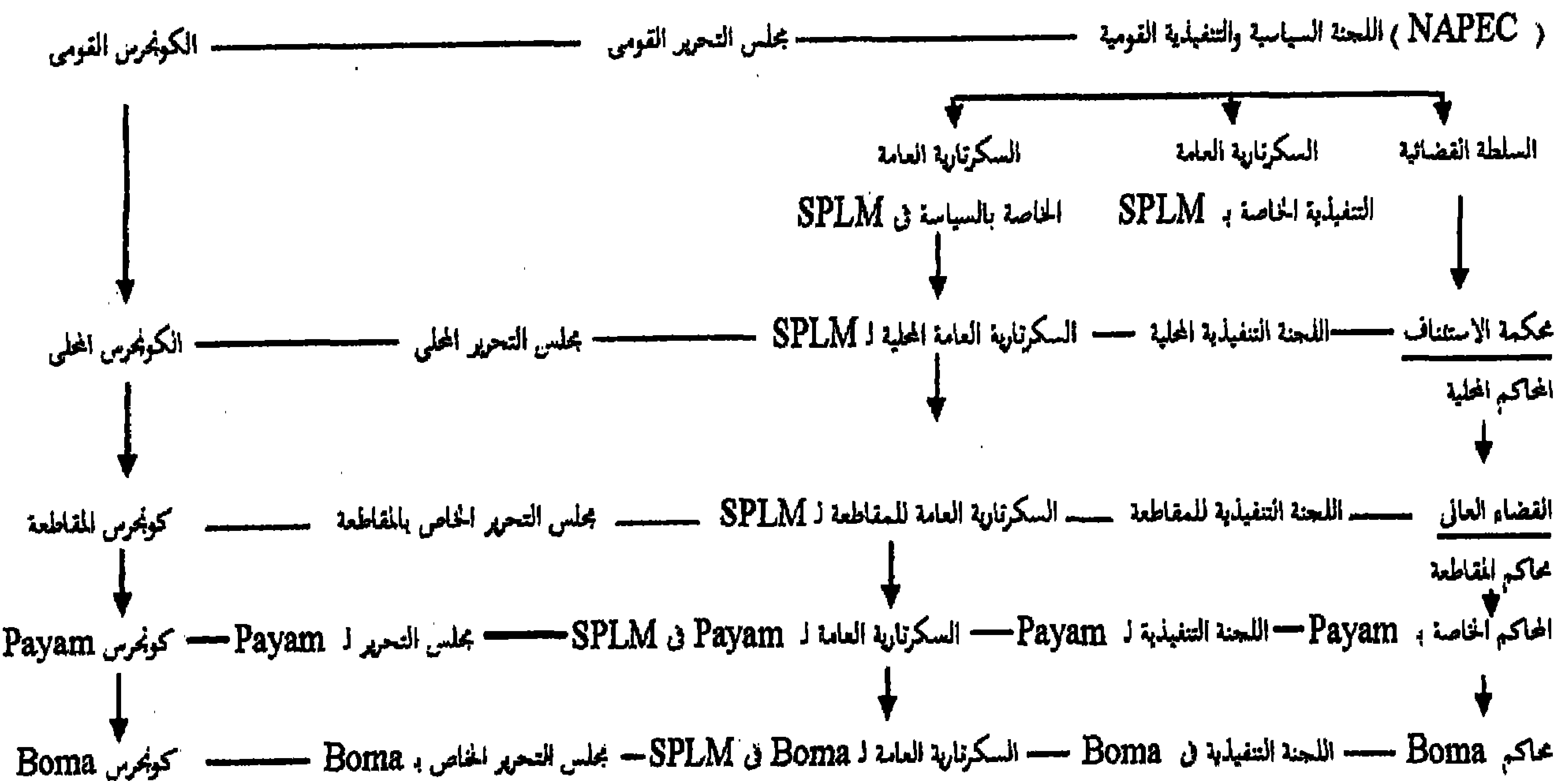
السكرتير العام لـ SPLM

نائب السكرتير العام




المصدر: Constitution of the SPLM , 1998 , Op. Cit., p. 81.

## شكل رقم (١٠)
## الهيكل التنظيمى السياسى والتنفيذى للحركة الشعبية لتحرير السودان




المصدر: Constitution of the SPLM, 1998, Op. Cit., p. 80.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً- الوثائق

### (١) الوثائق غير المنشورة:

(أ) وثائق الحركة الشعبية لتحرير السودان:


- Constitution of the Sudan People's Liberation Movement 1998.
- First SPLM\ SPLA National Convention, Chukudum, New Sudan, April 12, 1994.
- Manifesto of Sudan People's Liberation Movement, 31st July, 1983.
- Membership, Rights and Duties.
- Objectives of the SPLM.
- Organizational Charts and Maps, 1998.
- Organizational Structure of the SPLM.
- Preliminary Provisions.
- Program of Sudan People's Liberation Movement, 1998.
- SPLM Chapter.
- SPLM (County, Payam, Political, Regional) Secretariat.
- Vision of the Sudan People's Liberation Movement, 1998:
  - A New Sudanese National Consciousness and Common Purpose.
  - Development and Consolidation of the SPLA& SPLM.
  - Establishment and Consolidation of Unity, Peace and Security.
  - Combating and Elimination of Corruption.
  - Resettlement of Internally Displaced People and Refugees.
  - Right to and Exercise of Self-Determination.


(ب) دورية غير منشورة خاصة بالحركة الشعبية:


- SPLM\ SPLA Up Date, Issue No. 25, Vol. 11\93, June 27, 1993.
- SPLM\ SPLM Up Date, Issue No. 11\93, July 4, 1993.


(ت) وثائق الخارجية البريطانية Foreign Office:


- F. O. 972\ 154, Relations between Libya and Sudan in the Qadhafi and Nimeiri Period 1985.
- F. O. 973\ 695, Sudan, Sep., 1992.

(٢) الوثائق المنشورة:

(أ) الوثائق العربية:

- اتفاق كوكادام بين التجمع الوطني لإنقاذ الوطن والحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٩٨٦.
- اتفاقية السلام السودانية بين الحزب الاتحادي والحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٩٨٨.
- مفاوضات الحكومة السودانية والحركة الشعبية بالعاصمة الإثيوبية، أديس بابا، ١٩٨٩.
- إعلان فرانكفورت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية (جناح الناصر) يناير ١٩٩٢.
- مفاوضات أبوجا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية الأولى مايو ١٩٩٢، الثانية أبريل ١٩٩٣.
- مؤتمر أسمرا ١٥ - ٢٣ يونيو ١٩٩٥، "مؤتمر القضايا المصرية".
- اتفاقية الخرطوم للسلام بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية، أبريل ١٩٩٧.
- مفاوضات الإيجاد، مارس- سبتمبر ١٩٩٤، نوفمبر ١٩٩٧، مايو- أغسطس ١٩٩٨، يوليو ١٩٩٩.
- مفاوضات مشاكوس، بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، يوليو ٢٠٠٢.

(ب)- الوثائق الأجنبية:

- Crisis in Sudan, Hearing before the Subcommittee on Africa of the Committee on International Relations House of representatives one Hundred Fourth, Congress, First Session, March 22, 1995, U.S. Government Printing Office, 1995.
- Recent Developments in Sudan, Hearing before the Subcommittee on Foreign affairs House of Representatives, one Hundred Third Congress, First Session, March 10,1993, U.S. Government Printing Office, 1993.
- The Sudan Peace Initiative (DOPS) Addis Ababa, Nov. 16, 1988.
- The Political Charter and SPLM\ SPLA reaction, Khartoum, April 1996.

(ت)- تقارير منشورة:

(١)- تقارير منشورة باللغة العربية:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١- ٢٠٠٢، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
- التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠- ٢٠٠١، ٢٠٠١- ٢٠٠٢، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم.
- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

(٢)- تقارير منشورة باللغة الإنجليزية:

• تقارير منظمة الأمم المتحدة:

- Year Books of the United Nations, Vols. (49, 50, 51, 52, 52, 53, 54), (1995- 2000), Department of Public Information, United Nations, New York.

• تقارير منظمة حقوق الإنسان:

- Africa Watch: War in South Sudan: the Civilian Toll, Africa Watch Condemns Abuses by all sides in the conflict in South Sudan, Vol. 5, Issue: No. 14, Oct., 1993.
- Human Rights Watch: Africa Human Rights Watch, behind the Red Line Political Repression in Sudan, 1996.

## ثانيًا- المراجع العربية والمعربة:

- أبو الحسن فرح: جنوب السودان بين قوة السلام وسلام القوة، (د.ن)، ٢٠٠٠.
- أبيل ألير: جنوب السودان التمادى فى نقض المواثيق والعهود، (ترجمة): بشير محمد سعيد، ط ١، شركة ميدلايت المحدودة، لندن، ١٩٩٢.
- أحمد أبو سعدة: جنوب السودان وأفاق المستقبل، دمشق، ٢٠٠٦.
- أحمد محمد الصادق الكاروري: العلاقات السودانية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٠٣، دار مطبعة جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦.
- الصادق المهدى: الإسلام ومسألة جنوب السودان، مطبعة التمدد المحدودة، ١٩٨٥.
- القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة: ملف الجنوب، ج ١، فرع البحوث العسكرية، يونيو ٢٠٠٠.
- بهاء الدين مكاوى محمد قيلى: تسوية النزاعات فى السودان، مركز الراصد للدراسات، نوفمبر ٢٠٠٦.
- بيتر أدوك نيابا: سياسة التحرير فى جنوب السودان، نظرة مطلع، مركز عبد الكريم الميرغنى الثقافى، ط ١، أمدرمان، السودان، فبراير ٢٠٠٥.
- جون قاى نوت يوه: العزلة... الوحدة والانفصال تأرجح الفكر السياسى فى جنوب السودان، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٣.
- حذيفة الصديق عمر: التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان ١٨٢١ - ١٩٨٩، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أمدرمان الأهلية، الخرطوم، ١٩٩٨.
- خالد حسين محمد: العلاقات السودانية الأمريكية ١٩٨٩- ٢٠١٠، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة الخيول، الخرطوم، ٢٠١١.

- زين العابدين صالح عبد الرحمن: الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، قراءة فى الفكر والخطاب السياسي، الخرطوم، أبريل ٢٠٠٠.
- طلعت رميح: مستقبل السودان، أزمة الهوية، أزمة الحكم، أزمة الجنوب، دار جهاد، القاهرة، ١٩٩٤.
- عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية فى جنوب السودان ١٩٤٧- ٢٠٠٠، النورس للطباعة، القاهرة ٢٠٠٤.
- عبد الله الشيخ سيد أحمد: جنوب السودان بين خيارى الوحدة والانفصال، ط ١، الخرطوم، ٢٠٠٥.
- عبد الله عبيد: جنوب السودان من الحرب إلى السلام (من مشاكوس إلى نيفاشا)، الخرطوم، ٢٠٠٢.
- فرنسيس ماديتق دينق: صراع الرؤى نزاع الهويات فى السودان، (ترجمة): عوض حسن محمد أحمد، ط ١، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٩.
- لام أكول: الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة أفريقية)، (ترجمة): إسماعيل آدم وبشرى آدم، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٩.
- محمد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ أديس أبابا ٨٩- نيفاشا ٢٠٠٥، ط ٣، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٥.
- محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الأهلية إلى السلام، (ترجمة): هنرى رياض، دار المأمون، الخرطوم ١٩٨٣.
- محمود محمد قلندر: جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠- ١٩٨٣، قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال التاريخى، ط ١، مارس ٢٠٠٤.
- منصور خالد: السودان أهوال الحرب.. وطموحات السلام، قصة بلدين، ط ٢، دار مدارك، الخرطوم، ٢٠٠٨.

## ثالثا- المراجع الأجنبية:

- Akol, Jacob J.: Burden of Nationality, Memoirs of an African Aid worker/ Journalist 1970- 1990, Paulines Publication Africa, Nairobi, Kenya, 2006.
- Albino, Oliver: The Sudan: A Southern view point, published for the Institute of Race Relations, Oxford University press, 1970.
- Ga'le, Severino Fuli Boki: Shaping a free Southern Sudan, memoirs of our struggle 1934- 1985, a Catholic Mission Council, Kenya 2002.
- Garang, John: The Call for democracy in Sudan, Kegan Paul International, London and New York, 1990.
- Gibia, Roba: John Garang and the Vision of New Sudan, the Key Publishing House, 2010.

- Holt, P. M.: A History of the Sudan from the coming of Islam to the Present day, London, 1988.
- Lesch, Ann Mosely: The Sudan- Contested National Identities, Indiana University Press, Oxford, 1998.
- Niblock, Tim: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985: Class and Power in Sudan, MacMillan Press, 1987.
- Woodward, Peter: U.S. Policy and the Horn of Africa, Ashgate Publishing, Limited, 2006.

## رابعًا- الدوريات العربية:

- إبراهيم محمد آدم: آفاق السلام فى ضوء أطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان، دراسات أفريقية، العدد الثلاثون، السنة التاسعة عشر، ديسمبر ٢٠٠٣.
- السلطان ضيو مطوك و صلاح محمد أحمد: الحركة الشعبية ومستقبل السلام فى السودان، المنتدى، العدد الثالث، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، ديسمبر ٢٠٠٦.
- الطيب أبشر الطيب: مساعى إحلال السلام فى جنوب السودان ١٩٤٧- ١٩٩٧، دراسات استراتيجية، العدد ١٧، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، أبريل- يونيو ١٩٩٩.
- بونا مالوال: حول جذور الصراع الراهن فى جنوب السودان، (ترجمة): منار الشوربجى، السياسة الدولية، العدد ٩١، يناير ١٩٨٨.
- حسن آدم: مستقبل السلام فى السودان على ضوء زيارة دانفورث، الملف الدورى رقم ١١، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، نوفمبر ٢٠٠١.
- حسن حمدين سليمان: استراتيجية حركة التمرد لإدارة الصراع فى جنوب السودان، دراسات استراتيجية، السنة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٣.
- سلمان قادم آدم: التورط الإسرائيلى فى جنوب السودان: المخاطر والأبعاد، دراسات استراتيجية، العدد السادس، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، يونيو ١٩٩٦.
- عبد مختار موسى: تقييم تجربة الشراكة بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية، الراصد، العدد الثالث، السنة الثانية، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، يونيو ٢٠٠٧.
- كريم القاضى: الإطار الاستراتيجى للحركة الشعبية فى المرحلة الانتقالية، السياسة الدولية، العدد ١٦٠، السنة الحادية والأربعون، أبريل ٢٠٠٥.
- منصور خالد: العوامل الخارجية فى الصراع السودانى، (ترجمة): منار الشوربجى، السياسة الدولية، العدد ٩١، يناير ١٩٨٨.

## خامسًا- الدوريات الأجنبية:

- Ali Ibrahim, Abdullah: A Theology of Modernity: Hasan al- Turabi and Islamic Renewal in Sudan, Africa Today, Vol. 46, No. 314, 1999.
- Chand, David D.: The Sudan's Civil War: Is a negotiated solution possible? Africa Today, Vol. 36, No. 3- 4, University of Denver, Colorado, 1989.
- Hassan, Salah: The Sudan National Democratic Alliance (NDA) the quest for peace, Unity and Democracy, Journal of Opinion, African Studies Association, Vol. 21, No. 112, 1993.
- Jok, Jok Madut, and Sharon Elaine Hutchinson: Sudan's prolonged Second Civil War and the militarization of Nuer and Dinka ethnic identities, African Studies Review, African Studies Association Vol. 42, NO. 2, Sep., 1999.
- Kasfir, Nelson: Southern Sudanese politics since the Addis Ababa Agreement, African affairs, Journal of the Royal African society, Vol. 76, No. 303, Oxford University press, April 1977.
- Leonardi, Cherry: Liberation or Capture: Youth in between Hakuma, and Home during Civil War and its aftermath in Southern Sudan, African Affairs Vol. 106, No. 424, Oxford University Press, July, 2007.
- Lusk, Gill: Democracy and Liberation Movements: The Case of the SPLA, Middle East Report, No. 174, Democracy in the Arab World, Middle East Research and Information Project, Jan.- Feb., 1992,.
- Martin, Randolph: Sudan's perfect war, Foreign Affairs, Council on Foreign Relations, Vol. 81, No. 2, Mar.,- Apr., 2002.
- Mawson, Andrew: Southern Sudan: A Growing conflict, the World Today, Vol. 40, No. 12, Royal Institute of International Affairs, Dec., 1984.
- Metelits, Claire: Reformed Rebels? Democratization, Global Norms, and the Sudan People's Liberation Army, Africa Today, Vol. 51, No. 1, 2004.
- Nwai, Dunstan: Pax-Britannica and the Southern Sudan: The View from the theatre, African Affairs, Journal of the Royal African Society, Vol. 79, No. 316, July 1980, Oxford University Press.
- Philippa, Scott: the Sudan People's Liberation Movement (SPLM), and Liberation Army (SPLA), Review of African Political Economy, No. 33, War and Famine, Aug., 1985.

## سادسًا: بحوث ومقالات في ندوات ومؤتمرات:


- إبراهيم أحمد نصر الدين: الحرب الأهلية فى السودان، (فى): مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٩ مايو ١٩٩٩.
- حلمى شعراوى: المسألة السودانية: الرؤية من الجنوب، (فى) ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢.
- حماد عمر بقادى: استعراض لجهودات السلام منذ أبريل ١٩٨٥، (فى) ندوة برجن "إدارة الأزمة فى السودان"، مركز دراسات التنمية، جامعة برجن، قونارسوربو، ٢٣- ٢٤ فبراير ١٩٨٩.
- عبد القادر إسماعيل: قيادات الدينكا العسكرية فى أزمة الجنوب، (فى): ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠٠١.


## سابعًا- الصحف:


(أ) الصحف العربية (السودانية)؛ ألوان، الأيام، الراية، السودان الحديث، السياسة، الصحافة، الميدان.

(ب) الصحف الأجنبية:

- The Economist.
- The Washington Post.
- New York Times.


## ثامنًا- الرسائل العلمية:


- إبراهيم محمد آدم: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية لحركة التمرد (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ١٩٨٣- ٢٠٠٠، دراسة حالة، رسالة دكتوراه، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠١.
- قتيبة عبد العظيم كاظم النعيمى: الحكم الذاتى الإقليمى فى جنوب السودان ١٩٧٢- ١٩٨٩، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١١.
- محمد أبو الخير سعيد بخيت: الأبعاد الدولية فى قضية جنوب السودان ١٩٨٣- ٢٠٠٢، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٤.
- نجاة الزين محمد الزين: مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان فى الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، قسم الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، أبريل ٢٠٠٢.
- نمى حسن عبد الله: مشكلة الجنوب ومساعى السلام فى السودان فى الفترة من ١٩٤٧- ٢٠٠٤، رسالة ماجستير، دبلوماسية السلام والتنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة جوبا، الخرطوم، مارس ٢٠٠٥.

# الفهرست

# (بحوث أفريقية)

## سلسلة ربع سنوية تُعنى بالشؤون الأفريقية

- تختص السلسلة بالشؤون الأفريقية، وتُعنى بنشر البحوث في مجالات: التاريخ، والجغرافيا، والسياسة، والعلاقات الدولية، والاقتصاد، والأنثروبولوجيا، والاجتماع، وغيرها من المجالات.
- تتيح السلسلة فرصة لنشر أبحاث الماجستير والدكتوراه وبصفة خاصة تلك التي تساعد في تكوين الثقافة العامة للمواطنين المصريين والعرب في الشؤون الأفريقية.
- تهدف السلسلة إلى توكيد هوية مصر الأفريقية ومدى ارتباطها بدعم مصالح مصر في أفريقيا.
- تقع الدائرة النيلية على رأس اهتمامات السلسلة، باعتبار الأهمية المطلقة التي يمثلها النيل العظيم في حياة المصريين وروابطهم مع دول حوض النيل والقرن الأفريقي بصفة خاصة.
- تولي السلسلة اهتماماً خاصاً بالعلاقات العربية الأفريقية وبوحدة دور مصر في العالم العربي وفي القارة الأفريقية في نفس الوقت، باعتبار مصر دولة ذات أدوار إقليمية متنوعة، وذات ملامح متعددة الهوية، ولكن مصلحتها واحدة في الأقاليم كافة.
- تولي السلسلة اهتماماً كبيراً بأدوار القوى الكبرى والإقليمية ذات التأثير على دول القارة وعلى المصالح المصرية وعلى العلاقات العربية الأفريقية.

